محاضرات وندوات
الموسم الثقافي الخامس
١٩٧٢

حول

المجتمع العصري واحتياجاته

محاضرات وندوات
الموسم الثقافي الخامس
١٩٧٢

حول

المجتمع العصري واحتياجاته

تقديم الموسم الثقافي الخامس
لعام ١٩٧٢

في هذا الموسم الثقافي الخامس وتحت عنوان « المجتمع العصرى واحتياجاته » فان الحوار الفكرى ينتقل من مرحلة الحاضر والماضى الى مرحلة المستقبل وتصوره ، وكيف يمكن الى يكون عليه أمر هذا المستقبل ، حتى يمكننا الاستعداد للدخول فيه ومعايشته عن طريق التخطيط السليم الواعى الذى يربط الماضى بالحاضر بالمستقبل .

وعلى ذلك فقد جاء هذا الموسم الثقافي كمحاولة تستهدف رسم صورة تخطيطية عامة لما نفترض ان يكون عليه مجتمع الكويت في ضوء تصورنا للمستقبل من ناحية ، ووفقا للامكانيات المتاحة وكذا التطلعات والامانى من ناحية أخرى . ومن هنا فقد تناول السادة المشتركون في هذا الموسم الحديث عن فلسفة المجتمعات المعاصرة، والمقومات والخصائص الحضارية التى تميز تلك المجتمعات ، وما تشتمل عليه من نظم سياسية واتجاهات دستورية ، وما تم التوصل اليه من انجازات علمية وأبعادها الانسانية ونتائجها الاجتماعية ، واحتياجات العصر من الوجهة التربوية لضمان ارتفاع المستوى التعليمي وانتشاره بين كافة طبقات الشعب بغية التمتع بمستوى معيشى طيب واحساسهم بتكافؤ الفرص والمساواة والعدل الاجتماعى ، والاحتياجات الى تشريعات متطورة تحقق للفرد طموحه وتطلعاته ومايجب تحقيقه من انجازات في برامج التنمية الاقتصادية لتطابق مقتضيات العصر ،ودور الشباب كقوة فاعلة في تقدم المجتمع وتحسين أوضاعه، وأهمية الهيئات التطوعية بصورها المختلفة كخلايا حيه لها تأثيرها الفعال في عملية التحول العصرى وقيمة الاعلام كوسيلة للتوجيه والتوعية وأداة فعالة لمواكبة حياة العصر ، ثم موقف الانسان من ذلك كله والاسلوب والمنهج الذى يتبناه في عمليات التنمية والغايةالنهائية منها من حيث خلق مجتمع مستقر متطور .

ان هذا الاطار العام والخطوط الرئيسية لموضوعات الموسم الثقافي الخامس الذى نقدم له ومناقشة تلك القضايا الرئيسية الهامة خلال المحاضرات والندوات المختلفة التى أفردت لكل منها ، لاشك أنها أتاحت الفرصة وجعلتها جد سانحة لزيادة ايضاح جوانب عديدة من أبعاد الحياة العصرية التى نحن واقفون على أعتابها ، كما أفادت بالتعريف والوقوف على خصائص هذا المجتمع العصرى واحتياجاته ، الامر الذى يمكن ان يتيح لنا قدرا اكبر من التهيؤ والاستعداد للانفتاح مع مقتضياته ومطالبه والدخول بالفعل في حياة العصر وأن نحقق مانصبوا اليه من تقدم وازدهار .

والله ولى التوفيق ،،،

عبد العزيز عبدالله الصرعاوى

رئيس رابطة الاجتماعيين

مجتمع الكويت في ضوء احتياجات العصر
واقعه وتطلعاته

كلمة

الاستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوى

تمهيـــــد –

عندما نحاول رسم صورة تخطيطية عامة لما نفترض ان يكون عليه مجتمع الكويت في ضوء احتياجات العصر فان هذا معناه ان ندخل في محاولة لرسم (تصور المستقبل) وما ينبغي ان يكون عليه وفقا للامكانيات من ناحية ووفقا للآمال والتطلعات المتجددة من ناحية أخرى . ثم تحديد الاتجاه الذى لابد من السير فيه وفق التخطيط الموضوعى السليم الذى يربط الماضى بالحاضر بالمستقبل عن وعى وادراك .

وعلى هذا فأن الأمر يقتضى ان نلم بمعالم مجتمعنا في صورته القديمة ، وان نتعرف على خصائص هذا المجتمع في حاضره وكذلك آماله وتطلعاته ، لتتجمع لدينا خيوط يمكن ان ننسج من خلالها تصوراتنا لمجتمع الكويت العصرى ، والواقع ان هذا الاطار الذى نفترضه لحديثنا ليس بالامر اليسير كما أنه ليس بالامر الممكن ان يتضمنه حديث بمفرده لانه يتناول المجتمع بابعاده المختلفة ومقوماته والعوامل المؤثرة في ماضيه ومستقبله ، وبالتالى فأن حديث اليوم دو اقرب الى ان يكون نظرة عامة شمولية بقدر الامكان منه الى التركيز على قضية بذاتها ، مستهدفين اثارة التساؤلات والتأملات من خلال عملية العرض العام اكثر من ان ننتهى الى اجابات محددة مفصلة .

بعض معالم المجتمع الكويتى القديم –

ان التطور الذى مر به هذا المجتمع يحتم علينا ونحن نحاول تلمس معالمه ان نشير الى اكتشاف النفط باعتبار انه يشكل نقطة تحول في تاريخه ، وانه بمثابة مفترق طرق لهذا المجتمع انتقل بها من حال الى حال ، من مرحلة يمكن ان تسمى بمجتمع ماقبل النفط بالعديد من مقوماته الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية ، الى مرحلة يمكن ان تسمى بمرحلة ما بعد النفط التى هى بمثابة بداية لمجتمع آخر جديد ، هو وأن كان امتداداً للمجتمع القديم الا أن اوضاعا عديدة فيه قد تبدلت وتغيرت ، وقطاعات من الحياة فيه اختفت او انسحبت امام طوفان كل ما جاء به النفط .

وقد تكون هناك نقاط تحول اخرى في تاريخ الكويت ومن ابرزها اعلان استقلالها في ١٩ يونيو عام ١٩٦١ بعد الغاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ حيث اصبح على الكويت ان تعيش حياة الدولة المستقلة بما في ذلك من مسئوليات تجاه نفسها وأمانى شعبها وتجاه المجتمع الدولى والتزاماته الامـــر الذى حملها على اعـــادة تنظيم الدولة وبخاصة نظمها السياسية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية واقامة العلاقات مع غيرها من الدول بكل ما تحمله تلك العلاقات من صور ذات نسق معروف ، وان تلعب دورها على الصعيدين العربى والعالمى باعتبارها عضوافي الجماعة الدولية . ولقد جاء الاستقلال ليؤكد مسيرتها في تعزيز مكانتها وانفساح المجال امامها لتلعب دورها في النهوض والتطور وبناء مجتمعها العصرى وفـــق تطلعاتها وامانيها وتدفع بها الى الاسهام والمشاركة مع غيرها فيما يهم المجتمع الدولى بحثه من قضايا واحداث . وعلى اية حال وايا كانت نقاط التحول متعاقبة في تاريخ المجتمع الكويتى ، فأن احدا لن يختلف معنا كثيرا عندما نتحدث عن صورتين للمجتمع الكويتى ، الاولى صورة مجتمع ما قبل النفط ، والثانية صورة مجتمع ما بعد النفط .

ان خصائص مجتمع ما قبل النفط ثابتة معروفة ، فهى بسيطة سهلة فـــى مضمونها سهولة وبساطة الحياة السابقة في ذلك المجتمع . فلقد كان مجتمع الكويت في الحقبة الثالثة من القرن العشرين يمثل مجتمعا صغيرا يحمل كل ملامح المجتمعات المحلية البسيطة تسوده مجموعة من العادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية تسهم في تنظيم علاقات الافراد وشؤن حياتهم التى كانت تعتمد على المشورة وتبادل الرأى وتخلق في اهلها شعورا بالانتماء الى مجتمعهم وبالتماسك فيمـــا بينهـــم .

وكانت حياة ذلك المجتمع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبحر ، فاقتصادياته تقوم على صيد اللؤلؤ والنقل البحرى والتجارة . ولقد كانت التجارة بالنسبة للكويت هى المنفذ الكبير على العالم الخارجى وكانت رحلات الصيف البحرية للغوص على اللؤلؤ ومن ثم تسويقه في سائر انحاء العالم احدى السمات التى عرفت عن

مجتمعنا . وفي رحـــلة الخريف والشتاء (وهو ما كان يسمى بالسفر) وصلت السفن الكويتية الى الساحل الشرقي لافريقيا وسواحل الهند وعن هذا الطريق كان يجرى التبادل الثقافي والمعيشى .

وفي منتصف الحقبة الثالثة من القرن الحالى بدأ الكساد يدب في حرفة الغوص نتيجة لاكتشاف اللؤلؤ المولد أو الاصطناعى في اليابان . وقد عانى الكويت من ذلك فترة من السنة الاقتصادية لولا أن أخذ رأس المال التجارى ينسحب ويتحول الى الاستثمار في النقل البحرى، حيث انتعش النقل البحرى خلال الحرب العالمية الثانية بسبب استخدام الاسطول التجارى الكويتى لنقل التموين بين شرق افريقيا والهند وأمارات الخليج العربى .

وكانت الاسرة بعلاقاتها وتقاليدها هى الوحدة الاساسية في التنظيم الاجتماعى، وهى تستمد مكانتها من الاوضاع القبلية التى تنتمى اليها ومن طبيعة نشاطها فى الغوص او السفر او التجارة .

وارتبط التعليم — كغيره من النظم — بأحتياجات النشاط الاقتصادى سواء فى الغوص أو السفر، فالاطفال يلقنون مبادئ القراءة والكتابة والحساب فى (الكتاتيب) التى يديرها بعض من رجال الدين . وكانت صلات الكويت الثقافية والتعليمية — الأخص — مع بلدان العالم العربى تلى احتياجات المجتمع في ذلك الوقت .

وكانت الصناعات المحلية مرتبطة ايضا بأعمال البحر فقامت صناعة المراكب وصيانتها ، كما نمت حرفة صيد الأسماك وصناعة الشباك وغير ذلك من الحرف الوثيقة الصلة بالبحر وباحتياجات المجتمع المحلى .

وقد تضافرت هذه العوامل جميعا — وما خضع له المجتمع الكويتى مـــن مؤثرات عامة مشتركة — تضافرت على غرس شعور عميق بالانتماء الى المجتمع في نفوس المواطنين وابراز الشخصية الكويتية المتميزة في أروع مظاهر الانتماء[1] ومن السمات التى ينبغى التوكيد عليها ايضا ونحن نتناول ملامح مجتمع ما قبـل

---

١ — المجتمع المحلي في الكويت خصائصه وتطوره .
منشورات دائرة الشئون الاجتماعية بالكويت مارس ١٩٥٦

النفط ، أن مجتمعنا — منذ بدايته — تميز بالذات بأنه مجتمع متفتح غير مغلق على نفسه . فهذا المجتمع بحكم موقعه في بقعة من الارض بين البحر والصحراء قد اعتمد منذ نشأته في اكتساب موارد رزقه على الخبرة التي اكتسبها من ممارسته لفنون البحر وتذليل صعابه والغوص على لآلئه بما يحف بها من صعاب ومخاطر ، كما اعتمد — كما ذكرنا — على ما أقامه من حملات تجارية وما أتقنه من أساليب تبادل النقل والخدمات من بلد الى بلد لتصريف بضاعته وتجارته . وهكذا انطبعت العقلية الكويتية بطابع التفتح والتجدد والمرونة بفعل الاحتكاك المستمر بالغير وتبادل المنافع والمصالح والاخذ والعطاء والتأثر بما هو قائم في المجتمعات الاخرى من ظروف وأحوال ونظم[1] .

ومن الخصائص البارزة ايضا لمجتمع ما قبل النفط نذكر خاصة التكافل او الترابط الاجتماعي التي كانت تسود حياة المجتمع في ذلك الوقت ، حيث كان على نصيب وافر من التكافل والترابط والتضامن والتعاون ، يعمل افراده على سد احتياجات بعضهم البعض ، وذلك فيما يبدو من رعاية القريب للقريب ، والجار للجار ، والصديق للصديق ، الى غير ذلك من صنوف التكافل ورعاية المجتمع لبعضه البعض وتسانده في الأزمات والملمات . ولقد كانت تلك الصفات تربط مابين أفراده برباط الأسرة الواحدة ويشد بعضهم بعضا في التسابق لعمل الخير ومافيه صالح المجتمع ، كالتبرع لانشاء المدارس والتعاون على ادارتها وتسيير شؤنها وايفاد البحوث للدراسة خارج الكويت وجمع التبرعات في حالة النكبات العامة أو الخاصة كغرق سفينة مثلا او ما الى ذلك !

ولقد كان نظام التقاضي بسيطا بساطة تلك الحياة ، خال من أي تعقيد ويتميز بالحسم السريع للقضايا او الخلافات بين المتقاضين وغالبا ما لجأ الأهالي الى حل خلافاتهم بالتحكيم — خاصة في القضايا التجارية — عن طريق اختيار أهل الثقة والرأي ممن يختارونهم من بينهم . وعادة لا يلجأ البعض منهم الى التقاضي الا في

---

[1] — دراسات في الشئون الاجتماعية والعمالية .
عبد العزيز عبدالله الصرعاوي الكويت ١٩٦٥

الضرورة القصـــوى وبعد استنفاد كل الوسائل الممكنة ، ومرجـــع ذلك الى ما يسود بينهم من ترابط وتساند وتبادل للثقة فيما بينهم .

وكانت صعوبة الحياة ومشاقها وما يحف بها من مخاطر عاملا أكسب ذلك النمط من الحياة خصائص الصلابة والدقة والسرعة والمثابرة وكذا البساطة في كل شأن من شئون حياتهم . بل لقد انسحبت بعض هذه الخصائص على أسلوب حياتهم حتى بعد ان تطور المجتمع وتغيرت شتى أبعاد الحياة فيه . هذه الصفات بما صاحبها من ظروف وأوضاع ، من حيث الالتقاء والاحتكاك بكثير من الشعوب والمجتمعات خلال الأسفار ، أزالت عن المواطن – بدرجة مـــا – صفات الانبهار والاندهاش للجديد من أحداث الحياة وتطوراتها ، الأمر الذى مكنه من سرعة الانتقال من حال إلى حال حينما تهيأت له الظروف فيما بعد وسمحت له بالأخذ بأساليب الحياة الحديثة .

وهكذا كانت حياتنا في الكويت – في سابقها – وبما لازالت في جزء منها تتسم ببساطة تركيبها حيث العلاقات بين افرادها محددة واضحة بسيطة ، يعتمدون على المشورة في تبادل الرأى ، يترابطون ويتساندون لمواجهـــة مشكلات الحياة والتزاماتها ، يتخذون من البحر وسيلة للرزق سواء في الغوص او في السفر ، وينهلون من التعليم القدر الذى يفى بهذه الاحتياجات المحددة ، ثم هم في النهاية قوم اكتسبوا من هذه الحياة طابع الصلابة والدقة والمثـــابرة والاستعداد للفتح والتجدد بفعل الاحتكاك المستمر بعوالم اخرى خارج حدودهم.

بعض معالم مجتمع الكويت في مرحلة ما بعد النفـــط –

وهكذا عندما ظهر النفط كمصدر اقتصادى هائل للبلاد وجد المجتمع مهيـــئا للتطور والتقدم فلعب دوره في استحداث تغيير جذرى في المجتمع شمل كافة جوانب الحياة فيه .

فالنفط وان كان بالفعل نقطة هامة في التحول الاقتصادى للكويت وبالتالى عاملا من عوامل احداث التغير في كل ابعاد الحياة للمجتمع ، الا أن الأرض

كانت مهيأة بلاشك لاستقبال هذا التغيير بغض النظر عما تخلف عنه عن نتائج بسبب السرعة العظيمة التى تم بهـا التغيير بل لقد كان المجتمع ينشد ويتلمس — من قبـل — وسائل تمكنه من النهوض والتقدم والتطور في حدود قدراته وامكانياته ، فالواقع ان من يفتش في تاريخ مجتمعنا الكويتى يمكنه ان يجـد دلائل عدة على الاهتمام بعوامل التقدم والتطور ومحاولة تغيير الواقع وتحسينه . وليس هناك بأفضل من دراسة اتجاهات تطور التعليم فـى البلاد ، لأن — ذلك يعتبر بمثابة مؤشر لمستويات طموح ذلك البلـد . فاذا كانت الشحنات الأولى للنفط قد بدأت في التصدير عام ١٩٤٦ بصورة تجارية ، فأن الاهتمام بالتعليم في البلاد كان أسبق عن هذا التاريخ بكثير . فقد تم — على سبيل المثال — انشاء مجلس المعارف عام ١٩٣٦ . واستقدمت أول بعثة تعليمية من فلسطين عـام ١٩٣٦ — ١٩٣٧ . وضاعفت الكويت من علاقاتها الثقافية مع الدول العربية عام ١٩٤٢ واستدعت بعثة تعليمية من مصر في ذلك التاريخ . وزاد الاهتمام بتعليم الفتاة فطلبت الكويت عام ١٩٤٧ من وزارة المعارف بمصر مفتشة للاشراف على مدارس البنات [١] . فهذه كلها ولاشك دلالات على ماكان ينشده ويتطلع اليه شعب الكويت من اصلاح حالـه ومواكبة الحياة المتطورة المتغيرة .

لكن هذه الحركات الاصلاحية لايمكن ان تقاس بتلك النهضة الشاملة التى مرت بها البلاد منذ مطلع الخمسينيات على أثر استغلال مصادر النفط وما أعقب ذلك مـن انتعاش اقتصادى عمل على تبديل ملامح المجتمع القديم المتميز باحتراف السكان لمهنة الغوص والنقل البحرى التجارى إلى مرحلته الحاليـة المزدهـرة المتميزة بتحول رأس المال إلى الاستثمارات الداخلية في أعمال الانشاءات الحديثة والانتاج والتوسع في التجارة والخدمات ، هذا بالاضافة إلى زيادة امكانيـات الدولة وفاعليتها في دفع مشاريعها العامة نحو النهوض والتطور في كافة ميادين التشريع والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والعمرانية وغيرها .

---

١ — التعليم فى امارة الكويت . تقرير مقدم من محمد على رضا وحافظ احمد حمدى عضـوى البعثـة المصرية الموفدة إلى الكويت — مطبعة وزارة المعارف العمومية القاهرة فى عام ١٩٥٢ .

ولقد استجاب أفراد مجتمعنا لكل هذه التطورات المتلاحقة بما توفر لديهم من قابليات التجديد والتفاعل بقصد تنظيم مجتمعهم وسد احتياجاتهم المتجددة ، بل ويبدو الأمر احياناً ابعد من ذلك في مدى استجابة مجتمعنا لمسايرة عجلة الرقي التى تدور حثيثة في الكويت . ولعل فيما ذكرنا من اشارة بعض الخصائص العامة للمجتمع الكويتى ليعطى بعض التفسير لما أشار اليه الفقية القانونى الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى حين استدعى للمشورة في الكويت بقوله » والناس بطبيعتها في الكويت تتمشى مع التقدم ، فتبتدع ما يلائمها من النظم ولو عن طريق الارتجال فتسبق المشرع إلى شق الطريق الذى تسير فيه والناس في هذا البلد المتوثب لا تقف جامدة وانما تتخلف عنها النظم . ومن عجب أن البلاد الأخرى تسير نظمها امام حضارتها فترتقى الحضارة بارتقاء النظم ، والكويت على النقيض من ذلك تسير حضارتها أمام نظمها » [1] . . ولعل في هذا ما يفسر لنا ما يشاهده المرء في مجتمعنا الكويتى من تبدلات وتغييرات بلغت أوجهها في الفترة من منتصف الخمسينات وأوائل الستينيات حيث شهدت مرحلة اعادة بناء المجتمع والأخذ بأسباب التقدم والرقي في كافة مجالات نظم الحكم والادارة والخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية والاقتصادية وغيرها . فلقد شهدت هذه المرحلة تأسيس الشركات المساهمة وغيرها على نطاق واسع كمحاولة لتوسيع القاعدة العريقة لأبناء الشعب في المساهمة وفي تتبع وادارة هذه المؤسسات والشركات الاقتصادية . كما جرى الاهتمام بتخطيط المدينة على أحدث أصول التخطيط الحديث للمدن وأقيمت المساكن الحديثة وأنتشر العمران في المدينة وضواحيها وهو في طريقه لأن يتلاحق ويتصل مع القرى التى كانت في السابق تأخذ طابعاً منفرداً بعيداً عن المدينة التي اتسعت رقعتها كما شهدت تلك المرحلة تأسيس الجمعيات على مختلف أنواعها والأندية الرياضية والكشفية والجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام ، كما تم تكوين مختلف الادارات لتلبية الحاجات الجديدة للمجتمع والتمشى مع روح العصر . وسنت بعض التشريعات التى تتلاءم مع هذه المرحلة كتشريعات الوظائف العامة والعمل والعمال وتشريعات الاندية والبنوك.

---

١ ـ مذكرة تنظيم القضاء عام ١٩٥٩ للاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى .

كل هـذا من شأنه أن يترك آثاره على طبيعة الحياة في المجتمع ، وأن يبدل — بشكل أو آخر — من السمات العامة التى كانت سائدة فيه ، وإذا أردنا أن نتوقف قليلا عند بعض معالم مجتمع ما بعد النفط ، وبعض القضايا التى برزت خلال نقلته من الصورة الاولى لمجتمع ما قبل النفط إلى الصورة الثانية لما بعد النفط ، فأنه يمكننا ان نذكر ما يلى —

أولا —

اختفت بالتدريج العلاقات الحرفية القديمة ، وحلت نظم واشكال اقتصادية جديدة ، وبدأ رأس المال في التحول إلى امور اخرى من الاستثمارات تتفق والتحول في وجه الحياة بأسره ، ونحو الاتجاه الذى اتخذه المجتمع في مسيرته نحو الانشاء والتعمير والدخول في حياة عصرية جديدة لها متطلباتها واحتياجاتها .

ثانيا —

أخذت صورة العائلة الكبيرة في الاختفاء تدريجياً والتى كانت تتميز بكثرة عدد أفرادها وشمولها جميع الأفراد تقريبا الذين يرتبطون برابطة الدم والقرابة وحلت بديلا لها صورة الأسرة الصغيرة بأركانها الثلاثة الأب والأم والأبناء . وانتقلت — أيضا — العديد من المسئوليات والوظائف التى كانت تمارسها العائلة لتصبح من مهام الدولة وواجباتها .

ثالثا —

ارتفعت مستويات المعيشة إلى درجة جعلت ما هو من الكماليات في بلاد أخرى ، ينظر اليه باعتباره من الضروريات في مجتمعنا هذا ، ولقد كان لذلك آثاره الهائلة في جعل كثير من الدخول — مع وفرتها — عاجزة عن تلبية مطالب واحتياجات أصحابها ، الأمر الذى أبرز مشكلات عدم القدرة على التوفيق بين اشباع المطالب الجديدة الى أثارتها الصورة الحديثة للحياة وبين مالدى بعض المواطنين من دخول وموارد اقتصادية خاصة عندما أصبحت مظاهر التكافل

والتضامن والتعاون من رعاية القريب والجار والصديق والمنكوب غير كافية لسد احتياجات المجتمع الجديد وتزايد رغباته في كل شأن من شئون الحياة .

رابعا –

وعندما لم تعد خاصية الترابط الاجتماعى كافية بمفردها لمواجهة الاحتياجات الضخمة المتزايدة في مجالات الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والعمرانية وغيرها استلزم الأمر انشاء مرافق ومؤسسات عامة لمواجهة التطور الهائل الذى بدأ يأخذ مكانه في كل أبعاد الحياة ولتلبية الاحتياجات الجديدة التى ظهرت مع هذا التطور ومن بين تلك المرافق قامت دائرة الشئون الاجتماعية (والتى أصبحت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فيما بعد) وذلك في ديسمبر عام ١٩٥٤ لتعمل على توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتحقيق الرفاهية لهم . فجاء إنشاء هذه (الدائرة) استجابة للحاجة إلى تنظيم الخدمات الاجتماعية وضمان وصولها إلى كافة المواطنين . واستهدفت بصفة عامة الفلسفة التى قامت عليها (دائرة) الشئون الاجتماعية ، تحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد ووسيلتها إلى ذلك توجيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية نحو رفع مستوى المعيشة . وافساح فرص العمل المستقر المجزى للمواطنين ورعايتهم في شتى مراحل حياتهم وأنشطتهم والعمل على تنسيق الخدمات العامة ذاتها وتوجيهها نحو الأهداف التى وضعت من أجلها ، وتنمية الوعى الاجتماعى بين المواطنين وحقهم على المشاركة فى الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة وتشجيعهم على زيادة نشاطهم الاختيارى لاستكمال هذه الخدمات بأنفسهم عن طريق الأندية والجمعيات والهيئات التى ينظمونها[1] . ومن هنا يمكن القول بأن إنشاء (دائرة) للشئون الاجتماعية يمثل إحدى السمات والمعالم الواضحة في مجتمعنا المعاصر .

---

١ – التشريعات الاجتماعية والعمالية فى الكويت . عبد العزيز عبد الله الصرعاوى مارس ١٩٥٨ . ومحاضرات التدريب بدائرة الشئون الاجتماعية (يونيو ١٩٥٥ إلى يوليو ١٩٥٥) .

خامسا ـ

لكن سمة أخرى غير إيجابية بدأت تأخذ طريقها أيضاً في التطور ، عندما ركن البعض من المواطنين إلى الدولة يستمدون منها العون ويتلقون عن طريقها مختلف الخدمات والمساعدات ، وهذا ما يتعارض مع ضرورة اضطلاع المواطنين بمسئولياتها كاملة ، وأن تأتى المبادرات والايجابيات من جانبهم دون تواكل أو اعتماد كامل على الدولة ، فمن الحقائق الثابتة ان الخدمات لا يمكن أن يقدر لها النجاح الكامل اذا ما ألقى عبء وضع وتنفيذ برامجها على عاتق الدولة وحدها دون أى اسهام ايجابى من جانب المواطنين .

فالدولة بمفردها تظل على الدوام قاصرة عن بلوغ المستوى الامثل الذى يمكن أن تحققه برامجها في رعاية المجتمع وخدمته مالم يشاركها في ذلك الافراد المرسومة من اجلهم تلك البرامج بقصد تحسين احوالهم والنهوض بمجتمعهم . بل ان الدولة ذاتها حين تضع برامجها الاصلاحية تهدف اساسا الى خلق هذه الاشارة وحفز الافراد والهيئات لتسهم في تلك البرامج وتشترك في تنفيذها فيتسنى للدولة بذلك ان تخلص من أعباء كثيرة كانت ملقاة على عاتقها وتتفرغ الدولة حينئذ لمهمة التخطيط والارشاد والتوجيه[1] .

سادسا ـ

ومن المعالم الواضحة لمجتمع ما بعد النفط حدوث ذلك التغير الملموس فى التركيب السكانى سواء من حيث الكم أىالعدد او الكيف أى طبيعة التوزيع السكانى ، فبعد ان كان المجتمع الكويتى قليل العدد نسبيا متجانسا في تركيبه ، تزايدت اعداده واحتوى على العديد ممن قدموا من جميع انحاء العالم ويمكن لأى دراسة استطلاعية بسيطة ان تكشف لنا عن هذا التباين الواضح في طبيعة التركيب السكانى لمجتمعنا الكويتى . فطبقا لآخر احصاء سكانى أجرته الكويت عام ١٩٧٠

١ – تقرير مبعوث دائرة الشئون الاجتماعية عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ إلى وزارة العمل البريطانية وهيئة العمل الدولية بجنيف ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمصر .

بلغ عدد السكان في مجمله (١٩٦ و ٧٣٣ فردا)منهم (٣٤٥,٨٩٨) كويتيون، (٣٨٧,٢٩٨) غير كويتى . اى أن الكويتين في مجتمعهم أقل من حيث العدد، ولمثل هذه الظاهرة ولا شك مضاعفاتها الاجتماعية والنفسية بين افراد المجتمع (١)

ولعل أهم شئ في هذا التركيب السكانى هو التحديات التى يحملها والقضايا التى يثيرها ، بالنسبة للقادة في المجتمع والـذين عليهم ان يحـددوا او يضعوا تصوراتهم لما ينبغى ان يكون عليه التركيب السكانى طالمـا ان جميع صور التخطيط لابد وان تعتمد في النهاية على طبيعة هذا التركيب . فمما لاشك فيه ان الخدمات بأنواعها تتوقف على طبيعة التركب السكانى أى على من سوف تقدم اليهم هذه الخدمات ، والنشاطات الاقتصادية – والتى هى بدورها عامل مؤثر في كل صور التقدم في المجتمع – تعتمد في المقام الاول على حجم ،ونوعية

(١) أ – ويلاحظ ذلك أيضاً فى الاحصاءات السابقة على احصاء عام ١٩٧٠ من واقع الجدول المقارن التـالى

الجنسـية	النسبة المئوية لمجمـوع السـكـان		
	عام ١٩٥٧	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٥
كويـتى	٪٥٥	٪٥٠,٤	٪٤٧
غـير كويـتى	٪٤٥	٪٤٩,٦	٪٥٣

ب – كما يمكن أن نتبين أيضا من الجدول التالى التزايد السريع فى عدد السكان خـلال سنـوات قليلـة –

السـنة	عـدد السكان
١٩٥٧	٢٠٦٤٧٣
١٩٦١	٣٢١٦٢١
١٩٦٥	٤٦٧٣٣٩
١٩٧٠	٧٣٣١٩٦

هؤلاء السكان . وهكذا ، وبأختصار شديد ، فأن السمة البارزة اليوم من حيث عدم استقرار التركيب السكانى للبلاد تعتبر من أهم التحديات التى تواجه مجتمع ما بعد النفط ، وفي هذا الصدد تذكر بعثة البنك الدولى « ان من أعظم العوامل التى تحدد التنمية الاقتصادية ببلد معين هى مستوى سكانه وكيفية تركيبهم ومعدل نموهم . » ويضيف التقرير « وقضية السكان تأتى في صلب القضايا الخاصة بالكويت ، فالسلطات الحكومية على حد علم البعثة لم تضع بعد خطوط سياسة ايجابية تتعلق بعدد سكان الكويت وكيفية تركيبهم في المستقبل* . . » ولقد كان تحقيق هذا الأمر ضرورة ملحة — كما أشارت إليه البعثة — عام ١٩٦١ ومن الغريب ان الموقف لازال كما هو ونحن في عام ١٩٧٢ ، أى أنه لم يتم حتى الآن وضع سياسة سكانية ايجابية يتحدد بمقتضاها التركيب السكانى في المستقبل ، ولاشك ان وضع سياسة سكانية واضحة المعالم ضرورة لازمة بالنسبة لأية مشروعات

(تابع) ١ جـ — ومن خلال أية دراسة تحليلية يمكن أن تتعرف على التباين والاختلال فى التركيب الطبيعى للسكان . فمثلا وفقا لاحصاء عام ١٩٧٠ كان عدد الذكور من الكويتيين ١٧٤,٥٦٣ نسمة وكان عدد الاناث الكويتيات ١٧١,٣٣٥ نسمة — فى حين زاد عدد الذكور من غير الكويتيين على الاناث منهم حيث بلغ عدد الذكور من غير الكويتيين بمعنى أن الذكور من غير الكويتيين يزيدون عن الاناث من غير الكويتيين بـ (٩٦,٨٩٢ نسمة) ولابد بالطبع من أن يكون لمثل هذه الزيادة فى عدد الذكور على الاناث من غير الكويتيين من أسباب ، الا أن هناك بلا شك اختلال واضح فى التركيب الطبيعى للسكان من غير الكويتيين بالاضافة إلى ذلك الفقدان فى التوازن لتركيب السكان فى مجمله وبقسميه من كويتيين وغير كويتيين .

د — ومن بين النماذج التى توضح الخلل فى طبيعة التوزيع السكانى نذكر أنه وفقاً لاحصاءات عام ١٩٧٠ بلغ مجموع عدد الكويتيين العاملين فى المؤسسات الخاصة والمشتركة (٦٨٩١ نسمة) فى مقابل (٩٢٠٦٦ نسمة) من غير الكويتيين .

هذه وغيرها من دراسات تحليلية أعمق يمكن ان تكشف لنا عن أن التركيب السكانى فى مجتمعنا الكويتى هو تركيب غير طبيعى ينبغى مواجهته بالتخطيط السليم المبنى على واقع وظروف المجتمع فى حاضره ومستقبله .

* تقرير بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٦١ (صفحة ١٢١) .

وعمرانية واجتماعية واقتصادية الامر الذى أشار اليه — على سبيل المثال — المخطط الهيكلى حيث وضحت الدعوة الى ضرورة تحديد هذه السياسات السكانية والحجم الذى يفترض ان يكون عليه السكان وطبيعة تركيبه [1] .

سابعـــا —

ولقد أدى العديد من العوامل السابقة — ان لم تكن جميعها مجتمعة — من تغير في التنظيم الاقتصادية وتبدل في الأنماط الاجتماعية وارتفاع لمستويات المعيشة وبـــذل الدولة كل ما في وسعهـــا لتحقيق الرفاهيـــة للمواطنين وتزايـــد الاحتكاك بحضارات وشعوب أخرى عديدة . . . نقول أدى كل هذا الى وضوح مظاهر أوسمات جديدة لم يشهدها مجتمعنا الكويتى السابق فلقد ظهرت آثـــار ما يسمى « بالفجوة الحضارية » بسبب ما حدث من عدم تناسق التطور في سائر أبعاد الحياة في المجتمع . ويلخص الدكتور محى الدين صابر ذلك الأمر بقوله : « بأن الانتفاع المباشر لجماهير الشعب الكويتى من ثروة البترول هز كل قواعد المجتمع الكويتى وغير النمط التقليدى للحياة فيه » ويضيف الدكتور صابر بقوله « و اذا كان البنيان الاجتماعى يعتمد على بعضه البعض ونسيج الحياة متداخلا، فان التغير الاقتصادى يؤدى ضرورة الى تغير الأنماط الاجتماعية والسلوكية ، ولا مناص من ان يشهد المجتمع في مثل هذه الحالة ظواهر جديدة وان يتعرض لنتائج الهوة الحضارية التى تمثل الفارق الزمنى بين السلوك الحقيقى والوضع الواقع، بمعنى ان يعيش الانسان حياة اجتماعية وعلمية معينة بسلوك نمط اجتماعى آخر ، فيواجه المشكلات الجديدة بحلول قديمة ، مما يؤدى الى نشوء كثير من المشكلات الاجتماعية . [2] »

---

١ — أنظر المسودة النهائية للتقرير الأولى للخطة الطبيعية القومية والمخطط الهيكلى للمناطق الحضرية بالكويت عام ١٩٧٠ .

وأنظر كذلك — غرفة تجارة وصناعة الكويت عن المخطط الهيكلى فى العدد ٥ من مجلة الغرفة سنة ١٢ ، مارس عام ١٩٧١ .

٢ — تقرير مركز التدريب الاجتماعى وموضوع توطين البدو.
دكتور محى الدين جابر ، ١٩٦٣

ثامنـــا ــ

كما صاحب هذه الهوة الحضارية ظهور صيغ أخرى من صيغ التباين بين أفراد المجتمع ، وبالذات بين من يمثلون الماضى وأولئك الذين يشكلون صورة الحاضر والمستقبل اذ أنه مع تغير الأوضاع الحضارية وأستحداث صور من الحياة الغربية وشيه الغربية ، قام قدر من عدم التوافق بين الجيل الحالى بمتطلباته الجديدة وعاداته وقيمه ، وبين الجيل السابق بتحفظه وتمسكه بتراثه القديم ، ومع ان تصـــارع الأجيال هو ظاهرة مرت بها كل المجتمعات ، الا ان التباين في مجتمعنا هذا لاشك أنه أقوى وأشد منه في أى مجتمع آخر ، فالنقلة التى تعرض لها المجتمع كانـــت سريعة ومتلاحقة هزته من أعماقه وعرضته لمختلف التيارات الفكرية والعقائدية وللعديد من النماذج الحضارية المختلفة سواء حملها القادمون معهم عند قدومهم الى الكويت للاسهام في عملية بناء المجتمع الجديد وعاشها المواطنون وتفاعلوا معها نتيجة الاحتكاك المحلى أو خلال تنقلاتهم في أسفارهم أو دراسة البعض منهم في الخارج .

تاسعـــا ــ

ومن العالم التى تستحق التوقف عندها ونحن نحاول التعرف على بعض المظاهر الرئيسية لمجتمع ما بعد النفط ، ما هو متعلق بشكل الحكم والتنظيم السياسى في البلاد . فمما لاشك فيه أن ذلك التنظيم اختلف اختلافا جذريا عما كانت عليه الصورة الاولى لمجتمع ما قبل النفط . ففى أعقاب إعلان الاستقلال عام ١٩٦١ تم تشكيل أول مجلس للوزراء من أربعة عشر وزيرا ، كما تم انشاء مجلس تأسيسى منتخب كمرحلة انتقالية تمهد للحياة الديمقراطية الكاملة ، وكانت مهمة المجلس التأسيسى إعداد الدستور ووضع القوانين اللازمة في الفترة الانتقالية ومراقبـــة أعمال الوزارات . وفي ٢٩ يناير ١٩٦٣ بـــدأت الحياة الـــديمقراطية تستكمل صورتها بافتتاح أول مجلس للأمة طبقاً لأحكام الدستور بعد اعداده واقـــراره والتصديق عليه ، وما من شك في أن مرحلة الاستقلال قد أعطت للوضع الواقعى أبعادا جديدة في تأكيد واستكمال مقومات السيادة التامة للكويت ، وفي المضى

قدما فيما رسمته من تخطيط لأهدافها الوطنية والقومية ، فاتسعت بذلك اتصالاتها بالعالم الخارجي على النحو الذى برزت فيه وكما نراه الآن حيث نشارك مشاركة فعالة في نطاق المحيط العربي وجامعة الدول العربية وفي نطاق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة [1].

عاشرا –

وعلى هذا فمن المعالم البارزة في المجتمع الكويتى المعاصر يمكن أن نذكر دستور الكويت الذى يمثل الارادة الجماعية لمجتمعنا ويعبر عن طبيعة وتطلعات أفراد هذا المجتمع في حاضره ومستقبله ، ومن هذا الدستور نظام أساسى للدولة تتقى منه كافة نظمها وقوانينها في المجتمع . ولقد جاء الدستور الكويتى حصيلة للعديد من التجارب التى مرت بها المجتمعات الديمقراطية ، وخلاصة لما انتهى إليه الفكر السياسى ، ويتكون دستور الكويت من خمسة أبواب . الأول خاص بالدولة ونظام الحكم ، والثانى يتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتى ، بينما يحدد الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة ، ويتناول الباب الرابع السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، ويشتمل الباب الخامس على بعض أحكام عامة وموقتة . ولعل الباب الثانى من دستور الكويت بما رسمه من أسس يبرز بوضوح مقومات مجتمعنا المعاصر . فلقد تناول ذلك الباب المقومات الأساسية للمجتمع الكويتى ، وحدد مسئوليات الدولة تجاه الأسرة والطفولة والعجز والمرض والشيخوخة والكوارث كما حدد أيضاً القيم التى تهدف إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه في الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغير ذلك من مبادىء اجتماعية تعمل على ترابط المجتمع وحمايته من التفكك وزيادة فاعلية أفراده وكفالة الأمن والاستقرار لهم [2] . وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر

---

١ – أنظر مقالنا المنشور فى جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧١ (صفحة ٣ من العدد رقم ١٠٠٨) بمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على العيد الوطنى .

٢ – دراسات فى الشئون الاجتماعية والعمالية . عبد العزيز عبد الله الصرعاوى ١٩٦٥ . وكذلك محاضرات الموسم الثقافى لرابطة الاجتماعيين عام ١٩٦٨ (صفحة ١٧ ، ١٨) .

وانما تنبض بالحياة ، كما تضمن الا تقف مجهوداتنا وتتحجر عند الواقع فحسب وعند حدود ما هو قائم بالفعل ، وانما تتعدى رؤيانا الى ماهو أبعد من الواقع وتحسينه ، بحيث لايصرفنا الواقع عن هذه الجوانب الموضوعية ، وبحيث نبحث كذلك فيما هوممكن ، وفيما يمكن ان نستحدثه من اوضاع متطورة على الدوام نساير بها ركب التطور في هذا العالم المتغير .

ثانيـــا –

وعند التفكير في قضايا المستقبل يقوم تساؤل عن دور الدولة ومسئوليتها نحو المواطنين وتحقين الرفاهية لهم ، وعما اذا كانت الدولة سوف تظل تعطى وتفكر وتخطط ام سوف يقتصر دورها على التوجيه فحسب ؟

ان الدولة مطالبة بلا شك في ان تتلمس الرغبات والآمال والتطلعات ، لكنها كما – أشرنا – مطالبة في الوقت ذاته بالانتاج والانجازات والمجابهة السياسة ، بل وربما طغى هذا الجانب على ما عداه . ومن هنا فاننا ندعو – في حدود النظرة المستقبلية – الى ان تكون المسئولية مشتركة وعبئ النهوض بها مشتركا . بمعنى الا يكون الأمر قاصرا على الدولة وحدها او على المواطن فحسب ، بل لابد ان يشترك الاثنان معا . وبهذا نضمن تحديد غايات وأهداف عامة مشتركة نريـــد الوصول اليها والعمل على تحقيقها .

وهذه المشاركة التى ندعو لها يمكن ان تكون في الادارة والانتاج والتخطيط للمستقبل وفي حمل المسؤليات وعلى اساس من التمثيل لكافة القطاعات فـــى المجتمع . وهناك أمثلة ناجحة ونماذج ايجابية نعيشها اليوم وتكشف لنا عن أهمية تجربة المشاركة ، ومن ذلك نذكر دعوة مجلس التخطيط بعض الهيئات الأهلية للمساهمة معه في وضع السياسة الاعلامية في الكويت (سبتمبر ١٩٧١) وكذلك دعوة وزارة التربية لبعض الهيئات والمؤسسات ورجال الفكر إلى المشاركة في المؤتمر المحلى للمناهج الـــدراسية المقررة (فبراير ١٩٧٢) . كما نذكر أيضا محاولة مجلس التخطيط التعرف على آراء المشاهدين لبرامج التلفزيون وتلمس

رغباتهم فيما يبثه التلفزيون من برامج وذلك من خلال استبيان خاص ببرامج التلفزيون . وقيمة مثل هذه الاتجاهات الى ندعو لهـا من حيث توسيع قاعـدة المشاركة في الرأى تكمن في استشارة الوعى لدى المواطنين للاسهام في تخطيط الحياة المثلى لمجتمعهم ، ورسم الصورة التى يرغبون ان تتشكل بمقتضاها حياتهم وكفالة تحقيق تعاونهم وتجاوبهم مع ما ينتهى اليه من آراء او يتخذ من قرارات ، فمثل هذه المشاركة تعطى الاحساس لدى المواطنين بأن الرأى نابع منهم وليس مفروضا عليهم فتكون الاستجابة والتجارب مع هذه الآراء على درجة عاليـة من الفاعلية والايجابية ومن هنا فاننا نرى ضرورة التوسع في مثل هذه التجارب مع مراعاة أن تكون كافة قطاعات المجتمع ممثلة فيها . فعلى سبيل المثال ندعو لأن تكون قوى الطلبة وقطاعات العمال ممثلة في تلك التجارب بحيث يمكنهم بدورهم إلى جانب قطاعات المجتمع الأخرى — أن يشاركوا ويسهموا في التخطيط للمجتمع علاوة على تحسين واقعه ومحاولة تغييره إلى الأفضل .

ثالثـاً —

على ان تحقيق قاعدة المشاركة يتطلب التوسع في الحريات سواء أكانت حرية التعبير بالقول او الكتابة او غيرها وتنمية الروح الديمقراطية مع تذليل كافـة العقبات أمام المواطن للسير قدما في الانتاج والخلـق والابتكار .

كما يقتضى لتحقيق قاعدة المشاركة وضمان نجاحها ان يتم اعداد المواطن لمجابهة التحديات الحضارية والاحساس بروح الحصر ومعايشته بقضاياه الانسانية الكبرى ، ويكون ذلك عن طريق تهيئة الظروف المناسبة لنمو شخصيته واتاحة الفرص لـه كى يتلمس طريقه بوعى وحيوية ومسؤولية شجاعة غير هيابة او وجلة ، وبهذه الكيفية لاتكون شئون الدولة او المجتمع محصورة في الدولة او السلطة العليا بل يشارك الفرد الواعى الحر في كافة شئون المجتمع ، تأتى المبادرات منه ولا ينتظر توجيه الدولة ليقوم بتأدية ما يفرضه الواجب عليه ومـا تقتضيه مسؤوليته نحو مجتمعه . فمثل هذا الفرد في سلوكه وقيمه وايجابياته يعمل ويستجيب لمتطلبات مجتمعه ، مدفوعا الى حـد كبير بما تمليه عليه ذاتـه ونوازعه الذاتية وضوابطه الأخلاقية .

فلسفة المجتمعات المعاصرة

محاضرة

الدكتور محمد توفيق الطويل

تمهيـــد :

ماذا يراد بفلسفة المجتمع العصرى ؟ نريد أن نفسر العنوان حتى نعرف الاطار الذى سنتحرك فيه ، الفلسفة أصلا يراد بها البحث عن حقائق الأشياء ، وحقيقة الشئ هى مجموع الخصائص الذاتية الجوهريـــة التى تميز الشئ من غيره من الأشياء ، فكأن عنوان الموضوع – الخصائص الذاتية أو المقومات الأساسية للمجتمع العصرى –

لا أريد أن استعرض المجتمعات العصرية وأتحدث عن فلسفاتها ، انما أريد أن أتجاوز هذا الواقع قليلا إلى مجتمع مثالى ، وليس معنى هذا أنى سأرســـم يوتوبيا Utopia ، واليوتوبيا هى المجتمع المثالى الـــذى يتخيله الفيلسوف أو المفكـــر ويعتقد بأن وجود هـــذا المجتمع كفيل بتحقيق السعادة والرفاهية للمواطنين ، لا أريد أن أصور يوتوبيا Utopia لأن جميع اليوتوبيات التى صورت في تاريخ الفكر لم تتحقق أبدا ، من جمهورية أفلاطون القديمة إلى المدينة الفاضلة للفارابى في العصور الوسطى ، الى يوتوبيا توماس مور في عهد النهضة الأوروبية إلى يوتوبيا فرنسيس بيكن في بدء العصور الحديثة إلى غيرها مما هو معروف.

أنا أريد أن أظل على اتصال بالواقع فأستمد ، عناصر المجتمع العصرى المثالى من واقع مجتمعات عاشت في الماضى أو الحاضر ، والأمل كبير في أن يوجد في المستقبل هذا المجتمع الذى يجمع هذه الخصائص والمقومات التى تميز المجتمع العصرى .

المقومات :

ماهى اذن هذه المقومات ؟ أن أول المقومات في تصورى يتمثل في تقـــدم المعرفة وتوسيع آفاقها وتعميق جذورها وتطبيقها على الانسان في حياته الدنيـــا . ولكى نفسر هذا المقوم سنرتد إلى الماضى ، نحن نتحدث عن الماضى لمجرد أن نأخذ منه عبرة تنفع حاضرنا وتمهد لمستقبل مرجو ، نستقى تاريخ نهضات الشعوب عبر تاريخها الطويل ، ولدينا في الماضى نهضتان من أعظم نهضات الشعوب ، فنهضة العرب منذ منتصف القرن الثامن حتى القرن الثالث عشـــر في عصر الاسلام الذهبى ، ثم نهضة أوروبا في مطلع عصورها الحديثة .

أما نهضة العرب فقد قلت أنها بدأت في منتصف القرن الثامن أى الثانى للهجرة ، وبدأت بتوسيع المعرفة وتعميق جذورها ، ووجدت هذه النزعة بوجود الاسلام ، فالقرآن الكريم في أول آية من آياته نزلت على نبينا محمد صلوات الله عليه وسلم كانت « اقرأ بسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الانسان مالم يعلم »

واهتماما من القرآن الكريم بهذه الدعوة الكريمة تكرر هذا المعنى ، ففى آية يخاطب الله تعالى نبيه فيقول « وقل ربى زدنى علما » لم يقل زدنى جاها ، ولا مالا ، ولا قوة ، ولا نفوذا ، ولا سلطانا ، بل قال زدنى علما ، وتكرر المعنى **في آيات كثيرة** « **وقل هل** يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وفي آية رابعة يقول « يرفع الله الذين آمنوا بالله والذين أوتوا العلم درجات » فقرن الله تعالى بالمؤمنين من أوتوا العلم ورفعهم درجات . . . إلى آخر هذه الآيات . ولسنا الآن بصدد احصائها فحسبنا إلى نشير اليها وننبه إلى مدلولها .

هذه الدعوة الكريمة أتت ثمرتها بعد قرن ونيف من الزمان ، وليس هذا بالأمد الطويل في أعمار الشعوب ، ففى منتصف القرن الثامن بدأ الحكم العباسى وبدأ بحركة ترجمة واسعة النطاق استهدفت نقل تراث بناة الحضارات من الأمم القديمة ، من اليونان والرومان إلى الهنود إلى الصينين إلى الفرس ، نقلوا هذا التراث كله إلى اللغة العربية مع اكماله بشروحهم وتعليقاتهم وما تضمنته من وجود الابتكار والابداع . كانت هذه الحركة أمة ولم تكن حركة افراد ، ووقفت الدولة وراءها تتعهدها وتتولاها بالرعاية ، فكان الخلفاء والأمراء وأهل اليسار يتسابقون في رعاية هذه الحركة وتنميتها ، فما كاد يمضى قرن ونصف قرن من الزمان حتى بدأ العصر الذهبى الحقيقى للاسلام منذ مطلع القرن العاشر ، وكان الانتاج الخصب الذى يفاخر به المسلمون حتى أيامنا الحاضرة ، بدأ في القرن العاشر واستمر في المشرق العربى طوال القرن الحادى عشر ، هذا ما حدث في نهضة العرب ، كان اساسها تقدم المعرفة وتوسيع آفاقها ، فنقلوا إلى لغتهم تراث بناة الحضارات القديمة كما قلت من قبل ،

والذى حدث للعرب حدث ايضا في أوربا في مطلع عصورها الحديثة ، ففى أوروبا انطفأ مشعل الحضارة منذ القرن الخامس للميلاد حين سقطت عاصمة الدولة الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية المتوحشة ، وأضحت أوروبا في ظلام من الجهالة والبداوة خمسة قرون من الزمان ، ثم بدأت تستيقظ على نور المعرفة ، وكان نور المعرفة عند العرب ، وكانوا هم وحدهم حملة مشعل النور والحضارة في العالم كله ، وكانت جيوشهم قد زحفت على اوروبا فدانت صقلية لحكمهم منذ أوائل القرن التاسع نحو مائتين وسبعين عاما ، ودانت أسبانيا (وقد سميت ببلاد الأندلس) لحكم العرب نحو ثمانية قرون من الزمان ، منذ اوائل القرن الثامن حتى آخر الخامس عشر حين سقطت آخر مملكة عربية في غرناطة عام ١٤٩٢ م . وحين استرد النورمانديون بلادهم وهى صقلية ، وحين استرد ملوك الأسبان بلادهم وهى اسبانيا ، أبقوا على حضارة العرب وأخذوا يترجمون التراث العربى ليضعوا هذه الثروة من المعارف في متناول المواطن الأوروبى ، لم يفعل النورمانديون في صقلية ولا ملوك الأسبان في اسبانيا مافعله المغول والأتراك ، فالمغول حين استولوا على بغداد وكانت عاصمة الدولة الاسلامية ، أخذوا يخربونها ويلقون بآلاف المخطوطات في نهر دجلة ، ولم يفعل هؤلاء النورمانديون والاسبان مافعله الأتراك حين غزوا مصر وخربوها وخربوا مكتبة العزيز وكان فيها مائتا ألف من المجلدات واستخدموها وقودا في بيوتهم وجلوداً لنعال ضباطهم ، انما أبقى هؤلاء النورمانديون والاسبان على الحضارة العربية التى كانت النور الوحيد في العالم كله ، وأخذوا يترجمون التراث العربى ويغذون به ثقافتهم .

حركة الترجمة في صقلية بدأت في النصف الثانى من القرن الحادى عشر ، بدأت بقسطنطين الافريقى المتوفي عام ١٠٨٧م .

وحركة الترجمة في اسبانيا بدأت في النصف الأول من القرن الثانى عشر وبدأت على يدى رجل من رجال الكنيسة ، وهذه ظاهرة طريفة لأن الكنيسة كانت في ذلك العصر قد اشعلت نيران الحروب الصليبية ضد الاسلام باسم

المسيحية ، في هذا الجو المشحون بالتعصب الضيق ، بدأ الحركة هذا الرجل وهو المونسنير ريمون ، فأنشأ ديوانا لترجمة التراث العربى ليكون في متناول الأوروبيين هكذا بدأت في أسبانيا أوسع حركة للترجمة عرفتها اوروبـــا ، وانتقل فيها التراث العربى (الذى ضم تراث بناة الحضارات من الأمم القديمة) الى اوروبا وكأن أوروبا قد استجابت للاية الكريمة التى كانت أول اية نزلت على النبى صلوات الله عليه وسلم ، استجابت لها وهى « أقرأ باسم ربك الـــذى خلق » فوضعت في متناول المواطن الأوروبى هذه الثروة من الحقائق ومن المعارف .

وكذلك امتدت حركة الترجمة عندهم الى عصر النهضة الأوروبية منذ القرن الرابع عشر حتى السادس عشر . كل هذا كان يقصد به أن يوضح تراث الفكر الانسانى في متناول المواطن ، عربيا كان أو اوروبيا ، ليكون نواة نهضة. وهكذا قامت نهضة العرب كما قامت نهضة اوروبا على توسيع المعرفة وتعميق جذورها ـ وكان هذا أول مقوم من مقومات المجتمع العصرى ، وبالرغم من أنى استشهد بالماضى فانى أتحدث عنه ، كما قلت من قبل ، لآخذ منه عبرة للحاضر ، وأمهد به للمستقبل المرجو .

بقى من المقوم الأول الشطر الأخير وهو تطبيق هذه المعرفة على الانسان فى حياته الدنيا ، وقد بدأ التطبيق في أوروبا في مطلع العصر الحديث في القرن السابع عشر بصفة خاصة . القرن السابع عشر جاء ثورة على اتجاه كان معروفا في المجتمع اليونانى القديم ، كان المجتمع اساسه دراسة العلم لذاته ، أى للتوصل الى كشف الحقائق لذاتها دون نظر الى ما يترتب عليها من نفع في الحياة العملية ولا في الحياة الدينية فكان أرسطو مثلا يقول كمال المعرفة يكون بمقدار بعدها عن الحيـــاة العملية ، ولكن أوروبا الحديثة قد عكست هذا الوضع وقالت ان كمال المعرفة يكون باتصالها بالحياة العملية للانسان ، وبدأ هذا الاتجاه على يد أكبر فيلسوفين في ذلك الوقت ، هما فرانسس بيكن في انجلترا وديكارت في فرنسا . بيكن وضع أساس المنهج التجريبى الحديث . وديكارت أنشأ فلسفة عقلية ضخمة ، وبالرغم من الخلاف بينهما ، بين هذين الاتجاهين اللذين سادا الفكر الانجليزى

فيما بعد والفكر الأوروبى كله بعد القرن السابع عشر ، بالرغم من هذا الخلاف ، اتفقت هاتان الفلسفتان في هذه النقطة ، وهى ان المعرفة ينبغى أن تسخر لفائدة الانسان في حياته الدنيا ، بيكن في منهجه قصد الى تحقيق غرض واضح ، هو سيطرة الانسان على الطبيعة والتحكم في ظواهرها والافادة من مواردها . وكذلك قصد ديكارت بفلسفته ، اذ الغرض هو خدمة الانسان في حياته الدنيا . هذا المعنى نفسه وجد عند ديكارت وعند اصحاب الفلسفة العقلية ، فالفلسفة عند ديكارت تفيد الانسان في هداية سلوكه وفي صحته وفي السيطرة على الطبيعة أيضا .

استمر هذا في الفلسفات الكبرى في اوروبا طوال العصور الحديثة ، في فرنسا كانت الفلسفة الوضعية التى انشأها « أوجيست كونت » تستهدف تطبيق المعرفة على الحياة العملية . يقول « كونت » ان فلسفته تستهدف اصلاح فرنسا بعد الدمار الذى لحقها من جراء الثورة الفرنسية الكبرى . وامتدت هذه الفلسفة الى القرن العشرين على يد المدرسة الاجتماعية الفرنسية الكبرى . وكان إمامها « اميل دوركايم » الذى يقول ان فلسفته أيضا تخدم فرنسا وتصلحها بعد الدمار الذى أصابها بعد حرب السبعين . فلسفته اذا تستهدف تطبيق المعرفة على الانسان في حياته الدنيا .

وامتد الاتجاه في فلسفات حديثة أخرى ، فالفلسفة العملية البرجماتية في أمريكا في القرن العشرين تستهدف هذا وتلح فيه الحاحا شديدا ، الأصل في هذه الفلفسة العملية انها نظرية في المعرفة ، أى تستخدم في التمييز بين الصواب والخطأ ، فصواب الفكرة عند اصحاب هذه الفلسفة من الأمريكيين يكون بالرجوع الى الآثار التى تترتب على الأفكار عند معتنقيها ، الفكرة تعد صوابا اذا هى تحولت عند معتنقيها الى سلوك ناجح في حياتهم ، وتعد باطلة اذا تحولت الى سلوك فاشل في حياة صاحبها ، ويفسر « وليم جيمس » هذا بمثال واضح ، يقول عندما نبحث في حقيقة التدين ، هل الايمان بالله حق أم الالحاد هو الحق ؟

لانبحث في الموضوع في ذاته انما يجب ان يكون البحث في الآثار المترتبة على الايمان من ناحية ، وعلى الالحاد من ناحية ، في حياة من يعتنق الايمان اوالالحاد ، يقول ان المؤمن اذا أصابته مصيبة لجأ الى ربه ، واستغرق في عبادته ، وظل مستغرقا في عبادته حتى ينسى آلامه ومتاعبه ، ويعود الى عمله وكأن شيئا لم يكن . يتضح من هذا ان فكرة الايمان تحولت الى سلوك ناجح في حياة المؤمن ، فالايمان حق . وعلى العكس يبدو الالحاد فيما يقول هذا الفيلسوف ، أصابته مصيبة لم يجد ملاذا ، فيأخذ في التفكير في مصيبته ويتألم ويشتد به الألم ، ولايعرف كيف يتخلص من آلامه حتى تتعطل حياته ، وقد ينتحر تخلصا من متاعبه وآلامه ، ومن هذا يبدوأن الالحاد شر باطل ، باطل لأننا نبحث عن أثره في سلوك صاحبه هذا هو المقياس عند أصحاب الفلسفة العملية من الأمريكان ، يقول وكيم جيمس ان الحق كورقة النقد الزائفة تظل صالحة للاستعمال حتى يثبت زيفها — يعنى ورقة الدنانير العشرة تعتبر لها قيمة حتى ولو كانت مزيفة ، طالما كان صاحبها يشترى بها مطالبه ، فاذا انكشف زيفها انتهت قيمتها .

الخلاصة أن المعرفة في هذه الفلسفة لا قيمة لها الا اذا كانت تعود بالنفع على الانسان في حياته الدنيا . مثل هذا تماما تراه في الماركسية — فالماركسية بدأت بـ « كارل ماركس » فهو يقول في هذا كلاما شبيها جدا بكلام خصوم من الأمريكان ، يقول « ماركس » ان الفلسفة منذ الماضى السحيق كانت معنية بوصف العالم ، والمطلوب من الفلسفة ان تعمل على تغيير الناس فتستحدث نظما وقوانين جديدة تؤدى الى مستقبل أفضل للبشرية . وهذا الكلام نفسه قاله الفيلسوف الأمريكى العملى « جون ديوى » حين قال ان الأفكار لاقيمة لها الامتى تحولت الى افعال تؤدى الى تنظيم العالم واعادة بنائه .

فالفلسفتان في هذه النقطة بالرغم مما بينهما من خلافات جوهرية أصلا متفقتان هكذا نرى ان الفلسفات الكبرى في العصور الحديثة تصر على تطبيق المعرفة على الانسان في حياته الدنيا ، بذلك يكتمل المقوم الأول من مقومات المجتمع العصرى وهو :

تقدم المعرفة وتوسيع آفاقها وتعميق جذورها ، وتطبيقها على الانسان في حياته الدنيا .

المقوم الثانى في رأيي هو الايمان بالقيم الروحية العليا . وقد مهد المقوم الأول في أوروبا لهذا الايمان ، فالعلم الطبيعى حين نشأ مستقلا عن الفلسفة منذ القرن الثامن عشر بدأ يعتد بمناهجه التجريبية ، ويحتقر ماعداها من ألوان المعرفة ، واشتد هذا الأمر ودفع البعض الى نوع من المادية المغرقة ، ظهرت هذه المادية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، ظهر « جون نولاند » و « كابانيس » و « هولباخ » و « موليشوف » وغيرهم ، ظهروا في هذه الفترة وبدأت قضيتهم الكبرى : لا موجود الا المحسوس ، فهم ينكرون كل ما وراء المادة ، فاذا سئلوا وما العقل؟ قالوا هو المخ ، المخ يفرز التفكير كما يفرز الكبد الصفراء ، وكما تفرز المعدة الطعام ، ولا تفكير بغير فوسفور أى بغير مخ ، الى آخر هذه التعبيرات المأثورة عنهم . ولكن ما كادت اوروبا تدرك أنها غرقت في هذه المادية حتى أذنيها حتى ضاقت بها وبدأت تتطلع الى الروحية ، ويقول مؤرخوا الفكران تحولا مفاجئا حدث عند المفكرين والعلماء في أوائل القرن العشرين ، وكان هذا التحول من المادية المسرفة الى نوع من الروحية المسرفة ، أثر حتى على بعض العلماء في تعبيراتهم التى كانوا يرفضونها حتى القرن التاسع عشر ، فبدأوا يستبيحونها لأنفسهم ، وبدأ العالم كله يتطلع الى الروحية بالرغم من شيوع الالحاد أو غيره من وجوه الانحراف

ولكن نريد بالقيم الروحية العليا ، نريد أو لا قيم الحق والخير والجمال ، هذه القيم التى تميز الانسان من الحيوان ، الحيوان يعيش في واقعه ولاينشد كمالا ، لا يتطلع الى ما ينبغى أن يكون لأنه لا يفرق بين ماهو كائن وما ينبغى ان يكون ، لكن الانسان هو الكائن الوحيد الذي يضيق بواقعه الحيوانى البهيمى ويتطلع الى ما ينبغى ان يكون ، انه ينشد الكمال ، ينشد المثل الأعلى ، ينشد مبدأ أسمى يجري سلوكه بمقتضاه . هذه الظاهرة التى تميز الانسان بعقله وارادته

تمكن الانسان من أن يعلو فوق واقعه ، يرتفع فوق بهيميته ، وهى خاصية تميز المجتمع العصرى فيما يبدو لى . ان الأديان ترفع الانسان عن واقعه الحيوانى ، والدين الاسلامى هو دين الفطرة ، أى المساير للجانب العاقل في فطر البشر ، انه لم يفرض على الانسانشيئا مخالفا لطبيعته ، لكن السذج هم الذين يرون عكس ذلك .

يقولون أن الدين — أى دين — قيود ، فهو اذن يفرض على الناس أنيسيروا على عكس ما تقتضى طبائعهم الحيوانية ، والانسان لايستريح أبدا اذا عاش حيوانا ، المجرم الذى يألف القتل والنهب والسلب اذا خلا الى نفسه احتقر نفسه وتمنى لو لم يكن كذلك ، هذه ظاهرة عرفها الكثيرون من المحللين النفسانيين ، وأدركها القصاص العالميون الذين يهتمون بتحليل النفس البشرية ، فهم يقولون ان المجرم اذا خلا الى نفسه شعر بأنه ارتد حيوانا ، وهو يتمسك بأن يكون انسانا يعلو فوق بهيميته .

اذا فالدين الذى يريد ان يعلو بنا فوق واقعنا البهيمى ملائم لطبيعتنا (العاقلة) التى تميزنا من الحيوان ، ولا يفرض الدين علينا شيئا مخالفا لطبيعتنا الانسانية ، وان خالف طبيعتنا الحيوانية ، فلا غرابة عندى في ان يكون المقوم الثانى من مقومات المجتمع العصرى ، هو التطلع الى الكمال والايمان بالقيم الروحية والحرص على العمل بمقتضاها .

المجتمع الانسانى جرب الحياة بغير رادع وبغير ايمان بالقيم . جربها في بعض فترات من حياته ، في الثورة الفرنسية مثلا ، وفي عصر النهضة الاوروبية ، فماذا حدث ؟ الثورة الفرنسية جاءت بعد استبداد سياسى كان الشريف فيه يكفى ان يعطى اسما يضيق بصاحبه الى شرطى ويطلب اليه القاءه في سجن الباستيل — أو هكذا ، كان يظن الفرنسيون وقتذاك ، فيلقى به في السجن ويظل فيه مدى الحياة ، وكانت ثورة على هذا الاستبداد ولا سيما السياسى منه ، كانت متطرفة كل التطرف الى حد أنها احتقرت العقل باسم العقل ، وسخرت من الدين باسم الحرية .

بلغ الأمر أن يجيئوا بفتات من بنات الهوى ويعبدونها من دون الله نكاية في القيود ، لكن ماذا حدث ؟ حدث أن الناس أنفسهم شعروا فجأة أنهم يعيشون في غابة لا في مجتمع ، يعيشون بلا نظام وبغير رادع ، أدركوا هذا حين وجدوا أن زعماءهم الذين يتعاونون في الثورة ، كل منهم يحاول ان يغدر بصاحبه وأن يقدم على شنقه قبل أن يشنقه صاحبه ، المجتمع كله كان مجتمعا منحرفا ، فضاق الناس بهذا المجتمع وتطلعوا الى تغيير أوضاعه . .بالثورة .

وحدث هذا نفسه في عصر النهضة الأوروبية ، جاء بعد استبداد من رجال الكنيسة ، ولكن الناس وجدوا أنفسهم حين عاشوا بغير رادع وبغير دين ، أن رجل الدين نفسه بلغ به الفساد في حياته أن كان يجمع بين امرأته وخليلته في فراش واحد ، بلغ الأمر بأحد المؤرخين أن يقول انه لافساد في هذا المجتمع ، لأننا حينما نقول الفساد نقصد الانحراف عن قاعدة مرعية ، لكن اذا كانت القاعدة المرعية هى هذا الفساد فما نسميه فسادا يكون هو الأصل والاستقامة هى الفساد ، حدث في هذا العصر أن ضاق الناس حين وجدوا أنفسهم قد ارتدوا فأصبحوا حيوانات بلا رادع ، فلا غرابة فيما قلت من قبل من أن الانسان بفطرته نزاع الى الكمال تواق الى أن يجرى حياته وفاقا فيما ينبغى أن يكون ، فهو يضيق بواقعه ويعلو فوقه ، ويتمسك بمبدأ اسمى أو بمثل أعلى يدين له بالولاء .

هذا هو المقوم الثانى من مقومات المجتمع العصرى كما أتصوره ، الايمان بالقيم الروحية العليا .

أما المقوم الثالث من مقومات المجتمع العصرى فهو ارتفاع مستوى الدخل القومى ، ونصيب الفرد منه ، لماذا ؟ لأن المجتمع العصرى مجتمع صناعى وليس مجتمعا زراعيا ، المجتمع الزراعى يمثل مرحلة من مراحل التخلف في حياة الشعوب ، والمجتمع الصناعى يحتاج الى مال أكثر لما يحتاجه المجتمع الزراعى ، المشروعات الصناعية تكلف كثيرا ، ثم ان هذا المجتمع العصرى يسير في ركب حضارى ونحن نقول اننا نعيش في عصر التكنولوجيا هنا نقطة هامة جدا كان

ينبغى أن أتحدث عنها حين كنت أتحدث عن تطبيق المعرفة في المفهوم الأول من مقومات المجتمع التكنولوجى ليس معناه أبدا أن نستورد آلات وأجهزة ، انما المجتمع العصرى هو الذى يسهم في انتاج هذه الثمرات ، المجتمعات المتخلفة تستطيع أن تستورد هذه الالات والاجهزة ولا تعرف كيف تقوم بصيانتها ولا كيف تصلحها اذا هى تلفت ، هذا لا يكفى حتى اذا فرضنا أنها قادرة على صيانتها واصلاحهـــا . انمـــا نريد من المجتمع العصرى أن يسهم في الركب الحضارى ولا يسير فيه متفرجا ، وهذا يقتضى مالا كثيرا ويستلزم اجراء تجارب كالتى يجرونها لغزو الفضاء ، وهذه مقصورة على دول بعينها لأنها تحتاج الى مال وفير ، الى جانب العقول التى تستطيع أن تساير هـــذا التقدم الحضارى ، وقلت أن المشروعات الصناعية أيضا تحتاج الى أموال طائلة ، وقلت أنه لا يكفى هـــذا الرخاء في يد الدولة وانما ينبغى أن يكون للفرد نصيبه من هـــذا المستوى العالمى . ليكفل لنفسه الحياة المادية الكريمة ، فالمقوم الثـــالث هو ارتفاع مستوى الدخل القومى وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل .

المقوم الرابع هو سيادة القانون في المجتمع العصرى — اذا كنا قد كفلنا الحياة المادية الكريمة للمواطن في المجتمع العصرى ، فنريد أن نكفل له حرياته وكل حقوقه ، يتمتع بها كاملة غير منقوصة ، وهذا لا يتهيأ مالم يكن للقانون السيادة بحيث لا تكون مصائر الناس وأقدارهم في يد فرد واحد أو مجموعة من الأفراد ، أذكر أن ملكا من ملوك الانجليز لاحظ مرة أن أمام قصره عشه يملكها رجل فقير ، فقال لأعوانه ابعدوا هذا الرجل وعشته وعوضوه خيرا حتى لا يشوه جمال المنظر ، فلما عرض أعوانه الأمر على صاحب العشة ، رفض في اباء . فقالوا ولكنك تعرف ان الملك يستطيع بجرة قلم ، أو بأمر يصدره ، أن يلقى بك بعيدا أنت وعشتك ، فقال كلا لايستطيع الملك ذلك ، لأنى أعيش في بلد فيه قانون يحمى الضعفاء من أمثالى من سلطان المستبدين من أصحاب النفوذ .

أنا أريد من المواطنين في المجتمع العصرى أن يكونوا أشباها لهذا المواطن في الشعور بحرية وكرامة .

هذه أيها السادة هى أهم مقومات المجتمع في تصورى :

ـ تقدم في المعرفة وتوسيع آفاقها وتعميق جذورها وتطبيقها على الانسان في حياته الدنيا .

ـ ثم ايمان بالقيم الروحية العليا ليشعر الانسان أنه انسان وليس حيوانا يعيش كما تعيش البهائم .

ـ ثم ارتفاع مستوى الدخل القومى وفي مستوى نصيب الفرد من هذا الدخل ، لتكفل للفرد حياة مادية كريمة ، وتتمكن الدولة من أن تقـوم بنصيبهـا في المشروعات وفي الاصلاحات ، ذلك لأن الزمن الذى يقال فيه ان الحكومة وظيفتها صد الغارات الآتية من الخارج ، وحفظ الأمن الداخلى ، قد انقضى هذا العهد وأصبحت وظيفة الدولة الأولى كفالة الحياة الكريمة للمواطنين ، هذا عامل هام أو مقوم هام من مقومات المجتمع العصرى .

ـ ثم سيادة القانون ليعرف كل مواطن حقوقه وواجباته ، ويتمتع بهذه الحقوق كاملة غير منقوصة .

الخصائص الحضارية للمجتمع العصري

محاضرة

الاستاذ الدكتور زكي نجيب محمود

الأصل المشترك للمجتمع المعاصر:

لم أكد أسمع عنوان المحاضرة وهو « الخصائص الحضارية للمجتمع المعاصر » حتى سألت نفسى : أى مجتمع معاصر ؟ ليس المجتمع المعاصر فيما يبدو صورة واحدة فأمريكا مجتمع معاصر ، وروسيا مجتمع معاصر ، واليابان مجتمع معاصر ، وألمانيا الغربية مجتمع معاصر ، وانجلترا مجتمع معاصر ، وفرنسا مجتمع معاصر ، والبلاد الاسكندنافية مجتمعات معاصرة . ولا أظن أن ظاهر الأمر يدل بسرعة على أن هذه البلاد جميعا متشابهة على الأقل في الكثير من نواحيها . وحقا أن الإنسان ليتحير بعض الوقت في البحث عن الأصل المشترك الذى إذا توافر لبلد أصبح هذا البلد معاصرا وإذا فقد فقد البلد مسايرته للعصر . لذلك من حقنا أن نسأل : ماذا عسى أن يكون هذا الأصل المشترك المختفى وراء الظواهر المتباينة المختلفة ؟ إذا لم نجده فلا تكون في عصر واحد ، إنما يكون العصر مفككا إلى عدة عصور ، ولكن الأرجح أن نجد مثل هذا العنصر المشترك ، الحق أن واحدية العصر الواحد طرحت نفسها على المفكرين في كل العصور من اليونان الأقدمين وربما إلى يومنا هذا لنفس السبب الذى ذكرته ، وهو أن الظواهر لا تدل بسرعة على مكان الوحدة التى تضم الاشتات في واحدية ، في عصر واحد . ولعل هذا هو صميم العمل الفلسفى دائما ، مهما خيل الينا أن الفلاسفة شاطحون يسكنون ابراجا لا صلة لها بالحياة العملية ، ففى الحق هم لا يكادون يصنعون إلا هذا ، وهو البحث عن المبدأ الواحد الذى يضم الأشتات التى قد يظن أنها متباينة لا تتفق في ضمة واحدة .

هناك نواح كثيرة كما قلت يمكن افتراض أنها هى موضع الوحدانية في العصر ولكن أشيعها هو العلم التطبيقى . أريد أن نتنبه إلى أن هاتين كلمتان « العلم » و « التطبيق » لأننا لو غفلنا لحظة عن أنهما كلمتان ستفلت منا الفكرة الأساسية : فالعلم من جهة وكونه التطبيقى من جهة أخرى . ذلك لأن العلم لم يكن تطبيقيا إلا في المائتى سنة الأخيرة . أما في ألوف السنين قبل ذلك فقد كان ثمة علم لكنه لم يكن تطبيقا أبداً . كان العلماء يبحثون كل في مجاله عن المبادىء النظرية التى لا يشترط لها أن تكون ماسة بحياة الناس بل كلمة علم نفسها كلمة مبهمة ليس

لها معنى واحد دائما ، اختلف معناها في العصور . هناك علم دائما ولكن علم بماذا ؟ إن لكل حضارة اجابة خاصة بها . ولنبدأ باليونان الأقدمين : فالعلم عندهم هو علم بالأفكار المجردة التى يغلب عليها القيم الأخلاقية والبحث أساساً عن الأفكار المجردة التى أهم ما فيها القيم الأخلاقية وترتيب هذه الأفكار ترتيبا هرمياً بحيث يوضع الأخص تحت الأعم وهكذا دواليك حتى تنتهى إلى الفكرة العامة الواحدة التى منها تتساقط جميع الأفكار فيسمون هذه الفكرة العامة المبدأ الأول . إذن فالعلم عندهم علم بالأفكار المجردة يسميها أفلاطون « مثـــلا » ، ويسميها أرسطو « صورا » ويسمونها بأسماء مختلفة ولكن هذا هو مبحثهم .

فإذا انتقلنا إلى العصور الوسطى وهى عصور شاء لها حظها الحسن أن تكون عصور رسالات دينية ، مسيحية تلاها إسلامية ، فلمدة عشرة قرون تقريبا لم يكن الفكر إلا فكرا في ترتيب الجانب النظرى من الرسالات الدينية . ومن ثم فلو سألت أى مفكر في العصور الوسطى مسيحيا كان في اوروبا أو مسلما في الشرق العربى : تريد علما ولكن علما بماذا ؟ لأجابك علما بالله وشريعتـــه . هذه هى الأجابة عند أهل ذلك العصر . جاء العصر الحديث وكلمة الحديث هنا اصطلاحا لا تنطبق الا على قرنين تقريبا هما السابع عشر والثامن عشر ، لأنه ابتداء من التاسع عشر والعشرين سميت الفترة بالمعاصرة . فأوروبا الحديثـــة بالاصطلاح لهذه الكلمة — السابع عشر والثامن عشر — كان بها علم ايضاً ولكنه ليس هو من نوع العلم اليونانى ، ولا هو من نوع علم العصور الوسطى الدينية ، ولكنه علم بقوانين الطبيعة في صورتها النظرية . لا تطبيق هناك ولا تطبيق يسعى اليه . لا تطبيق يرد على الخاطر ، حتى كان الانقلاب الصناعى وما يسمونـــه الثورة الصناعية ، في القرن التاسع عشر بصفة خاصة والعشرين . كان هناك علم ، ولكن علم يطبق . علم أداته الجهاز لا علم اداته اللفظ ، فانتقلنا إلى الحضارة المعاصرة وهو ما يسمونه التكنولوجيا . التكنولوجيا فكرة جديدة انبثقت مـــن تصـــور جديد للعلم ، وهو كما قلت ان يكـــون العلم علما أداته الجهـــاز ، والأجهزة ، وهدفه التطبيق . فعندما أقول أن المحور الذى لعله أهم المحاور التى يدور حولها المجتمع المعاصر والفكر المعاصر . هو العلم التطبيقى فأظن أنه لابد من وقفـــة قصيرة نركز عليها عند كلمة التطبيقى حتى لا تفلت منا روح

العصر الذى نريد أن نتحدث عنه . لعلكم تعلمون أن كلمة Science نفسها التى هى مقصود بها العلم التطبيقى حديثة جداً في اللغة الانجليزية ، لم تنشأ فى اللغة الانجليزية الا في الثلث الأول من القرن الماضى . قبل ذلك لم يكن لهذه الكلمة وجود لأن هذا الضرب من العلم لم يكن له وجود .

من هنا نصل إلى النقطة الأولى في موضوعنا وهى أن الأساس الأول المشترك في المجتمع العصرى هو الحياة العلمية التكنولوجية . الحياة العلمية بهذا المعنى الجديد لا فرق بين بلاد اشتراكية وبلاد رأس مالية أو كائنة ما كانت . لقد بدأت حديثى بأن هناك أنماطا مختلفة من المجتمع في عصرنا ، ولكنها على اختلافها مشتركة في هذه الظاهرة وهى أن العلم فيها تكنولوجى ، أداته الجهاز . وأريد أن أقف هنا وقفة قصيرة فنحن أبناء البلاد العربية لابد أن نكون على وعى بأنفسنا وأين نحن من عصرنا . فعندما نقول أن العلم أصبحت لغته هى الأجهزة ولم تعد أداته هى الكلمات والألفاظ فإنما أقول أننا انتقلنا من حضارة إلى حضارة ، من حضارة اللفظ إلى حضارة الأجهزة .

فإذا رأينا أنفسنا مانزال في مجال قوامه اللفظ فاعلموا أننا لم نفتح بعد أبواب عصرنا ، اننا مازلنا في العصر الذى انقضى بالنسبة للمجتمعات العصرية ، نحن بهذا المقياس لا نكون قد دخلنا عصرنا مهما وضعنا في منازلنا أو معاملنا من أجهزة لأن الأجهزة ليست أجهزتنا ، كل ما في الأمر أننا دفعنا فاتورة الحساب عندما اشترياها . هذا الفرق لا ينبغى أن يزول عن أذهاننا حتى لا ننخدع في أنفسنا . فلكى نعيش الحياة العصرية لابد أن نشارك في صنع العلم أعنى أن نشارك في الأجهزة التى يصنع بها العلم ولكن لا تعب ولا عناء في أن نذهب إلى مصانع أمريكا أو أوروبا ونشترى وفي جيوبنا مال وعندهم أجهزة فنشترى . هذه هى أبرز السمات وسأولد منها باقي السمات الباقية. ولكى نكون أيضاً على رؤية أوضح أضيف اضافة صغيرة لها حتى تزداد وضوحا في أذهاننا . طبعا العلم يصور العصر الجديد بأن العلم التكنولوجى هو المحور الذى تدور حوله الرحى وخلاصته أنه محاولة إيجاد القوانين أو القواعد أو المبادىء التى يمكن بها أن

نرتب العمليات المتكررة أى العمليات الرتيبة — العمليات التى ليس فيها ارادة ، ليس فيها خلق جديد ، لحسن الحظ أن هذه العمليات الرتيبة يدخل فيها الإنسان كما تدخل فيها ظواهر الطبيعة وفي هذه النقطة يختلف عصرنا عن القرن التاسع عشر مع ان التاسع عشروالعشرين يكونان فترة واحدة — كله عصر التكنولوجيا — ولكن التكنولوجيا في صفحتها الجديدة قائمة على ما يسمونه « الاوتوميشن » وفي القرن التاسع عشر كانت قائمة على الـ « أتوماتيك » فالفرق بين هاتين المرحلتين هـو الفرق بين معنى « أوتوماتيك » ومعنى « اوتوميشن » باللغة الانجليزية ، وبين هاتين الكلمتين فرق كبير في المعنى ، فالجهاز يكون « اوتوماتيك » إذا سيره إنسان . فإذا عطب كان لا بد له من إنسان يصلحه ولكن الجهاز يكون من الصنف الثانى إذا سار من تلقاء نفسه وإذا عطب أصلح نفسه ، هذه الرقابة الذاتية — الاصلاح الذاتى — هو ما يميز الآلة في مرحلتها الجديدة . كلتا الفترتين تعتمد على الآلة ولكنا في الصفحة الجديدة من العلم أصبحنا أمام أجهزة الكترونية والفارق الأساسى هو أن الجهاز بات يصلح نفسه ، فانتقلنا نقلة كبيرة ، انى أستطيع إذن أن أحلل الحياة الإنسانية فأجد فيها ما هو خاص بالإنسان مما لا يمكن أن تشترك معه فيه الآلة فيكون هذا جانبا انسانيا محضا يترك الحرية للانسان ، ولكن معظم الحياة الإنسانية وان تكون حياة إنسانية الا أنها أقرب إلى عمل الأجهزة الآلية من النوع الجديد ، الأجهزة التى تصلح نفسها ، الأجهزة الالكترونية ، فإن الآلة في القرن التاسع عشر تعمل أو تضطلع بالأعمال الجسمية التى كان يعملها الانسان أما الآن فقد اضافت الآلة إلى الأعمال الجسمية الأعمال العقلية أيضاً . فإذا كان ما يزال للإنسان من حيث هو إنسان ، بعض الفاعلية غير الآلية كأن يختار لنفسه أهدافه مثلا على أساس قيم معينة عنده فإن الآلة هى التى تضطلع بالوسائل التى تحقق هذه الأهداف ، فالإنسان عصرى بمقدار ما يكون بين يديه من الاجهزة ما يحقق له أهدافه ، وبهذا يصبح المعيار واضحا أمامنا : فإذا ذهبت إلى مجتمع ووجدت أن الأهداف والوسائل كلها متروكة لليد البشرية قلت انه مجتمع لازال متخلفا . أما إذا وجدت ان الأهداف يضعها الإنسان ثم يترك الآلة تحققها له فبقدر ما عنده من هذا بقدر

ما هو مجتمع عصرى لا فرق في هذا بين أمريكا وروسيا والبلاد الاسكندنافية ، اننا في المنهج العلمى نقول ان الفكرة تكون علمية إذا وجدنا لها طريقة لقياسها قياسا كميا لذلك ترى كثيراً من المفكرين الآن يبحثون عن الترمومتر الذى يقاس به مدى تقدم أو تأخر المجتمع ما هو ؟ لا يكفى أن أقول على وجه التعميم وجود الأجهزة ، أو وجود الأجهزة الالكترونية ، لأن هذا قد يكون أعم من أن يعطينى فكرة واضحة فهنالك كثيرون الآن يقترحون ان يكون مقياسنا لتقدم المجتمع هو عدد نوع نختاره من الاجهزة الالكترونية ، ومعظمهم يختار العقول الالكترونية ، أى أنه بمقدار ما في المجتمع من عقول الكترونية تعمل نقول أنه تقدم ، إذا كان هذا المقياس مقبولا نكون قد وضعنا المعيار الدقيق الذى نقيس به عصرية المجتمع إلى أى حد هو عصرى ، بالطبع إذا لم نجد عقلا الكترونيا واحدا في مجتمع من المجتمعات كان له من العصرية صفرا وهكذا دواليك نصعد مع الرقم فنعلم أين يكون المجتمع في سلم التدرج العصرى . مقياس جيد مادمنا اتفقنا على المبدأ وهو أن العصر أهم ما فيه الأجهزة الالكترونية بالذات أجهزة ضابطة لنفسها ، نختار من بين الأجهزة العقول الالكترونية ، لأن هذه يمكن عدها بسهولة وهى تتزايد بالطبع ويمكن احصاء ما عند كل مجتمع منها فتكون درجة العصرية في مجتمع معين ، بعد وضع هذا الأساس تستنبط منه نتائجه التى تحدد لنا خصائص المجتمع العصرى ، فالنتائج المباشرة لهذا المبدأ أولها نتيجة اجتماعية — وهى تخلخل الأسرة كنواة للمجتمع — اننا الآن لا نقيم الأشياء بقيم معينة لا نقول هذا حسن أو هذا ردىء ، إنما نقول هذا ما هو حادث فلقد كانت الأسرة هى النواة التى لا نزاع فيها ، النواة الاجتماعية التى لا ينازعها منازع ، وأعتقد أن هذا الأساس قد تشقق الآن بناء على المبدأ الذى ذكرته كأساس للمجتمع العصرى . لماذا ؟ لسبب بسيط وهو أن الحياة إذا اعتمدت على عمل أجهزة آلية أعنى إذا اعتمدت على صناعة ، على تصنيع يعتمد على أجهزة فعندئذ لابد أن يضم في المكان الواحد عدد من الأفراد من اسر مختلفة وسرعان ما يتبين لهم أن علاقتهم — بعضهم ببعض — أهم بكثير من علاقة الواحد منهم ببقية أسرته بعبارة أخرى مركز الانتماء — محور الانتماء — أصبح

المهنة التى يعمل فيها الإنسان ، فالكهربائى مثلا يتساند مع سائر الرجال المشتغلين بالكهرباء فذلك أقرب إلى تحقيق مصالحه من أن يظل وثيق الصلة بأشقائه ، والمسألة مسألة منفعية صرفة ، وحتى لما كانت الأسرة نواة المجتمع فلا ننسى أن الأساس الخفى هو المنفعية ، يعنى كيف أعيش أحسن حياة ممكنة ؟ كانت الاجابة : أعيش أحسن حياة ممكنة وأنا في كنف أسرة حولى الوالدان والأشقاء ، والآن بدأت تتحول هذه الفكرة ، فلو سألت كيف أعيش أحسن حياة ممكنة فربما كانت الإجابة هى أن انتمى إلى سائر الافراد الذين يشاركوننى في عمل واحد . هذه النقلة يلاحظها حتى من ليس لهم دقة في التحليل . طبعا لا نلاحظها عندنا في بلادنا الآن ، وأنا لا أتمنى لها أن تشيع لكن مهمتنا الآن ليست أن نقيم الأشياء بحيث نقول هذا حسن أو هذا ردىء ، انك إذا ذهبت إلى اوروبا ومكثت شهراً واحداً فبسرعة جداً تجد من الظواهر ما يوقظك لهذه الفكرة الجديدة وهى أن الانتماء ليس للأسرة بقدر ما هو للجماعات المتجانسة ، فالشباب ينتمى إلى مجموعة من العمال يكون بينه وبينهم وحدة هدف وهكذا وحتى بالنسبة إلى العلماء نجد أن العالم الذرى مثلا في أمريكا قد يخون أمريكا كأمريكا نيخلص للعالم الذرى الموجود في روسيا أوالعكس ، وذلك لأن الانتماء إلى هذا التخصص العلمى عنده أهم في أن ينتمى إلى وطن معين . دع عنك أن ينتمى إلى اسرة معينة . اسرته هي اسرة العلماء وهكذا . فالاهتمام والمصالح هى الآن المحور بدل رابطة الدم ، كانت رابطة الدم هى المحور متمثلا فى الاسرة ، والآن حلت محلها رابطة المصلحة ، فترتبت على هذا فكرة جديدة عن المجتمع كاد يذهب عهده ، لأن فكرة الفردية انتقلت إلى فكرةالعضوية ، والمعنى الحقيقى لكلمة فرد هو أن تكون بناءاً مستقلا بقدر الامكان ، هذه هى الفردية في صميمها . فإذا تعاونت مع غيرى في مجتمع كان ذلك لأننى اردت أن أخدم هذه الفردية . هذه هى الفردية كما كانت مفهومة أما إذا جعلت الأساس هو جماعات متفقة المصالح فإن عضويتى في جماعة تصبح أهم من فرديتى كفرد .

لقد تعودت أن أنظر إلى هذه الأمور من خلال الأدب أو الفلسفة في العصر المعين ، الحقيقة أن ما يقوله أُدباء العصر وفلاسفته يعطيك منظارا ترى به فكرة

دقيقة عن العصر المعين . فللنظرة العابرة يخيل للقارىء أن لا علاقة للأدب أو الفلسفة في العصر المعين بالناس . لكن الحقيقة هى أن العلاقة وثيقة جداً لأن الأدب والفلسفة ما هما الا تلخيص وتصوير إلى ما يجرى عليه الناس حتى وان لم يكن الناس على وعى كامل بـــه ، والذى ينبههم له هم الادباء والفـــلاسفة ، فإذا أردت أن تعلم كم كانت الفردية قوية في أوروبا أو عند العرب فأنظر إلى ما قاله أدبهم وفلسفتهم . لنأخذ من تراث العرب القطعتين الفلسفيتين الممتازتين وأولاهما كتاب « ابن باجه » تدبير المتوحد وهو كتاب يبحث كيف يستطيع الانسان الممتاز أن يعيش متوحداً أى أن يعيش مستقلا عن غيره إذ في نظـــره ان الحياة المثلى هى في أن يستغنى بنفسه عما عداه . أيضاً كتاب ابن طفيل « حى ابن يقظان » وهو كتاب يصور لنا كيف يمكن لإنسان فرد وحيد أن يعيش حياته كاملة من أولها إلى آخرها . ليس بعيدا عن ذلك قصة روبنسن كروزو للكاتب الانجليزى ديفو . فهى تصوير جيد لانسان فرد يحيا حياة مستقلة بنفسه عما عداه ، وهنالك كثيرون آخرون أقاموا فلسفتهم على الفردية . يقول ديكارت « أنـــا أفكر ، إذا أنا موجود » بغض النظر عن هل هناك أناس آخرون وهل هنـــاك طبيعة ؟ هل هناك عالم ؟ فهذا لا يهمه . أنا موجود إذا كنت أنا أفكر . وكذلك « ليبنتز » يبنى فلسفته كلها على ما يسميه « المونـاد » أو الذرة الروحية ففى رأيه ان كل إنسان عبارة عن برج مسدود دون أى نوافذ فهو يعيش حياته دون صلة حقيقية بأى فرد من الأفراد ، فإذا تخيلنا أن الناس يتبادلون التجارة وغير ذلك فهذا مجرد وهم فالحياة الحقيقية للفرد هى عبارة عن شريط داخلى موجود في باطن الفرد ويظل هذا الشريط ينبسط من الطفولة إلى الموت . وحتى النظرة الدينية كانت تطالب الفرد أن يكون مسئولا بصوة فردية أمام الله ، هذه كلها اتجاهات في تصوير الانسان تبين لنا كيف كانت الفردية ضاغطة على الأذهان ، أنا لا أظن أن فيلسوفاً أو أديباً يجرؤ الآن أن يتصور الفرد بكل هذه الفردية المعزولة المستقلة إذ أصبحت وجهة النظر العصرية هى أن الفرد عضو في جماعة ، وللنظر من خلال الفلسفة الجديدة أو الأدب الجديد لنرى هذه الفكرة واضحة . أساسها العلم الجديد أساسها الذرة — الذرة الواحدة في تصورنا الجديد هى مجتمع من

الالكترونات مجتمع خفى من الالكترونات . فليس الالكترون الواحد الا عضواً في جماعة وإلا بطل عمله . هذه الصورة ننميها ونكبرها فنجد فيها تصويراً يشمل كل المجتمعات صغيرها وكبيرها . كل المجتمعات مؤسسة على غرار الذرة — الكترونات تتكافل وتتكامل لتصنع وحدة . وأما الالكترون الواحد فكل فضله هو أنه عضو في جماعة ، ها هو ذا « هوايتهد » الفيلسوف المعاصر يجعل من كل شيء مجتمعا ، فهذه الورقة مجتمع لأنها مجموعة ذرات وكل ذرة مجموعة الكترونات فهى مجتمع بكل معنى هذه الكلمة . ولقد فعل هذا لعله يلقى ضوءا على النظرة الجديدة في انتماء الفرد ، فهذا الانتماء اليوم ليس مقاما على أساس رابطة الدم كما كان من قبل ، الفرد عضواً في اسرة وليس هو عضواً في قبيلة ، فالعلاقة التى تربط أبناء الأسرة الواحدة أو بين أبناء القبيلة الواحدة هى علاقة دم وقد لا تكون مصلحة الفرد فيما تصنعه القبيلة أو الأسرة ، وأساس الارتباط الآن هو المصلحة ، لننظر مثلا إلى مجتمع مثل المجتمع الأمريكى بصفة خاصة لأنه مجتمع عصرى من الطراز الأول ونقارنه بمجتمع أيضاً متماسك ولكن على أساس فردى ترى الفرق واضحا ، فالمجتمع الأمريكى أقرب ما يكون إلى الشركة التجارية ، الأمريكى يحس أن ما يربطه بسائر الأمريكان هو أنهم يحققون مصلحة تجارية أو مصلحة في توزيع السلع كأنهم شركة مساهمة ، الفكرة الوطنية نفسها تغيرت ، أصبح الوطن أقرب ما يكون إلى شركة مساهمة ، ويوم أن يجد الأمريكى أن الشركة المساهمة لم تعد تربحه يتركها ويذهب لمكان آخر ليعيش . لكن رابطة الدم عندما كانت هى الأساس فسواء كسبت أو خسرت فلا مكان لى إلا هنا في الوطن الذى أنتمى اليه ، فأظن أن الفرق واضح بين الفكرتين ، أنه عندما كانت رابطة الدم هى الأساس كانت الرئاسة بغير الانتخاب ، وذلك لأن الاسرة لا تنتخب الأب إنما الأب هو أب لها بالفطرة . وكانت القبيلة لا تنتخب الرئيس لأن رئيسها إنما هو والدها وفطرته هى التى تجعله رئيساً . ولكن عندما تكون المصلحة الحيوية هى أساس المشاركة فعندئذ ترسخ فكرة الديمقراطية رسوخاً طبيعيا لأننا نختار رئيس الشركة على أساس ما يحقق مصلحة الشركة وليس على أساس أنه أكبرنا سناً أو أغنانا أو أقوانا أو أى

الأفكار ، كان السؤال الضاغط علينا — كما قلت — هو : ما علاقة الفرد تجاه المجتمع ؟ كأن الاثنين جبهتان متعارضتان ، أما الآن فالفكرة هى كيف أحدد علاقة الفرد وهو عضو في المجتمع بسائر الأعضاء ؟ فبدل أن يكون الفرد أمام المجتمع أصبح في المجتمع كعضو من أعضائه . يترتب أيضا على ذلك أن المجتمع الكبير لم يعد مجموعة أفراد بل مجموعة شركات ومؤسسات ومنظمات وغير ذلك ، الفرد كفرد لم يعد قوة دينامية دافعة بما يكفى وبسرعة هو يبحث عن جماعة يكون عضوا فيها يكون له فيها الدينامية المرجوة . هذه أولى النتائج التى أردت استخلاصها من المبدأ الذى وضعته . فلقد وضعت مبدأ نظريا في تصوير المجتمع المعاصر وهو أنه المجتمع الذى يصطنع الحياة الآلية بالمعنى الجديد ، وسيترتب على ذلك حياة صناعية ، حتى في الزراعة يكون تصنيع ، ثم يترتب على ذلك أيضا النتيجة الأولى التى ذكرتها وهى تشقق رابطة الدم ليحل محلها رابطة أخرى هى رابطة المصلحة وتحقيق الأهداف . فاذا ضممنا الفكرتين اللتين ذكرتهما ترتبت لنا نتيجة أخرى هى سيادة النظرة العلمية .

ان المجتمع يصطنع العلم الآلى كأساس ، والفرد لا يكون فردا الا بمقدار ما هو عضو في جماعة وجمع هذين العاملين . يساوى ضرورة التخطيط ، وهنا تصل إلى نتيجة أخرى وهى علاقة مميزة للمجتمع العصرى ، ألا وهى أن تسير أموره بالتخطيط المبنى على أسس علمية فنسأل كيف ؟ وهاك الجواب . فلنتصور صورة سريعة لما كان ، مثلا في القرن التاسع عشر ، وبما أن الحياة الاقتصادية هى أهم جوانب الحياة تقريبا فلنسأل : كيف كانت الحياة الاقتصادية ؟ كان يسيرها التنافس وكانت الكلمة العليا للسوق . السوق هى التى تترك هذه السلعة تبقى وهذه السلعة تفنى ، والسوق ما معناه ؟ معناه مجموعة أرادات الأفراد ، فافرض أن عشرة آلاف فرد هم الذين يشتغلون في السوق ولكل فرد ارادته الخاصة به ماذا يشترى ؟ وماذا يبيع ؟ ماذا يصنع ؟ اجمع هذه الارادات مما يكن لك العامل الذى يوجه السوق ، ومعنى هذا أنه لا مركزية هنا لأن المراكز تتعدد بتعدد الأفراد . إذا أردنا أن نعرف الاتجاه الاقتصادى عندئذ فما علينا إلا أن نعرف الاتجاه الاقتصادى وذلك بأن ننتظر حتى نرى

كيف يتصرف الأفراد . ولكن عندما تحولت وجهة النظر وأصبح المجتمع الجديد كتلة من الأفراد تترابط رابطة مصلحة ، وقامت بين الناس آلات وأجهزة جبارة في انتاجها ، كان لابد من تخطيط علمى محدد به ماذا وكيف نصنع ما نصنعه وبأى مقدار نصنع ما نصنعه ، ويتم كل ذلك حسب الخطة التى يرسمها المجتمع ، وهنا أصبح من المحتم أن يقوم نوع من المركزية حتى في البلاد التى تدعى أنها في قمة الحرية ، أنه لا حرية للأفراد في المجال الاقتصادى لكن الحرية كل الحرية للذين يخططون . إذا كانت شركة سيارات مثلا فالمدير هو الذى يخطط للسيارات كيف تصنع . بعد ذلك تأتى الدعايات والاعلانات لتوهم الناس كأنهم هم الذين أرادوا السيارة بهذا الشكل ، مع أن المدير هو الذى أرادها . مدير التصنيع أو مدير التشغيل ، ولا فرق كبير بين المدير ورئيس الدولة ، رئيس الدولة مدير كبير يضم تحت جناحيه مصنعا ضخما هو الدولة يخطط لهذه الدولة ما تصنعه خلال خمسة أو عشرة أعوام حسب ما يرى ، الآن لا يمكنك أن تتصور دولة أو مجتمعا عظيما بدون التخطيط ، ليس فقط في الحياة الاقتصادية بل التخطيط في كل شىء ، أو قل بعبارة أخرى هو تعاون الفريق ، انظر إلى الأبحاث العلمية ، لماذا نحن متخلفون في الأبحاث العلمية ؟ لأنه ليس هناك بيننا التعاون الضرورى لذلك . تعاون الأفراد المشتغلين بالعلم الواحد ، في انتاج واحد . فمثلا نجد في أمريكا وروسيا أنهم إذا أرادوا صنع صاروخ — فمن الذى يصنع الصاروخ ؟ لا أحد . وكل أحد — كيف ؟ ذلك بأن تحلل العملية المطلوبة ، ليكن إلى ١٠ آلاف بحث ثم يقوم مركز رئيسى بتوزيع هذه الأبحاث على شتى الباحثين في أنحاء البلاد فيقوم كل باحث بتأدية بحثه في نقطة معينة وهو لا يعلم لماذا ، وترسل النتائج إلى النقطة المجمعة فتنسق هذه النتائج ويتم عمل الصاروخ أو الآلية أو أى شىء آخر ، ومن ثم نلاحظ أنه في عصرنا الحالى لا تنسب المنتجات أو المخترعات إلى شخص معين والا فمن صنع الترانزستور ؟ لا نعلم ، ولا مصنع الترانزيستور نفسه يعرف ، وكذلك قل بالنسبة للصاروخ وغيره . لأن صانعية هم آلاف الباحثين بعد أن نسقت العملية وقسمت النقاط على هذا العدد من الباحثين واذا بنا أمام بحث منسق له نتيجته

الكلية . تعاون الفريق بالمعنى الضيق والمعنى الواسع هو طابع العصر وهو أساس التخطيط الاقتصادى ، بل والتخطيط في شتى ميادين الحياة الاجتماعية . خذ مثلا التخطيط بالنسبة للخدمات الاجتماعية فالمسألة لم تعد صدقات ومن يتصدق له الأجر . المسألة مسألة دولة تخطط كيف تكون الخدمة الاجتماعية ماذا يصنع لمدة خمس أو عشر سنوات لكى تقاوم الأمراض وأيضاً التعليم محو الامية أو غيره لابد من التخطيط فلا تترك الامور هكذا .

هذا هو من أهم الطوابع التى تصنع المجتمع العصرى ولاحظوا أن كل هذا ينبثق من فكرة واحدة هى فكرة التخطيط . والتخطيط نفسه ينبثق من فكرة عضوية الفرد في جماعة تجمعها مصالح مشتركة ، وهذا بدوره منبثق من المبدأ العام وهو أننا نعيش في عصر أجهزة وعصر تصنيع .

ننتقل إلى بعض النتائج الأخرى التى تفرعت عن ذلك كله ، فمنها الغاء للمدينة طابع خاص كذلك ولكن أمام الحياة الصناعية التى نعيشها أصبحت القرية مدينة صغيرة والمدينة قرية كبيرة لا فرق ، وأظن هذا مما يدهشنا عندما نسافر لأول مرة إلى اوروبا وأمريكا إذ نجد القرية الصغيرة بها المصنع والبنك والسينما وغير ذلك فكأنها لندن مصغرة أو كأن لندن قرية مكبرة ، وهذا بدوره رفع من كرامة الإنسان . لم يعد عصرنا يأخذ بالنزعة الرومانسية التى قد يتشنج بها بعض الكتاب ويقولون بضرورة المحافظة على جمال الريف وغير ذلك . أصبح المهم في عصرنا هو أن يحيا الإنسان حياة حضارية سواء كان من سكان القرى أو من سكان المدن .

نتيجة أخرى وهى نظرة جديدة إلى الحرية — الحرية بمعناها الجديد ، فلقد تغير معناها ، وأنا أكرر ما أقوله عشرات المرات في مناسبات كثيرة جدا . نحن مجتمع كان مضغوطا عليه استعماريا — وثرنا على الاستعمار لنفك عن انفسنا هذا الأسر أو هذا القيد فخيل الينا أن الحرية هى فك القيود وكفى ، لا ، هذا هو الجانب السلبى من الحرية ، هذا جانب لابد منه ، ولكنه لا يكفى ، ان

نقطة البداية في الحرية أن يفك عنك القيد . أما طريق الحرية الحقيقية فهو ماذا أصنع بهذه الحرية من الناحية الايجابية الفعل . الخلق — الابداع ، التكوين . الاضافة الجديدة . . هذه هى معالم الحرية الجديدة ، وبكلمة واحدة نقول انها هى العلم الذى ينتهى بالصناعة ، وذلك لأننى إذا جهلت شيئا ما فطبعا لا أصنعه ، فأظل أمامه مقيدا لأنى لست على علم به ، فأنا أمام محرك السيارة — مثلا — لست حرا إذ الحر هو الذى يعلم ماذا يصنع أزاء هذا المحرك . إذا وضعت في طائرة أو صاروخ وقالوا لى انطلق ، فأنا لست حرا لأنى سأكون في وسط لا أعرفه ولا أعلم عنه شيئا إنما الحر هو الذى يعرف ماذا يصنع ، العلم قوة بهذا المعنى ، أى أنه هو طريق الصنع ، وكذلك الحرية فأنت حر بمقدار ما تعلم وبالتالى بمقدار ما تستطيع أن تنتج أو أن تنشىء شيئا ، وأما إذا عجزت عن صنع الأشياء فلن تكون حرا حتى وأن لم يكن في قدمك قيدا .

فكرة الحرية بمعنى أن نفك عن أنفسنا القيود ، هى الفكرة المسيطرة على شبابنا . ويهمهم أن يكونوا أحرارا بمعنى أن يكونوا بلا قيود . لم يعد هناك استقلال تام ، ولا أمريكا نفسها لها استقلال تام . السائد اليوم هو فكرة المجتمع الذى يتعاون أفراده ، ثم يتعاون هو مع مجتمعات تشاركه في مصلحة واحدة سياسة العالم الآن سياسة تجمعات وليست سياسة الاستقلال التام ، وكل ما على هو أن أبحث عن مجتمعات تشاركنى في مصلحة واحدة وأتجمع معها .

وأقول هذا وأمامى سياسة العالم فهناك الكومنولث ، وهناك السوق المشتركة في اوروبا ، والحلف الأطلسى ، وحلف وارسو وغير ذلك . وأظن هذا يكفى لتنبيه الأمة العربية إلى ضرورة الوحدة والتجمع فلا أقل من أن تزيد من عنايتها بالجامعة العربية حتى تصبح في يديها أداة يمكن أن تكون نافعة ، ولكن للأسف هم لا يريدون ذلك أو هم يريدون أداة لا تنفع ، مع أن المجتمع العصرى هو مجتمع تكتل لا مجتمع استقلالات تامة كل منها ينحصر في ذاته ، هذا الكلام كان يقال في القرن التاسع عشر ولكنه لا يقال الآن . وكذلك تتولد من مقدماتنا نتيجة أخرى في التعليم والتربية — التعليم كان للزينة إلى حد كبير لا للصنع ،

لا للعمل ، كان من يتعلم إنما يفعل لا من أجل أن يصنع ، أو يعمل ، وهـذه الفكرة قديمة منذ اليونان وهى أن الطبقة الراقية لا تعمل والذى يعمل هم أبناء الطبقة الدنيا ، وكان ذلك نفسه انعكاساً لعقيدة الناس بأن بين العقل والجسـد فرقا في الرتبة ، فلما كان الذى يعمل هو البدن لا الروح ، ثم لما كانت الروح أسمى من البدن ، أصبح العاملون هم الطبقة الأسفل ، وغير العاملين هم الطبقة الأعلى ، الارستقراطيون هم بمثابة الروح والصناع هم بمثابة البدن الذى يعمل . طبعا قد تحطم هذا الفارق وأصبح الفرق بين العلم والعمل لا وجود له ، فالنظرية العلمية هى جهازا كما نقول العلم هو تطبيقه إذا ليس هناك ما يسمى بالفكـر النظرى ، العلم هو الذى يطبق ، اختلفت نظرتنا إلى التربية وأصبحت الامكانيات العلمية تشغل المساحة الأعظم في جامعاتنا ، ما زلنا نطلب المزيد في أن يـكون التعليم علميا . أعرف بلادا عربية تنشأ بها المدارس الصناعية فلا يدخلها أحـد على اعتبار أن هذه المدارس للصناع وهم ليسوا من هذه الطبقة . ولكن هذا هو العصر سواء اردنا أو أبينا ، وهذه الحياة التى طمست الأفراد في سبيل المجتمعات قد لا تعجب بعض المفكرين حتى في اوروبا وأمريكا نجد كثيرا من الأدبـاء ـ بمثابة رد فعل الآن ـ يقولون ينبغى أن يكون هناك توازن بين الفردية وبين الخصرية في المجتمع .

النظم السياسية في المجتمع العصري

كلمـــة
الاستاذ الدكتور وحيد رأفت

مما يستوقف النظر في وقتنا الحاضر هذا النمو المطرد في عدد الدول المستقلة بعد تصفية الاستعمار ، وتحول المستعمرات والمحميات السابقة إلى دول حرة ذات سيادة . وأول مشكلة تصادف الدولة عند حصولها على استقلالها هو وضع دستـــور جديد ينظم السلطة أو السلطـــات فيها ، وبعبارة أخرى يحدد شكل الحكومة التى ستتولى تصريف شؤونها الداخلية والخارجية . والدول التى تتفتح حديثا للحياة المستقلة لا تعمل في فراغ ، بل في عالم ذاخر بالدساتير والنظـــم السياسية المختلفة ، والدائمة التطور تمشيا مع مقتضيات العصر . فما يصلح لعضو قد لا يصلح للعصر الذى يليه . . وما يناسب شعبا قد لا يناسب شعوبا أخرى . ومع ذلك فالدساتير والأنظمة السياسية رغم تعددها وتباينها ، تكاد تتجمع حول نماذج معينة ، تجمع بين شتات كل مجموعة منها ملامح مشتركة تميزها عـــن غيرها .

ولقد كان النظام الملكى من أقدم النظم التى عرفها التاريخ ، ثم أخذ يتطور مع الزمن من الملكية المطلقة المستندة إلى حق التفويض الالهى ، إلى الملكية المعتدلة ، فالملكية البرلمانية . كما برزت الأنظمة الجمهورية في صورتها الحديثة إلى الوجود في أواخر القـــرن الثامن عشر ، واختلفت فصائلها تبعا لمركز الثقل في هـــذه الأنظمة ، وهل هو في مسند رئاسة الجمهورية ، أو في داخل الهيئة النيابيـــة ، وتبعا لمركز الحكومة أو الوزارة ومدى تبعيتها لهذا أم تلك . وأيا كان تنظيم السلطة داخل الدولة فأن الحكام الذين يمارسونها ، يعتمدون في ممارستهم لها في عصرنا الحاضر فعلا أو نظرا ، على الشعب باعتباره مجموع المواطنين في الدولة ، أو على الأمة باعتبارها التصوير القانونى للشعب . وحتى الأنظمة الدكتاتورية ، وهـــى

ظاهرة مرضية ابتلت بها دول امريكا اللاتينية منذ بداية عهدها بالاستقـــلال وبعض دول اوربا قبل الحرب العالمية الثانية ، والعالم الغربى في السنوات الاخيرة . . هذه الدكتاتوريات ، مدنية كانت أم عسكرية تحاول دائما من أجل البقاء في الحكم الحصول على تأييد الجماهير مستغلة في ذلك كافة الوسائل الاعلامية الحديثة ، والعمل على امتصاص النقمة عليها في صفوف الشعب ، بتوجيههـــا بمهارة وجهة أخرى ضد طبقة أو فئات معينة ، أو ضد عدو خارجى حقيقـــى أو مزعوم .

وإلى جانب الأنظمة والأفكار التقليدية يشهد عصرنا الحاضر ثورة اجتماعية لا تقل أهمية عن الثورة الفرنسية الكبرى لعام ١٧٨٩ والتى كانت ايذانا بمولد عالم جديد ، ونعنى الثورة الاشتراكية الروسية ، ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ . . والتى بعد أن نجحت ورسخت في الاتحاد السوفيتى ، بدأت تغزو أنحاء أخرى من العالم ، حاملة معها افكارا جديدة ليس في المجالين الاجتماعى والاقتصادى فحسب ، بل وايضا في مجال التنظيم السياسى ونظم الحكم ، وهو ما نلمسه الآن فيما يسمى بالديمقراطيات الشعبية ، تمييزا لها عن الديمقراطيات التقليدية التى الفها العالم منذ منتصف القرن الماضى .

ولعلنا إذا ما حاولنا تسجيل أهم التيارات والاتجاهات الحديثة التى تتجاذب عالمنا الحاضر في مجال النظم السياسية والدستورية ، لامكن حصرها في اتجاهات رئيسية ثلاثة هى :

(١) التحول من الأنظمة الملكية إلى الأنظمة الجمهورية .

(٢) التحول من النظام البرلمانى إلى النظام الرئاسى .

(٣) التحول من الديمقراطيات التقليدية التى تمتد جذورها إلى الثورة الفرنسية الكبرى في اواخر القرن الثامن عشر إلى الديمقراطيات الشعبية الـــتى تستمد أفكارهـــا ومبادئها من المذاهب الماركسية اللينينية التى أدت إلى اندلاع الثورة الروسية في اكتوبر ١٩١٧ .

القسم الاول

التحول من الانظمة الملكية الى الانظمة الجمهورية

إننا إذا ما عدنا بالذاكرة إلى أوائل القرن التاسع عشر لاستوقف نظرنا أن أغلب الدول المتحضرة كانت وقتها دولا ملكية ، ليس في اوربا وحدها ، بل وفي العالم باستثناء الولايات المتحدة التى تبنت النظام الجمهورى فور اعلان استقلالها عن بريطانيا العظمى في عام ١٧٧٤ ، فكندا كما هو معلوم كانت تابعة ومازالت للتاج البريطانى ، وبلدان أمريكا اللاتينية كانت تتبع أما أسبانيا أو البرتغال المالكيتين . وعندما تحولت فرنسا إلى النظام الجمهورى لأول مرة في تاريخها عام ١٧٩٢ ، بعد الغاء الملكية . ظلت فترة من الزمن منبوذة من جيرانها الذين حاولوا فرض ما يشبه الحجر الصحى عليها لمنع تسرب العدوى منها اليهم . ولم يستقر النظام الجمهورى فيها طويلا بل ما لبثت أن عادت إلى النظام الملكى ، في عهد نابليون اولا ، عندما توج نفسه امبراطورا على الفرنسيين عام ١٨٠٤ ، ثم بعودة اسرة البربون للحكم بعد سقوطه ، وذلك في الفترة بين ١٨١٤ إلى ١٨٤٨ . كما أن الجمهورية الفرنسية الثانية التى أعلنت في أعقاب ثورة ١٨٤٨ لم تستمر لأكثر من أربع سنين ، حيث انتهت بقيام لوى نابليون بونابرت ابن أخ نابليون الأول ، بانقلابه الشهير وذلك بتنصيب نفسه اسوة بعمه امبراطورا على الفرنسيين باسم نابليون الثالث ولم يستقر النظام الجمهورى فى فرنسا إلا اعتبارا من عام ١٨٧٠ باعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة .

وفي هذه الفترة الطويلة التى امتدت من الثورة الكبرى وحتى يومنا هذا ، أى ما يجوز مائة وثمانين عاما ، حقق النظام الجمهورى انتشارا كبيرا في كل مكان . فتبنته دول امريكا اللاتينية جميعا بعد انفصالها عن الوطن الاوروبى الأم . وفشلت محاولات أجنبية لفرض النظام الملكى على بعضها كالمكسيك في عام ١٨٦٦ . . . واليوم يسود النظام الجمهورى الامريكيتين الشمالية والجنوبية ،

وامريكا الوسطى ، لايكاد يشذ عن ذلك الا كندا التى لا تزال وفيّة ومخلصة للتاج البريطانى وتعتبر الملكة اليزابث الثانية ملكة لها ايضا .

وكانت الحرب العالمية الأولى نذيرا بأفول نجم النظام الملكى في عدد من أكبر الدول الاوربية التى خسرت الحرب ، فانهارت عروش آل رومانوف فى روسيا ، وهو هنزولرن في المانيا ، وهابسبورغ في النمسا والمجر ، وآل عثمان في تركيا وتوابعها . . كما قضت الحرب العالمية الثانية على باقي الانظمة الملكية في اوروبا الشرقية حيث تحولت رومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا من النظام الملكى إلى الجمهورى . وبالمثل هنغاريا التى كان يتولى الحكم فيها فيما بين الحربين العالميتين الاميرال هورثى لا كرئيس للجمهورية ، بل كوصى على عرش ظل ينتظر من يشغله . بل وتحولت هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى دول شيوعية كما سيأتى بيانه في موضع آخر . كما والغى النظام الملكى في ايطاليا بإعلان الجمهورية في عام ١٩٤٩ .

وهكذا أخذ عدد الدول الملكية في القارة الاوروبية ينكمش لصالح الجمهوريات . ويلاحظ نفس التحول في آسيا منذ القضاء على النظام الامبراطورى في الصين عام ١٩١١ . كما آثرت الدول الافريقية التى تحررت مؤخرا من الاستعمار الاوروبى النظام الجمهورى . ونشهد مثل هذه الظاهرة الآن فى العالم العربى . فألغت مصر التى عاشت آلاف السنين في كنف النظام الملكى ، الملكية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، باعلان الجمهورية رسميا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ . وتبعها العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وتونس بعد إعلان استقلالها بقليل في عام ١٩٥٦ ، واليمن بعد انقلاب السلال ضد أسرة حميد الدين في عام ١٩٦٢ . وليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ وطرد الأسرة الحاكمة السنوسية .

ولا يعنى ذلك أن النظام الملكى في سبيله إلى الزوال نهائيا من العالم ، أو حتى من القارة الاوروبية . فبريطانيا مثلا مازالت متمسكة بهذا النظام . ويتابع الشعب البريطانى بشغف واهتمام كبيرين أنباء الاسرة المالكة ، وتنشئة ولى العهد الحالى الأمير شارل الذى بلغ الحادية والعشرين والتحق كما تقتضيه تقاليد الاسرة

بالسلاح البحـــرى الملكى . ويرجع تعلق الشعب البريطانى بالنظام الملكى إلى السياسة الحكيمة التى تميزت بها الاسرة المالكة الحالية وتفانيها في الخدمة العامة . وإذا كان الملك ادوارد الثامن عم الملكة الحالية قد آثر التنازل عن العرش عـــام ١٩٣٦ لاعتبارات شخصية وهى رغبته في الزواج من سيدة أمريكية مطلقة ، رغم معارضة رئيس وزرائه وغالبية الرأى العام البريطانى ، فأن شقيقه جورج السادس الذى تولى الحكم بعده ووالد الملكة اليزابيث ، كان طوال مدة حكمه مثلا أعلى لنكران الذات ، وأصر أثناء الغارات الالمانية المستمرة على العاصمـــة البريطانية ، على البقاء فيها لمشاركة أهلها ويلات تلك الغارات التى اصيبت فيها بعض القصور الملكية مع غيرها من المنشآت . وإذا كان من المحتمل أن يحقق حزب العمال البريطانى في المستقبل خططه ، في الغاء مجلس اللوردات ، فأنـــه ليس هناك دلائل على رغبته أو رغبة غيره في الغاء النظام الملكى في بريطـــانيا رغم تهجم بعض أعضائه على هذا النظام من وقت لآخر .

وهذا هو الشأن أيضا في الدول الاسكندنافية ، وفي هولندا ، وحتى فـــى بلجيكا . رغم الأزمة الشديدة التى تعرض لها النظام في بداية الحرب العالميـــة الثانية بسبب قبول ملك البلجيك ليوبولد الثالث والد الملك الحالى الاستســـلام للالمان ورفضه لنصيحة وزرائه باللجوء إلى بريطانيا كما فعل غيره من الملوك مثل ملك النرويج أو الدنمارك أو اليونان وملكة هولندا ، وايثاره البقاء في بـــلاده تحت الاحتلال النازى . لكن هذه الأزمة التى هزت مكانة الملكية في بلجيـــكا زالت الآن تماماً . ويبدو أن الشعب البلجيكى في مجموعه راض اليوم عن مليكه الشاب بودوان . وليس من المستبعد أن تشهد اوروبا بعثا للملكية في بعض دولها ، كاليونان إذا تم التفاهم بين الملك قسطنطين وبين الحكومة العسكرية القائمة في أثينا ، خاصة متى تخلص الملك الشاب من نفوذ الملكة الوالدة فردريكا الألمانيـــة الأصل وغير المحببة لدى الشعب اليونانى . ومن المعلوم كذلك أن الجنرال فرانكو في أسبانيا ، يمهد لتولى الأمير جوان كارلوس مقاليد الحكم بعده ، وهو حفيد الفونس الثالث عشر آخر ملوك أسبانيا من أسرة البربون ، والذى أرغم عـــلى التنازل عن عرشه في عام ١٩٣٣ .

وإذا كانت الملكية راسخة على ما يبدو في بريطانيا ودول اسكندنافيا وهولندا وبلجيكا ، فذلك لأن ملوكهـــا عرفوا كيف يستفيدون من دروس التاريخ ، فحرصوا على عدم إثارة الرأى العام في بلادهم ضدهم ، وتفادى الصدام مـــع الإرادة الشعبية ، أو مع حكوماتهم ما بقيت متمتعة بثقة الأغلبية البرلمانية المعبرة عن تلك الإرادة الشعبية . ولعل مخالفة الملك قسطنطين لذلك ، هو الذى جعل منه الآن لاجئاً في الخارج وكاد يفقده عرشه نهائيا . وليس معنى ذلك أن رئيس الدولـــة في الدول الملكية مجرد رمـــز شرفي ، أو عرش بدون نفوذ مسلوب الصلاحيات ، بل أن لرئيس الدولة في هذه الأنظمة الملكية دورا كبيرا يمكنة أن يؤديه في هدوء بعيدا عن الجلبة والاضواء . . فهو ينصح ويشجع ويحذر ، ويستطيع أن يؤجل . . ينصح وزرائه بما يتوجب عليهم عمله أحيانا ويشجعهم عليه ويحذرهم من عواقب بعض ما هم مقدمون عليه احيانا أخرى . ويستطيع تأخير بعض القرارات لبعض الوقت تغليبا للروية على الاندفاع أو العاطفة . وكما قال أحد فقهاء الدستور ، أن الملكية الصالحة المستنيرة ليست بحاجة إلى أكثر من ذلك . وفي الواقع أن الرئيس الوراثى الذى يظل في الحكم لعدة سنوات متتالية ، إنما يعرف عن شؤون بلاده وشعبه في الغالب ، أكثر مما يعرفه وزراؤه المتغيرون دوما . ويسند إلى رئيس وزراء بريطانيا عند وفاة الملكة فكتوريا في عام ١٩٠١ قوله أنه متى عرف رأى الملكة في أمر من الأمور فقـــد عرف رأى شعبها ، وخاصة الطبقة المتوسطة منه .

ولحسن الحظ فأن الاسر الحاكمة في الكويت وسائر إمـــارات الخليج وعت هذه الحقائق السياسية . وكان لدولة الكويت فضل السبق في هذا المضمـــار . فوضعت لنفسها دستوراً ديمقراطياً عصرياً عمل به اعتبارا من ٢٩ يناير عـــام ١٩٦٣ . وهو ينص على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطى السيادة فيه للامة مصدر السلطات جميعا ، وعلى تولى الأمير لسلطاته بواسطة وزرائه . ويقـــرر مسؤولية كل وزير عن أعمال وزراته أمام مجلس الامة المنتخب من الشعب في انتخابات عامة ، يشترك فيها كل فرد من الذكور يبلغ السن الانتخابية وهـــى الآن ٢١ سنة ميلادية . وأخذت سائر الإمارات في الخليج تقتفى أثر الكويت

على درب الديمقراطية النيابية ، كما فعلت قطر في دستورها الصادر في ابـــريل ١٩٧٠ ، ودولة الامارات العربية المتحدة في دستورها الصادر مؤخرا ، ودولة البحرين في مشروع الدستور الجارى الآن اعداده . ومن المنتظر أن تسلك سلطنة عمان في عهدها الجديد نفس السبيل . بما يكفل للنظام الملكى في هذه المنطقة الحساسة الاستقرار والازدهار ، رغم غروب شمسه في أنحاء أخرى من العالم .

القسم الثانى

التحول من النظام البرلمانى الى النظام الرئاسى

نشأ النظام البرلمانى كما هو معلوم نشأة طبيعية في بريطانيا نتيجة لعوامل شتى وعلى مدى عدة قرون ، من بينها انقسام البرلمان إلى مجلسين ، مجلس اللوردات الذى يضم طبقة النبلاء ورجـــال الكنيسه ، ومجلس العموم ويضـــم ممثلى الشعب ، في الدوائر الانتخابية المختلفة . ثم دخول البرلمان في صراع طويل مع اسرة استيوارت لاسيما مع شارل الأول أدى إلى اعدامـــه في عـــام ١٦٤٨ وإعلان الجمهورية لفترة قصيرة في عهد كرومول . ولم تعد الملكية بعـــد تلك الأحداث الخطيرة بنفس القوة السابقة ، فعندما حاول جيمس الثانى آخر ملوك اسر استيوارت فرض ارادته في الشؤون الدينية أرغم عـــلى التخلى عن العرش عام ١٦٨٨ . ونصبت مكانه ابنته مارى وزوجها وليم اورنج الهولندى ثـــم الملكة آن . وإذ لم تعقب وريثا فقد نودى بجورج الأول من اسرة هانوفر الألمانية ملكا على بريطانيا عام ١٧١٤ . ولجهله تماما باللغة الانكليزية فقد كانت أداة التفاهم بينه وبين وزرائه باللاتينية الركيكة . وكان جورج الثانى ضعيفا مثلـــه . واسترد التاج بعض سلطاته في عهد جورج الثالث الذى حكم طويلا ولكنـــه اصيب بالجنون في آخر عهده ولم يعد قادرا على تصريف شؤون الدولة فغدت السلطة الفعليه في يد وزرائه تحت رقابة مجلسى البرلمان . وفي عام ١٨٣٧ وبعـــد ملكين آخرين ضعيفين اعتلت العرش الملكة فكتوريا حتى عام ١٩٠١ . وحرصت

في بداية عهدها يعاونها زوجها الألمانى البرنس البرت على ممارسة السلطة فعلا ، غير أنها انطوت على نفسها بعد وفاته تاركة السلطة الفعلية لهيئة الوزارة ولوزيرها الأول ، حيث توالى على هذا المنصب في عهدها سياسيون فطاحل اسهموا في تثبيت دعائم الحكم البرلمانى ، من أمثال بالمرستون وجلادستون ودزرائيلى . ويمكن القول أنه في أواخر القرن التاسع عشر كان النظام النيابى البرلمانى بصورته المعاصرة قد استقر واستكمل جميع ملامحه المميزة في انجلترا .

وأول مميزات هذا النظام الذى نشأ وترعرع في بيئة ملكية هو انتقال ممارسة السلطة من رئيس الدولة الوراثى (الملك) إلى وزرائه ، الذين لا يعلمون فرادى بل كهيئة متجانسة CABINET برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير الأول PRIME MINISTER ولم يعد الملك حراً في اختيار رئيس الوزراء كما يشتهى بل ملتزما دستوريا باختياره من بين الزعماء السياسيين البارزين الحاصلين على ثقة البرلمان وخاصة مجلس العموم ، الذى يملك وحده حق محاسبة رئيس الوزارة والوزراء وارغامهم على الاستقالة بسحب الثقة منهم . ونظرا لظروف الحياة السياسية في بريطانيا التى قامت منذ القرن السابع عشر على أساس وجود حزبين متنافسين ، المحافظين والأحرار في الماضى ، والمحافظين والعمال الآن ، فأنه أصبح متعينا على رئيس الدولة بموجب التقاليد الدستورية التى لها في بريطانيا قوة الدستور المكتوب ، في الدول الاخرى ، دعوة زعيم الحزب الفائز في الانتخابات العامة ، لتشكيل الوزارة . وهو لا يشكلها بطبيعة الحال الا من البارزين من أعضاء حزبه الذين فازوا معه في المعركة الانتخابية . بينما يمارس الحزب الآخر المعارضة البرلمانية . وهكذا يتبادل الحزبان ممارسة السلطة تبعاً لنتائج الانتخابات النيابية ، في جو من الحرية التامة والتنافس الشريف الذى لا يكاد يوجد له مثيل في العالم . فيما عدا حالات استثنائية قد تستدعى تشكيل وزارة ائتلافية من أعضاء الحزبين ، كوزارة لويد جورج في الحرب العالمية الأولى ، ووزارة ونستون تشرشل في الحرب العالمية الثانية ، ووزارة رمزى مكدونلد إبان الأزمة النقدية الأولى للجنيه الاسترليني في عام ١٩٣١ .

وإذا كان النظام البرلمانى يقوم أصلا على ركائز دستورية ثلاثة هى (١) رئيس الدولة الوراثى . (٢) هيئة الوزارة . (٣) البرلمان . سواء أكان مكونا من مجلس واحد أو من مجلسين ، فأن هيئة الوزارة هى حجر الزاوية في هذا النظام وهمزة الوصل بين الجهتين الآخريين . فمن جهة هى التى تمارس الحقوق الدستورية المقررة لرئيس الدولة ، ولذلك ينص في دساتير الدول ذات النظام البرلمانى على أن الملك أو الأمير لا يمارس سلطاته الا بواسطة وزرائه ، وأن توقيعاته على المحررات الرسمية المتعلقة بالشؤون العامة يجب لنفاذها ان تحمل توقيعات رئيس الوزراء والوزراء المختصين ليتحملوا المسؤولية عنها . ومن جهة أخرى فهيئة الوزارة بحكم تشكيلها من زعماء الحزب الفائز في الانتخابات ، هى التى تقود الأغلبية البرلمانية وتوجهها وترسم السياسة الداخلية والخارجية . وأن استطاعت البقاء في الحكم رغم فقدها ثقة رئيس الدولة ، فأنه يتعين عليها الاستقالة فورا متى فقدت ثقة البرلمان ، ما لم تقرر حله والاحتكام إلى الأمة في انتخابات عامة جديدة .

وعلى النقيض من النظام البرلمانى الانجليزى هناك النظام الرئاسى الامريكى الذى لا يقوم على التعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالصورة التى نوهنا اليها ، بل على الفصل بينهما إلى حد كبير . ومع ذلك فثمة أوجه شبه تستوقف النظر بين الحياة السياسية المعاصرة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لعل من ابرزها نظام الحزبين السياسيين اللذين يتبادلان الحكم من وقت لآخر تبعا لنتائج الانتخابات النيابية . وهما في الولايات المتحدة الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى . ولا يجرى هذا التبادل على مستوى المناصب الوزارية هذه المرة كما في بريطانيا ، بل على مستوى منصب رئاسة الجمهورية ذاته . فرئيس الولايات المتحدة لا يصل إلى منصبه الا بترشيح من أحد هذين الحزبين . ومن ثم فهو طوال مدة رئاسته لاربع سنوات ، أو لاكثر في حال تجديد الرئاسة ، الزعيم الموقت لهذا الحزب والمنفذ لسياسته . ولذلك فهو يمارس إلى جانب الصلاحيات التقليدية لرئيس الدولة ، الصلاحيات الدستورية التى يمارسها رئيس الوزراء في الدول البرلمانية . فهو رئيس الدولة ورئيس الساطة

التنفيذية ورئيس الحكومة في وقت معا . هناك ولاشك وزراء أو سكرتيرون كما يسمونهم ، يعاونون الرئيس في ادارة الحكم ورسم السياسة العامة الداخلية والخارجية ، ولكنهم ليسوا إلا مرؤسين له . فهو الذى يعينهم ويعزلهم ويوجههم ويجمعهم متى أراد ويستشيرهم متى شاء . والسياسة التى يتبعونها هى سياسته وليست سياستهم . وليس هناك مجلس وزراء CABINET بالمعنى المعروف فى النظام البرلمانى ، مجلس يتداول ويقرر ويرسم ويخطط ويفرض ارادته على رئيس الدولة ويقود الأغلبية البرلمانية ، بل فقط مجموعة من المستشارين لابداء النصح للرئيس الامريكى ما يقرره هو في المجالات المختلفة التابعة لاداراتهم . ولقد حاول ذات مرة سكرتير الدولة للشؤون الخارجية المستر لانسنج عام ١٩١٨ ، ابان اشتداد المرض على الرئيس وودرو ولسون ، أن يجمع السكرتيرين للتدارس معهم في شؤون الدولة واتخاذ ما يلزم من قرارات ، فما كان من الرئيس ولسون الا أن عزله في الحال منددا في كتاب العزل بهذه المحاولة ، مذكرا أن الذى يحكم ويقرر حسب الدستور الامريكى ، هو رئيس الولايات المتحدة وليس الوزراء أو السكرتيرون . كما يشاع عن الرئيس ابراهام لينكولن انه اجتمع ذات مرة بوزرائه السبع للتداول في أمر من الأمور ، فكان رأيهم بالاجماع رفض هذا الأمر ، ورأى وحدة الموافقة عليه . وخلص من ذلك إلى القول بأن رأيه هو الغالب الاغلب ! وليس معنى ذلك أن وزراء الرئيس لا وزن لهم ، بل كثيرا ما يأخذ الرئيس بمشورتهم دون الزام بذلك أو حتى التزام بطلب هذه المشورة التى كثيرا ما يجدها الرئيس لدى معاونيه من الاخصائيين الذين يعملون تحت اشرافه المباشر في البيت الابيض . وقد يختلفون بالرأى مع الوزارة أو السكرتيرين كما يحدث أحيانا في الشؤون الخارجية أو شؤون الدفاع أو المالية أو غيرها . ومن المعلوم أن المستشار الخاص لشؤون الأمن القومى للرئيس الحالى ريتشارد نيكسون ، هنرى كسنجر الألمانى الاصل كثيرا ما يختلف في الرأى مع سكرتير الدولة للشؤون الخارجية وليم روجرز . وقد يرجح الرئيس نيكسون رأى كسنجر على رأى روجرز . ولا مخالفة في ذلك للدستور أو لطبيعة النظام الرئاسى .

وإلى جانب السلطة التنفيذية الاتحادية التى ينفرد بها رئيس الولايات المتحدة بالكامل ، هناك الكونجرس الذى ينفرد بممارسة الوظيفة التشريعية في الاتحاد ، والمؤلف من مجلس النواب المنتخب بالاقتراع العام لمدة سنتين ، ومجلس الشيوخ المشكل من عضوين بالتساوى عن كل ولاية من الولايات الخمسين لمـــدة ست سنوات . ويتجدد ثلثه كل سنتين . ويقال أن ظهور النظام الرئاسى على تلك الصورة انما كان نتيجة لفهم خاطئ من جانب واضعى الدستور الاتحادى الامريكى في أواخر القرن الثامن عشر ، لنظرية الفصل بين السلطات التى ابرزها المفكر الفرنسى مونتسكيو في كتابه الشهير « روح الشرائع » ، وانهم جاوزوا في تطبيقهم لهذه النظرية ، ما كان يقصده ، مونتسكيو . فوضعوا السلطة التنفيذية الاتحادية بكاملها في يد رئيس منتخب هو رئيس الجمهورية ، ووضعوا سلطة التشريع في يد الكونجرس بمجلسيه ، دون أن يكون لرئيس الجمهورية حق دعوته للانعقاد أو تأجيله أو حله ، ودون أن يكون لوزراء الرئيس حق الاشتراك في اعمال الكونجرس ومناقشاته أو التأثير فيـــه . وبالمقابل لم يخول الكونجرس حق توجيه الاسئلة لهؤلاء الوزراء أو استجوابهم أو تحريك مسؤوليتهم السياسية بسحب الثقة منهم . وأن كان له فقط حق تحريك مسؤوليتهم الجزائية عما يقع منهم من جرائم في قيامهم بأعمال مناصبهم . وهو حق لم يستعمل من مدة طويلة ، بعكس حق الفيتو التوقيفى الذى للرئيس ، ويكاد يكون سلاحه الوحيد لارجاء اقرار التشريعات التى يضمها الكونجرس ولا تروق للحكومة الاتحادية أو للرئيس بالذات . فلا تمر هذه التشريعات الا إذا عاد الكونجرس بمجلسيه لاقرارهـــا بأغلبية الثلثين .

ورغم بعض القيود الواردة على سلطة الرئيس الامريكى كضرورة الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على بعض التعيينات في المناصب الاتحادية الكبرى بما في ذلك تعيين السفراء والقضاه التسعة اللذين تتألف منهم المحكمة الاتحادية العليا ، وضرورة موافقة مجلس الشيوخ كذلك بأغلبية الثلثين على المعاهدات الدولية التى يعقدها الرئيس ، فأن الرئيس الامريكى يمارس من السلطات الدستورية مالا يتوافر لاى رئيس دولة في أى نظام ديمقراطى نيابى آخر . وهذه السلطات

تزداد وتقوى في زمن الحرب مما جعل مجلسى الكونجرس يفكران جديا في الحد من هذه السلطات ، لاسيما بعد فشل السياسة الامريكية في جنوب شرقي آسيا ، وثورة الرأى العام وخاصة الشباب الامريكى ضد انغماس الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية ، وذلك بالنص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية استخدام القوات المسلحة الامريكية خارج الولايات المتحدة ، الا بموافقة مجلسى الكونجرس ولكن هذه الصلاحيات الكبيرة التى يمارسها الرئيس الامريكى بموجب الدستور تتوقف لحد كبير على شخصية الرئيس ونوعيته . فلقد أمكن للكونجرس في عهد بعض الرؤساء الضعاف أن يقوى من نفوذه ومركزه على حساب السلطة التنفيذية ، مما حمل بعض الكتاب السياسيين ومن بينهم الرئيس وودرو ولسون نفسه حينما كان لايزال استاذا جامعيا قبل توليه رئاسة الجمهورية في عام ١٩١٢ ، على وصف النظام الامريكى بأنه حكومة الكونجرس . وبالفعل كان الرؤساء الذين توالوا في الحكم عندما ظهرت الطبعة الاولى من كتاب وودرو ولسون في عامى ١٨٨٣ و ١٨٨٤ ومنذ نهاية الحرب الأهلية في عام ١٨٦٦ ، كلهم من الخاملين ولكن لم يلبث المؤلف أن غير من رأيه بالطبعة الأخيرة من كتابه وخاصة عندما وضع كتابه الثانى « الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة » في عام ١٩١٢ .

ولعل السر في هذا التحول انه في الفترة من ١٨٨٥ حتى ١٩١٢ تولى رئاسة الجمهورية رجال من نوعية أخرى مارسوا صلاحياتهم بالكامل . وكان هذا هو الشأن بالنسبة للرئيس ولسون نفسه مدة رئاسته وقبل مرضه الذى انهكه ومكن خصومه منه . هذا بينما غالى آخرون في تصوير السلطات التى تمارسها المحكمة الاتحادية العليا وحقها في فحص دستورية القوانين وتقرير بطلان ما يخالف الدستور منها في نظرها ، فوصفوا نظام الحكم في الولايات المتحدة بأنه «حكومة القضاه » . ونحن إذا ما تجاوزنا هذه الاراء المتطرفة ، فيبقى أن وصف هذا النظام بالرئاسى هو الاقرب إلى الصواب نظرا للسلطة الكبيرة التى يمارسها رئيس الجمهورية مما جعل هذا النظام الرئاسى محطا لانظار الطامعين في السلطة ، الساعين وراء الأنظمة القوية ، بالايثار على النظام النيابى البرلمانى الذى تكمن

السلطة فيه في هيئة الوزارة ورئيس الوزراء ، وليس في منصب رئيس الدولة لذلك نشهد في العصر الحاضر بعض الجمهوريات التى مارست النظام النيابى البرلمانى فترة طويلة ، وقد تحولت أو هى على وشك التحول إلى النظام الرئاسى . ولعـــل ابرز مثل على ذلك الجمهورية الفرنسية كان لابد لفرنسا عقب سقوط الامبراطور نابليون الثالث عام ١٩٧٠ اثر الهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية ، أن تختار دستورا جديدا . تلفتت حولها فاذا النظام البرلمانى هو السائد في دول أوروبا ومعظمها وقتذاك دول على رأسها ملوك متوجون بنيما النظام الرئاسى هو السائد في الولايات المتحدة الامريكية وسائر دول العالم الجديد باستثناء كندا كما ذكرنا . فآثرت الجمعية التأسيسية الفرنسية المكلفة بوضع الدستور في عام ١٩٧٠ ، بحكم الواقع الأوروبى ، النظام البرلمانى ، وحاولت نقل خصائصه إلى دستور الجمهورية الثالثة الذى فرغت من اعداده والتصويت عليه في عام ١٨٧٥ . فأقامت رئيسا للجمهورية على غرار ملك — أو ملكة بريطانيا — يسود ولا يحكم . بل في الواقع لا يسود ولا يحكم . وقيل تفسيرا لذلك أن غالبية أعضاء الجمعية التأسيسية التى انعقدت أولا في بوردو ثم انتقلت إلى باريس عقب جلاء القوات البروسية عنها ، كانت راغبة في الابقاء على النظام الملكى . وأعلن زعماؤها أكثر من مرة انهم سوف يقيمون الملكية ولو بأغلبية صوت واحد . وشاءت الاقدار أن توافق الجمعية التأسيسية في النهاية على اقامة النظام الجمهورى في فبراير ١٨٧٥ بأغلبية صوت واحد لا غير !! ومن جهة أخرى فأن التجارب السابقة التى مر بها الشعب الفرنسى في عهد الملكية المطلقة قبل ثورته الكبرى ، ثم في عهد الامبراطورية الأولى أودكتاتورية نابليون الاول ، ثم في عهد آخر ملوك البربون في الفترة من ١٨١٤ إلى ١٨٤٨ ، ثم اخيرا في العهد المطلق لنابليون الثالث قبل أن يتحول تدريجيا إلى الديمقراطية في سنواته الاخيرة ، كل ذلك جعل الفرنسيين يجيسون خيفة من أن ينصبوا على رأس دولتهم في عام ١٨٧٥ ، رئيسا قويا يمكن أن يتصدى للبرلمان أو ينافسه السلطة . لهذا جاء منصب رئاسة الجمهورية في دستور ١٨٧٥ ضعيفا ، وزادته الايام ضعفا على ضعف . فأولا ، رفضت الجمعية التأسيسية أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بواسسطة الشعب مباشرة أو بطريق غير مباشر ، وقررت أن يكون اختياره بواسطـــة

مجلسى برلمـــان ، النواب والشيوخ ، مجتمعين في هيئـــة مؤتمر . فأصبح صنيعة للمجلسين . وثانيا ، تقرر عدم مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا أمام البرلمان وقصر هذه المسؤولية على الوزراء . فكانوا أقوى منه لأنه حيث توجد مسؤولية توجد السلطة . وثالثا ، لم يسمح لرئيس الجمهورية بحل مجلس النواب إلا بموافقة مجلس الشيوخ ، فأصبحت الوزارات معرضة في كل وقت لسحب الثقةمنها دون أن يكون باستطاعتها أن تدرأ ذلك بحل المجلس النيابى أو حتى بتحـــريك سلاح الحل في مواجهته خاصة بعد أن أصبح هذا السلاح معطلا نتيجة لاساءة استعماله فيعهد أول رئيس للجمهورية الثالثة الماريشال مكماهون في عام١٨٧٧. فلا عجب إذا ما أقدم أحد رؤساء الجمهورية الثالثة كازمير بيريه على الاستقالة من منصبه زاهدا فيه . وعندما حاول رئيس آخر الكسندر ميليران . أن يعيـــد لمنصب رئاسة الجمهورية بعض هيبته ، أرغم على الاستقالة مدحورا في عـــام ١٩٤٢ . وزاد في اضعاف السلطة التنفيذية في مجموعها تعدد الاحزاب الفرنسية مما جعل من المستحيل تشكيل وزارة متجانسة تعتمد على أغلبية ثابتة في مجلس النواب وزاد في زعزعة الاستقرار الوزارى ادعاء مجلس الشيوخ لنفسه ، هـــو الآخر ، حق تحريك المسؤولية الوزارية ، ونجاحة في حمل احدى الـــوزارات (وزارة ليون بورجواه) ، على الاستقالة برفضه اقرار الميزانية العامة للدولة .

وقد انعكس هذا على النظام ككل واضعف من هيبة الدولة في الداخـــل والخارج . وارتفعت أصوات بضرورة تعديل أحكام الدستور لتقوية السلطـــة التنفيذية ، ورئاسة الجمهورية بوجه خاص . وجرت محاولات لذلك في عـــام ١٩٣٤ عقب فضيحة مالية كبرى أثارت الرأى العام ضد البرلمان وهزت النظام . ودعى رئيس جمهورية سابق (جاستون دومرج) لتولى رئاسة الوزارة وانقاذ ما يمكن انقاذه وشرع على الفور في الاعداد لتعديل الدستور ولكنه باء بالفشل أمام موقف الاحزاب البرلمانية واضطر لتقديم استقالته . واستمر الحال على هذا المنوال حتى هزيمة فرنسا عام ١٩٤٠ في الحرب العالمية الثانية واحتلال الألمـــان لباريس للمرة الثانية خلال سبعين عاما وسقوط دستور الجمهورية الثالثة الذى كان مع ذلك ورغم عيوبه العديدة أطول الدساتير الفرنسية عمرا . وكان آخر

عمل أجراه برلمان الجمهورية الثالثة في ظل دستور ١٨٧٥ هو دعوة الماريشال فيليب بتان بطل معركة فردان في الحرب العالمية الأولى ، لتولى مقاليد الحكم في يونيو ١٩٤٠ ، وتفويضه تفويضاً كاملا في ١٠ يوليو من قبل مجلسى النـــواب والشيوخ مجتمعين بهيئة مؤتمر بمدينة فيشى ، في وضع دستور جديد للبلاد .

وكانت الفترة منذ استسلام فرنسا للألمان في يونيو عام ١٩٤٠ حتى تاريـــخ تحرير باريس في اغسطس ١٩٤٤ فترة استثنائية . فبينما كان الماريشال وحكومته التى عرفت بحكومة فيشى يحكمون في الداخـــل تحت السيطرة الالمانية كـــان الجنرال شارل ديجول الثائر على هذه الحكومة الشرعية يواصل جهوده فـــى الخارج متعاونا مع بريطانيا الصامدة لإقامة حكومة فرنسية حرة ، اسهم جنودها في المجهود الحربى المشترك ضد دول المحور . وانتقلت هذه الحكومة الحـــرة في أغسطس ١٩٤٤ إلى باريس بعد أن تم تحريرها . ومرة اخرى في تاريخهـــا الحافل بالدساتير والتجارب الدستورية واجهت فرنسا ضرورة اعداد دستور جديد للجمهورية الفرنسية الرابعة لكى يحل محـــل دستور الجمهورية الثالثـــة الصادرة في عام ١٨٧٥ . وكان أمـــام الشعب الفرنسى ذات الاختيار الصعب الذى واجهته عام ١٨٧٠ ، بين النظامين البرلمانى والرئاسى . ومرة اخرى اختارت الجمعية التأسيسية المنعقدة في باريس من ٢١ اكتوبر ١٩٤٥ حتى ١٩ ابريـــل ١٩٤٦ النظام البرلمانى. بل وبالغت في مشروع الدستور الذى وضعته في اضعاف سلطة رئيس الجمهورية . ولكن الشعب رفضه في الاستفتاء العام . وانعقـــدت جمعية تأسيسية جديدة في يونيو ١٩٤٦ لإعداد مشروع دستور آخر ووفق عليه في الاستفتاء الشعبى في ٣ اكتوبر ١٩٤٦ رغم أنه يكاد يكون طبعه منقحـــة لدستور الجمهورية الثالثة لسنة ١٨٧٥ . ومن ثم جاء مثله حاملا عناصر الضعف وعدم الاستقرار السياسى ، في وقت كانت الدولة أحوج ما تكون إلى سلطـــة تنفيذية قوية لمواجهة مشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والحركات التحررية في المستعمرات الفرنسية في آسيا وافريقيا ، وثورة الجزائر العارمة . وفشلـــت الوزارات الفرنسية المتعاقبة في مواجهة هذه المشاكل ، وأخذ التذمر من ضياع هيبة الدولة ينتشر في مختلف فئات الشعب . ومرة أخرى اضطرت السلطـــات

العامة إلى الإقرار بعجزها فاستدعت في اول يونيو ١٩٥٨ الجنرال ديجول من سكنه الريفى لينقذ فرنسا مرة ثانية كما أنقذها من الانهيار بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية . ومنح سلطة اعداد دستور جديد . وكان من الواضح أن شخصا بحجم ديجول لا يمكن أن يحكم من خلال السلطات المحـــدودة المقررة لرئيس الجمهورية في دستور ١٨٧٥ أو دستور اكتوبر ١٩٤٦ . وأن شخصا مثله لا يمكن أن يرضى بأقل من الصلاحيات التى يمارسها رئيس كرئيس الجمهـــورية الامريكية . ومن هنا كان تحول فرنسا لأول مرة من النظام البرلمانى التقليدى ، إلى ما يشبه النظام الرئاسى الامريكى . وتمثل ذلك في الدستور الفرنسى الذى أعد بإشراف ديجول واقره الشعب في استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ بأغلبية ٨٠ في المائة من أصوات المشتركين في هذا الاستفتاء ، وكان ذلك نهاية الجمهورية الرابعـــة التى لم تعمر طويلا وبداية الجمهورية الخامسة الحالية التى يتمتع فيهـــا رئيس الجمهورية بسلطات كبيره تجعله مركز الثقل في الدولة ، وتجعـــل من الوزراء مرؤسين له . وازدادت هذه الناحية بروزا بعد أن عدل هذا الدستور لجعـــل اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الشعبى . وشكك البعض في امكان بقـــاء هذا النظام الذى فصل على حجم زعيم كالرئيس ديجول ، بعد اعتزال هـــذا الاخير الحكم . وجاء الرد العملى على ذلك في تولى الرئيس الفرنسى الحـــالى جورج بومبيدو لمنصب رئاسة الجمهورية في ظل احكام ذلك الدستور وممارسته بنجاح لجميع صلاحيات الرئاسة التى كان يمارسها سلفه العظيم . بحيث يمكن القول أن هذا النظام الرئاسى قد استقر في الجمهورية الفرنسية بدلا من النظام البرلمانى التقليدى . بل ومن المنتظر أن تحذو دول جمهورية اخرى حذو فرنسا بهذا الصدد .

ومن أوائل الدول المرشحة لذلك الجمهورية الايطالية حيث تشكوهى أيضا من مساوئ تطبيق النظام البرلمانى في أطار جمهورى لاتناسبه تماما دقائق هذا النظام . فصلاحيات رئيس الجمهورية حسب الدستور الايطالى الحالى الصادر في ١٩٤٥ جد محدودة ، وتكاد تكون رمزية وشرفية ابرزها اختيار رئيس الـــوزراء ثم تعيين الوزراء بناء على ترشيح هذا الأخير . وأن كـــان رئيس

الجمهورية في ايطاليا قد استطاع في السنوات الاخيرة أن يثبت وجوده نوعا ما نظرا لتعدد الاحزاب الايطالية وعدم توفر الاغلبية لأى منها في صفوف الناخبين ، وبالتالى داخل البرلمان مما جعل ظاهرة الوزارات الائتلافية أمرا عاديا وعدم الاستقرار الوزارى عيبا مزمنا . فقد شهدت ايطاليا أكثر من ٣٢ وزارة منذ العمل بالدستور الجمهورى الحالى . بل وجعل الاختيار لمنصب رئاسة الجمهورية نفسه كل سبع سنوات مشكلة المشاكل . فالشعب لا يختار رئيس الجمهورية وانما يعينه مؤتمر مؤلف من ١٠٠٨ عضوا هم اعضاء مجلس الشيوخ وعددهم ٣٢٠ ، وأعضاء مجلس النواب وعددهم ٦٣٠ مضافا اليهم ٨٥ ناخبا يمثلون الاقاليم . وانتخابه بالاقتراع السرى على هذا النحو افسح المجال للمساومات والمناورات الحزبية . فالرئيس السابق سارجات لم يتم انتخابه الا بعد الاقتراع على ذلك ٢١ مره على مدى ١٣ يوما . والرئيس الحالى جوفانى ليونى استدعى اختياره ٢٣ اقتراعا استغرقت أكثر من اسبوعين ويبدو أن الاضطرابات العمالية والقلاقل في مواطن مختلفة من البلاد قد شجعت على ظهور حركة فاشية جديدة أمكن لانصارها الحصول على حوالى ١٣,٩ بالمائة من الاصوات في الانتخابات المحلية في يونيو ١٩٧١ تي أواسط وجنوبى ايطاليا ، وقد يكون النظام الرئاسى هو المخرج من هذه الحالة تحاشيا لما هو أسوأ وهو الاندفاع نحو اليمين المتطرف أو اليسار الأكثر تطرفا .

ونشاهد مثل هذا التحول من النظام البرلمانى الى النظام الرئاسى في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها سوريا في عام ١٩٥٣ بعد انقلاب الزعيم الشيشكلى، ثم في مصر في بداية الخمسينات بعد سقوط الملكية . فلقد اتخذت مصر لنفسها ، بعد اعلان استقلالها مباشرة وتحولها من سلطنة وراثية الى ملكية وراثية على رأسها الملك فؤاد الاول في ١٥ مارس ١٩٢٢ ، دستورا عصريا صدر به الامر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ . وقد اتجه واضعو مشروع هذا الدستور بلا تردد نحو النظام البرلمانى التقليدى . فنص فيه على أن ذات الملك مصونة لاتمس ، وانه يتولى سلطاته بواسطة وزرائه ، وأن توقيعاته في شؤون الدولة يجب لنفاذها ان يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصين ، وأن اوامره الكتابية او الشفهية

لا تخلى الوزراء من المسؤولية بأى حال . كما نص فيه عـــلى أن مجلس الوزراء المؤلف من رئيس الوزراءوالوزراء هو المهيمن على شؤون الدولة . وعلى تشكيل برلمان من مجلسين ، مجلس نواب منتخب من الشعب على اساس الاقتراع العام لجميع المصريين الذكور البالغين من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، ومجلس شيوخ $\frac{3}{5}$ اعضائه منتخبين من الشعب وخمساه يجرى تعيينهم من بين فئات معينة كالوزراء وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين السابقين ، وكبار العلماء ، وكبار رجـــال الاعمال واصحاب المهن الحرة . ونص الدستور على مسئولية الوزراء بالتضامن أمام مجلس النواب ، ومسئولية كل وزير امام المجلس عن اعمال وزارته . وخوّل الملك حق حل مجلس النواب مع اجراء انتخابات للمجلس الجديد خـــلال ٦٠ يوما ، وعدم جواز حـــل المجلس مرتين لذات السبب . وانه اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ . وهكذا اكتملت في دستور ١٩٢٣ الملكى جميع خصائص النظام البرلمانى التقليدى .

ولم تعرف الحياة البرلمانية في بادئ الامر الاستقرار نظرا لظروف البلاد الخاصة فعطل الدستور اكثر من مرة نتيجة للصدام المتكرر بين الارادة الشعبية ممثلة في حزب الغالبية وهو حزب الوفد من جانب ، وبين الملك او سلطة الاحتلال البريطانى من جانب آخر . وفي عام ١٩٣٠ استبدل بدستور ١٩٢٣ دستور آخر يقوى من ساعد السلطة التنفيذية تجاه البرلمان مع بقـــاء النظام نيابيا برلمانيا . وقاوم الشعب الدستور الجديد وطالب بعودة دستور١٩٢٣ الذى اكتسب بفضل تلك الاحداث شعبية كبيرة . وكان للشعب ما اراد فأعيد هذا الدستور وظل نافذا من ذلك التاريخ حتى قيام حركة٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ورغم محاولة بعض الشراح تشويه هذه الفترة من حياة البلاد الدستورية التى قاربت ثلاثين عاما ، أما عن جهـــل أو تسرع في الحكم عليها ، او زلفى للحكام الجدد ، فقد كانت هذه الفترة في الواقع من ابرز العهود التى تجلت فيهـــا ارادة الشعب رغم كل العقبـــات التى اعترضتها . فجددت مصر في هذه الفترة القصيرة من عمرها تشريعاتها المدنية والتجارية وقوانين المرافعات وغيرها ، واستكملت مؤسساتها القضائية والادارية ، كمحكمة النقض (التمييز) في عام ١٩٢٣ ، ومجلس الدولة في عام ١٩٤٦ ،

وديوان الموظفين ، وديوان المحاسبة . وأقامت أكثر من صرح للتعليم العالى كجامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس الى جانب اعادة تنظيم الازهر اقدم جامعة اسلامية ، بالاضافة الى عدد كبير من المؤسسات الاخرى التى مازالت البلاد تجنى ثمارها في مجالات العلوم والفنون والصحة والشؤون الاجتماعية وفي ظل هذا الدستور النيابى البرلمانى استطاعت مصر ان تخرج من الحرب العالمية الثانية التى كانت تجرى من حولها ، ووصلت قوات المحور فيها في عام ١٩٤٢ الى مشارف الاسكندرية . كل ذلك في جو من التصافي بين المصريين جميعادون تفريق بينهم بسبب الاصل او المذهب الدينى او العقيدة السياسية او الطبقية البغيضة . واذا كانت تلك الفترة لم تخلو من الصراع الحزبى خاصة بين حزب الاغلبية (الوفد) ، واحزاب الاقلية ، فقد كان هذا امرا طبيعيا في بلد يمارس لاول مرة النظام النيابى البرلمانى في صورته العصرية

لهذا ورغم قيام حركة الجيش او ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى كان من آثارها العديدة سقوط دستور ١٩٢٣ اعتبارا من ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، والغاء الملكية واعلان الجمهورية رسميا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، فأن اللجنة التى شكلها مجلس قيادة الثورة في يناير عام ١٩٥٤ لوضع دستور جديد للبلاد انتهت من عملها في يناير ١٩٥٥ باقرار مشروع دستور يوائم بين الحكم الجمهورى وبين الديمقراطية النيابية البرلمانية . فجاء مشروع دستورها شبيها بدستور ١٩٢٣ لايكاد يختلف عنه الا في التفصيلات التى اقتضاها احلال الجمهورية محل الملكية.

وكان واضحا منذ البداية ان النظام البرلمانى الذى يحد من سلطة رئيس الدولة، ويوسع من سلطة وزرائه وسلطة البرلمان ، لم يعد ملائما لثورة ٢٢يوليو ١٩٥٢ وفلسفتها ، اذ ان قادة هذه الثورة بعد أن تم لهم الاستيلاء على الحكم وثبتوا اقدامهم فيه ، اتجهوا بكليتهم الى احداث تغيير جذرى في المجتمع المصرى بتحويله من النظام الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى تسوده في كل المجالات افكار ومبادئ جديدة لم تألفها البلاد من قبل . لذلك نبذ أول دستور مصرى ثورى

صادر في يناير ١٩٥٦ النظام النيابى البرلمانى واختار لاول مرة في مصر النظـــام الرئاسى . ووفق عليه في استفتاء شعبى اجرى في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ . ونلمس خصائص هذا النظام الرئاسى في أكثر من موضع من الدستور المذكور . اذ نص على أن رئيس الجمهورية ، المرشح من مجلس الامة والمنتخب من الشعب ، هو الذى يعين وزرائه ويعفيهم من مناصبهم ، ويجتمع بهم في هيئة مجلس وزراء لتبادل الرأى في السياسة العامة للحكومة في جميع النواحى السياسيةو الاقتصادية والاجتماعية والادارية ، ويشرف على تنفيذها . وترتب على ذلك ان اصبح رئيس الجمهورية في ظل هذا الدستور ، رئيسا للدولة وللحكومة معا ، ورئيسا اداريا أعلى للوزراء مع ما يستتبعه ذلك من تبعيتهم له ، يأتمرون بأمره ، وينفذون سياسته . ولذلك قال المعلقون على هذا الدستور بأن النص فيه على مسؤولية الوزراء الفردية أمام مجلس الامة ، هـــذا النص قد ولد ميتا لان سحب الثقة من وزير يتمسك به رئيس الجمهورية يعنى سحب الثقة بطريق غـــير مباشر من رئيس الجمهورية ، وهو مالا يملكه مجلس الامة .

واذا كان دستور ١٩٥٦ الرئاسى لم يوضع موضع التنفيذ لمدة طويلة بسبـــب العدوان الثلاثى الغادر على مصر وفي نفس العام تم اعلان الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة مما استدعى اصدار دستور مؤقت لهذه الجمهورية باقليميها الشمالى والجنوبى في ٥ مارس ١٩٥٨ ، الا أن نصوصه وخصائصه الرئاسية ظلت بارزة في جميع الدساتير التالية له بما في ذلك دستور الوحدة ذاته الصادر في عام ١٩٥٨ ، والدستور المؤقت الصادر بعـــد الانفصال في ٢٥ مارس ١٩٦٤ ، ودستور جمهورية مصر العربية الحالى الذى ووفق عليه في استفتاء ١١ سبتمبر ١٩٧١. إلا أن رئيس الجمهورية في جميع هذه الدساتير ، رغم بعض مظاهر النظام البرلمانى ، ظل هو مركز الثقل في الدولة ، فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في نفس الوقت ، ويشارك الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة ، ويشرف على تنفيذها . وطالما انه هو الذى يملك تعيين الوزراء ويعفيهم بكامل الحرية ، فهم في الواقع مرؤوسون له ، ملتزمـــون باتباع ارشاداته وتوجيهاته ، وتنفيذ السياسةالتى يرسمها هو ، رغم تقريـــر

مسؤوليتهم الجماعية والفردية نظريا امام مجلس الامة (مجلس الشعب) . وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية المصرى السابق محمود رياض احسن تعبير في ١٣ يناير ١٩٧٢ في حديث له ببيروت وهو في طريقه الى القاهرة عقب استدعائه من الخارج قبيل تشكيل الوزارة المصرية الجديدة في ١٧ يناير ، اذ سؤل السيد رياض عما اذا كان بينه وبين الرئيس انور السادات خلافات في الرأى حول زيارة الصين الشعبية وبعض الشؤون الخارجية ، فأجاب بأن الزيارة التى كان ينوى القيام بها للصين كانت بناء على تعليمات رئيس الجمهورية « المسؤول الاول » عن سياسة الدولة وانه كوزير يقوم بالتعبير عنها وتنفيذها ، واضاف ان سياسة مصر تنبع من القاهرة « ويوجهها رئيس الجمهورية » . وهذا يعنى ان مسؤولية الوزراء امام رئيس الجمهورية تجب مسؤوليتهم امام مجلس الامة (مجلس الشعب) . علما بأن سلطة هذا المجلس بدوره كمؤسسة دستورية قد تضاءلت في دستورى ٦٤ و ٧١ لوجود تنظيمات سياسية الى جواره ماثلة في الاتحاد الاشتراكى العربى ، « الحزب » السياسى الوحيد المسموح به في البلاد والذى يعتبره البعض اعلى سلطة في الدولة على الاقل من الناحية النظرية[1] .

وعلى اية حال فأن التحول من النظام البرلمانى الى النظام الرئاسى ليس مقصوراً على الامثلة القليلة التى اوردناها ، بل يكاد يكون ظاهرة عامة في عصرنا الحاضر ولعل مرد ذلك الى ظروف الحياة في هذا العصر وتعقدها الى درجة غدت تتطلب وجود سلطة تنفيذية قوية في الدولة . وتحقيق ذلك اقرب منالا في النظام الرئاسى

---

١ – كما أعلن رئيس الوزارة المصرية الجديدة المهندس عزيز صدقى فى أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الرئيس أنور السادات فى قاعة الاجتماعات الكبرى بقصر عابدين بالقاهرة يوم ١٨ يناير ١٩٧٢ ان البيان المستفيض الذى أدلى به رئيس الجمهورية عن سياسة الدولة لهذه المرحلة الدقيقة ، فى مستهل ذلك الاجتماع ، « هو برنامج العمل للوزارة الجديدة بل الدستور الذى ستسير عليه » . (انظر جريدة الأهرام القاهرية بعددها الصادر فى ١٩ /١/ ١٩٧٢) . مما يؤكد أن الذى يرسم السياسة العامة للدولة ويوجهها فى مصر هو رئيس الجمهورية وليست أية جهة أخرى خلافه . ومع ذلك فقد أبدى مجلس الشعب المصرى حيوية غير عادية بعد المظاهرات الطلابية فى يناير ١٩٧٢ احتجاجا على انقضاء عام الحسم (١٩٧١) دون حسم النزاع العربى الاسرائيلى وطلبوا فيها بحل مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى ومحاكمة المسؤولين عن التضليل السياسى فى مصر . ولكن مازالت السلطة الحقيقية فى الدولة بيد رئيس الجمهورية .

منه في النظام البرلماني التقليدي والذي ادى تطبيقه في عدد من الجمهوريات الى اضعاف ، كل من رئاسة الجمهورية بنقل السلطة منها الى هيئة الوزارة، واضعاف هذه الاخيرة ايضا بوضعها تحت رحمة برلمان قلما تتوافر داخله اغلبية مستقره وواضحه ، يمكن ان تعتمد عليها الوزارة للبقاء في الحكم ، والتفرغ لتصريف شؤون الدولة . فكانت العاقبة ازمات وزارية متتالية ومزمنة اضعفت الجهاز الحكومي وبالتالي الدولة في مجموعها وأثرت في هيبتها .

يكفي ان نذكر انه قد توالت على الحكم في فرنسا ابان الجمهورية الثالثة في الفترة من ١٨٧٥ حتى ١٩٤٠ أي خلال ٦٥ عاما حوالي مائة وزارة . كما تعاقبت في الحكم في الجمهورية الايطالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ حتى عامنا الحالي) ١٩٧٢ (٣٣ وزارة . ومن هنا كانت الرغبة في التحول من النظام النيابي البرلماني الى النظام النيابي الرئاسي الذي يحصن الوزراء بربطهم برئيس الجمهورية ، وبالاضعاف من سلطة المجالس النيابية عليهم . ويجب مع ذلك ألاّ نسارع الى القول استنتاجا من فشل التجربة البرلمانية في كل من الجمهوريتين الفرنسية والايطالية ، أن النظام البرلماني الذي نشأ اصلا في بيئة ملكية كأنجلترا ، لا يصلح ابداً للدول ذات النظام الجمهوري . اذ الواقع ان بعض الجمهوريات قد طبقته بنجاح كلبنان والهند مثلا لدرجة حملت دولة آسيوية ناشئة مثل بنغلادش ، بعد انفصالها عن باكستان الغربية الى اختيار النظام البرلماني بالا يثار عن النظام الرئاسي . وكنتيجة لذلك تخلى زعيم هذه الجمهورية الاسيوية الجديدة الشيخ مجيب عبد الرحمن عن منصب رئاسة الجمهورية الذي كان قد اسند اليه ، لتولي منصب رئيس الوزراء بأعتباره مركز الثقل الحقيقي في النظام البرلماني . ولعل سر نجاح النظام البرلماني في جمهورية كالهند هو وجود حزب قوي له اغلبية واضحة في صفوف الناخبين هو حزب المؤتمر الهندي مما ساعد على قيام وزارة مستقرة قوية . ونلاحظ نفس الشيء في دولة بنغلادش حيث لحزب عوامي ، وهو حزب الشيخ مجيب عبد الرحمن اغلبية كبيرة في البلاد وقد يتغير الحال مستقبلا اذا ما فقد هذان الحزبان ، (حزب المؤتمر وحزب عوامي) الاغلبية العددية التي لهما حاليا .

القسم الثالث

التحول من الديمقراطية التقليدية الى الديمقراطية الشعبية

ننتقل بعد ذلك الى الظاهرة الثالثة التى تستر عى الانتباه في عصرنا الحاضرونعنى ظاهرة التحول من الانظمة الديموقراطية التقليدية الى النظم الديموقراطية الشعبية. وقبل الاسترسال في هذا الموضوع يجب أن نحدد اولا خصائص الديموقراطية التقليدية التى مازالت مطبقة في دول اوروبا الغربية (كبريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا الغربية وسويسرا وبلجيكا وهولندا ودول اسكندنافيا (وأيضا في تركيا وفي معظم دول القارة الامريكية وعدد من الدول العربية كلبنان والاردن والكويت ، بالاضافة الى انحاء اخرى من العالم كالهند واستراليا ونيوزيلدنا وجنوب افريقيا . فبالرغم من تباين دساتير هذه الدول وتعدد صور التطبيق الديموقراطى فيها ، من النظام السويسرى الفريد القائم على سيطرة الجمعيةالوطنية النيابية الى النظام البرلمانى السائد في معظم دول اوروبا الغربية ، الى النظامالرئاسى الامريكى وصوره المقتبسه ، فأن ثمة خصائص مشتركة تميز هذه الدول جميعا عما يعرف الان بالديموقراطيات الشعبية .

(١) وأول هذه الخصائص المساواة المطلقة بين جميع المواطنين امام القانون وفي الحقوق والواجبات متضمنة الحقوق السياسية وممارستها . فلكل مواطن يبلغ سنا معينة بين ١٨ و ٢١ سنه ، لم يسبق الحكم عليه في جرائم معينة مخلة بالشرف والامانة ، حق الانتخاب . ولكل مواطن مقيد في أحد جداول الانتخابات بلغ سنا معينة تتراوح عادة ما بين ٢٤ و ٣٠ سنة حق ترشيح نفسه في الانتخابات العامة لعضوية المجالس النيابية ، لا تمييز في ذلك بين فرد وآخر من حيث الطبقة الاجتماعية ، او العقيدة السياسية ، أو الانتماء لهذا الحزب او ذاك من الاحزاب التى يمكن أن تكون قائمة في البلاد . حتى وأن كانت من اكثرها تطرفا يمينا او يسارا مادامت لا تستهدف استخدام العنف لقلب نظم

الحكم القائمة او الانقضاض بالقوة على السلطة . « فالشعب » بجميع افراده في هذه الديموقراطيات التقليدية هو مصدر السلطات حقا ويعبر عن ارادته الحرة في الانتخابات العامة عن طريق جموع الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة .

(٢) كما تتميز المجالس النيابية المنتخبة في هـذه الديموقراطيات بالاقتراع العام الشعبي ، أيا كانت مسمياتها (مجلس نواب مجلس عموم مجلس امه جمعية وطنية . . الخ) بممارسة أكبر قدر من الصلاحيات في سن القوانين ، واقـرار الميزانية السنوية ، والموافقة على بعض تصرفات السلطة التنفيذية ، ومناقشتهـا الحساب عن كل اعمالها وتصرفاتها في الداخل والخارج ، حتى ولو امتنع على المجلس النيابي — كما هو الحال في النظام الرئاسي الامريكي — حق طرح عدم الثقة بأعضاء الوزارة لارغامهم على الاستقالة ، او حتى لوم رئيس الدولة ، كما في الانظمة الملكية الوراثية ، حيث ذات الملك او الامير مصونة لا تمس .

(٣) ومن خصائص الديمقراطيات التقليدية كذلك افساح المجال الحـر للمعارضة داخل وخارج المجالس النيابية لمناقشة الشؤون العامة ونقد تصرفات الحكومة القـائمة وتتميز المعارضة في هـذه الدول بأنها ليست معارضة فردية مشوشة يعبر عنها المواطنون احـادا او في اجتماعاتهم او عبر وسائل الاعـلام المتـاحة لهم وعلى رأسها الصحافة الحـرة . بل هي في الغالب معارضة منظمة تنظيما سياسيا معترفا به في شكل احزاب سياسية تتنافس في الانتخابات العـامة لكسب اصوات الناخبين والتوصل الى الحكم عن طريق هذه الانتخابات ، من اجل وضع برامجها ومبادئها موضع التنفيذ . والتنافس الحزبي الحـر ، هو في الواقع اهم خصائص الديمقراطيات التقليدية . وخـير مثال عـلى ذلك التنظيم الحزبي البريطاني القائم على اساس حزبين رئيسيين متنافسين . ويشجع على ذلك الروح الرياضية التي يتميز بها الشعب البريطاني . فالحزب الذي لايفوز بغالبية اصوات الناخبين في الانتخابات العامة يتخلى فورا عن الحكم ليفسح المجال للحزب المعارض المنتصر . . ولقد امكن للناس ان يشاهدوا على شاشة التلفزيون في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في يونيو عام ١٩٧٠ ، وأدت الى فوز حزب المحافظين خلافا لما كان متوقعا على حزب العمال الحاكم . . شاهدوا

هارولد ولسون رئيس الحكومة العمالية بعد قبول استقالته وهو يغادر مقر رئاسة الوزارة في داوننج ستريت من الباب الخلفى ، بينما ادوارد هيث رئيس حزب المحافظين المنتصر والمكلّف بتشكيل الوزارة الجديدة ، يتأهب وأسرته لاخذ مكانه في هذا البيت العتيد . وجرى كل ذلك وفقا للتقاليد المرعية منذ سنين دون رجة أو حقد وبصورة شبه روتينية . فممارسة الحكم في هذا النظام الديمقراطى التقليدى ليست وقفا على جهة معينة مفروضة ، بل في متناول كل من يفوز من الزعماء الاحزاب السياسية ، بأغلبية الاصوات في هذه الانتخابات العامة التى يشترك فيها جميع أفراد الشعب لمن لهم حق الانتخاب ، سواء اكانوا من انصار الحكومة القائمة او من خصومها ومعارضيها .فالمعارضة هى قوام النظام الديمقراطى التقليدى وركيزة من ركائزه ، وليست جريمة كما في الديمقراطيات الشعبية ! وقد اصبحت المعارضة في بريطانيا وظيفة رسمية يتقاضى زعيمها راتبا خاصا من خزانة الدولة . واذا كان زعيم المحافظين ادوارد هيث اليوم ، هو رئيس حكومة جلالة الملكة ، فأن غريمه هارولد ولسون هو زعيم المعارضة لحكومة جلالتها . ولا يخفى مع ذلك ان تعدد الاحزاب فى الديمقراطيات التقليدية والذى هو من ابرز خصائصها ، قد يكون ايضا من اكبر مساوئها متى تعددت الاحزاب في الدولة لدرجة تجعل من المستحيل تشكيل وزارات متجانسه ،وتفرض قيام وزارات ائتلافية ضعيفة في تشكيلها وذلك لتعرضها للسقوط في اية لحظة بأنسحاب ممثلى أحد الاحزاب السياسية المشتركة فيها ، وافتقاد الوزارة بعدها للاغلبية التى كانت تدعمها في المجلس النيابى وهو ما كانت تشكو منه فرنسا ابان الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، وما تشكو منه حاليا دولة كأيطاليا كما ذكرنا ولذلك فقد كان هذا العيب الذى اضعف بعض الديمقراطيات التقليدية وأدى الى المساس بهيبة السلطة فيها من أكبر المآخذ التى تؤخذ على هذه الديمقراطيات ، وشجع خصومها على النيل منها بالتنديد بها والتحريض على الانقضاض عليها . ومع ذلك فقد اثبتت التجربة العملية ، وخاصة تجربة الديمقراطيات الشعبية التى تقوم على ركيزة الحزب الواحد ، أو التنظيم السياسى الواحد الذى يحتكر النشاط السياسى ويستأثر دون غيره بالترشيح للمجالس

النيابية وكافة المناصب الهامة في الدولة ، انه لا مجال للحرية السياسية او الحرية عموما بدون معارضة منظمة تستطيع ان توقف الحكام عند حدودهم ، وتحول دون استبدادهم او انحرافهم ، وأنه لا يعوض عن هذه المعارضة الحرة بحال ما يسمى بالنقـــد الذاتى أى نقد النظام الحاكم لنفسه داخـــل منظماته وهيئاته . فالمعارضة لاتكون مجدية ومحققة لاغراضها تماما الا اذا كانت صادرة من الغير وليس من الذات كما هو الحال في النظم المطبقة في الديمقراطيات الشعبية .

وهذه النظم هى السائدة حاليا في كافة الدول الشيوعيـــة والاشـــتراكية التى تستوحى مبادئها وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من فلسفة كارل ماركس ، هذا الالمانى اليهودى الاصل الذى شارك في ثورة ١٨٤٨ في المانيا ثم هاجر منها الى باريس فلندن حيث تفرغ لوضع مصنفه الشهير « رأس المال » في ثلاثة اجزاء صدر الاول منها عام ١٨٦٧ في حياته ، والجزءان الآخران بعد وفاته وعلى يد صديقه وزميله « انجلـــز » . وكان للافكار التى تناولهـــا هذا المصنف الضخم المكون من بضع آلاف من الصفحات العسرة الهضم والفهم ، تأثير هائل لدى الطبقات العاملة والمفكرين الثوريين في العالم ، وترجم الى جميع اللغات وظل انجيل الشيوعيين والاشتراكيين ومرجعهم حتى يومنا هذا . وقد عمل لينين فيما بعد على نقل هذا الفكر الماركسى او ما عرف بالماركسية العلمية من المجال النظرى الى التطبيق العملى في روسيا بعد نجاح ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ وأنهيار حكم القياصرة من آل رومانوف . وبذلك قدر لروسيا أن تكون اول دولة في العالم تطبق المذهب الماركسى وغدت القاعدة الاولى الراسخةللشيوعية العالمية . ومنها انتشرت الى بلدان اخرى في اعقاب الحرب العالمية الثانية وهزيمة دول المحور الثلاث (المانيـــا وايطاليا واليابان) . وعمت الشيوعية دول شرقي اوروبا بفضل الاحزاب الشيوعية فيها وفي ظل الاحتلال الروسى ومساندة الحزب الشيوعى السوفيتى وهى الدول المعروفة الآن بالجمهوريات الديمقراطية الشعبية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا والمانيـــا الشرقية) . وجاوز المد الشيوعى هذه الدول الى انحاء شتى في العالم ، في اوربا مثلا كألبانيا ، وفي اسيا وافريقيا وحتى امريكا اللاتينية . فتحولت الصين اكثر

دول العالم سكانا الى دولة شيوعية عام ١٩٤٩ باستيلاء ماوتسى تونغ زعيم الحزب الشيوعى على الحكم وطرد شان كاى شك وحكومة الصين الوطنية من بكين الى جزيرة فرموزا . كما أن النظام الشيوعى هو السارى اليوم في كل من كوريا الشمالية واصبح يهدد كل دول شرقي آسيا . وفي افريقيا اعتنقت بعض دولها المذهب الشيوعى رسميا كالكونغو (برازافيل) . كما غزت الشيوعية العالم العربى ويتمثل ذلك اليوم (أولا) في وجود احزاب شيوعية في عدد من الدول العربية تمارس نشاطها في السر او حتى في العلن كما في لبنان حيث انعقد في ربوعه موخراً مؤتمر للأحزاب الشيوعية في العالم . (ثانيا) وفي تحول عدد من الدول العربية رسميا الى الاشتراكية التى تعد في نظر الفلسفة الماركسية مرحلة من مراحل التحول نحو الشيوعية الكاملة . ومن هذه الدول التى تبنت الاشتراكية مصر والعراق وسوريا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ويبدو انهذه الاخيرة جاوزت مرحلة الاشتراكية الى مشارف الشيوعية .

ولا يقف صامدا امام هذا المد الماركسى الشيوعى والاشتراكى الا دول غرب اوربا ودول امريكا الشمالية ولاسيما كندا والولايات المتحدة زعيمة ما يسمى الآن بالمعسكر الغربى . والملاحظ انها جميعا دول متقدمة اجتماعيا واقتصاديا وتقنيا وحضاريا . ولعل هذا هو سر صمودها ومناهضتها للشيوعية . بينما معظم الدول الشيوعية او الاشتراكية تنتمى الى ما يسمى بالعالم الثالث . وهى دول متخلفة اجتماعيا واقتصاديا وتقنيا . مما ساعد على انتشار المذاهب الشيوعية والاشتراكيةفيها ،التى تستهوى بشعاراتها البراقة الجماهير ،وخاصةالفئات الكادحة الفقيرة والمتوسطة، وهم يكونون في كل دولة غالبية السكان . لهذا تحاول الدول الكبرى المتقدمة والمناهضة للشيوعية وللانظمة اليسارية عموما رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للدول المتخلفة بأمل أن يثنيها ذلك عن الانقياد الاعمى للمذاهب اليسارية ، وتحصينها ضد هذهالمذاهب . وعلى أية حال فقد انبنى على ذلك كله انقسام العالم اليوم الى معسكرين كبيرين شرقي وغربى ، او يمينى ويسارى ، لكل منهما نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدستورية المتميزة تماماً .

ولا يمكننا تفهم الانظمة المطبقة في الدول الشيوعيـــة والاشتراكية المعروفـــة بالديمقراطيات الشعبية الا في ضوء فلسفة المذهب الماركسى الذى يوجه سياستها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وجميع نشاطاتها الاخرى ، وتطبعها بطابعها الخاص . وتنطلق فلسفة هذا المذهب من فكرة الصراع الطبقى . فالصراع بين الطبقات في نظر ماركس واتباعه هو محور كل مجتمع منذ ان وجدت المجتمعات الى يومنا هذا . كان هذا الصراع في الماضى بين الارقاء والاحرار ، وفي القرون الوسطى بين طبقة النبلاء أو الملاك الاقطاعيين وبين الزراعين او الفلاحين تناصرهم احيانا طبقة البرجوازية الصاعدة . وكانت ثورة ١٧٨٩ في فرنسا انتصارا لهذه البرجوازية على الاقطاع . والصراع الطبقى في عصرنا الحاضر هو بين طبقـــة البرجوازية المتسلطة من اصحاب رؤوس الاموال وكبار رجال الاعمال ، وبين الطبقة الكادحة او « البروليتاريا » . علما بأن هذا اللفظ في مذهب ماركس كان يعنى في الاصل عمال المصانع وحدهم ومن الحق بهم من عمال المتاجر . ولم يكن يشمل عمال الزراعة او الفلاحين . وهدف هذا الصراع الطبقى هو القضاء على البرجوازية وتصفية النظام الرأسمالى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى استغلال اصحاب رؤوس الاموال للكادحين من الطبقة العمالية ، واقامة حكومة البروليتاريا او دكتاتورية الطبقة الكادحة عن طريق العنف والثورة اذا اقتضى الامر . وقد يتخذ هذا الصراع صورة حرب اهلية بين الطبقات كما حصل في روسيا في الفترة من ١٩١٧ حتى ١٩٢٢ الى أن استتب الامر في النهاية للحركة الثورية بزعامة لينين الذي تعد تعاليمه وكتاباته مكملة لتعاليم كارل ماركس ، وتسلّم الحزب الشيوعى السوفيتى زمام الدولة وشرع في تطبيق الافكار الماركسية عملا على كافة نواحى الحياة . ولا يعرف في هذا النظام لسلطان الدولة حدود ولا قيمة للفرد او حياته وانسانيته ازاء سلطة الدولة . وكان من الطبيعى ان تبدأ الزعامة الثورية الروسية بتأميم وسائل الانتاج جميعا بما في ذلك الاراضى الزراعية التى كانت مملوكة للنبلاء الاقطاعيين وغيرهم . فالانتاج وزيادته هما العامـــل الاساسى في الدولة الماركسية وموضع عنايتها الدائم . واتبع الزعماء السوفيـــت ذلك بتأميم التجارة الخارجية والداخلية وتمكنوا بذلك من القضاء على طبقة النبلاء

والبرجوازية التى كانت متحكمة في الدولة سابقا ووضعت الزعامة الثورية الجديدة اليـــد على جميع الثروات الطبقية وموارد الصناعة والتجارة والزراعة لاستغلالها لصالح المجموع . وترتب على هذه التدابير الجذرية التى لاقت بعض العقبات في البداية خاصة فيما يتعلق بالاستيلاء على اراضى صغار الملاّك الزراعيين ، تحول كبير في صورة المجتمع في روسيا (الاتحاد السوفيتى) من النواحى الاجتماعية والاقتصادية بالاضافة الى التغيير الجذرى في نظم الحكم والمؤسسات السياسية والدستورية للبلاد .

ويلعب الحزب الشيوعى السوفيتى وهو الحزب الاوحد بلا منافس في البلاد دورا رئيسيا في تشكيل المؤسسات الدستورية ،وادارة دفة الحـــكم ، وتوجيه النشاطات العامة والخاصة كل ميدان من الميادين . وشتان بين التنظيم الحزبى في الديمقراطيـــات التقليدية ، وبين التنظيم الحزبى في الاتحـــاد السوفيتى وسائر الديمقراطيات الشعبية . فالدساتير في الدول الديمقراطية التقليدية وقوانين هـــذه الدول تتجاهل عادة الاحزاب السياسية وتعتبرها منظمات خاصة كالجمعيات والاندية مثلا ، ينظمها اعضاؤها كما يشاؤون في حدود احكام القانون العام . ورغم الدور الذى تلعبه الاحزاب في الحياة السياسية في الديمقراطيات الغربية الا أنها لا تسعى ولا تفكر في التسلط على الدولة واجهزتها عموما . وغاية مناها هو اكتساب عطف الجماهير وثقة الاغلبية العددية في صفوف المواطنين للفوز في الانتخابات العامة ، والوصول الى الحكم ولكن ليس على وجه الدوام والتأييد .

أما الدساتير في الديمقراطيات الشعبية او بعضها على الاقل كالدستور السوفيتى فأنها تشير في صلب نصوصها الى الحزب الشيوعى لتسجيل المركز الممتاز الذى للحزب ومكانته في الدولة وفي التنظيم السياسى ،ولابراز ان الحزب هو طليعة الطبقة العاملة او البروليتـــاريا في كفاحها من اجل توطيد دعائم النظام الشيوعى فـــى البلاد . والحزب في الواقع هو الاساس الحقيقى للسلطة ومصدر السلطات جميعا . وليست هى الامة او الشعب كما في الدساتير الديمقراطية التقليدية . لذلك يقوم التنظيم الحزبى الشيوعى على اسس حازمة وصارمة . فلا ينضم الى صفوف الحزب

الا العناصر الجادة الواعية التى تؤمن ايمانا مطلقا بالايدلوجية الماركسية اللينية باعتبارها العقيدة الوحيدة الملزمة لاعضاء الحزب ولسلوكهم . ويراعى ذلك في اختيار كوادر الحزب وهيئاته من القاعدة الى القمة . كما يقوم الحزب بتطهير نفسه من وقت لآخر بطرد العناصر الانتهازية او التى لا تخدم اوامر الحزب ونواهيه . واذا كانت السلطة داخل الحزب هى نظرياً لمؤتمره أو لجمعيته العمومية التى تنعقد سنويا وعند الحاجة ، فأن السلطة الفعلية داخل الحزب هى للجنة المركزية التى ينتخبها مؤتمر الحزب او جمعيته العمومية . وينبثق من اللجنة المركزية للحزب عدة لجان كاللجنة التنفيذية العليا والمكتب السياسى . وعدد اعضاء هذه اللجان محدود لا يجاوز بضعة افراد من زعماء الحزب واقطابه. وعلى قمة هذه اللجنة المركزية واللجان المتفرعة عنها يتربع الامين العام والسكرتير الاول للحزب ، اقوى شخصية في الحزب وبالتالى في الدولة .وكثيرا ما تطغى شخصيته على شخصية من يشغل منصب رئيس الدولة فعندما قام ليونيد برزنيف بزيارة باريس في اواخر عام ١٩٧١ استقبل فيها استقبال رؤساء الدول وبذات المراسم التقليدية . وقيل انه اشترط ذلك قبل قيامه بهذه الزيارة . وقد يعرف العالم الخارجى اسماء الامناء العامين او السكرتيرين الاول للاحزاب الشيوعية في الديموقراطيات الشعبية بينما يجهل اسماء رؤساء حكومات هذه الدول او حتى رؤسائها احيانا . وقد يجمع الامين العام للحزب او السكرتير الاول للحزب بين منصبه هذا وبين بعض المناصب القيادية الرسمية كرئاسة الدولة مثل جوزيف ستالين في عهده ، او رئاسة الحكومة مثل نيكيتا خرشوف بعده ، وطوال مدة زعامتيهما .

واذا كان الحزب في الدول الشيوعية يفرض سيطرته على الدولة واجهزتها جميعا فذلك ليس فقط لانه الحزب الاوحد الذى لاينافسه في ذلك منافس بل وايضا لانه صاحب الكلمة العليا في الترشيح في مختلف الدوائر الانتخابية ، وهو الذى يختار ايضا بطريق غير مباشر الاشخاص الرسميين الذين يشغلون اهم مناصب الدولة . فمن جهة لا يستطيع أى انسان ان يرشح نفسه في الانتخابات العامة المحلية او الاقليمية او القومية الا بناء على ترشيح احدى لجان الحزب

في الدائرة الانتخابية الواحدة سوى مرشح واحد مما يجعل هذه الانتخابات اقرب ما يكون الى التعيين . ويجرى هذا بالضرورة في الاتحاد السوفيتى على البرلمان الاتحادى او « السوفيت الاعلى » المكون من مجلسين : سوفيت الاتحاد ، وسوفيت القوميات . ومن الطبيعى الا يرشح الحـــزب لعضوية مجلسى السوفيت الاعـــلى الا من بين العاملين في صفوفه ولكنه احيانا يزكى في الانتخابات أشخاصا من غير العاملين في الحزب لانه قد توجـــد كفايات خارج الحزب ويراد الاستفادة من خبراتهم وهؤلاء على اية حال لايستطيعون المجاهرة بأفكار تعارض المذهب الرسمى للدولة وهو المذهب الشيوعى . وعن طريق السيطرة على المجالس النيابية المنتخبة ، يسيطر الحزب على السلطة التنفيذية . وتتميز الديمقراطيـــات الشعبية جميعا بالاخذ بقاعدة جماعية السلطة التنفيذية ، وخضوعهـــا نظريا للمجالس النيـــابية لانهـــا منبثقة عضويا عنهـــا . ففى الاتحـــاد السوفيتى يتولى مجلســـا السوفيت الاعـــلى (البرلمان الاتحادى) اختيار هيئة « مجلس رئاسة الاتحاد » او « البريزديوم » المكونـــة من حـــوالى ٤٢ شخصا ويختـــار من بينهـــم الرئيس و ١٦ نائبـــا للرئيس . ومنصب رئيس هـــذه الهيئة هو المقـــابل في الديمقراطيات التقليدية لمنصب رئيس الدولة ، ويمارس نفس اختصاصاته تقريبا بما في ذلك تمثيل الدولة في الداخل والخارج مما يحد عملا من مبدأ الرئاسة الجماعية كما يختار مجلسا السوفيت الاعلى رئيس الوزراء والوزراء (حوالى ٤٥ وزيرا) وفي غياب المجلسين تتولى هذا الاختيار هيئة مجلس الرئاسة (البريزديوم) بشرط مصادقة مجلسى السوفيت الاعلى على هذا الاختيار عند اول اجتماع لهما .

ولما كان مجلسا الوفيت الاعلى (البرلمان الاتحادى) لايجتمعان الا مرة كل عام ولفترة قصيرة قد لا تجاوز الاسبوع او الاسبوعين للمصادقة على مشروعات القوانين التى يعدها مجلس الوزراء وتقرها هيئة مجلس الرئاسة (البريزيديوم) . ولننظـــر ما تتقدم بـــه هاتان الجهتان التنفيذيتان ، فأن هيئة مجلس الرئاسة او « البريزيديوم » هى عملا السلطة العليا في الدولة التى ترسم وتخطط وتنفذ تحت اشراف وتوجيهات الحزب ولجنته المركزية . كما أن القرارات النهائية المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والدولية وغيرها انما تتخذ بواسطة اللجنة المركزية

للحزب ومجلس الوزراء او هيئة مجلس الرئاسة مجتمعين ، اى بواسطة القيادة السياسية (الحزبية) والقيادة الدستورية معا. وكان ستالين مدة حكمة يجمع في شخصه ذروة القيادتين كسكرتير عام للحزب ورئيسا لهيئة مجلس الرئاسة « البريزيديوم » في وقت معا . وبذلك امكنه ان يحول الزعامة الجماعية الى زعامة فردية ويحكم البلاد حكما استبداديا قل ان يعرف له مثيل . واذا كان الحال قد تغير بعد وفاته واستردت القيادة الجماعية حقوقها فأن السلطة الفعلية في الاتحاد السوفيتى مازالت مركزة عملا الان في ايدى زعماء ثلاثة هم السكرتير العام للحزب الشيوعى ليونيد برزنيف ، ورئيس هيئة مجلس الرئاسة رئيس الدولة (بود جورنى) ورئيس مجلس الوزراء اليكسى كوسيجين .

وهذا النظام اوما يشبهه هو المتبع في الجمهوريات الديمقراطية الشعبية في اوروبا الشرقية . كما وتحاول الدول الاشتراكية الاخرى الاقتداء به والاقتباس منه مع تطويره بما يتمشى مع أوضاع وظروف كل منها مثل يوجوسلافيا . ومن هذه الدول دول عربية كالعراق وسوريا ومصر تبنت الاشتراكية مذهبا لها ونصت على ذلك في دساتيرها . وحققتها عملا في بلادها في النواحى الاقتصادية عن طريق تأميم وسائل الانتاج والتجارة الخارجية وقطاع كبير من التجارة الداخلية وبالاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة بقوانين الاصلاح الزراعى . مما بدأت مظاهره تنعكس بوضوح على صورة المجتمع في كل منها ، من قضاء على نفوذ الملاك الزراعيين واصحاب رؤوس الاموال وكبار رجال الاعمال الذين كانت تتألف منهم الطبقة البرجوازية ، ابرازا لاهمية البروليتاريا او الطبقة الكادحة المشكلة بالاخص من العمال والفلاحين .

فالدستور السورى المؤقت الصادر في ١ـ٥ـ١٩٦٩ أشار في ديباجته الى أن السير نحو النظام الاشتراكى ضرورة منبثقة من حاجات المجتمع العربى من أجل اقامة مجتمع موحد تذوب فيه الطبقات وتنتهى فيه كل اشكال استغلال الانسان للانسان . وأكد في المادتين ١ و ١٢ منه أن « القطر العربى السورى دولة ديمقراطية شعبية اشتراكية ذات سيادة » . وأن « الاقتصاد في الدولة اقتصاد

اشـــتراكى مخطط تنفى فيه جميع أشكال الاستغلال » . بينما نص في دستور العراق المؤقت الصادر في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ (مادة اولى) على « أن الحكومة العراقية دولة ديمقراطية شعبية تستمد اصول ديمقراطيتها وشعبيتها من التراث العربى وروح الاسلام » (علما بأن الفلسفة الماركسية الاصلية لاتعترف بالاديان وتعتبر أن الدين افيون الشعوب يخدرها ويلهيها عن شقائها) . وجاء في المادة ١٢ من الدستور العراقي المؤقت الحالى أن النظام الاقتصادى للعراق يهدف الى تحقيق الاشتراكية عن طريق تطبيق العدالة الاجتماعية « التى تحظر اى شكل من أشكال الاستغلال » . وأكد الدستور المذكور الذى أقره مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٦—٧—١٩٧٠ (مادة اولى) « أن العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة ، وهدفها الاساسى تحقيق الدولة العربية الواحدة ، واقامة النظام الاشتراكى » وتؤكد المادة ١٢ منه على أن تتولى الدولة تخطيطها الاقتصادى الوطنى وتوجيهه من اجل اقامة النظام الاشتراكى على اسس علمية ثورية .

وفي كل من العراق وسوريا يقوم حزب البعث العربى الاشتراكى الحاكم بالدور الذى يقوم به الحزب الشيوعى في الاتحاد السوفيتى والاحزاب الشيوعية الاخرى في الديمقراطيات الشعبية . وفي مصر يؤدى هذا الدور الان الاتحـــاد الاشتراكى العربى التنظيم السياسى الوحيد المسموح به في البلاد . فكل من حزب البعث والاتحاد الاشتراكى هو المسؤول الأول عن الايديولوجية اليسارية ونشرها وحمايتها باعتبار هذا الحزب او التنظيم هو طليعة التحول الثورى في البلاد نحو الاشتراكية . ولا وجود للمعارضة في هذه الدول الا شكليا في داخل الحزب او التنظيم السياسى تحت شعار النقد الذاتى ، وهو لا يجرى طبعا الا في أضيق الحدود . كما أن الصحف كلها أما مؤممه او جرى تمليكها للحزب او التنظيم . كما هو الحال في مصر حيث يملك الاتحاد الاشتراكى العربى جميع الصحف اليومية والاسبوعية ومن ثم فهى لاتنطق الا في اطار مايقره الحزب او التنظيم وتقره السلطة التى تعتبر نفسها الحارس الامين على المفاهيم الاشتراكية والتحول نحو الاشتراكية . كما سارت هذه الدول العربية الثلاث وخاصة مصر في بنائها لمنظماتها السياسية على النمط الشيوعى من حيث تشكيل هذه المنظمات بطريق

الانتخابات من القاعدة الى القمة . فيمثل الحزب او التنظيم في القاعدةالمؤتمر القومى الذى هو بمثابة الجمعية العمومية للحزب او التنظيم ، وينعقد مرة على الاقل في السنة وكلما اقتضت الحاجة . وينوب عن الحزب او التنظيم في غياب المؤتمر ، « لجنة مركزية » منبثقة عنه . كما أن هناك سكرتير عام او سكرتيراول للجنة المركزية يشغل مكانا مرموقا في الحزب او التنظيم فهو الذى يتحدث بأسمه في المناسبات القومية . ونجد هذا التشابه ايضا بين هذه الدول العربية الاشتركية وبين الديمقر طيات الشعبية ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الحزب او التنظيم السياسى ، وبين المؤسسات الدستورية للدولة ، ومحاولة طبعها جميعا بالطابع الاشتراكى . فلا يتقدم في الانتخابات للمجالس النيابية البلدية او الاقليمية او القومية الا من يرشحهم الحزب او يزكيهم في الدوائر الانتخابية المختلفة .اما من كانوا ينتمون للاحزاب السابقة او لا يؤمنون بالاشتراكية . فلا مكان لهم في المجالس النيابية ومن باب اولى في تولي المناصب الهامة في الدولة . بل ولا يكفي الانتماء الاشتراكي العقائدي وحده للفوز بعضوية المجالس النيابية اذ يتعين بالنسبة لمجلس الامة أو مجلس الشعب في بعض هذه الدول ، خاصة في مصر ، ان يكون نصف عدد اعضاء المجلس على الأقل ، من طبقة العمال أو الفلاحين ، مع ترك باقي المقاعد فيه للفئات الاخرى كالمثقفين والرأسمالية الوطنية . ولعل هذه ظاهرة تنفرد بها هذه الدول العربية التى لا زالت تجتاز مرحلة التحول الى الاشتراكية .

ولنا على التطبيق الاشتراكى في الدول العربية المذكورة ملاحظتان اساسيتان الاولى خاصة بالمؤسسات الدستورية المتولدة عن هذا التطبيق ، والثانية خاصة بمدى تغلغل الاشتراكية في هذه الدول وشعوبها . فالملاحظ اولا ان المؤسسات الدستورية فيها في الوقت الحاضر هى خليط بين الانظمة المطبقة في الديمقراطيات الشعبية ، وبين بعض مظاهر النظام الجمهورى الرئاسى في الديموقراطيات الغربية كالولايات المتحدة . ففى مصر مثلا يصل رئيس الجمهورية الى كرسى الرئاسة نتيجة لاستفتاء شعبى وليس عن طريق المجلس النيابى (مجلس الشعب) الذى لا يملك الا ترشيحه فقط لهذا الاستفتاء . والرئاسة في الدول جميعا فردية وليست جماعية كما في الاتحاد السوفيتى وسائر الديموقراطيات الشعبية . بل ان سلطات

الرئيس في كل من مصر وسوريا اقرب الى سلطة رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة المتحدة منها الى رئيس هيئة مجلس الرئاسة (البريزيديوم) في الاتحاد السوفيتي . فالرئيس المصرى مثلا هو الذى يعين وزراءه ويقيلهم بمحض ارادته . وهم مرؤوسون له ويطبقون سياسته ومسؤولون امامه عن تصرفاتهم كوزراء او سكرتيرى الرئيس الامريكى . كما انه الذى يرسم السياسة العامة ويوجهها ويمثل الدولة في العلاقات الخارجية وفي الداخل وهذا المزج بين عناصر الديمقراطيات الشعبية والديمقراطيات الغربية قد يكون مرحلة انتقالية موقتةويميز في الوقت الحاضر هذه الانظمة الاشتراكية العربية ، عن النظم المطبقة في الديمقراطيات الشعبية . وحينما حاول بعض اعضاء اللجنة التنفيذية العليا المنبثقة عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى في مصر اخضاع رئيس الجمهورية (السيد انور السادات) لاشرافهم ، اتهموا بالخيانة العظمى ،وحوكموا وزج بهم في السجون . بينما تنافس كهذا على السلطة داخل الديمقراطيات الشعبية ، كبولندا او تشيكوسلوفاكيا او حتى الاتحاد السوفيتي نفسه ، يعتبر امرا عاديا وتطبيقا للقيادة الجماعية .

أما عن مدى تغلغل الاشتراكية في هذه الدول العربية فالمشاهد انه رغم مرور عدة سنوات على تبنى النظم الاشتراكى في دساتيرها كالدستور المصرىالموقت الصادر في عم ١٩٦٤ والدستور العراقي الموقت لسنة ١٩٦٨ ، والدستورالسورى الموقت لسنة ١٩٦٩ ، فما زالت المفاهيم الاشتراكية مقصورة على بعض الدوائر الرسمية ولم تتغلغل بعد في اوساط الشعب ذلك لان تبنى النظام الاشتراكىلم يكن من خلال ثورة شعبية كما حدث في روسيا مثلا عم ١٩١٧ ولا كان نتيجة للفوز في انتخابات شعبية حرة تنافس فيها جميع طبقات الشعب كما حدث في شيلى موخرا بزعامة سلفادور ألندى ، الزعيم اليسارى الذى تقلد زمام الحكم بعد حصول حزبه على الاغلبية العددية في الانتخابات العامة التى جرت في البلاد . بل جاء اعلان الاشتراكية في كل من مصر وسوريا والعراق فى اعقاب انقلابات عسكرية وبأرادة من تولوا الحكم بعد هذه الانقلابات . فالاشتراكية في هذه

الدول العربية فرضت من أعـــلى ولم تنبت من أسفل ، وبالتالى لم تصل بعد الى القاعدة ، وقد يمضى وقت طويل قبل أن يستقر السلوك الاشتراكى والمفاهيم الاشـــتراكية في الاعماق . هذا بالاضافة الى أن فرض الاشتراكية على هـــذه الدول العربيـــة صاحبته ذكريات موئلة انعكست آثارها حتما عـــلى التجربة الاشتراكية فيها ، ذلك أنه وأن لم يقترن التحول الى الاشتراكية بسفك الدماء كما حصل في بعض الديمقراطيات الشعبية بل وفي الاتحاد السوفيتى نفسه في الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٢٢ ، الا أن ثمة اجراءات جائرة قد اتخذت ضد فئات مـــن المواطنين كانت تمثل فيما مضى السلطة والنفوذ ، لغرض شل قدراتها والحيلولة بينها وبين الوقوف في وجه التحول الاشتراكى كمصادرة الممتلكات والحراسات والاعتقالات والمحاكمات الصورية . كما اقترنت التجربة الاشتراكية في هذه الدول العربية بالهزيمة في حرب يونيو ٦٧ امام اسرائيل وكشفت هذه الهزيمة عن ضعف تلك الانظمة عسكريا وعن الكثير من نواحى الفساد فيها . وسارع خصوم الاشتراكية الى اسناد تلك الهزيمة وهذا الفساد الى التجربة الاشتراكية ذاتها بدلا من اسنادهما الى انحرافات القائمين عليها . والواقع ان في هزيمة الدول العربية « التقدمية » في حرب ٦٧ ، كهزيمة الانظمة « الرجعية » السابقة في عام ١٩٤٨ ، الدليل على أن العيب ليس في الانظمة بل في الرجال والزعامات . وعلى اية حال فأن الهزيمة أو النصر في المعارك الحربية ليس هو المحك الصحيح للانظمة القائمة من حيث صلاحها او فسادها وأن المعيار الحق في المفاضلة بينها هو مدى ما يحققه النظام للشعب من تقدم وما يؤمنه للفرد من حريات . واذا كان الاتحاد السوفيتى قد حقق في ظل النظام الشيوعى والاشتراكية في نصف قرن تقدما هائلا في مجالات العلوم والفنون فاق كل ما كان متصورا ، فقد كان ذلك غالبا على حساب الحريات الفردية التى تحرص عليها الانظمة الغربية كل الحرص دون أن أن يعوق ذلك من تقدمها هى الاخرى في كافة المجالات .

كلمـــة
الاستاذ الدكتور رمزى الشاعر

يخضع كل مجتمع سياسى أيا كان نوعه لنظام سياسى معين ، يوضح نظـــام الحكم فيه ، وينظم بالتالى العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، موفقا في ذلك بـــين السلطة والحرية فالنظام السياسى معاصر لقيام المجتمع السياسى ، قديم قدم هذا المجتمع .

ومما لاشك فيه ان لكل مجتمع مهما اختلفت درجته من الحضارة أيد لوجيـــه خاصة يستمدها من المؤثرات التاريخية والدولية والاقتصادية والاجتماعيةوالدينية والفلسفية التى تسيطر عليه . وعلى ذلك فالنظام السياسى الذى يحكـــم مجتمعـــا ما يستلهم في احكامه الايدلوجيه الخاصة التى تقوم عليها الدولة ، وتتعددبالتالى نظم الحكم في الدول المختلفة تبعا لاختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعيـــة والظروف البيئية . فالنظام السياسى الذى يصلح في بلد معين ، قد لا يصلح في بلد آخر في نفس الوقت ، بل انه لا يوافق نفس البلد لو تغيرت ظروفها .

وبالرغم من هذا لاختلاف والتعدد في لانظمة السياسية ، فانه يمكن القول بان الفكر السياسى المعاصر قد طرأت عليه تطورات إيدلوجية أثرت في اتجاهاته العامة . فلم تعد النظم السياسية الحديثة تقيد نشاط السلطة في الحدود التقليدية ، بل انها — عـــلى العكس — اطلقت السلطة كيما تتدخل في شتى المجـــالات الاجتماعة والفكرية وفضلا عن ذلك فان القوى التى تهيمن عـــلى الجماعة لم تعـــد محدودة في تلك القوى التى اقامهـــا الدستور واعطاهـــا حق ممارسة السلطة ، فوراء الحكام الذين تولوا الحكم وفقا للاوضاع الدستورية والقانونية ، توجد قوى هامة لها أثرها الفعال في سير الامور ، هذه القوى هى ما يطلق عليها في الفكر السياسى الحديث تسميه « الحكام المستترين » ولقد أصبحت هـــذه الظاهرة من أوضح مميزات النظم السياسية الحديثة ، بحيث صار تحليل النظام

السياسى في بلد ما يتطلب اليوم تحديد تلك القوى المختلفة التى تشارك في ممارسة السلطة بطريق مباشر أو غير مباشر ، أى سواء اكانت قوى رسمية اقامهـــا الدستور أو قوى فعلية تمارس السلطة بطريق غير مباشر .

وسنقتصر في هذا المجال على ظاهرتين من الظواهر التى يتميز بها النظـــام السياسى المعاصر في العالم ، فنعرض للتطور الذى لحق بكيفية توزيع ممارسة السلطة بين هيئـــات مختلفة ، وهو ما يسمى « بالفصل بين السلطات » ، ثم للرأى العام كضمانة اساسية في الوقت الحاضر ضد استبداد السلطات الحاكمة وخروجها على الاحكـــام الدســـتورية .

أولا : توزيع السلطـــة في الانظمة السياسية المعاصرة :

تتجســـد ممارسة السيادة في ثلاثة مظاهر متميزة هى : اصدار قواعد عامة ملزمة للجماعة مما يطلق عليه التشريع ، والمحافظة على النظام العـــام في الدولة وتقديم الخدمات للمواطنين في تلك القواعد ، ثم حل المنازعات سلميا بين المواطنين عن طريق قضاء مســـتقل .

وفكرة تقســـيم الوظائف الاساسية للدولة فكرة قديمة وجدت على الأقل منذ كتب أرسطو مميزا بين وظيفة تقرير القواعد المنظمة للجماعة ، ووظيفة الأمر والتنفيذ ووظيفة القضاء . ولكن فكرة توزيع السلطة فكرة حديثة ظهرت بظهور المدنية وتعدد مشاكل الدولة المتمدنية ، وعجز الحكام عن الانفراد بسلطاتهم ، الأمر الذى أدى بهؤلاء الحكام إلى النزول عن بعض اختصاصاتهم شيئا فشيئا ، واقامة هيئات إلى جانبهم تشاركهم في الحكم . وقد بدأ ذلك أولا بأن استعان الحاكم ببعض الافراد أو المجالس ، جاعلا لها اختصاصا استشاريا فقط . فما أن أخذت هذه المجالس تمارس اختصاصاتها بطريقة دورية منتظمة حتى أصبحت الاستعانة بها أمراً الزاميا . وأخيرا اصبحت اختصاصاتها واضحة محـــددة ، وأخذت تمارس سلطات حقيقية وتشارك في الحكم بطريقة فعلية . ومما ساعد على تأكيد اختصاصات تلك المجالس ، واعطائها سلطات فعلية ، ظهور المبادئ

الديمقراطية الحرة التى تهدف إلى حماية المحكومين من عسف الحكام ، وتتخذ من توزيع السلطة الوسيلة الى تحقيق هذا الهدف . فهاجم دعاة هذه المبادئ تركيز السلطة في يد واحدة ، ونادوا بضرورة توزيع الاختصاصات على هيئات متعددة . ولكى يضمنوا عدم استبداد كل هيئة بما تحت ايديها من اختصاصات ، لم ينادوا بتوزيع الاختصاصات على هيئات مختلفة فقط ، بل جعلو ممارسة كل هذه الاختصاصات شركة بين أكثر من هيئة واحدة بحيث لا يمكن لاية هيئة أن تنفرد وحدها بالسلطة وبذلك ينتفى الاستبداد والتحكم

وتحقيقا للغاية المقصودة من توزيع السلطة نادى الكتاب والمفكرين منذ القرن السأس عشر ، بضرورة الفصل بين تلك الهيئات الحاكمة فصلا عضويا يجعل كل منها تمارس وظيفتها بطريقة استقلالية . ويمنعها من الاستبداد بما في ايديها من اختصاصات ، فنشأ بذلك مبدأ « الفصل بين السلطات » ولقد وجد هؤلاء المفكرون أن التطبيق الاسلم لهذا المبدأ يقوم على أساس التمييز بين وظيفة التشريع ووظيفة التنفيذ ووظيفة القضاء ، وخصوا بكل بوظيفة منها هيئة من من الهيئـــات الحاكمـــة .

وإذا كان مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ مسلما به في الديمقراطيات الغربيـــة باعتباره انجح الوسائل التى تكفل الحرية ، لانه يهيء جوا من الاعتدال في شئون الحكم ، فان هذا المبدأ قد لقى معارضة شديدة من الفكر الماركسى ، الذى يرى الاستعاضة عنه بمبدأ تفويض السلطات على درجات « هرمية » اذ أن النظام الذى رسمه ماركس لمرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، يقوم على أساس تجميع السلطات فهو نظام كلى يرفض كل توزيع للسلطة أو تقسيم لها .

ولقد استند الفكر الماركسى في نقده لهذا المبدأ إلى أنه يخالف نظرية سيادة الشعب بتوزيعه للسلطة ، إذ يجب تركيز السلطة في يد المجالس الشعبية . كما أنه مبدأ يقوم على النفاق لانه يكفل في الواقع حرية الطبقة البورجوزية ، لأن السلطة في الدول الرأسمالية ، سواء كانت مقسمة أو مركزة انما تعمل على خدمة الطبقات الممتازة ، فخير أن يقال أن النظام يقوم على أساس دكتاتورية سافرة

هى دكتاتورية البروليتاريا — من أن نستتر خلف مبادئ ظاهرية مثل مبدأ الفصل بين السلطات ، لتحقيق مصالح البورجوانية وبالاضافة إلى ذلك فإنه مبدأ ضار ، لأنه صدى لانقسام المصالح في المجتمعات الرأسمالية ، فلو أن البورجوازية كانت طبقة يسودها الانسجام لما عرف هذا المبدأ فهو ترجمة دستورية للخلافات الاقتصادية التى تمزق البورجوازية .

والواقع أن كل هذه الحجج مرجعها إلى نقد ماركس للنظام الرأسسمالى في ذاته ، ولكنها لا تنصب بطريق مباشر على مبدأ الفصل بين السلطات . . والدليل على هذا أن بعض الدول غير الماركسية لم تأخذ بالمبدأ على اطلاقه ، في حين أن الصين الشعبية تطبقه إلى حد ما .

والتفسير الحقيقى لتنكر الفكر الماركسى لمبدأ الفصل بين السلطات يكمن — في الحقيقة — في الطليعة الدكتاتورية لمرحلة « دكتاتورية البروليتاريا » إذ لا ينسجم مع طبيعة الدكتاتورية اقامة نوع من التوازن بين السلطات العامة .

وأيا كان الموقف من مبدأ الفصل بين السلطات ، فاننا نلمس أن نظام تدرج السلطات الذى تهيمن فيه هيئة معينة على غيرها من الهيئات في الدولة ، هو النظام الشائع في الأنظمة السياسية المعاصرة . فالمشاهد أن دور السلطة التنفيذية في معظم بلاد العالم قد برز إلى مكان الصدارة ، بينما تضاءل دور البرلمانيات ، مع أن المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية تنحصر اساسا في وضع القواعد العامة المجردة التى تقوم السلطة التنفيذية بوضعها موضع التنفيذ وبالتالى يقتصر دور السلطة التنفيذية — من الناحية النظرية — على تنفيذ ما يقرره البرلمان .

ولقد ترتب على هذا التطور الذى أدى إلى احتلال السلطة التنفيذية لمركز الصدارة ، أن دور البرلمانات بدأ يتضاءل تدريجيا ، وأصبح من حيث الواقع مقصورا على الموافقة من حيث المبدأ على ما تعده السلطة التنفيذية من مشروعات وأصبحت البرلمانيات بذلك في دور تبعى بالنسبة إلى السلطة التنفيذية ، وآية ذلك ما طرأ على سلطة البرلمانيات في خصوص الميزانية ، فمعظم الدساتير في الوقت

الحاضر ، تجعل اعداد الميزانية وموازنتها من عمل السلطة التنفيذية ، وتقصر حق البرلمانات على اقرار الميزانيات من حيث المبدأ ، دون تدخل في تفاصيلها بالتعديل زيادة أو نقصا . بل لقد فرضت بعض الدساتير قيودا على اختصاص البرلمانات في المجال المـــالى .

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الدولة الحديثة قد سارت على سياسة تحقيق الرفاهية لشعوبها وأصبحت الشعوب لا تطلب من حكامها مجرد حماية الحريات والحقوق ، بل تعديل النظام الاجتماعى والنظام الاقتصادى بما يكفل لكل فرد حياة كريمة ومستوى لائقا للمعيشة . فلقد أدى ذلك إلى أن اتسمت الدولة الحديثة بطابع فنى مغرق في التخصص ، بحيث أصبحت البرلمانات عاجزة عن تفهم كثير من المشروعات الفنية التى تقوم الحكومات باعدادها .

وزاد من حدة هذه الظاهرة تكوين السلطة التنفيذية من أكبر زعماء البلاد السياسين بحيث يصبح منصب « رئيس الحكومة » من حق زعيم الحزب المنتصر في الانتخابات. ويقوم زعيم الحزب باختيار زملائه الوزراء من كبار زعماء حزبه في حالة فوزه بالاغلبية المطلقة ومن بين زعماء الاحزاب الأخرى في حالة الحكومات الائتلافية . ولذلك فان عضوية البرلمان كثيرا ما تكون في نظـــر العضو مجرد معبر إلى منصب وزارى مرموق وقد أدت هذه الحقيقة إلى تحويل عمل البرلمان في كثير من الحالات الى مجرد « مظاهرة سياسية » يبين انصار الحكومة وخصومها ، مع اتخاذ القرارات الكبرى خارج قاعة البرلمان ، وفي الاجتماعات الحزبية المغلقة .

ونعتقد أن مثل هذا التطور ليس مسألة حتمية وقدرية يجب الوقوف امامها دون تبديلها ، فمن الممكن أن تسترد البرلمانات وظائفها الحقيقية إذا شكلت الحكومات من رجال الصف الثانى في التنظيمات السياسية والحزبية ، وتفرغت القيادات السياسية للعمل السياسى ، أما في نطاق البرلمان أو خارجه .

ثانيا ؛ : ظهور الرأى العام كقوة سياسية إلى جوار السلطات التقليدية .

أصبحت قوى الرأى العام الطابع الظاهر لانظمة الحكم الحديثة ، فهى واقعة تكاد تلمس كما انها حقيقة علمية لا سبيل إلى انكارها . فهى قوى تؤدى الى انتهاج سياسة معينة لا يجد الحكام مناصا من اتباعها ، الى حد أن وصفه ميرابوبانه « سيد المشرعين والمستبد الذى لا يدانيه في السلطة المطلقة مستبد آخر » .

ويعد اصطلاح الرأى العام حديث الظهور في الدراسات المختلفة ، فلم يعرف هذا الاصطلاح إلا في القرن الثامن عشر ابان الثورة الفرنسية على لسان جاك نيكر ، الذى كان وزيرا للمالية في عهد حكومة لويس السادس عشر ، حيث استخدمه للتعبير عن التحكم في سلوك المستثمرين في بورصة باريس .

ورغم شيوع هذا الاصطلاح في الوقت الحاضر ، واتفاق الباحثين على أنه عامل موثر وهام في حياة الناس الا أنهم لم يتفقوا حتى الآن على تعريف جامع مانع له . ومرجع ذلك الاختلاف في وجهه النظر الاجتماعية والسياسية إلى الجماهير وفي مدى الايمان الحقيقى بها .

واذا كان من الصعوبة تعريف الرأى العام تعريفا محكما دقيقا ، فيمكن القول بأنه اجتماع كلمة أفراد الشعب على أمر معين تجاه مشكلة معينة أو حادث ما ، في حالة انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة .

ولا شك أن تيارات الرأى العام واتجاهاته ذات أثر كبير في حسن تطبيق القواعد الدستورية . ففى الدول الديمقراطية يقوم الرأى العام بوظيفة الحكم ، وهذا الحكم يأتى عن طريق مناقشة الرأى والوصول به إلى رأى أخير ملزم فعال . فالديمقراطية تعتمد أساسا على حرية تكوين الرأى العام وحرية التعبير عنه ، ثم تمكين الرأى العام من أداء وظائفه في التأثير على تصرفات الحاكمين وسلوك المحكومين . ومن متطلبات الديمقراطية اعطاء الحق لكل انسان في المساهمة في تكوين الرأى العام ، وعلى ذلك فان سخط الشعب على وقائع معينة دون استطاعته الافصاح الصريح عنه يعد رأيا باطنا ، واذا عبر الشعب عن هذا السخط مستخدماً وسائل الاعلام فان الرأى يتحول إلى رأى عام صريح .

وتعتمد السلطات الحاكمة على الرأى العام في ادخال تغييرات كبيرة في المجتمع مما يؤدى إلى أن يصبح للرأى العام دور هام في احداث التغيرات السياسية الكبرى فلا يتصور تجاهله أو العمل في اتجاه يخالفه ، دون أن يتعرض من يقدم على ذلك إلى ضغوط وتيارات تلجئه إلى التوافق مع الرأى العام ، سواء بالاستجابة له أو بمحاولة التأثير فيه بالوسائل المختلفة الكفيلة بتعديل اتجاهه بالقدر الذى يحقق التوافق الملائم .

وفي الواقع أن هذا الضمان له اهميته سواء في البلاد ذات الأنظمة الديمقراطية أو في بلاد الحكم الاستبدادى . وإذا كان الفرد يستطيع في ظل النظام الديمقراطى أن يساهم في تكوين الرأى العام، مما يتيح الفرصة لوجود رأى عام قوى وناضج يأتى عن طريق المناقشة ويقوم بوظيفة الحكم ، فانه لا يمكن القول بأن الحكم الاستبدادى يستطيع الا يكترث بالرأى العام ، فهناك نوعان من الرأى العام في النظام الاستبدادى ، الأول صريح وعلنى والثانى عريق أصيل يكاد يكون مجرد حس خافت ، وبالرغم من عدم التصريح بهذا النوع الثانى من الرأى فانه ينتقل إلى السلطات الحاكمة عن طريق المراسلات التى تفرض عليها رقابتها السرية .

ولقد لعب الرأى العام في العصور المختلفة ، وفي العصر الحديث بصفة خاصة ، دورا لا يستهان به في تشكيل وجه الحياة وتقسم الكثير من القضايا في الحقل السياسى والاجتماعى والاقتصادى وغيرها من المجالات الحيوية ، وكان الجانب السياسى أكثر المجالات تأثيرا بالرأى العام وتأثيرا فيه ، للصلة الوثيقة بين السياسة والسيادة وارادة الجماعة ، فنرى مثلا الرأى العام يتجه نحو تعديل دستورى أو تغيير لحكومة تعذر عليه أن ينشد السعادة ويحصل عليها في نظامها . كما نراه ينبذ فكرة تسعى إلى التأثير في المجموع ولكنها تبعد المرء من الخير ، فيرى أن يتجه إلى ناحية اصلاحية جديدة . . وهذا هو المشاهد في اتجاه الرأى العام في الكفاح الدستورى وكفاح القوميات في منتصف القرن الماضى ، وفي صراع الجماعات في سبيل حقوق الانسان وحريته في العمل في دساتير ما قبل الحرب العالمية الأولى .

وإذا كان الرأى العام يمثل ضمانة أساسية لحماية فكرة القانون في المجتمع بصفة عامة والنظام السياسى للجماعة بصفة خاصة ، لرد الممارسين للسلطة إلى جادة الصواب اذا عن لهم أن ينحرفوا عنها ، فإن هناك بعض القوى التى تستطيع أن توثر في هذا الرأى ، لتوجهه وجهة معينة بل ولتخرجه احيانا عن أن يكون رأيا عاما صائبا هادفة إلى تحقيق مصالح خاصة بها . ويمكن تحديد هذه المؤثرات في الدور الذى تقوم به الاحزاب السياسية في المجتمع ، وفيما تلجأ اليه جماعات الضغط ذات المصالح المتضاربة من محاولات في رسم اتجاهات الرأى العام بما يحقق مصالحها .

ويقصد بالحزب بصفة عامة ، جماعة متحدة من الأفراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ، بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين متفق عليه بين أعضائه ، وتعتبر الاحزاب السياسية العمود الفقرى للنظم الدستورية البرلمانية في الغرب ، وهى التى تربط الرأى العام هناك باداة الحكم وتعمل على تحقيق أمانى الشعب .

وتتصل الأحزاب اتصالا يوميا بالرأى العام عن طريق ما تذيعه من نشرات وما تصدره من صحف وما تعقده من اجتماعات وندوات وما يقوم به رجالها من جولات في شتى المدن والأحياء وتنشط الاحزاب في فترات الانتخابات البرلمانية ، حيث يحاول كل حزب أن يكسب الرأى العام إلى جانبه عن طريق اقناع الجماهير بصواب برنامجه وصلاح عقيدته ، فاذا ظفر بذلك وتولى زمام السلطة كان في وسعه تنفيذ فلسفته أو برامجه تشريعا وتنفيذيا .

وإذا كانت جميع الاحزاب تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة العامة ، والموفق بين المصالح الخاصة لاعضائها والجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات القومية ، فانها في الواقع من الامر تسعى للتأثير أو التحكم في المؤسسات السياسية للمجتمع بغية تحقيق مصالحها الخاصة في الغالب من الاحيان .

إلا أن هذا لا ينبغى أن الاحزاب تكون بمثابة معاهد تنظيمية يتم بها اعداد السياسة العامة وخطط الدعاية لتكوين رأى عام يخضع لتوجيهها . وعند ظهور قضايا هامة تعمل الاحزاب كوسيط للتقريب بين وجهات نظر المواطنين المختلفة، وتمكينهم من الفصل في القضايا الحيوية .

ولاشك أن العلاقة وثيقة بين الحزب السياسى والرأى العام ، فاتجاهات الرأى العام في دولة ما غالبا ما تعكس النظام الحزبى لتلك الدولة . فالاحزاب السياسية تلعب دورا رئيسيا في بلورة الرأى العام وتنسيقه وتوجيهه نحو الهدف الذى ترمى اليه فتحاول في أول الأمر دراسة اتجاهات الجماهير ثم ترسم برامجها ومبادئها ، وعن هذا الطريق تلجأ إلى إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد الشعبى ولذلك تعتبر الدعاية الحزبية ضرورة لابد منها لتعريف الرأى العام بأهداف وموقف الحزب .

اما جماعات الضغط فنقصد بها التنظيمات النقابية وما في حكمها وتضم هذه المجموعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعة وأفراد . ويجب أن نذكر هنا بان اصطلاح « الجماعات الضاغطة » لا يعنى بالضرورة أن تقوم هذه الجماعات بنوع من النشاط المعارض للاهداف العامة في الدولة . والأصل في التنظيم النقابى أساسا هو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لفئات متجانسة في مستواها الطبقى وحماية مكاسبها ، بما يدخل في ذلك من دفع غائلة الفئات المتناقضة معها في المصالح . وعلى ذلك كان الهدف الأساسى من وجود التنظيم النقابى في المجتمع الرأسمالى يتمثل في مجرد حماية المشتركين في النقابة ، وهو في نفس الوقت هدف مشروع في ذلك المجتمع كسبيل لايجاد التوازن بين مصالح الطبقات والفئات المتناقضة . الا أن الوظيفة السياسية والاجتماعية لهذه التنظيمات النقابية ، قد تغيرت إلى حد كبير في البلاد ذات النظام الاشتراكى ، إذ أنه في هذه البلاد لا يمكن أن تظل هذه التنظيمات الوسيلة لمجرد حماية المشتركين فيها ، وانما يمتد هذا الدور من مجرد كونها طرفا مقابلا للهيئات الحاكمة إلى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية في عملية

التطوير ، فتسهم في رفع الكفاية الفكرية والفنية للمشتركين فيها ، وتعمل فـــى نفس الوقت على رفع مستواهم المادى والثقافي .

ولقد أثبتت البحوث والتجارب العلمية ان الفرد يتأثر باتجاهات الجماعة التى ينتمى اليها ، وان ما كان يبدو رأيا شخصيا هو في الحقيقة رأى اجتماعى يعبر عن الجماعة التى ينتسب اليها الفرد أو يرغب في الانتساب اليها ، وكلما ازداد الشخص تمسكا بقيم الجماعة ومعاييرها ، كانت فرصة تقبله لما يتعارض معها نادرة الحدوث ، ولاشك أن مثل هذا التأثير على الأفراد ، يرتب تأثيرا مماثـــلا في اتجاهات الرأى العام ، مما قد يوجهه إلى ما تبغيه الجماعة من اهداف .

وعلى ذلك فإن للجماعات الضاغطة دورا لا يمكن انكاره في التأثير عـــلى اتجاهات الرأى العام ، وتوجيهها وجهة معينة تحقق مصالحها في بعض الأحيان .

وواضح من هذا أن الرأى العام يمثل أهمية خاصة فيما يتعلق بأنظمة الحكم المعاصرة بحيث لا يستطيع حكم معين أن يستقر في بلد ما اذا كان الرأى العام يتخذ منه موقفا عدائيا واضحا الا أن يستقر ذلك الحكم على قوة السلاح والخوف وهى قوى في حد ذاتها لا يمكن أن تكفل لاى شىء الدوام والاستقرار. وأمام ذلك فان القائمين بالسلطة يعملون حسابا كبيرا للرأى العام ، فيحاولون التأثير عليه احيانا والسير وفق رغباته أحيانا اخرى ، راغبين في ذلك أن يكون لهـــم سنـــدا .

الانجازات العلمية المعاصرة وأبعادها الإنسانية والحضارية

محاضرة

الاستاذ الدكتور نور الدين حاطوم

نشأة العلم :

من جذور عريقة القدم . ومن حوادث حسية يومية . ومن ضرورات الحياة المادية . ومن استجابة لتحديات الطبيعة الاولى . ومن احضان الدين بل ومن السحر والطلاسم والعشوائية من هذه الاصول المتواضعة ، ومن تأمل في خلق السموات والارض . نبتت دوحه العلم فارعه ، ونمت مع الزمن . وانبتت نباتا حسنا وغدت متواشجه الافنان . وارفه الظلال . وما زال الانسان . عبر الزمان ، يغنيها بالملاحظة والتجربة والاستقرار والاستنتاج ، وما الى ذلك من طرق علمية آخذه بالتحسين وتقنية آخذه بالتكامل . ويرتفع بها عن الغيبيات ويسمو بها فوق الاساطير والخرافات الى ان وصل بها الى عالم اليوم . ولن تكون هنا نهاية المطاف بل ستظل الجهود تتلو الجهود . والكشوف توجد الكشوف . والاختراعات تولد الاختراعات . وتحقق التقدم والرفاه عبر الاجيال لتجعل ما كان خيالا وحلما حقيقة وواقعا

وهكذا نشأت علوم الرياضيات والطبيعة والانسان وتطبيقاتها وتطورت وزادت في قدرة الانسان على تنظيم معارفه والافادة منها . كما زادت بهذه القدرة والتنظيم سيطرته على الطبيعة وعلى نفسه ايضا . وبدلت موقفه من الظواهر فغدا ايجابيا لا يعجب بسر ، ولا تأخذه دهشه ، بل يضع امامه قضايا يريد حلها ويحاول بما أوتي من عقل ومعرفة ان يحل التحليل الفيزيائى — الكيميائى والمعالجة الرياضية للنتائج التى حصل عليها محل الاسطورة والعمل العاقل المفكر والمخطط مكان رد الفعل الغريزى .

وما من شك في ان العلم لم يصل الى ما وصل اليه اليوم الا بفضل تطور مديد ولكنه لم يعرف خطوات واسعة كالتى عرفها في القرن التاسع عشر الفائت ، وقفزات جبارة كالتى قفزها في مجاهيل القرن العشرين بالذات . لقد تغيرت الجمعيات البشرية وقيم الدول تغييرا كبيرا في هذا القرن بتقدم العلم والوسائل التى وضعها بين يدي الانسان ومكنت قدرته وسيطرته وساعدت على تخفيض ان لم تكن ازالة عبء المرض والبؤس والجهل الذى اثقل كاهله منذ آلاف السنين . واصبح العلم وما يصحبه من تقنيه رمزا للمجتمع المتطور المتكامل . بل رمز

حضارة العصر ، عصر العلم والتقنية . . وغدا انسان هذا العصر يشعر بان دولاب الزمان يدور على عجل وان نتائج الكشوف العلمية والاختراعات الحديثة لا تضاف الى بعضها فحسب بل تتضخم باستمرار ويتضاعف مفعولها ولا يعلم مدى هذه الثورة العلمية – التقنية التى نعيشها او نراها خلال من يعيشها وتراها الاجيال الغربية القادمة في السنوات الاتية مع استخدام الطاقة الذرية . فنحن في عصر يتسارع فيه التاريخ .

والتقدم العلمى ملحوظ في ميادين مختلفة . ولكن الحادث الاساسى هونهضة العلوم الرياضية . لان تأثيرها أصبح قاطعا في مختلف نواحى العقل البشرى حتى انها صارت لغة مجردة لجميع العلوم الاخرى . كما اتسع نطاق معرفتنا بالمادة وفهمنا للكون . وفي هذا الحقل تلتقى فروع المعرفة كلها متواكبة لفهم هذا الكون اللامتناهى في الزمان والمكان . بعد ان ادت البحوث الى وضع قضايا حادة وهامة كالربط بين بنية الذرة وبنية الكون . وما اليها من نظريات توضح جميع قوانين الفيزياء .

وخطت الكمياء خطوات واسعة في مركباتها وانعكس تأثير هذه المركباب على الصناعة الصيدلانية والعلاج والغذاء والفيتامينات وما اليها . ولا يبعد ان نبدل طرق معاشنا عن طريق الكمياء فنكون اكثر قربا من تقاليد الانسان المتحضر الذى يستعمل المادة في صيغتها النهائية عوضا عن استعمالها في حالتها الطبيعية كما فعل آباؤنا من قبل وكما نفعل في أيامنا ايضا .

ونضيف الى ذلك علم الحياة وفروع العلم المشتقة منه او المساعدة له او المشاركة وما لذلك من صلة وثيقة علمية بالطب الذى أخذ يقوم بالمعجزات في التشخيص والعلاج والعمليات الجراحية الصعبة التى تكفل للمريض اجراءها في احسن الشروط واوفرها راحة وطمأنينة ومازال الطب يجاهد في التغلب على الامراض والاوبئة وخاصة الامراض المستعصية دونما كلل او يأس وهو في كل يوم يحقق انتصارات عجيبة في مجال الصحة العامة .

وان كل علم من العلوم يريد أن ينمى معارفه واجهزته وادواته وكأن العلوم في سباق متفاقم مع التقدم وان كانت سرعة بعضها تتجاوز الاخرى . لاننا مازلنا نرى تقدم العلوم المادية يفوق العلوم المعنوية او الانسانية . وربما يكون مصدر ذلك من ان العلوم البحته تعالج المادة والعلوم الانسانية تدرس الانسان وفي الانسان غياهب ومتاهات مازالت مجهولة ولكن العلم كفيل باكتشافها ذات يوم مع الأناة والصبر . وهكذا امكن بفضل التقدم العلمى المادى واجهزته الكشف عن كثير من الحالات النفسية والمرضية منها ومعالجتها . وهكذا يعنى ان العلوم المادية تدخل في خدمة العلوم الانسانية وتساعد على تقدمها .

واختلفت في هذا التقدم العلمى الصاعق شروط العمل . فبينما كان العالم حتى القرن التاسع عشر في برجه العاجى وعزلته العلمية يعمل وحده في مخبره ويخرج بنتائج كشوفه بعد المعالجة الطويلة والصبر الدائب والامكانيات المتواضعة جدا بل وبينما كانت قبضة من العلماء تتداول المعلومات والكشوف . نجد العلم في عصرنا الحاضر يحتل مكانة هامة في حياة المجتمع وفي ظروف جديدة تختلف عن الظروف السابقة للبحث العلمى النظرى والتطبيقى فعلى الصعيد الفيزيائى — الكيميائى نرى أجهزة بكاملها من الاشخاص العلميين والادوات والوسائل والآلات والعمل العلمى الجماعى يحل محل العمل العلمى الفردى . وتتساوى في ذلك البلاد الرأسمالية والاشتراكية وماذلك الا لان المنافسة القومية وبخاصة الدولية . تدفع دوما الى تحسين دائم في الانتاج وفي طرق الصنع في عالمنا الصناعى الجديد المتحرك الذى يتعلق فيه النجاح بالتقدم الدائم المطرد الذى يوجهه التقدم العلمى .

يضاف الى ذلك ان التجهيز التقنى الحديث يحتاج الى رؤوس اموال عظيمة لا تستطيع تقديمها الا المشاريع الكبرى او الدول الكبرى . والمشاريع الكبرى تشكل تروستات لتحتكر حصر السوق بيدها والدول الكبرى ترغب في امنها والحفاظ على عظمتها وزيادة هذه العظمة . والبلاد المختلفة تطلب الى العلم حل قضايا خطيرة تطرح امام شعوبها والتوتر الدولى يدعو الى دفع النمو العلمى للبحث عن تقنيات الحرب والتدمير . وتحت تأثير هذا البحث تتدخل الحكومات في تنظيم

العمل العلمى ومراقبته ومده بالاموال الضرورية بغية تحقيق اهدافها وحاجاتها المختلفة من اقتصادية وغذائية وعسكرية وغيرها . هذا مع العلم ان التحولات الد خلية للعمل العلمى والتفرغ الزائد لفروع البحث والعدد المتزايد من الباحثين والعاملين في جبهة واحدة للقيام بدراسات مختلفة في ميادين متشابهة ومتماثلة تعطى لهذه الاعمال طابعا جماعيا وخاضعا لرقابة الممول على اختلاف الاغراض.

والعمل العلمى اليوم يخضع لقانون السر . لان المؤسسات والدول تحرص على سرية اختراعاتها وكشوفها وتحيطها بسياج الكتمان لئلا تنتقل الى منافسيها ، فضلا عن ان بعض الاختراعات لها قيمة وقتية فاذا عرفت بطل نفاذها ولم تعد صالحة للاستعمال او وسلة للتهديد والوعيد . امام اختراعات اقوى واحدث منها

وهكذا اصبح العالم يعمل في النطاق الذى فرض عليه ويجيب عن الاسئلة والقضايا التى يطرحها عليه مانح الاعتمادات التى توجه البحوث العلمية حسب رغباتها وتقيد حرية العالم .

وأدى تدخل الاموال الخاصة او اموال الدولة في تنظيم البحث العلمى ، الى انتقال مراكز البحث وهجرة العلماء الباحثين والبحث عنهم في كل مكان ، واغرائهم بشتى المغريات المادية والمعنوية . وحتى لكان العالم اصبح قطعا نادرا تحاول الدول والمؤسسات الكبرى ادخاره وتعهده لاوقات العوز والشدة وزادت قوة الجذب هذه مع ضرورات الدفاع والسباق الدولى والجهاز العلمى وظهور الطاقة الذرية وابحاث الفضاء .

ولكن العالم رغم تبعيته لمن يساعده على متابعة بحوثه او لم يعمل له تابع لهذا العالم الذى يعيش فيه وعنصر نشيط عامل في صنع التاريخ المعاصر وهو لا يستطيع ان يتجاهل القضايا الاخلاقية والمعنوية التى تطرحها على وجدانه كشوفه النظرية وانعكاساتها التطبيقية لان وضعه حيالها يكون حزينا وبائسا . كموقف العلماء اليوم من اختراع القنبلة الذرية واثرها الفظيع في الدمار .

الثورة العلمية والتقنية :

في العشرين السنة الماضية خطا العلم خطوات كبرى وظهرت منجزاتها كثيرة ومتنوعة وهى على سبيل المثال لا على سبيل الحصر كما يلى : —

١ — السرعة العظمى السريعة المتسارعة التى وصلت بنى البشر بعضهم ببعض على سطح الكرة . وفي عالم الفضاء . مع اختلاف التقنيات الاخـــذة بالتحسين يوما عن يوم في تقريب البشر مع بعض وجعلهم يعيشون وكأنهم في بلد واحـــد .

٢ — قوة المتفجرات التى ازدادت بشكل هائل باستعمال الطاقة النووية .

٣ — الكشوف الجديدة في الفيزياء واثرها في العلوم الاخرى وتأمين ســـــر الاجهرة الا لكترونية .

٤ — زيادة حجم واتساع كمية المعلومات التى نقلها الانسان في الفضاء وزادت باكتشاف الليازر التى افادت في هذا الحقل ويعلق عليها امل كبـــير في الجهود العلمية الاصيلـــة .

٥ — التغييرات التقنية التى قلبت الحياة اليومية بشكل عجيب وتبدلت بهـــا الحياة الاجتماعية

٦ — تعدد المنتجات الجديدة الاخذة بالازدياد عاما بعد عام في حقل النسيـــج واللدائن (البلاستيك) والتغذيـــة .

٧ — ظهور الالية (الاتمتة) الصناعية التى غيرت شروط العمل وتنظيمـــــه وربحـــه ايضا .

٨ — دخول التقنيه الحقول الزراعية وتجهيزها بالادوات الميكانيكية والاسمدة الكيمائية والافادة من تطبيقات العلوم الحديثة في الاعمال الزراعية على اختلاف انواعها لتأتى بمحاصيل جيدة وانتاجية وفيرة . وربط الزراعة بالصناعـــة .

٩ ــ كثرة الدراسات العلمية في مختلف ميادين العلم ، حتى ان الانسان ليجد نفسه امام فيض من المعارف وما عليه الا ان يحسن الاختيار والحيـــاة الاجتماعية نفسها أصبحت موضوعا للبحث العلمى . وما من ميدان من ميادين الواقع الا واصبح موضوع دراسة علمية .

١٠ ــ الثورة العلمية الحديثة باكتشاف مصدر الطاقة الجديد الذى هو الذرة واثر ذلك في الصناعـــة حتى اننا دخلنـــا معها في ثورة صناعية ثالثة . ثورة الاكاترونى بعد الثورتين الصناعيتين الاوليين . ثورتى البخار والكهرباء.

وفي الحقيقة نحن الان في ثورة علمية تقنية معا ثورة اساسها العلم وتجسيدهـــا التقنية ، والحركية فيها تمتد الى تطبيق المعرفة وطريقة توجيه المجتمع .

والعلم والتقنية يتعاونـان بشـكل وثيق فقد فتح التقـدم التقنى الاول للعـلم ميادين واسعة = ولكن العلم بخاصة جر التقنية وتقدمتها وفرض عليها قضايـــا وطلب حلها وبتعاون العلم والتقنية امتدت العقلانية (التعقيل) الخاصة بالعلـــم الى استعمال منظم للنتائج الحاصلة .

ولم يعد النشاط العلمى نفسه نشاطا مجانيا بل اخذ وزنا سياسا واقتصاديـــا واجتماعيا عظيما . وبالمقابل أخذت السياسة الاقتصادية والمجتمع تعين للعلـــم مجراه حتى ان مجانية العمل العلمى اخذت تنمحى امام مظهره النفعى ولاريب ان التطور يختلف حسب القطاعات ، ولكن البحث الاساسى نفسه لا ينجو من هذا الضغط . حتى ان العلم في بلاد العلم اصبح بضاعة على مستوى الاقتصاد ، وقوة على مستوى الدولة واخذ يقوم بوطيفة اجتماعية ويتطلب تشكيل طبقـــة فكرية تنمى وتنشر وتستخدم التقدم العلمى نفسه من بحوث نظرية وتطبيقـــات عمليـــة .

النتائج الاجتماعية :ـ

وتغيرت ظروف حيـــاة الانسان الحديث في عمله وفي حياته اليومية بتغيير تقنية الانتاج التى ابتكرها تطور العلم . لقد خفضت الالة جهده العضلى بـــل

وقامت بالاعمال اليدوية الضخمة التى يستطيعها . ومن جهة اخرى حررت قسما عظيما من اليد العاملة واعطت انتاجا يعادل ضعف الانتاج ان لم يزد بالاجهـزة القديمـة .

ومع تقدم استخدام الالة وازدياد اهميتها وتعقيدهـا . تغيرت الصفـات والاوصاف في الانتاج وفي العامل . فالعمل بالقطع والاجـر عليها لم يبق لـه ما يبرره بعد ان قامت الالة مقام العامل .

وضعف شأن المهارة المسلكية ايضا . فلا حاجة بعد اليوم الى عامل ماهـر مجرب اهل لصنع شئ بكاملة واصلاحه او الى هـذه اليد الصناع التى افـادت احيانا من ، « الاسرار التقنية » التى هى بقية من بقايا العصور الوسطى والـتى تناقلها أبناء المهنة كابراً من كابر. فبفضل لالة اليوم وضع العامل امام ميكانيكية تجنح الى الاستعاضة عن عمله الشخصى ، واصبحت مبادهته الفردية لان محدودة بمبادهة المهندس .

ويقابل هذا النقص النسبي في الاستخـدام اليدوى المشغول حاليا بحركـات ختصاصية ، ظهور طبقة عاملة جديدة تتألف من عمال متعلقين بالعناية بالالات والاجهزة واصلاحها عند الضرورة . ويتطلب من هؤلاء العمال بخاصة ثقافـة فنية متقدمة ومندفعة اكثر مما في السابق .

ومن هنا كثرت المكاتب التى يدعى اليها « الفنيون » من مكاتب حقوقيـة ومالية وتجارية ودراسة ، وفيها يصنع الرسامون والمهندسون التصاميم الجديـدة وخطط الاجهزة ، ويعرفون ويحددون الطرق العقلانية التى تساعد على الانتاج في افضل الشروط .

ومن جهة أخرى حصلت تحسينات في تقسيم العمل ، الفصل بين المنفذيـن والموجهين ووضع العامل في بيئة محسنة من بعض الاعتبارات فعوضا عن العمل المدوى الذى تلتقى فيه الأشرطة والسلاسل والبكرات والاحزمة ويتجمع فيه العمال

حول الالات الصاخبة ، يقوم الان المعمل النظيف حيث لانوُور ولا دخـــان ولا سناج ، المعمل الذى لا يظهر فيه الا بعض الفنيين الذين يراقبون سير الالات الصانعة القابعة في الخزائن المعدنية .

وهكذا فان قوة الساعد البشرى ، الذى ظل حتى الان تمته عاملا هاما وغالبا حاسما في الانتاج الصناعي فقدت نفاذها مـــع تطبيق السيبرنيطيقا « السيبريشن » أى عملية الالية في درجاتها العليا باستخدام الكومبيوتر الالكترونى الذى هو رمز الالية العقلانية « او » العقلانية الالية في القرن العشرين . وهذه الحواســـب الالكترونية تقوم باعمال لا يقوم بها العمال ، كما تقوم باعمال مساعدة تختلف بطبيعتها عما كانت تقوم به الالة التقليدية كالرقابة والتوجيه ، وتعديل سلوكها وفقا للنتائج التى حققتها في الماضى واحيانا التحكم الذاتى او الالى .

واذا اوجدت هذه الالات المعقدة بطالة في صفوف العمال . فانما قصـــدت بخاصة العمال ممن ينقصهم التعليم الكافي ، وليسوا قادرين على التكيف مع انتاج يضيق فيه المكان رويدا رويدا بالعاملين غير المهرة وغير المثقفين ثقافة مسلكية خاصة . ولذا اخذت الثقافة المسلكية والتدريب المهنى لتجديد المعلومات والتكيف مع التقدم العلمى والصناعى الجديد ، اهمية كبرى تفوق جميع الاجـــراءات الاتباعية ضد البطالة لان اليد العاملة لا يمكن ان تكون قادرة على التكيف مـــع عصر التغييرات المفاجئة الا بالتعليم والتربية والتدريب والتحسين المجدد باستمرار

ومن هنا يمكن القول ان التقنية الجديدة صعدت العامل ورفعت مستواه الفكرى

وكما اكتسحت الالية المعامل ، فقد غزت المكاتب ايضا . . واصبحنا نجـــد في بعض المؤسسات اجهزة تقوم باعمال غاية في الدقة والضبط والفرز والقراءة والختم وما اليها . كالالات التى تستخدمها مصلحة البريد في تحرير الرسائل .

ومثل ذلك مصلحة امانة السر فالامين الخاص والضارب على الالة الكاتبـــة والمختزل . اصبحوا دون جدوى بعد آلات الاملاء والتسجيل وناقلات المراسلة التى ليس لها اى تماس مباشر مع من حرر النص الذى يجب نقله لان الاجهـــزة الالكترونية تقوم بكل هذه الاعمال بالاتها الحاسبة وآلاتها الاحصائية وسرعة

حساباتها الدقيقة التى لايقدر عليها الدماغ البشرى مما بدل شروط عمل المكاتب والادارات .

ان مصلحة هاتف متيشيغان في الولايات المتحدة تستخدم آلات تسجيلية تسجل المخابرات وتسجل اشرطتها المثقوبة المركز الداعى والمركز المدعو واللحظة التى بدأت بها المخابرة واللحظة التى انتهت عندها ، وتجمع هذه المعلومات وتقدمها للمشترك عند حضوره جاهزة دون عناء منه . وهكذا فان اكثر البنوك الكبرى وشركات التأمين والكثير من المصالح الخاصة والعامة قد استعاضت عن امنائها واحصائييها ومحاسبيها المجازين من حملة الشهادات بجهاز عديم الاوصاف من المسجلات الميكانيكية الالية التى تقوم بنفس العمليات بكل بساطة تحت ادارة عدد قليل من المسلكيين الكاملى الاوصاف .

تغيير الحياة اليومية :

ولا مرية في ان نمو الانتاج ، بوفرة زائدة ، وبشكل عقلانى ، قليل الكلفة قد ساعد في بعض البلاد على رفع مستوى الحياة المادية بنسب عظيمة ، كما ان ميكنه الاعمال المنزلية خفضت متاعب ربة المنزل وساعدت على انتشار الرفاه الذى تجهله السنون القلية الفائته . هذا فضلا عن زوال الخدمات الشخصية الا للاشخاص الميسورين والمنعمين جدا .

وقد يبدو صعبا لاول وهله ان نقبل امتداد تطبيقات الالة والسيبرنيطيقا الى الحياة المنزلية . وان الروبوط في العام الفين وباسعار معتدلة سيقوم بالقسم الاعظم من الخدمات المنزلية . يقول استاد متحمس في الميكانيك الصناعى في كلية الملكة مارى في لندن » سيكون في حوزتنا بعد عشر سنوات او عشرين سنة روبو ط يزيل عن الناس عبء الروتين اليومى والسخرات المنزلية »

وان اكثر ربات البيوت وهن اكثر استعدادا لقبول فكرة التطور من الرجال متمنيين بعد ازمة الخدم الخانقة التخلص التام من العمل الروتينى في البيت كتنظيف الارض والحمام ومسح الغبار والتكنيس وترتيب الاسرة . وينتظرن

بفارغ الصبر استخدام الروبوط . والوسيلة الوحيدة المنطقية للابقاء على بعض الاهواء الشخصية في شكل الحياة مع تخفيض اعباء سيدة المنزل من السخرات اليومية هى اقتناء روبوط رقيق للقيام بعمل خاص في كل منزل . ولا يبعد ان يأتينا العام ١٩٨٤ بمثل هذا الروبوط الخادم .

وبالمقابل ، اذا كان العمل اليومى يتطلب جهدا عضليا اقل مما في السابق فان التوتر العصبى اصبح اعظم مما كان في اى وقت مضى . ان الالة تفرض على من يخدمها جهدا دائبا مرهقا يحل محل التعب العضلى المضنى ، مع ما يصحبه من نفاذ عام شاق واستنزاف مبيد للقوى . وفي الحقيقة ، خف « الرق البدنى » ولكنه عوض بـ « رق ذهنى » مجهد ، كالضعف الفكرى » بسيكاستينيا » والانهيار العصبي وفرط الحساسية . ومغامرة الفكر بحساب الوقت ، والى ما هناك من امراض صناعية يشخصها اطباء العمل . هذا فضلا عن ان تكثيف العمل يؤدى ايضا الى تزايد عظيم في عدد الحوادث الخطيرة والاضطرابات العقلية

وهذا العمل المجرد من كل اهمية فكرية وتقنية الذى يولد الارهاق العصبى ، يقتصر في بعض الاحيان على القيام بعمليات بسيطة تتكرر باستمرار فتصبح رتيبه وتحدث تشويهات في حركات الجسم . او تولد السأم والملل والضجر . فنظام الجزاءات والتعليمات التى تتضمنها . والعدادات والمفتشين والمراقبين يجرح انانية العامل ، فيقوم بعمله مكرها وكذلك التقنيه العالية المطلوبة لشغل وظائف التوجيه والادارة ووضع التصاميم والخطط تحرمه اكثر مما في السابق كل امكان للرقي الاجتماعى فيشعر بعاطفة خيبه امل مسلكية تجره الى نشاطات اخرى معوضة كأن يبحث عن الفرار ، لان حياته ليست في عمله ويقوم في اوقات فراغة بتشاطات متنوعة كأعمال البستنه الخضرية والقيام بمختلف انواع المهن . والفنون وممارستة رياضة ان لم نقل الادمان على المكيفات التى اصبحت ممارستها ضرورية لارجاع التوازن الجسمانى او الفكرى الذى افسده العمل او السباحة والتسليات المختلفة التى تقدمها السينما والراديو والتلفزيون وغيرها .

وهو في الوقت ذاته يقاوم هذا النظام الذى يرد الكائنات البشرية الى آلات بسيطة ويقوم على « تنظيم الاجهاد » والتهديدات التى تثقل كاهله بها الميكانيكة والالية وبخاصة البطالة والانخفاض النسبي للاجور ولذا تحاول ان يروح عن نفسه بالاضراب وكبح الحماس ، والاقتصاد الادارى في مردود العمل .

والانسان بعد كل هذا وذاك روح تنبض بالحياة والالة لا روح لها . وقد شغل هذا الموضوع الكثير من الكتاب والاخلاقيين فجعلوا التقنيات الصناعية مسئولة عن تنميط الحياة الحديثة وقبحها وحذف كل هوى شخصى واشفقوا على فقدان الحرية التى هى قضية الفرد . وقامت هذه الانتقادات في الواقع بشكل معقول ضد استخدام الالات اكثر مما قامت على الالات نفسها وضد نظام الانتاج الفوضوى لا ضد التقنية ومازال الكتاب بين متشائم ومتفائل ويرجع ذلك الى ان السير المنتظم الذى حققته المعارف البشرية والتقدمات التقنية قد تواجد مع التقلبات العالمية الكبرى كالحروب والازمات الاقتصادية في هذه العقود الاخيرة من تاريخنا المعاصر كما امتزجت العلوم وتطبيقاتها بالنكبات والكوارث من كل نوع وفي ذلك ما يجعله يحمل العلم مسئولية شرور الساعة جميعا .

وعلى العكس ان الروية المتفائلة للمستقبل تعتمد على توحيد العلم والنمو التقنى لان العلم سينتصر اخيرا على الآلام البشرية كلها ولكن هذا لا يمنع من الألم في الوقت الحاضر وبفضل سير العلم الكاسح الذى لايقف في سبيله عائق او عسرة العلم الذى يزيد في نفاذ العقل البشرى وقدرة الانسان ويجعله يملك الوسائل التى تحسن بشكل حاسم ظروف حياته وتمد في اجله وتحرره من تهديد البؤس وتسمح لكل انسان بتنمية شخصيته الى الحد الاعظم .

ومع ذلك فان اكثرية الناس تشعر باحساس القلق وعدم الطمأنينة عن يومها وغيرها . ان تجربة حربين عالميتين وما تبعها من ازمات وما اليها من منغصات تجعل حياة الانسان في صراع دائم وتوتر نفسى وتهديد قاتل .

ومن هنا اقام الكتاب الدعوى على العلم بل والدعوى على الحضارة كلها ونوائب العقود الاخيرة وامتزج المظهران بشكل لايحل : لان موضوع القيمة الفكرية والعلمية اصبح غير منفصل عن موضوع مصير الانسان ووجهة هذا المصير .

غير ان وجهة النظر المتفائلة ما زالت سائدة وتبشر بفجر يوم مشرق في تاريخ الانسانية وتقدم الحضارة لان تقدم العلم والتقنية يبعث الامل بالعودة اخيرا الى الانسان دون اهماله في الوقت الحاضر وتعهده بالعناية ليسمو بشخصه وروحه وفكره ويعيش عزيزا كريما . واذا كنا نرى اليوم من المتناقضات الحضارية ومن اثار العلم والتقنية ما يؤذى الابصار والاسماع فما ذلك الا لان العالم مازال يعيش في نظام يسوده سوء التوزيع ، وان رسالة العلم والتقنية وبالتالى رسالة الحضارة الحديثة ان تزيل هذه التناقضات لينعم الانسان بالحياة والرخاء والكرامة والعز لينتج ويعطى احسن ماعنده من عطاء وخير . . وعالم اليوم يجمع مراحل الصيروره البشرية من عصور ما قبل التاريخ الى اليوم غير ان وسائل الاتصال وتحسينها وتسارعها تجعل هذا العالم يتجه نحو الوحدة بالزوال التدريجى لبقايا العصور السالفة ومخلفاتها وتطوير المجتمع .

وهنا يبدو لنا سؤال وهو : ان العلم يطور المجتمع فهو اذن المحرك الاساسى للتقدم البشرى ولكن هل الباحث العلمى اصبح عاملا اسياسيا لسعادة البشرية ويستقى من هذه الفكرة دواعيه الاولى ورضاه عن نفسه .

لننظر اولا الى العلاقة بين البحث الاساسى وتقدم المجتمع ففى هذا البحث نجد فرعين اساسيين يكلفان غالبا ولهما شأنهما العظيم في العلم الحالى وهما : فيزياء الجزئيات ذات الطاقات العالية وفيزياء الفضاء فاين اسهامهما في التقدم العام ، هنالك شبه اجماع على ان فيزيائى الطاقات العليا لا يقيمون اى صعوبة للاعتراف بانهم لا ينظرون هذا الحين اى تطبيق وعلى الاقل في الوقت الحاضر ولمدة طويلة ايضا وكذلك توجد بعض ابحاث علمية من هذا النوع لانهم الا نفرا قليلا من العلماء الاختصاصيين في العالم وان معظم اعمال البحث تأخذ طابعا لايفهمه الا بعض الراسخين في العلم المتمرسين النادرين .

ولكن هذا لا يمنع من وجود ميادين أخرى يمكن ان يستشف منها امكانيات تطبيق ضخمة تعود بالخـــير على المجتمع . كالطب والفلاحة ، اذيمكنهما ان يأتيا ببعض الاجوبة التقنية بقضايا الجوع والامراض التى يشكو منها القسم الاكبر من البشرية . ولكن هل هذا ممكن التطبيق دوما ؟ ان بعض البنيات الاجتماعيـــة ألمعاصرة في حالة من الصعوبة تجعل هذه الحلول التقنية غير قابلة للتطبيـــــق ، او سيرها ببطء ، لما تكلف من أموال . وتزداد هذه القضية صعوبة في البلاد النامية التى يعوزها المال الى جانب أنواع العوز الأخرى . وتزداد الحالة بؤساً عند فقدان كل شئ اساسى . فلنفكر مثلا بمشكلة تأسيس المستشفيات وتجهيزها وبالطب المجانى للطبقات الشعبية ، والأسعار الفاحشة للأدوات والأجهزة الحديثة والمستحضرات الصيدلانية ووسائل البحث الطبي في اكثر البلاد المتحررة حديثا من الاستعمار . واذا كان التقدم التقنى ، كما رأينا ، يؤدى الى زيادة الانتاجية الصناعية ، فهذه الحالة غير موجودة أو نادرة ، عندما تكون نتيجتها المباشرة ، قبل كل شئ ، تحسين شروط الجماهير الشعبية مع فرض ان البلاد تعيش في سلام وغير مهددة بحرب او بغزو اجنبي جديد .

وعلى الصعيد السياسى نرى الدول الامبريالية تستخدم الى الحد الأعلى من موارد العلم لتؤمن لنفسها تسلحا حديثا يضمن سلطتها ونفوذها . وعلى الصعيد العسكرى يجد البحث العلمى تطبيقاته العديدة في السنوات الأخيرة ، قاصرة على الاجهزة المدمرة التى تنذر بشر مستطير . ومع ذلك نرى ان دفع هذه التطبيقات ونفاذها محدودان ، رغم المساومة بالارهاب الذرى . ولنذكر على سبيل المثـــال ، ان المقاومة الظافرة التى يبديها شعب الفيت ـ نام للعدوان الأمريكى ، تكفى للاقتناع بأن العلم والتقنية عاجزان عن ضمان القوة العسكرية والسياسية ، في أى مكان ، وان الكشف العلمى وتطبيقاته يمكن ان تصطدم في الواقع فلا تقوم بما يعول عليها على الوجه الاكمل ، وذلك لأن ظروف هذا الواقع لا تسمح بذلك ولو موقتا ، اللهم الا اذا كان المراد افناء البشرية .

وعلى صعيد البلاد المتخلفة ، نرى ان هذه البلاد ، رغم رغبتها الملحة للحاق بركب العلم والتقنية ، مازالت تشكو الكثير من العوائق الجدية . من جهة المحكومين ، ومن جهة الحكام ، ومن الدول الامبريالية التى تتضافر جهودها على ابقاء هذه البلاد كما هى ، أو في حالة عدم استقرار واستنزاف للاموال في مشاريع غير منتجة، الأمر الذى يجعل تقدم هذه البلاد بطيئا أو جامدا امام التقدم المتسارع الذى تحققه البلاد المتقدمة .

ويقع احيانا ان يرتبط العلم بشكل من اشكال العقائدية التى تفرضها الطبقة الاجتماعية الحاكمة ، فيدعى ، في مثل هذه الحالات، ليضع قناع الموضوعية والتقنية على سيطرة هذه الطبقة .وعلى ضوء هذه الملاحظة يظهر العالم او الباحث العلمى عميلا لهذه القوة، وعن وعى او غير وعى بهذه القوة التى يعمل في خدمتها يكون بالضرورة شريكا لها . وفي مثل هذه الحال لا يمكننا ان نتصور ان العلم للعلم ، واذا قيل ذلك فمحض رياء . ولكن هذا لا يجعل كل طبقة حاكمة مسيطرة ، وكل نخبة فاسدة ، او أن كل بحث لايأتى بالنتائج المرجوة منه ولو بعد حين .

وأخيرا ، أين نحن من التقدم العلمى ومنجزاته ؟

لقد حقق العلم في مسيرته الطويلة فتوحات عظيمة ، وما زال يحقق ويراكم النصر على النصر ، ونظرة الى الوراء ترينا المسافة المقطوعة والشاقة ، ولكن العلم تغلب على العوائق وهو على استعداد للتغلب على العقبات الأخرى التى يمكن ان تقف في سبيله .

وانتصر الانسان بهذا العلم انتصارا مبينا على قوى الطبيعة ، وأخضعها لاغراضه وسخرها لخدمته ، واستطاع بمنجزات العلم ان يزيد في قوته ويهدد بها عند اللزوم . ولكن العلم ، من جهة ثانية ، كشف عن عظمة الانسان ، وقدرته التى يريد ان يحيط بها الكون . دونما نظر الى فوارق جنسية ، او حدود او قيود اخرى . لأن العلم بمعارفه المتنوعة وتراثه الخالد المتجدد والمتطور

والمتحرك ينشر حقائقه ونتاج تجاربه في تفسير الطبيعة والانسان نفسه على بنى البشر جميعا ، دونما ايثار او احتكار ، ثم لا يلبث ان يصحح معلوماته على ضوء تجاربه ومشاهداته وتقدم معارفه . وفي ذلك مايقوى فينا فكرة النسبية عند الحكم على عصر ومقوماته ، أو على عالم ومعارفه ، وتجعلنا أرعى الى الاعتدال في الأحكام التى نطلقها بعد معرفة المسلمات التى تجهز نابه ثقافة العصر ، فنرى ان كل عالم وكل معرفة وكل عصر انما يحكم عليه وعليها بالظروف المحيطة وكذلك الايمان بفكرة التطور التدريجى ولو ظهر بمظهر الثورة ، وان من خطل الرأى ان نحكم على عصر سابق بمسلمات عصرنا الحاضر ، وننسب اليه صفات النمو والتكامل التى نراها في عصرنا ، والا لما كان تقدم حضارى ، أوأنالبشرية نشأت متحضرة من العدم ، ومازالت على حالها كما وجدت متحضرة ، وتلك فكرة خاطئة يرفضها العلم .

وفي الحقيقة ان تطور العلم ، وبخاصة في هذا العصر ، عصر الفضاء ، قد يرمى في نفوسنا نسبية المعرفة . فعندما اطلق الاتحاد السوفيتى اول قمر اصطناعى له في ٤ تشرين الاول ١٩٥٧ . فاخترق طبقات الجو ، وتحرر من جاذبية الأرض ، اهتزت الأفكار والقلوب لهذه الوثبة في المجهول . وبعد ان استطاع المرحوم « يورى غاغارين » ان يدور في ١٢ نيسان ١٩٦١ ، حول الأرض داخل قمرته ، وعاد سالما ، كانت الدهشة أعظم ، ولا تقل عن دهشة سكان اوربا عندما اكتشف كريستوف كولومبس أمريكا في العام ١٤٩٢ . اما الآن ، وبعد السرعة المتسارعة ، فقد أصبحت رحلة الفضاء شيئا مألوفا فيحياتنا اليومية ، كأنما هى أنتقال من حى الى حى في مدينة واحدة . ومازلنا في بداية الطريق . ولا يبعد ان تنظر البشرية القادمة الينا بأننا اناس متخلفون جدا وأننا أناس من العصر الحجرى امام سرعة الضوء والقياس بالسنين الضوئية .

والثورة العلمية والتقنية التى نلحظ اثارها فيعصرنا ، غير مقتصرة على الطاقة المنبعثة عن تفتيت الذرة ، بل هى متعددة النواحى ، ومازال الانسان يجرى فيها تجارب مختلفة ، في شتى ميادين العلم ، وربما أدت التجارب التى تجرى على

الأحماض في علم الحياة الى استكشاف كنه الحياة ذاتها وأسرارها التى تعادل ان لم تفق اسرار الذرة أو الفضاء .

ان العلماء الذين يشتغلون بالبحوث العلمية الحديثة مازالوا على قيد الحيـــاة ويجالسون تلاميذهم الشباب . وهذا يعنى ان انجازات العلم التى تمت على ايديهم لا يتجاوز عمرها خمسين عاما ، أو على الأرجح عشرين سنة ، وبالامكان ان نتصور مدى الانتصالات العلمية التى باعدت حدود المعرفة الانسانية . وكمـا يغذى المال المال كذلك يغذى العلم العلم ، وهكذا تتواكب العلوم وتأتينا كل يوم بمعارف واكتشافات جديدة وبأبعاد عديدة .

واليوم وقد خطا العلم خطا العمالقة وحقق الثورة العلمية ، التكنولوجيـــة ، ووضع بيد الانسان امكانيات ضخمة ليصرفها كيف يشاء ، وجعل منه قـــوة بشرية هائلة تغالب قوة الطبيعة الخرساء فتغلبهـــا ، فمن الممكن أن ننتظر مـــن الانسان ، وهو مسلح بسلاح العلم ، ان يكيف العالم بالصورة التى يراها تنمى مواهبه وتحرره من القيود التى يرسف بها . لينتج ويبدع في انتاجه ويحقق رفاهه ، وينعم بدنياه ، لأن غرض الحضارة أولا وأخيرا هو الانسان .

ولكن هذه الحضارة العلمية ــ التكنولوجية ــ على مافيها من ايات التقـــدم والتغيير الكافي والعام لجميع بنى البشر = مازالت تسود فيها التناقضات من كل نوع . واذا نعم بهذه الحضارة ورفاهها قوم بعد ان انتجوها ، فمازالت هنا لك أقوام على تخلفها تشكو عوز الحاجات الضرورية المادية ، وتزداد تخلفا كلمـــا ارتقى اولئك في معارج التقدم بسرعة الصواريخ والنـــور .

اضف الى ذلك ان هذه الحضارة ، على ما فيهـــا من قوة وسحر وجمـــال . سريعة العطب ومهددة بالانهيار والدمار في كل حين ، لأن التوترات الدولية ، التى تحدق بها من كل جانب تنذر بهذا الخطر الذى تمسك بـــه القنبلة الذريـــة . ولنا في هيروشيما وناغازاكى اسوة حسنة . ونحن دوما تحت خطر حرب ذرية لا تبقى ولا تذر . واذا نبه العلماء السياسيين بضرورة انتاج القنبلة الذرية للتهديد

بهـا فحسب ، فقد افلتت هذه القنبلة من ايدى السياسيين والعلمـاء ، وأرت الانظار جزءا من الأخطار التى قد تثيرها حرب ذرية كونية شاملة . ولقد شعر العلماء بعد لأى ، بمسؤوليتهم تجاه المجتمع البشرى ، ولكن بعد فوات الأوان . ومهما يكن فربما كان القتل أنفى للقتل ، وخير للبشرية ان تهدم مدينتان مـن ان يتهدم العالم بأسره .

وشهد عصرنا الحالى حربين عالميتين كبريين اشترك فيها جيلان متواليـان ، بل جند فيها الاباء والبنون . وما وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها الاوشعر الناس بكابوس الخطـر الذرى المطبق ، الذى يلـوح به السياسيون والقـادة العسكريون ، حتى ان الأجيال الصاعدة أحست بخيبة أمل كبرى ، وأخـذت تشك بقيمة العلم والعلماء . وما ثورة الشباب المعاصرة ، في بعض من نواحيها ، الا تعبير عن هـذه الغضبة ، وما خلاعة الهيبيين وحياتهم السلبية في المجتمـع الا افصاح عن اليأس من الحياة بعد الاحساس بالخطر المنتظر . وما الاقبال على اللذائذ والجنس والشراب والمائدة الا تصريفا لهذه الطاقات المكبوتة التى لا تجد من يسيرها في اقنيتها الطبيعية لتنتج وتعطى اطيب ما عندها من خير .

في العام ١٩٤٦ كان اينشتاين رئيسا لجمعية العلماء في برنستون ، وقد تملكته رهبة الخطر النووى فأصدر البيان التالـى :

لقد قدم العلماء هذا الخطر ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عقول الناس وقلوبهم وليس في قدرتنا أن نغير ما في قلوبنا ، وأن نتكلم بشجاعة .

يجب علينا الا نبخل على العالم بما نعرفه عن قوى الطبيعة ، ولكن يجب علينا ، قبل ذلك ، أن نضع لها الضوابط لتأمينها ضد اساءة الاستعمال .

ومن واجبنا الا نكون مبالين فقط ، بل جد حريصين على أن نخضع انفسنا لسلطة واحدة تعمل من أجل السلام العالمى . يجب أن ندرك أن من المستحيل علينا أن نخطط للحرب وللسلام في وقت واحد . وعندما تصفو قلوبنا وعقولنا ، عندئذ فقط نجد في انفسنا الشجاعة للتغلب على الخوف الذى يسيطر على العالم » .

وجاء في تقرير للاونيسكو » لسنا بحاجة إلى المعرفة فحسب ، بل بحاجة إلى تطبيقها والاستفادة منها . ولكن هل في قدرتنا أن نستخدم العلم لتطوير احوال الجنس البشرى إلى ماهو أفضل إذا استطاع العلم بابتكاراته ووسائل انتاجه أن يوفر للجنس البشرى حاجياته وبنفس النجاح الذى حقق به انجازاته الفيزيائية ، فلن يكون المستقبل القريب بغيضا . وما الذى يستفيده الانسان من معرفة كل شئ في العالم إذا كانت ضرورات الحياة الأولى من غذاء وماء تنكر عليه آدميته »

حقا لقد خطا العلم خطوات عريضة . وفي المستقبل يستطيع العالم اخضاع الطاقة الحرارية النووية ، والطاقة الشمسية ، وطاقة المد والجزر ، وقوة التيارات المائية في المحيطات ، والانتفاع بالطاقة الحرارية للأرض . ولكن يجب تنسيق الجهود لافادة البشر جميعا من الثروات المتاحة ، وبالهام من شعارات الانيسكو : « حفظ السلام ، دعم الحريات والاستقلال ، تقدم الناس اجمعين » .

وعالم اليوم يتعرض لنوائب وحروب متوالية ، ولا خلاص للانسان ، بل ولا طمأنينة للبشرية في ظل حضارة تتنكر لمبادئ الأخوة والمساواة والعدل والسلام وسائر المثل العليا والقيم الأخلاقية وقديما قالوا : « العلم بلا اخلاق ليس الا خرابا للنفس » .

ونحن في حاجة إلى اخلاق ، أو بحاجة إلى حكم العقل ، لان العلم سلاح ذو حدين : للخير وللشر . واليوم ، وقد بدت الخطوط الاساسية لصورة العصر ، نجد أن من واجب العلم العاقل الاخلاقي أن يسدد خطانا وأن يهدينا سواء السبيل ، ولنكون أكثر قوة على تسيير قدرنا . ويقول مؤلف حديث : « الحوادث التاريخية رد فعل متبادل بين القدر والارادة البشرية . والارادة تتغير ، وشدتها تتعلق بنا أن وعينا لهذه الارادة يضع حدا لمسئوليتنا » . ومسئوليتنا الأدبية والعلمية التعمير لا التدمير ، واستعمال الطاقة في الأغراض السلمية لا في افناء البشرية .

ولعل البشرية تصعد ذات يوم وتهتدى ، وتزيل التناقضات وتصل إلى النعيم المقيم والسلام الدائم ، حيث لا سلطة على انسان ، ولا لدولة على دولة ، بل سمو روحى ، وقيم عليا ، واخاء عالمى .

ملامح النمو الحضري في المجتمع الكويتي

كلمـــة
الاستاذ الدكتور محمد علي الشناوى

يعرف التحضر بأنه عملية تجمع أو تركز سكانى في بعض المناطق بحيث تتميز بكثافة سكانية عالية ، ونتيجة لنمو حجم التجمعات السكانية في هذه المناطـــق فانها تتحول تدريجياً لتصبح مراكز حضرية أى مدن . . . ويعتبر النمو الحضرى ظاهرة حديثة نسبياً في معظم الـــدول النامية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغـــيرات الاقتصادية والصناعية والتجارية والاجتماعية في هذه الدول . . . والمقصـــود بالنمو الحضرى في دولة ما هو اضطراد زيادة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية والمدن الكبرى في هذه الدولة . . . . ويشير النمو الحضرى إلى انتقال الافراد من مناطق أخرى ريفية أو صحراوية يعمل أهلها بالزراعة أوالرعـــى إلى مراكز حضارية يتركز معظم العمل فيها على النشاط الصناعـــى و التجارى والادارى والثقافي والمصالح المرتبطة بها . . . . . ويتميز عالمنـــا المعـــاصر بالتغير السريع ونمو المناطق الحضرية حتى أصبح الشكل الغالب لاماكن تجمعات السكان في شتى أنحاء العالم هو شكل المدينة . . واذا استمرت المعدلات الحاليـــة للنمو الحضرى فانه من المعتقد أن تتكدس أغلبية سكان العالم في المناطق الحضرية خلال العشرين سنة القادمة . ومن المعروف أن هناك عوامل كثيرة مصاحبـــة للنمو الحضرى السريع أهمها الاوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتقدم التكنولوجى والتقدم العلمى . . . والزيادة السكانية وتيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر هذا فضلا عن الضغوط السياسية وبعض العوامل الاجتماعية والنفسية.

ويلاحظ أن عناصر الثقافة المادية (الالات ــ وسائل المواصلات ــ المبانى ــ الاثاث ــ الراديو ــ التلفزيون ــ التلغراف والتليفون ــ الملابس . . . الخ) في التراث الاجتماعى تتغير عادة بسرعة أكبر من عناصر الثقافة غير المادية (اللغة ــ

العادات – التقاليد – الاعراف – المعتقدات (أى انه بينما تتطور الثقافة المادية في المجتمع بخطى سريعة واسعة نحو التقدم فأن العناصر الثقافية غير المادية لا تستطيع بطبيعتها أن تسير في تطورها بنفس السرعة والشدة وانما تختلف عنها عادة . . وهذا ما يعبر عنه بظاهرة التخلف الثقافي . . . . . ويترتب على هذه الظاهرة نتائج كثيرة تتمثل في صراع الاجيال بين القديم والجديد . . . ويبدو هذا واضحاً بين أعضاء الاسرة الواحدة اذ أصبحت الاسرة الممتدة لا تضم أجيالا زمنية فحسب بل أجيال ثقافية كذلك .

ومهما يكن من الامر فان ظاهرة التغير الاجتماعى التى تصاحب النمو الحضرى هى حقيقة تفرض نفسها على المجتمعات واصبح من الضرورى ان ينظر إلى ما يصاحب هذه الظاهرة باعتباره من الأمور المتوقعة مهما تكون حدة التناقض أو الصراع بين الانماط والمعايير القديمة والجديدة . ويجب ألا يساورنا القلق والانزعاج لان ذلك هو بعض الثمن الذى يجب أن نكون مستعدين دائماً لدفعه لاعادة بناء المجتمع وتطويره وتجديده . . . . ولكننا لا بد أن ننتبه دائماً وأن ننبه دوماً إلى أن المشكلات التى تصاحب النمو الحضرى لا ينبغى أن تترك لعفوية الظروف ولا للتطور الميكانيكى المألوف لان الامر يحتاج إلى تدخل ارادى ودراسة موضوعية وفهم عميق .

وتشير نتائج الدراسات العلمية التى أجريت في السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية في كثير من دول العالم عن مشكلات التحضر إلى كثير من الحقائق اذ ألقت تلك الدراسات كثيراً من الضوء على بعض لالغاز التى ظلت بمثابة طلاسم أحقاباً طويلة من الزمان . . وزاد تبعاً لذلك اقتناع العلماء والباحثين والمسئولين بأن مشكلات النمو الحضرى بالرغم من كثرتها وتعددها لانها ليست منفصلة عن بعضها البعض كما كان ينظر اليها في الماضى . . . . وهى في تعددها تكون حلقات متداخلة متشابكة مما يتطلب ضرورة العمل على مواجهتها ومعالجتها بأسلوب تخطيطى مترابط متسق يتناول جبهة عريضة متكاملة يتم فيها التنسيق بين كافة الجهود ومختلف القطاعات .

ولقد ظلت المدن والمناطق الحضرية مراكز تشع منها الحضارة والتقدم وتهب منها رياح التغيير عبر تاريخ الانسان الطويل . . وكانت المدن الكبرى في العالم بمثابة رمز التقدم والنمو والحضارة . غير أن المدن والمناطق الحضرية أصبحت منذ أوائل القرن الحالى مراكز جذب تستقطب السكان من المناطق الريفية والصحراوية وشبه الحضرية . . . وتشير الدراسات التى نشرتها الامم المتحدة إلى تزايد سكان المناطق الحضرية في الدول النامية خلال الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٦٠ بنسبة ٥,١ ٪ سنوياً وإلى أن عدد سكان المناطق الحضرية في تلك الدول قد بلغ أربعة أضعاف ما كان عليه خلال الاربعين سنة الماضية في حين أن الزيادة المقابلة في الدول المتقدمة لم تتجاوز ٣,٦ ٪ سنوياً .

واذا كان نمو المدن والمناطق الحضرية الذى حدث في الدول المتقدمة خلال توفر فرص العمل ونمو الصناعة والتجارة بحيث كانت المدن والمناطق الحضرية مراكز جذب تستقطب أهالى المناطق الريفية والصحراوية وتجذبهم للهجرة اليها للاستفادة من هذه الفرص التى لا يتوفر مثلها في المناطق التى يهاجرون منها . . فان نمو المدن والمناطق الحضرية في الدول النامية قد اتسم في كثير من الاحيان بالسرعة لان تلك الظاهرة لم تنشأ نتيجة وجود مراكز جذب تتمثل في المدن والمناطق الحضرية فحسب ، وانما نشأت بالدرجة الاولى نتيجة عوامل الطرد القوية والمتنوعة التى تدفع السكان إلى ترك المناطق التى نشأوا فيها وهجرتهم إلى المدن أملا في الحصول على عمل أو وسيلة للرزق . . ورجاء في حياة أفضل من حياة الكفاف التى يعانون منها في بلدانهم .

ومن المعروف أن أغلب الدول العربية تعانى من عدم وجود تحديد دقيق لما يطلق عليه الحضر Urban اذ لا يوجد فاصل واضح بين الريف والحضر في التعدادات التى تجريها . . . حيث يعرف البعض المناطق الحضارية تعريفاً ادارياً في حين يعرفها البعض الاخر حسب نوع النشاط الاقتصادى بين سكان المنطقة فاذا كان النشاط الرئيسى للسكان ليس الزراعة أو الرعى اعتبرت المنطقة حضرية Urbanوهناك فئة ثالثة تعرفها حسب حجم السكان في هذه المناطق

بحيث تطلق على كل تجمع سكاني يزيد على ٢٠,٠٠٠ نسمة وحدة حضارية . هذا الاختلاف في التعريف يجعل مقارنة البيانات بين دول المجموعة امراً غير يسير ولا يعكس الصورة الحقيقة للوضع القائم فيها .

ولقد مر الوطن العربي بمرحلة نمو حضري سريع خلال الـ ٢٠ سنة الماضية ووصل عدد سكان الحضر في كثير منها إلى نسب عالية وان اختلفت درجة هذا النمو ومعدله بينها . . . وتبلغ النسبة المئوية للحضر من جملة السكان إلى أكثر من ٨٠ ٪ في الكويت وهي أعلى نسبة في مجموع الدول العربية في حين تتدنى هذه النسبة في السودان إلى أقل من ٧,٥ ٪ .

النمو الحضري في الكويت :

قبل اكتشاف النفط كان سكان الكويت يعتمدون في حياتهم على موارد الغوص من اللؤلؤ وعلى تجارة الذهب ونقل البضائع وصيد الاسماك وبناء القوارب . ولقد وصلت تجارتهم البحرية حتى شبه القارة الهندية شرقاً وإلى السواحل الشرقية للقارة الافريقية جنوباً .

وعلى أثر ظهور البترول وتدفق عوائده المتزايدة عاماً بعد عام ابتداء من عام ١٩٤٦ ، بدأت الكويت تشهد مرحلة من التطور الحضاري السريع حتى تغيرت معالم الصورة تماماً خلال ربع قرن من الزمان . وبلغت من التطور في هذا المدى القصير من عمر الامم مبلغاً لا تصل اليه الامم الاخرى الا في قرون عديدة . . . ولقد تغير كيان المجتمع الكويتي وتغيرت خصائصه ومقوماته تغيراً عميقاً في كافة مرافق حياته . . . . وكان للثروة النفطية الهائلة التي حبا الله بها الكويت أثر كبير في تغير كافة نواحي الحياة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية والادارية والسياسية . . . . . » فقفزت حركة العمران والبناء قفزات واسعة وتبدلت أنماط الاستهلاك والمعيشة تبدلا أساسياً خلال حقبة واحدة . . . وتفجرت في البلاد ثورة اجتماعية أبرزت فئات اقتصادية

جديدة . . . ورسخت أنواعاً جديدة من النشاط . . . وفتحت آفاقاً رحبة من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية »[1]

ولقد تبنت الحكومة سياسات اجتماعية رشيدة تستهدف تعويض أبناء البلد المواطنين بسرعة عن سنوات الشقاء الماضية ، عن طريق توسع قاعدة الاستفادة من موارد النفط وتعميم الازدهار والرخاء . . فلجأت إلى استخدام أعداد كبيرة في الدوائر الحكومية . . . كما عملت على شراء لاراضى والعقارات بأثمان عالية . . . وقامت بتنفيذ مشروعات انشائية ضخمة . . ووفرت الكثير من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة مجاناً . . . . . وأمنت المساعدات الاجتماعية للمحتاجين . . . . واتبعت سياسة الباب المفتوح تجاه الوافدين لاجتذاب الفنيين والكفايات التى يحتاجها توسع الجهاز الحكومى والقطاع الخاص . . . وأنشأت مساكن ذوى الدخل المحدود . . . ووزعت القسائم . . وشجعت قيام الجمعيات التعاونية . . . . . وحققت انجازات ضخمة في كثير من المجالات يصعب على كثير من الدول الاخرى أن تتوصل اليها وخاصة فيما يتعلق بمعدل الدخل الفردى وما يتمتع به المواطن من خدمات تعليمية واجتماعية وصحية وانعدام أى مساهمة ضريبية من جانب المواطنين في تمويل هذه الخدمات . . . ومع ذلك فأن « كثيراً من هذه الانجازات قد رافقتها تطورات غير مستحبة أو غير متوقعة نتيجة النشاط الاقتصادى السريع » .

الجانب الاقتصادى :

يتميز الاقتصاد الكويتى بطابع فريد في نوعه يجعل من العسير على رجال الاقتصاد ادراجه تحت التصنيفات الاقتصادية الكلاسيكية المتعارف عليها للمقارنة بين الدول من حيث تقدمها أو تخلفها . . . . فالاقتصاد الكويتى يحمل سمات التقدم والتخلف في وقت واحد ونظرة سريعة لهذه السمات تكفى للدلالة على هذه الظاهرة .

---

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ٦٧ / ٧١ مجلس التخطيط – مطبعة حكومة الكويت .

فمن مظاهر التقدم الاقتصادى الهائل ما يأتى : —

١ — الزيادة الهائلة في الدخل القومى من ٣٥١ مليو دينار في عام ٦٢ — ١٩٦٣ إلى ٧٩٠ مليون دينار في عا ٦٩ — ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٢٢٩ ٪ خلال ٧ سنوات .

٢ — الطفرة الكبيرة في الناتج القومى الاجمالى G.N.P من٢٩٦ مليون دينار في عام ١٩٥٩ إلى ٨٤٠ مليون دينار عام ٦٩ — ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٢٨٢,٧ ٪ خلال ١١ سنة .

٣ — الارتفاع الكبير في اجمالى المدخرات من ١٣٣ مليون دينار عام ١٩٥٩ إلى ٣٨٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٢٨٨ ٪ خلال ١١ سنة .

٤ — ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل Per Capita Income حيث بلغت ٣٢٠٠ دولار في عام ١٩٥٩ ثم ارتفعت إلى ٣٥٠٠ دولار في عام ١٩٦٥ ثم عادت إلى ما كانت عليه أى ٣٢٠٠ دولار عام ١٩٧٠ وهى من أعلى المتوسطات في العالم .

٥ — ازدياد اجمالى الواردات من ١٠١,٩ مليون دينار عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ إلى ٢٣٣,٨ مليون دينار عام ٦٩ — ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٢٢٨,٩ ٪ خلال ٨ سنوات وقد بلغ نصيب الفرد من الواردات ٢٦٢,٦ دينار عام ٦٢ — ٦٣ و ٣١٩ دينار عام ٦٩ — ١٩٧٠ ويعتبر هذا هو أعلى نصيب للفرد في العالم .

٦ — ازدياد اجمالى الصادرات من ٤٢٢,١ مليون دينار عام ٦٢ — ١٩٦٣ إلى ٦٢١,٥ مليون دينار عام ٦٩ — ١٩٧٠ بزيادة قدرها ١٤٧ ٪ خلال ٨ سنوات .

٧ — زادت ايرادات الدولة من ١٨٩,٨ مليون دينار في عام ٦٢ — ١٩٦٣ إلى ٣٥٩,٦ مليون دينار في عام ٧١ — ١٩٧٢ أى بزيادة قدرها حوالى ١٩٠ ٪ خلال هذه الفترة . كما زاد حجم الانفاق الفعلى للدولة من ١٦٥,٢ مليون دينار عام ٦٢ — ١٩٦٣ إلى ٢٨٥,٥ مليون دينار عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ أى بزيادة قدرها ١٧٢ ٪ خلال ٧ سنوات . .

٨ ــ ازدادت الكهرباء المصدرة للاستهلاك العام من ١٠٠ مليون كيلو وات ساعة في عام ١٩٥٧ إلى ٢٠٥٤ مليون كيلو وات ساعة في عام ١٩٧٠ أى أنها تضاعفت أكثر من ٢٠ مرة خلال ١٣ عاماً .

وازدادت جملة استهلاك المياه الصالحة للشرب من ٢٢٦٣ مليون جالون عام ١٩٦٤ إلى ٦٦٣٨ مليون جالون عام ١٩٧٠ أى تضاعفت أكثر من ٣ مرات خلال ٦ سنوات .

٩ ــ ازداد عدد السيارات الخصوصية من ٣١٧١٤ سيارة عام ١٩٦٢ إلى ١٠٤٦٥٨ سيارة عام ١٩٧٠ أى بزيادة قدرها ٣٣٩٪ خلال ٨ سنوات .

ومن مظاهر التخلف الاقتصادى ما يأتى :

١ ــ الاعتماد الاقتصادى على سلعة واحدة هى النفط اذ تمثل ايرادات النفط ٩١,٧ ــ من جملة الايرادات العامة سنة ٧٠ ــ ١٩٧١ ، ٩٢,٦٪ من جملة ايرادات عام ٧١ ــ ١٩٧٢ .

٢ ــ الاعتماد على الخارج في الحصول على مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من آلات ومعدات وسلع انتاجية والاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية .

٣ ــ الاعتماد على المهارات الاجنبية في كافة الانشطة الاقتصادية وعدم توفر الخبرات الوطنية في التخصصات الفنية والمهارات التقنية والتنظيمية والادارية .

٤ ــ الندرة النسبية للتخصصات والمهارات العليا والوسطى وشيوع البطالة المقنعة من العمال غير المهرة في القطاع الحكومى وقطاعات الخدمات .

٥ ــ عدم القدرة على الحصول على مستحدثات العلم والتكنولوجيا الحديثة الا بتكاليف مرتفعة وعدم القدرة على استيعاب الاساليب والطرق الحديثة وتطبيقها في ظل نظم التعليم والتدريب التقليدية القائمة .

٦ – بالرغم من أن الدخل القومى قد تزايد إلى أكثر من الضعف خلال العشر سنوات الماضية فقد بقى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بنفس المقدار أى ٣٢٠٠ دولار خلال نفس المدة دون زيادة .

٧ – انخفاض مستوى الانتاجية بصورة تنذربعواقب سيئة على الاقتصاد القومى .

الجانب الديموجـــــرافي :–

لقد تزايد عدد السكان في الكويت خلال فترة وجيزة من عمر الامم بصورة مذهلة تفوق حدود التصور والخيال . .

فى عام ١٩٣٧ كان عـــدد سكان الكويت يقدر بنحو ٣٥,٠٠٠ نسمة . . الغالبية العظمى منهم من الكويتيين وفي عام ١٩٤٨ بلغ عدد السكان ١١٠,٠٠٠ نسمة حسب التقديرات المتاحة . . . وفي عام ١٩٥٧ أجرى أول تعـــداد رسمى للسكان في الكويت والجدول التالى يبين تطور عدد السكان في الكويت في المدة من ١٩٥٧ – ١٩٧٢ وفقاً للاحصاءات الرسمية : –

	اجمالى						كويتيون					غير كويتيون				
	ذكور		أناث		المجموع		ذكور		اناث		المجموع	النسبة الاجمالية للسكان	ذكور		أناث		المجموع	النسبة الاجمالية للسكان
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪			عدد	٪	عدد	٪		
١٩٥٧	١٣٢٠٥٨	٦٤	٧٤٤١٥	٣٦	٢٠٦٤٧٣	١٠٠	٥٩١٥٤	٥٢	٥٤٤٦٨	٤٨	١١٣٦٢٢	٥٥	٧٢٩٠٤	٧٩	١٩٩٤٧	٢١	٩٢٨٥١	٤٥
١٩٦١	٢٠٠٧٠٧	٦٢	١٢٠٩١٤	٣٨	٣٢١٦٢١	١٠٠	٨٤٤٦١	٥٢	٧٧٤٤٨	٤٨	١٦١٩٠٩	٥٠,٤	١١٦٢٤٦	٧٣	٤٣٤٦٦	٢٧	١٥٩٧١٢	٤٩,٦
١٩٦٥	٢٨٦٣١٢	٦١	١٨١٠٢٧	٣٩	٤٦٧٣٣٩	١٠٠	١١٢٥٦٩	٥١	١٠٧٤٩٠	٤٩	٢٢٠٠٥٩	٤٧	١٧٣٧٤٣	٧٠	٧٣٥٣٧	٣٠	٢٤٧٢٨٠	٥٣
١٩٧٠	٤١٦٦٥٨	٥٧	٣١٦٥٣٨	٤٣	٧٣٣١٩٦	١٠٠	١٧٤٥٦٣	٥٠	١٧١٣٣٥	٥٠	٣٤٥٨٩٨	٤٧	٢٤٢٠٩٥	٦٣	١٤٥٢٠٣	٣٧	٣٨٧٢٩٨	٥٣
١٩٧٢	٤٦٤٥٠٠		٣٥٠٩٠٠		٨١٥٤٠٠	١٠٠	١٨٩٥٠٠	٥٠	١٨٥٦٠٠	٥٠	٣٧٥١٠٠	٤٦	٢٧٥٠٠٠		١٦٥٣٠٠		٤٤٠٣٠٠	٥٤

المصدر : تعداد السكان فى دولة الكويت – الادارة المركزية للاحصاء .

وبنظرة فاحصة لمدلول هذه الارقام نستخلص الحقائق الآتية :-

١ - ان عدد السكان الكويتيين قد ازداد خلال السنوات الـ ١٥ الماضية بمقدار ٣٣٠٪ وهو أمر لايمكن تفسيره على انه نتيجة للزيادة الطبيعية في السكان لاسيما وأن الاحصاءات الرسمية تشير الى أن الزيادة الطبيعية خلال تلك الفترة تراوحت بين ٣ ٪ ، ٤,٥ ٪ والتفسير الوحيد الذى يمكن قبوله لهذه الزيادة الهائلة ربما يكون نتيجة حتمية للاعداد الكبيرة من البدو التى أضيفت عن طريق التجنيس والاعداد الهائلة منهم الذين ما زالوا في انتظار الحصول على الجنسية الكويتية ولكنهم يسجلون أنفسهم في التعدادات على أنهم كويتيون.

٢ - ان نسبة الذكور للاناث من السكان الكويتيين لم تكن طبيعية في الفترة الاولى من السنوات الـ ١٥ الماضية حيث بلغت ٥٢٪ و ٤٨٪ على التوالى في تعدادى ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ثم بدأت هـذه النسبة تتحسن في تعـداد ١٩٦٥ حيث بلغت ٥١٪ ، ٤٩٪ على التوالى ثم أخذت منذ تعداد ١٩٧٠ تصل الى المستوى الطبيعى أى تساوى النسبة بين الجنسين بزيادة بسيطة بين الذكور تصل حوالى ٤٠٠٠ نسمة .

٣ - ان عدد الاسر الكويتية قد تضاعف خلال الـ ١٥ سنة الماضية بنسبة تزيد على ٣٢٠٪ اذا كان عدد الاسر عام ١٩٥٧ (١٦٧٠٢ أسرة) ثم قفز العدد في تعدادات ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، الى ٢٣٨١٠ ، ٣٠٦١٠ ، ٥٤٠٤٦ أسرة على التوالى .

٤ - ان عدد السكان الكويتيين بالنسبة لمجموع السكان في تناقص مستمر وأن نسبتهم تتناقص باضطراد من تعداد لآخر اذ بلغت هذه النسبة ٥٥ ٪ عام ١٩٥٧ ثم ٥٠,٥ عام ١٩٦١ ثم ٤٧ ٪ عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ثم ٤٦ ٪ عام ١٩٧٢ .

والجدول التالى يوضح القوى العاملة من السكان حسب الجنسية والنوع والحالة العملية في تعدادى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ .

السكان (١٥ سنة فاكثر) موزعين حسب الجنسية والنوع والحالة العملية

		كويتيون			غير كويتيون			المجموع		
		ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة	ذكور	أناث	جملة
صاحب عمل	١٩٦٥	١٣٥٧	—	١٣٥٧	٣١٣٩	١٦	٣١٥٥	٤٤٩٦	١٦	٤٥١٢
	١٩٧٠	٢٠٤٤	٦	٢٠٥٠	٤٥٠٢	٣٠	٤٥٣٢	٦٥٤٦	٣٦	٦٥٨٢
يعمل لحسابه	١٩٦٥	٥١٧١	٣٠	٥٢٠١	١٨٣٤٠	١٠٨	١٨٤٤٨	٢٣٥١١	١٣٨	٢٣٦٤٩
	١٩٧٠	٥٩٨٨	١٩	٦٠٠٧	٢٨٣٨٩	٩٦	٢٨٤٨٥	٣٤٣٧٧	١١٥	٣٤٤٩٢
يعمل لدى الغير بأجر	١٩٦٥	٣٢٤٦٣	٩١١	٣٣٣٧٤	١٠٩٦٤٧	٧٤١٧	١١٧٠٦٤	١٤٢١١٠	٨٣٢٨	١٥٠٤٣٨
	١٩٧٠	٤٩١٩٤	١٩٣٣	٥١١٢٧	١٢٥٦٦٤	١٣٥٠٦	١٣٩١٧٠	١٧٤٨٥٨	١٥٤٣٩	١٩٠٢٩٧
يعمل بدون أجر	١٩٦٥	١٥٧	٦١	٢١٨	٢١٤	٧٢	٢٨٦	٣٧١	١٣٣	٥٠٤
	١٩٧٠	١٩٧	٤٦	٢٤٣	٣٢٩	٤٥٨	٧٨٧	٥٢٦	٥٠٤	١٠٣٠
متعطل	١٩٦٥	٢٧٧٨	٩٠	٢٨٦٨	٢٢٦٣	٦٣	٢٣٢٦	٥٠٤١	١٥٣	٥١٩٤
	١٩٧٠	٥٧٧٦	٣٣	٥٨٠٩	٢١٣٩	٩٠	٢٢٢٩	٧٩١٥	١٢٣	٨٠٣٨
المجموع	١٩٦٥	٤١٩٢٦	١٠٩٢	٤٣٠١٨	١٣٣٦٠٣	٧٦٧٦	١٤١٢٧٩	١٧٥٥٢٩	٨٧٦٨	١٨٤٢٩٧
	١٩٧٠	٦٣١٩٩	٢٠٣٧	٦٥٢٣٦	١٦١٠٢٣	١٤١٨٠	١٧٥٢٠٣	٢٢٤٢٢٢	١٦٢١٧	٢٤٠٤٣٩
المستكفون	١٩٦٥	١٩٣٨٧	٥٧٢٧٥	٧٦٦٦٢	٧٢٧٠	٣٤٧٠٤	٤١٩٧٤	٢٦٦٥٧	٩١٩٧٩	١١٨٦٣٦
	١٩٧٠	١٩٠٠٦	٧٧٨٤٣	٩٦٨٤٩	٧٣٤٠	٦٠٤٤٥	٦٧٧٨٥	٢٦٣٤٦	١٣٨٢٨٨	١٦٤٦٣٤

المصدر : تعداد السكان فى دولة الكويت عام ١٩٦٥ — ١٩٧٠ الادارة المركزية للاحصاء — مجلس التخطيط .

وبنظرة فاحصة لمدلول هذه الارقام نستخلص الحقائق التالية :ـ

١ ـ ان نسبة قوة العمل للسكان بلغت ٣٩,٤٪ في عام ١٩٦٥ ثم تدنت عام ١٩٧٠ الى ٣٢,٧ ٪ وهذه ظاهرة غير صحيّة اذا قورنت بالمعدلات العالمية اذ يبلغ المعدل العالمى العام ٤٢٪ وفي الدول الصناعية المتقدمة يرتفع الى ٤٥ ٪ وفي الدول النامية الى ٤٠,٧ ٪ وبذلك تكون الكويت قد وصلت الى المعدلات المتدنية الى تسود دول أمريكا اللاتينية .

٢ ـ ان نسبة الكويتيين في قوة العمل قد ارتفعت من ٢٣,٣ ٪ في عام ١٩٦٥ الى ٢٧٪ في عام ١٩٧٠ .

٣ ـ ان نسبة المرأة العاملة الكويتية في مجموع قوة العمل قد ارتفعت من ٦,٪ في عام ١٩٦٥ الى ٨,٪ في عام ١٩٧٠ وارتفعت نسبة اشتراكها في قوة العمل الكويتية في نفس الفترة من حوالى ٢,٦٪ الى ٣٪ .

٤ ـ ان نسبة النساء العاملات في مجموع قوة العمل ارتفعت خلال الفترة من ٤,٧٪ الى ٦,٧٪ .

٤ ـ ان نسبة النساء العاملات في مجموع قوة العمل ارتفعت خلال الفترة من ٤,٧٪ الى ٦,٧٪ .

٥ ـ ان عدد المتعطلين الكويتين عن العمل قد ارتفع من ٢٧٧٨ عام ١٩٦٥ الى ٥٨٠٩ في عام ١٩٧٠ أى بزيادة اكثر من الضعف في حين انخفض عدد المتعطلين غير الكويتيين من ٢٢٦٣ الى ٢٢٢٩ في نفس الفترة أى بنقص قدره ١,٥ ٪.

٦ ـ ان عدد المستكفين الكويتيين وهم الاشخاص القادرون على العمل ولكنهم لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه يزيد بمقدار ١٤٨ ـ عن قوة العمل الكويتية مجتمعة كما ان عددهم قد ازداد من ٧٦٦٦٢ فى عام ١٩٦٥ الى ٩٦٨٤٩ في عام ١٩٧٠ أى بزيادة قدرها ٢٦,٣ـ .

وتمثل الاناث الاغلبية العظمى في هذه الفئة اذ يشكلن أكثر من ٨٠٪ منهم .

الجانب التنظيمى والادارى :

بعد أن اصبحت الكويت دولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٦١ بدأت فى تحويـــل الدوائر الحكومية المختلفة الى وزارات وبدأت في اعادة تنظيم الجهاز الادارى ليكون قادرا على القيام بالمهام المطلوبة منه للانتقال من المجتمع البسيط الي مجتمع متحضر .

واندفع الجهاز الحكومى الناشئ الى القيام بكثير من النشاطات لمسايرة حركة العمران والتوسع الصناعى والتجارى لتوفير الخدمات التى يحتاجها المواطنون . وأقبلت الحكومة عـــلى توسيع نطاق خدماتهـــا دون تخطيط وأنشأت ادارات واستخدمت أجهزة جديدة دون تنسيق بينها أو تحديد لاختصاصاتها وترتب على هذا الوضع عدد من المشكلات التى سنبرز أهمها فيما بعد .

وقد نص الدستور على أن نظام الحكم ديمقراطى فصاحب السمو أمير البلاد هو رئيس الدولة الذى تنبثق عنه جميع السلطات الرسمية . . . . . وينقسم الجهـــاز الحكومى الى ثلاثة أقسام رئيسية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذيـــة والسلطة القضائية . . . وتقوم السلطة التشريعية باصدار التشريعـــات والقوانين اللازمة لادارة البلاد كما تتولى الاشراف العام على عمل السلطة التنفيذية . . . ولابد لكل وزير – باستثناء رئيس الوزراء – من أن يحوز على ثقة مجلس الامة ليتمكن من الاحتفاظ بمنصبه . . . وتعتبر الموافقة على الميزانية أهم ما تمارسه السلطة التشريعية من أعمال المراقبة على الادارة اذ يستحيل صرف أى مبلغ مالم توافق عليـــه . . .

أما القضاء فهو مستقل عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية .

أما السلطة التنفيذية فتتمثل في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء وهـــذا المجلس هو المسئول عن ادارة شئون الحكم بالبلاد ويتولى كل وزير احدى الوزارات ويكون مسئولا عن رسم سياستها ووضعها موضع التنفيذ في حدود الاطار العام لسياسة الحكومة كما يرسمها مجلس الوزراء . وتوجد الى جانب وزارات الدولة هيئات مستقلة معينة تشكل جزءا أساسيا من ادارتها منها ديوان الموظفين وديوان المحاسبة وبلدية الكويت ومجلس التخطيط وجامعة الكويت .

ويقع على عاتق الجهاز الادارى في الكويت عبء كبير متزايد نظرا لتعدد مهام ومسئوليات الحكومة . . فالجهاز الادارى لاتقتصر وظيفته على أداء الأعمال العادية لأن الحكومة توسعت في الخدمات العامة توسعا كبيرا خلال مدة زمنية قصيرة فضلا عن أنها تتولى استثمار كميات ضخمة من الاموال في الداخل والخارج وتشترك في عدد هام من الشركات وتقوم بانشاء مساكن لذوى الدخل المحدود .

ومـــن المعروف ان الاصل في التنظيم هو وضع الشئ في موضعه الصحيح والشخص في مكانه المناسب . . . والاهتمام بتقسيم العمل في المنظمة وبتحديد اسلوب العمل ووضع القواعد التفصيلية والاجراءات المحددة التى يجب اتباعها . . . فالتنظيم يهتم بوضع تحديد دقيق للسلطات والمسؤليات بطريقة واضحة تمنع الصراع او الاحتكاك وتقضى على التكرار والازدواج وتسمح بنقل القرارات التنظيمية والادارية الى الوحدات المختلفة رأسيا وأفقيا لتحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد بكفاءة واقتصاد وفعالية والعمل على تحقيق التكامل والترابط والانسجام والتسلسل والرقابة .

غير أن التنظيم في وزارات الحـــكومة يعانى من بعض المشكلات الرئيسية والظروف الصعبة التى تمثل عقبات تعرقل التطور وتعوق الجهاز الادارى عن أداء دوره المتعاظم في الاقتصـــاد الوطنى وفي تحقيق التنمية الشامـــلة . ويمكن تلخيص هذه المشكلات في النقاط الآتية :ـ

اولا : ان الهيكل التنظيمى بصورته الحاليـــة لايتلاءم مع طبيعة الاعمال التى تؤديها كل وزارة ولايحقق المستوى الامثل من الخدمة ولا يضمن الاهداف الرئيسية المنشودة .

ثانيا : ان الاجهزة التنظيمية والادارية في الوزارات المختلفة والهيئات العامة قـد ازدادت وتشعبت بمرور الزمن بطريقة عفوية مما أدى الى كبر حجمهـــا وزيادة عدد العاملين فيها وتكدس الموظفين بها . . . وهكذا أنشئت أقسام وادارات جـــديدة في كثير من الدوائر الحكومية دون دراسة موضوعية لحجم العمل ومتطلباته .

ثالثا : أن الاجهزة التنظيمية والادارية بالوزارات والادارات الحكومية المختلفة تحكمها الاستمرارية التاريخية والانماط التقليدية الاوتوماتيكية مع اضافات او حذف أو ترقيع هنا وهناك . . . وترتب على ذلك بطبيعة الحال بعض حالات الازدواج وتضارب الاختصاصات ووجود حالات من التداخل ومن عـــدم التكافوء بـــين السلطة والمسئولية والمركزية الشديدة في اتخـــاذ القرارات .

رابعا : ان الاجهزة التنظيمية والادارية بالوزارات والادارات الحكومية المختلفة تحكمها النظم والقواعد والأجراءات والروتين وهى جميعا تتسم بالتعقيد والتخلف والجمود والتركيز عـــلى الشكليات والتمسك بحرفية التعليمـــات واللوائح ، وعـــدم الاهتمام بتحقيق الاقتصاد والسرعـــة والكفاءة في أداء الاعمال .

خامسا : غياب بعض الاجهزة والوحدات الرئيسية من البنـــاء التنظيمى العام في كل وزارة . . . أذكر منها على سبيل المثال ما يلى :—

١ — عدم وجود وحدة للتنظيم والطرائق Organization & Methods وترتب على ذلك عدم الاخذ بالطرق والاجراءات المبسطة في أداء الاعمال . . . وعدم بحث المشكلات التنظيمية التى تعانى منها بعض الاجهزة الادارية والفنية بالوزارات وعدم دراسة التنظيمات المكتبية وعدم تبسيط الاجراءات والنظم المستندية بما ييسر الخدمة ويحقق سرعة الانجاز .

٢ — عدم وجود وحدة للاحصاء والبحوث لمتابعة أحدث ما وصل اليه التقدم العلمى والتكنولوجى في المسائل التى تهم الوزارة ولجمع البيانات وتحليهـــا وللقيام بالبحوث العلمية والدراسات الموضوعية وعرض نتائج تلك البحوث والدراسات عـــلى الادارة العليا لكى تأتى القرارات والتنظيمات محققة للاهداف ومنسجمة مع متطلبات التطور والتقدم .

٣ — عدم وجود وحدة للتدريب تختص بتنظيم البرامج والدورات التدريبية للعاملين على مختلف مستوياتهم للارتفاع بمستوى أدائهم وزيادة كفاءتهم الانتاجية . . .

٤ — عدم وجود قسم ديناميكى للعلاقات العامة لتحقيق الاتصال الديناميكى الفعال لتوفير جو من الثقة والاحترام وتنمية التعاون المثمر والفهم المشترك بين الادارة وجمهور المتعاملين معها ولتدعيم التعاون بين العاملين وتحقيق لون من التفاهم المتبادل مع أجهزة الاعلام .

٥ — عدم وجود نظام فعال للرقابة للتأكد من أن الاعمال تسير نحو تحقيق الاهداف المحددة بالمعدلات المطلوبة وبالسرعة اللازمة وبأكبر قدر من الكفاءة والاقتصاد وللاطمئنان على حسن استخدام الموارد والحد من الاسراف والاهدار .

٦ — عدم توفر نظام فعال للاتصالات يسمح بتنظيم ونقل وتبادل وانسياب المعلومات والحقائق والبيانات بين مختلف المستويات داخل البناء التنظيمى في حركة مستمرة تشيع الحيوية في المنظمة وتبعث الحياة في أجزائها المختلفة وتحرك جميع العاملين نحو الوصول الى تحقيق الاهداف المطلوبة . . . وترتب على ذلك حالة من نقص الكفاءة في العمل .

سادسا : ويلاحظ وجود نقص في التنسيق في كثير من الدوائر الحكومية مما يعوق الاستغلال الامثل للامكانيات المتاحة ويعرقل حسن استخدام الموارد بطريقة اقتصادية سليمة . . . فنجد مثلا أن هناك حلقات مفقودة في البناء التنظيمى سواء على المستوى الرأسى أو الأفقى ويلزم خلقها لربط الاجزاء في كل متماسك ومتناسق . . . بما يحقق للادارة العليا الامكانيات الضرورية والوسائل الفعالة لتحقيق التنسيق المطلوب .

سابعا : وتواجه ادارة شئون العاملين بالحكومة مشكلات صعبة ومعقدة نبرز أهمها فيما يلى :—

١ – يبـــدو أن بعض المدراء والرؤساء المسئولين عن بعض المرافق الحيوية وعن ادارة بعض الاقسام الرئيسية بالوزارات ينقصهم المؤهلات الكافية التى تمكنهم من ممارسة القيادة الادارية والفنية الناجحة وهو أمر يحتاج الى نظرة شاملة وتقييم سليم اذا أريد تحقيق الاصلاح والتطور المنشود .

٢ – ان هناك نقص شديد في فئة الفنيين التطبيقيين ومساعديهم بين العاملين في وزارات الحكومة والمؤسسات العامة نظرا لعزوف الشباب الكويتى عـن الالتحاق بهذه الدراسات وتفضيلهم الالتحاق بالاقسام الاكاديمية والنظرية فـــى الجامعـــات .

٣ – وجود فائض كبير في عدد العمال العاديين من غير المهرة يزيد كثيرا عن احتياجات العمل الحقيقية ويؤثر تأثيرا سيئا على مستوى الانتاج من الناحيتين الكمية والكيفية . . . ويضاعف من المشكلة ذلك الخلـــط الغريب الذى يحدث بين قضية التدريب الحرفي والمهنى وبين قضية تشغيل العاطلين وهو أمر تعالجه حاليـــا لجنة التعليم والقوى العاملة المنبثقة من مجلس التخطيط .

٤ – ان الاسلوب المتبع في الترقيات في **كثير** من الوزارات والمؤسسات الأساسية لايشجع الشباب الكويتى من ذوى الكفاءات الممتازة ولا يستهوى العناصر الخلاقة الراغبة منهم في تحقيق التفوق والرقي على الالتحاق ببعض الاعمال التى تحتاج اليهم ويصرون على البحث عن أعمال أخرى على أمل أن يتحقق لهم فيها تلك الحاجات بالرغم من انها قد لا تكون في حاجة لهم . فالترقيات اما أن تتم بالاقدمية المطلقة وبذلك تقتل روح الطموح لدى الممتازين من العاملين . . . أو عن طريق الاختيار . . . وفي بعض الحـــالات لايكون الاختيار على أساس الامتياز والكفاءة . . . ونتائج هذا الاسلوب تكون في الغالب عكسيه لانها بدلا من أن تحفز الهمم وتشجع الكفاءات فانها تصرف العاملين عن الابداع في العمل والارتفاع بمستوى الاداء .

٥ – غياب الحوافز الايجابية والسلبية في ادارة شئون العـــاملين وعدم وجود معدلات للاداء وعدم وجود معايير موضوعية لتقييم الاداء ويؤدى ذلك

بطبيعة الحال الى ازدياد السلبية لدى العاملين ويدفع بهم الى حالة من الدعة والتوكل واللامبالاة وتقلل من روح الطموح والتفوق عندهم .

٦ ــ ان الأخذ بنظام التقارير السرية التى يكتبها الرؤساء سنويا لا تعبر بطريقة روتينية لمجــرد سد الخــانة دون تقييم سليم أو دراسة جــادة أو بحث لعناصر الكفاية والاداء لدى العاملين معهم .

٧ ــ عدم وجود برامج تدريبية جيدة لاعداد وتدريب الموظفين على مختلف مستوياتهم لتحسين مهاراتهم والارتفاع بمستوى أدائهم وترقية امكانياتهم وصقل خبراتهم وتزويدهم بالجوانب العلمية والتطبيقية للمبادئ الفنيــة للاعمال التى يمارسونها أو التى سيلتحقون بها أو ينقلون اليها .

ثامنا : عــدم قدرة الأجهزة الادارية بتنظيمها الحالى على تحــديد السياسات المتطورة أو اتخاذ الاجراءات الخلاقة التى يتطلبها التطور الحضارى . . فالحيــاة بكل جوانبها تتغير بسرعة مذهــلة في المجتمع الكويتى نتيجة لعمليات النمو الحضارى والاقتصادى والاجتماعى وهو أمر يتطلب أن تكون الاجهزة التنظيمية والادارية قادرة على ان تقود هــذا التغيير الى النواحى الايجابية البناءة وان تواجه مشكلاته بكفاءة وسرعة . . .

التنمية الحضرية

وقد يكون من المناسب بعد هذه اللمحة الموجزة عن الجوانب الاقتصاديــة والديموجرافية والادارية للنمو الحضرى في الكويت أن نتطرق باختصار شديد الى أسلوب ومنهج التنمية الحضرية لتوضيح بعض المفاهيم والقاء بعض الضوء عليه . وأحب هنا أن أؤكد بأن الهدف من التنمية الحضرية ليس انشاء الطرق وشبكة المواصلات وبناء المدارس والمستشفيات واقامة المصانع والمرافق وتشييد دور التسلية ومراكز الثقافة وأماكن العبادة ، فهذه وغيرهــا وسائل وليست غايات في حــد ذاتهــا لأن الغاية النهائية للتنمية الحضرية هى خلق مجتمعات مستقرة متطورة تنطلق فيها القوى البشرية لتحقق للمجتمع آماله بالعلم والتصميم

والايمـــان . وتندفع فيهـــا القيادات الوطنية الواعية لاستغلال الموارد والطاقات الكامنة بطريقة مثـــلى يتحقق بهـــا للمجتمع أسباب التغير والتجدد . وتسير به على مدارج التطوروالرخاء في خط بيانى صاعد نحو التقدم والنماء . . .

وهناك أسلوب معين يتعين الاخذ به في منهج التنمية الحضرية ويتلخص هذا الاسلوب في النقاط الرئيسية التالية :ـ

١ ـ لابد من تحديد سياسات وطنية واضحة في مجالات التنمية الحضرية تضمن تحسين البيئة الانسانية وأن يكون التخطيط العمرانى جـــزءا لا يتجزأ من الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ يجب النظر الى النمو الحضرى عـــلى أساس أنـــه أداة من أدوات التطوير ومواكبة روح العصر وأن تكون التنمية الحضرية هادفة لتحقيق الرفاهية والتقدم في كافة المجالات .

٣ ـ يجب تحديد اتجاهات النمو الحضرى وتحليل المشكلات التى تصاحب هذا النمو . . . والعمل على مواجهة هذه المشكلات بالبرامج العلاجيةوالوقائية والانمائية حسب خطة علمية سليمة تتناول الموضوع من كافة زواياه وتضع الحلول المناسبة حسب جدول زمنى محدد لكل من المدى القصير والمدى البعيد للارتفاع بمستواها الحضارى إلى مستوى أمانيها وتطلعاتها نحو مستقبل مشرق وغد أفضل .

٤ ـ هناك قواعد أساسية لمنهج التنمية الحضرية يجب توافرهـــا ومن أهم هـــذه القواعد ما يأتى :ـ

١ ـ أن تنبثق برامج مشروعات التنمية الحضرية من الاحتياجات الملحة التى تعبر عنها الجماهـــير في المحليات لأن التجـــارب قد أثبتت أن البرامج والمشروعات حين تفرض على المجتمعات المحلية لاتحقق الهدف منها وتواجه الكثير من ردود الفعل والانتكاسات والمعارضة

لا تنسجم مع مرحلة التطور الحضارى الذى وصلت اليه هذه المحليات ولا تتسق مع المستوى الفكرى والاجتماعى للأهالى في هذه المجتمعات

٢ ــ أن يشترك أهالى المحليات في التفكير والتخطيط والتنفيذ لأن هــذه المشاركة قاعدة أساسية في منهج التنمية الحضرية . . . وهذا يعنى أن الأهالى والقيادات المحلية أن لم تشترك في تحــديد الاحتياجات الملموسة وفي ترتيب أولويات المشروعات وفي تقريرها وتنفيذهــا والرقابة عليها فأن مشروعات التنمية الحضرية ينقصها الشرط الأساسى لنجاحها وأقصد بــه شرط الحركة الذاتية الدائبة التى تتولــد عن المبادأة والاقتناع والحماس وشعور الأهالى أن هذه المشروعات قــد نبتت من أفكارهم وأنها تحقق آمالهم وتنسجم مع مطالبهم وتطلعاتهم.

٣ ــ التدريب على ممارسة الحياة الديمقراطية وأساليب الحكم الذاتى .

من القواعد الأساسية في التنمية الحضرية مساعدة المجتمعات المحلية على ممارسة الحياة الديمقراطية والمناقشة الحرة والاختلاف في الرأى وتشجيع حرية النقد لشحذ الهمم واستنارة قوة الفكر وروح المبادأة والخلق ولكى ينصهر رأى الجماعة في بوتقة صلبة من حرية الاختيار والمفاضلة دون ضغط أو أكراه .

وخلاصة القول أن الكويت تحتاج الى تحديد استراتيجية للتنمية الحضرية توضع على أساس من البحث العلمى والتحليل الدقيق لمشكلات الماضى وأوضاع الحاضر واحتياجات المستقبل . وينبغى أن تستهدف هــذه الاستراتيجية تحقيق انسانية الانسان ليكون قادرا على اشباع حاجاته وصنع مستقبله والارتفاع بمستواه الفكرى والثقــافي والاجتماعى والصحى والاقتصــادى والسياسى وأن تزوده بأسباب الحياة الهانئة السعيدة الخــالية من القلق والاضطراب والصراع . . . وينبغى أن تكون هــذه الاستراتيجية متفقة مع الواقع الحضارى للبيئــة الكويتية وليست مستوردة من الخارج أو تقليدا لمجتمعات أخرى تختلف ظروفها وحضارتها ومستواها وتقاليدها عن مجتمع الكويت .

كلمـــة
الاستاذ عبد الله غلوم حسين

الحديث عن ملامح النمو الحضرى في المجتمع الكويتى يقتضينـــا ان نتتبع تطور نمو التعليم ونمو الصحة والخدمات الاجتماعية في الدولة ، وسأحاول مـــن جانـــبى ان أكون موجزاً فيما سأذهب اليه . . ففى مجال نمـــو التعليم – وكمـــا تعلمون – كانت الكتاتيب وحلقات الوعظ والاحاديث في المساجد هى منابـــع الثقافة والمعرفة حتى عام ١٩١٢ حيث قامت جماعة مـــن المتحمسين للعلـــم والمعرفة في هذا البلد بجهودهم الشخصية بأنشاء أول مدرسة ابتدائية ، تلتها في عام ١٩٢٠ مدرسة أخرى ، وهاتان المدرستان كانتا تلقنان علوم الدين واللغـــة العربية والحساب . وعندما نجحت التجربة أزداد تحمس هؤلاء الافاضل فطلبوا من الدولة ان تساهم بجزء في هذه الرسالة الانسانية . كان ذلك في عـــام ١٩٣٦ حين طلب هؤلاء بتخصيص $\frac{1}{2}$ في المائة من واردات الجمارك للتوسع في التعليم ، وبالفعل وافقت الحكومة على ذلك فتأسس اول مجلس للمعارف كما أستقدمت اول بعثة فلسطينية لتنظيم التعليم . وهكذا سار التعليم تدريجياً ورويداً وبشىء من الرتابة حتى عام ١٩٥٤ حيث أنشأت اول روضتين للاطفال ومدرستين ثانويتين أحدهما للبنين والاخرى للبنات بعد ان كانت الدراسة الثانوية عبارة عن فصول ملحقة في المدارس الابتدائية اى الاعدادية وهكذا تطور التعليم حتى وصل إلى ما نراه اليوم اى عام ١٩٧١ – ٧٢ حيث نجد ان هناك ٤٦ مدرسة ريـــاض أطفال بها ١٢٩٧٠ طفل وطفلة ويشرف على هؤلاء الاطفال عدد ٨٣٤ مربية . هـــذا بجانب ٩٠ مدرســـة ابتدائية منها ٤٩ للبنين ، ٤١ للبنات ، علاوة عـــلى ٢١ مدرسة ثانوية منهم ١٢ للبنين ، ٩ للبنات . هذا عدا مدارس أخرى مثـــل مدرسة الثانوية الفنية والمعهد الدينى وكليات المعلمين والمعلمات ودار المعلمـــين والمعلمات والثانوية التجارية ، ولو تتبعنا الارقام التالية لوجدنا مدى النمو الذى

وصل اليه التعليم بين أعوام ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ، ١٩٧١ – ١٩٧٢ . فـفي عام ٥٤ – ٥٥ كان هناك ٤٩ مدرسة واصبح عددهم في ٧١ – ٧٢ ٢٤٥ مدرسة وكان عدد الطلاب والطالبات في عام ٥٤ – ٥٥ – ١٥٣٠٠ طالب وطالبة اصبحوا في عام ٥٤ – ٥٥ – ٩٢١ مدرس ومدرسة، اصبحوا في عام ٧١ – ٧٢ ١٠٤١٢ مدرس ومدرسة . وحتى عندما نستعرض ميزانية التعليم لنقف على مدى التطور السريع نجد ان ميزانية التعليم إرتفعت من ثلاثة مليون و ٨٢٥ الف مليون دينار عام ٥٤ – ١٩٥٥ إلى سبعة وعشرين مليوناً و ٣٨٩ الف دينار عـام ٦٩ . ومن المحتمل ان يصل هذا العام إلى ٣٦ مليون تقريباً . كماان المنح الدراسية وهذا وجه آخر من وجوه التطور في التعليم او النمو التعليمى – ان المنح الدراسية بلغت ٥٠٠ منحة دراسية في العام الدراسى ٦٨ – ٦٩ منها المنح الدراسية الجامعية ومنها المنح الدراسية المدرسية . وآخر حدث بالنسبة لنمو التعليم هو إنشاء جامعة الكويت عام ١٩٦٦ . وكان هذا يمثل الوجه الحضارى المشرق الذى اختتم به تطور التعليم ونمـوه .

هذا ما اردت ان أشير اليه بشيء من الايجاز بالنسبة لتطور التعليم الذى صاحبه في ذات الوقت تطور النمو الصحى . ففى عا ١٩٣٩ انشأ اول مستوصف حكومى وفي عام ١٩٤٠ افتتح اول مستوصف للنساء وفي عام ٤٦ افتتح اول مستوصف للعيون ، كما انشأ في عام ١٩٤٩ اول مستشفى حكومى . وفي اوائل الستينـات شاهدت الكـويت تطوراً هائلا في الخدمات الصحية فتعـددت المستشفيات والمصحات والمستوصفات . كما انشأت مرافق لرعاية الطفولة وتنظيم الاسرة ، وافتتح معهد المساعدات للممرضات ، وكلية للتمريض . وايضاً لو تتبعنا معاً الاحصائية التالية لنقف على مدى النمو الصحى ، لوجدنا ان الجهاز الفنى الصحى كان في سنة ١٩٤٩ عبارة عن اربعة اطباء بشريين واطباء اسنان ، وفي عام١٩٧٠ اصبح هناك ٥٨٥ طبيب بشرى وطبيب أسنان . وكان عدد الصيادلة في عام ١٩٤٩ ستة صيادلة أصبح عددهم في عام ١٩٧٠ ٢٩١ صيدلى ، وكان عـدد الممرضات ومساعدات الممرضات في عام ١٩٤٩ هو ٩ وفي عام ١٩٧٠ أصبحن ١٥٨٨ ممرضة. وان المضمدين كان عددهم عام ١٩٤٩ عشرة مضمدين وفي عام ١٩٧٠ اصبحوا ٨٦١ مضمداً . في عام ١٩٤٩ كان هناك محلل كيمائى واحـد

وفي سنة ١٩٧٠ اصبح عددهم ١٥١ محللا ، وبالنسبة لمركبي الاسنان فلم يكن هناك احداً منهم ثم اصبح عددهم ٥٠ في سنة ١٩٧٠ . والمصورون ومحمضوا الاشعة لم يكن هناك منهم احد في عام ١٩٤٩ ثم اصبح عددهم في عام ١٩٧٠ ٥٤ مصوراً . وبالنسبة للملاحظين والمعاونين الصحيين لم يكن هناك احد في عام ١٩٤٩ ثم اصبح عددهم في عام ١٩٧٠ هو ٦٧ ملاحظاً ومعاوناً صحياً . ولم يكن هناك احد من معاونى الحجر الصحى في عام ١٩٤٩ ثم اصبحوا في عام ١٩٧٠ حوالى ١١٠ معاون حجر صحى .

امـا تطور الاقسام في الصحة العامـة في عام ١٩٤٩ فقد كان هنـاك من المستشفيات والمصحات ، مستشفيان فقط وفي عام ١٩٧٠ اصبـح عددهـم ١١ مستشفاً . المستوصفات كان عددهم في عام ١٩٤٩ مستوصفين فقط وفي عام ١٩٧٠ اصبح عددهم ٤٠ مستوصفاً ، ولم يكن هناك اى عيادة للاسنان في عام ١٩٤٩ وفي عام ١٩٧٠ اصبح هناك ٤٥ عيادة للاسنان . مراكز رعايـة الطفولة والتنظيم للاسرة لم يكن هناك اى مركز في عام ١٩٤٩ ، وفي عام ١٩٧٠ اصبح هناك ١٢ مركزاً ولم يكن هناك مركزاً للصحة الوقائية عام ١٩٤٩ واصبح عددهم في عام ١٩٧٠ — ١١ مركزاً . عدد الاسـرة في المستشفيات في عـام ١٩٤٩ كان عدد الاسرة ١٠٠ سرير ، وفي عام ١٩٧٠ بلغ عدد الاسرة ٣٥٩٧ سريراً . اما العيادات الاخصائية في الصحة المدرسية لم يكن هناك شيء منها في عام ١٩٤٩ ، واصبح الآن هناك ٩ عيادات أخصائية تقريباً .

ولقد صاحب التطور التعليمى والصحى تطور اجتماعى ايضاً فكما تعلمون ان الاسرة الكويتية القديمة كانت وحدة انتاج واستهلاك ، وكانت أسرة كبيرة مكتفية ذاتياً تقريباً الكل يساعد بعض ، وفي مطلع الخمسينات تفتح المجتمـع الكويتى على العالم الخارجى سواء عن طريق الاسفار إلى الخارج او عن طريق الوافدين إلى الكويت وهكذا اكتسب هذا الشعب الكثير من الثقافات الاتية من الخارج وهذا بدوره أثر على كيان الاسرة الكبيرة فانقسمت إلى أسر صغـيرة ولقد نتج عن هذا فراغات كبيرة تلك التى كانت تسدها الاسرة الكبيرة وكان

لابد من وجود نظم ومؤسسات تسد هذا الفراغ وأجهزة الدولة نفسها مطالبة بمثل هذه المؤسسات ومثل هذا التنظيم ومنها تنظيم قانون المساعدات العامة او قانون الاحسان والفقر بالاحرى . فلو نظرنا إلى هذا القانون لوجدنا اننا في عام ١٩٥٠ لم يكن يعيش في ظل هذا القانون سوى ٦١٣ أسرة تصرف لهـا سنوياً ٣٣٦٠٠ الف دينار فقط ، أصبح في عام ١٩٧٢ عددهم ٩٣١٨ أسرة تصرف لها سنوياً ٣ مليون ، ٨٩٠ الف دينار اى حوالى ٤ مليو دينار . وهذا نمو ايضاً ، نمو عصرى وان كان ليس في صالح الدولة ، ولقد كان من الاولى من البداية ان يكون هناك خطين متوازيين يسيران جنباً إلى جنب مع قانون المساعـدات العامة كان لا بد ان يكون هناك تأهيل مهنى لهؤلاء الناس صحيح هناك تأهيل مهنى لكن غير مطبق – مجرد فترينة – القانون موجود ولكن السلطات ترعـى الناس ولا تريد ان تؤدى للغير . لذلك أصبح القانون موجوداً على الرف ولم يطبق. كان المفروض ان يكون هناك خط آخر موازى لهذا الخط وهو ايجاد جهاز من الاخصائيـات الاجتماعيات والباحثـات الاجتماعيات والمدربات المنزليات والعاملات في شئون الاقتصاد المنزلى . لكى ينزلوا الى الاسر ليفهموا الاسر كيفية التصرف في هذه المبالغ التى تأخذها وكيف ترعى امورها وترشدها صحياً ، وكذلك تمشى الخطوط كلها متوازية ولو حدث هذا لكان الوضع عكس ما هو عليه الآن ، وبدلا من ان نصل إلى ٤ مليون ونصبح مطالبين بملايين أخرى : سيكون الخط بطبيعة الحالة مؤدياً إلى الحد من قيمة المساعدات وقد تصل إلى أقل من ٣٣ الف دينار التى صرفناها على ٦٠٠ أسرة في عام ١٩٥٥ . اذا صدق هذا الكلام على قانون المساعدات الآن فقد يصدق بعض الشيء على نظم الاسكان فبيوت ذوى الدخل المحدود التى تم توزيعها منذ بداية المشروع حتى عام ١٩٧١ قد بلغت حوالى ١٢٣٧٠ الف بيت شملت ٢٦ منطقة والمزمع توزيعها عـام ١٩٧٢ – ٣٥٢٩ الف بيت في اربع مناطق سكنية كما تم توزيع حوالى ١٠٠٠ قسيمة ومع ذلك فالطلبات في أزدياد مستمر فقد بلغت عدد الطلبات المسجلة منذ عام ١٩٦٥ إلى ١٩٧١ – ١٦٧٠٠ طلب رغم ان بنك التسليف والادخار يقوم الآن ببناء ١٠٧٠٠ بيت من المساكن الشعبية .

ومن المستغرب أن يكون هذا العدد غير كاف لتغطية الطلبات المقدمة مما يتطلب عاجلا أن يكون هناك تفكير جدى لايجاد مشروع يكون بديلا للاسكان – اقول بديل لسبب لان رقعة الارض لم تعد تتحمل التوسع الافقى كما أن قدرات الاجهزة التنفيذية الموجودة في الاشغال او البلدية لم تعد قادرة على مسايرة حجم الطلبات المتزايدة ، والمثال على ذلك اننا في عام ٦٥ – ٦٦ كان عندنا حوالى ٦٠٠٠ طلب والبلدية والاشغال لا تستطيع بناء سوى ٢٠٠٠ بيت والـ ٤٠٠٠ بيت من يبنيها لا احد يعلم . هذا هو وضع الاسكان اما بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية وهى ايضاً وجدت لكى تأخذ دور الاسرة الكبيرة في خدمة بعض الاوجه الاجتماعية الموجودة . هذه المؤسسات هى مؤسسة الطفولة ، مؤسسة الشباب والاحداث والمنحرفين ، مؤسسة الشيخوخة ، مؤسسة ضعاف العقول .

في عام ١٩٧٠ بلغ عدد الاطفال ٢٣٣ طفل ، الاحداث ٤١ حدث وضعاف العقول ١٩٦ نزيل والشيخوخة ٧٦ نزيل . أين كان هؤلاء قبل تقلص الاسر الكبيرة بطبيعة الحال كانوا موجودين بالاسر لكن الوظيفة تغيرت . ايضاً بالنسبة للقطاع الاهلى الذى بدأ يأخذ جزءاً من مهام الاسرة الكبيرة فجمعيات النفع العام الذى بلغ عددها عام ١٩٧٠ – ٢٥ جمعية بجانب ٨٣ هيئة كهيئة لجميع المال هذه كلها بدأت ايضاً تأخذ الدور الذى كانت تقوم به الاسر الكبيرة .

هذه هى ملامح النمو الحضرى في المجتمع الكويتى من جوانبها المتعددة وهى تجعل المجتمع الكويتى – على ما ذهب اليه الكثير من المفكرين – من نمط المجتمعات التى تنمو في قفزات متوالية أشبه ما تكون بمتوالى هندسى أكثر منها متوالى حسابى أى انه ليست هناك حدود معينة يمكن أن تقاس بها القوة الزمنية التى يمكن أن يتطور فيها المجتمع الكويتى لأخذ دوره الطبيعى للمجتمعات النامية حضارياً .

كلمـــة

الاستاذ المهندس حامد عبد السلام شعيب

نتحدث في بادئ الأمر عن التخطيط العمرانى ودوره في عمل خطة كاملة ، فكل الدول تسعى لأن تقيم خططا عمرانية وثقافية واسكانية . هذا هو الهدف ، لكن إذا لم تكن هناك خطة كاملة فذلك لايمنع من أن تكون هناك دراسات لخطط تكون نواة تتجمع حولها الخطة الكاملة . ففى الوقت الـــذى بدأت فيه الخطـــة العمرانية لم يكن هناك أى دراسات بالنسبة للهجرة السكانية ، فعدد السكان في أى منطقة معينة يحدد كمية النمو في المستقبل لها . . .

إن تعداد سكان الكويت قد تضاعف خلال خمسة عشر سنة تقريباً ، وهذا يسبب مشاكل كبيرة جدا بالنسبة لمن يجب أن يضع خطة عمرانية أو غيرهـــا . فكيف نضع الخطة ؟ في مثل هذه الحالات نضع تخمينات أو عدة احتمالات ، فنقول إن الدولة تتخذ الخطوة كذا عندما يكون عدد السكان كذا ، ثم تتخذ الخطوة التالية كذا عندما يصبح عدد السكان كذا . . . الخ الخطة التى وضعناها لنمو الكويت لغاية سنة ٢٠٠٠ تقريبا وضعنا أمامنا أربع احتمالات : اما أن تعداد السكان يسير بالمعدل الذى كان عليه في الماضى بالأرقام نفسها أى بزيـــادة ٣,٥ سنوياً يمضى أن التعداد سوف يكون سنة ٢٠٠٠ مليونين وأربعمائة الف نسمة ، والاحتمال الثانى أن الهجرة من الخارج تضعف ويكون فيه نمو طبيعى للسكان وفي هذه الحالة يكون عدد السكان مليـــون وربع فقط في سنة ٢٠٠٠ وهنا نلاحظ وجود فرق كبير جدا في الحالة هذه وعلى هذا فأمامنا احتمالين ، لكننا ، أخذنا احتمالا وسطاً وقلنا انه لو أن سياسة الحكومة هدفت إلى ادخال عدد قليل من المهاجرين وذوي الكفاءات التي تحتاجها الدولة ففى هذه الحالة سوف يكون لدينا مليونان بين سنة ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠ ،

بالنسبة للأيدى العاملة من الكويتيين فهم لايشكلون سوى الثلث وهذا أمر خطير جدا ويدعو إلى معالجة . فاذا كنا نريد التنمية فلابد أن ننمى هذه الأيدى

هناك أشياء أخرى بالنسبة للنتيجة هى الارض نفسها التى سوف تنشأ عليها المناطق العمرانية والسكانية . . فالبنسبة للارض وتحديد كمية هذه الأرض ، يجب وضع مقاييس ومعايير لكل نوع من هذه الأراضى حتى يمكن حصر الكمية التى نحتاجها مستقبلا ، فنأتى لكل إستعمال معين بعدد معين من المناطق مثل مناطق ترفيهية أو مناطق تجارية أو مناطق صناعية وتحدد الكمية التى يحتاج لها الشخص الواحد ، وفي النهاية نجمع هذه الأرقام ، ونقول اننا في سنة ٢٠٠٠ سوف نحتاج إلى كذا من مساحة الأرض .

بالنسبة للاسكان ، فانه يحتل الجزء الأكبر بالطبع من المناطق العمرانية فبدون شك يحتل ٨٠ من الأرض والبقية ٢٠٪ ما بين خدمات تعليم وطرق وترفيه . . . الخ .

طبعا كثافة السكان نفسها تؤثر على كمية المساحة المستقبلة ، والواقع عندنا في الكويت هناك فرق شاسع في مستويات الشعب ، فهناك من يعيش عند مستوى منخفض جدا وكثافة عالية في بيوت صغيرة ، وهناك آخرون يعيشون في فيلات هذه المناطق منخفضة جدا ، فالمخطط يظل في حيرة ، هل هذا الأمر سوف يستمر بهذا الشكل في المستقبل أو أن الدولة سوف تشعر بأن هذا نوع من الاهدار للثروة القومية فتضغط على الشعب وترفع من كثافة مناطق معينة . في الواقع قد وضعنا هذا بعين الاعتبار وقلنا أنه لو حدث هذا — كما نلاحظ ذلك في منطقة الرقة فان كثافتها عالية جدا بالنسبة للضواحى التى أنشئت في الماضى مثل الرميثية — والخالدية . وفي مثل هذه الحالة فان نسبة كثافة السكان سوف تتراوح بين ١٥٠ شخصاً في الهكتار الواحد ومن أدنى شئ ٦٠ شخصاً في الهيكتار الواحد مثل ما هو الحال في مناطق الخالدية والرميثية ، ١٥٠ في حولى والسالمية وهى المناطق التى فيها شقق وعمارات كبيرة . فحسبنا المعدل لكل السكان بأننا سوف نحتاج إلى ٢٠ هيكتاراً لكل الف نسمة .

هذا بالنسبة للمناطق السكنية ، أما بالنسبة للمناطق الصناعية فان المعدل الحالي في المناطق الصناعية في الشويخ و الشعيبة نجد أن الهيكتار الواحد يوظف « ١١٠ » من العمال تقريبا . وعلى هذا الأساس وضعنا احتياجات الدولة مـــن المناطق الصناعية في المستقبل آخذين بعين الاعتبار ما قلناه من أننا نحتاج إلى ما بين ٦٢٥ إلى ٨٠٠ ألف وظيفة التى سوف تستوعبها المناطق العمرانية .

بالنسبة للمناطق التجارية في الوقت الحاضر نلاحظ أن الكويت هى المركز الرئيسى لتجارة الدولة ككل ، ولسوف يستمر هذا الأمر لأن العاصمة هى المركـــز الأساسى للدولة ، وكذلك اوجود تجمع كبير من السكان من حولها ، ومن هنا سوف تظل المركز الأول للتجارة واقترح مركز آخر ثانوى ، ثم اقترحت مراكز اقليمية ، اي أكثر من أن تكون محلية في الفحاحيل والجهراء والمسيلة والفروانية .

وكان هناك اختيار لمواقع أخرى مثل الجامعة والمناطق العسكرية والمدينـــة الرياضية . . الخ ومن أهم الأسس التى أثرت على التخطيط هى مصادر المياه في الكويت ، وكيف نوفر كمية المياه اللازمة للعدد الذى ذكرناه وهو المليونا شخص .

وفي الاحصاء الذى عمل وجد أننا نحتاج إلى ٨٠٠ مليون جالون من المياه يوميا لهذا العدد ، وبلاشك أن هذه الكمية هائلة جدا لايمكن أن نستوفيها عن طريق الآبار أو عن طريق التقطير إلا إذا إستطعنا أن ننشئ من الآن حتى سنة ١٩٩٠ محطات تقطر ١٥ مليون جالون يوميا لمدة عشر سنوات . وهذه عملية صعبة جدا . ولقد وضعنا عدة افتراضات لتوفير القدر الكافي من المياه . ونعتقد أن عملية التقطير بمفردها بالطريقة المتبعة حاليا لن تكفى في المستقبل . لأن الطريقة الحالية تعتمد على الغاز كمصدر للطاقة ، والغاز هذا لن يستمر الى الأبد . فلذلك لابد من دراسة طرق أو وسائل أخرى لتوفير طاقة كهربائية وتوفير مياه عذبة ، وطبعا اسلوب التقطير بالطاقة النووية لابد من دراسة له حاليا لأننا لو بدأنا فيه الآن فلن ينتهى قبل عشر سنوات على الأقل .

كذلك بالنسبة للكهرباء ، فان المعدل الحالى حوالى ١٤٠٠ كيلوات في اليوم ، وسوف نحتاج إلى ٨٠٠٠ كيلوات وهذا سوف يحتاج إلى إنشاءات كبيرة جدا لتوفير هذه الكمية ولابد من دراستها بطريقة اقتصادية أكثر مما هو معمول بها حاليـــا .

نعود إلى المناطق كما اقترحت في الخطة ، هذه الخطة تقدر تكاليفها بحوالى ٥٠٠٠ مليون دينار ، وهذا لايمكن للدولة أن تغطيه عن طريق دخل من النفط فقط ، فلابد من التفكير في سياسة أخرى بالنسبة لدخل الدولة سواء عن طريق الضرائب أو عن طريق انشاء صناعات وخدمات تعود بدخل كاف لنا كـــى ننمى خطة تجعلنا نعيش في نفس المستوى الذى نعيش فيه حاليا أن لم يكن أفضل .

احتياجات العصر والنظم التربوية
في الكويت

كلمـــة
الاستاذ الدكتور حسن علي ابراهيم

مدى ملائمة مناهجنا التربوية مع متطلبات العصر الحديث موضوع مهم ، آن الاوان لمناقشته بكل صراحة . .

وسوف اختار النظام الديمقراطي كأحد متطلبات عصرنا الحديث . فهـــذا النظام هو نظام الحكم المتبع في الغرب والشرق معاً رغم تفسيراته المختلفة هنـــا وهناك . . وهو النظام المتبع في الكويت منذ عام ١٩٦١ . ويجب علينا دائماً ان نتذكر الحقيقة الناصعة على ان الديمقراطية هي ليست مجرد شكل للحكومـــة . . وانما هي اسلوب حياة اجتماعية قائم على انتشار التعليم في ذلك المجتمع . .

لذا فان الظروف البيئية المؤدية لنجاح النظام الديمقراطي او فشلـــه هي مـــن المواضيع التي تشغل عقول المفكرين في حقل التطور السياسي بصفة عامة والتطور السياسي للـــدول النامية بصفة خاصة . ان تاريخنا المعاصر يشهد اعادة وتكراراً لقصة روائية حزينة تعيد نفسها في اغلب دول العالم النامية وهي قصـــة الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والتي بذلت الشيء الكبير من اجل التخلص من الظلم والاستبداد . . لتتمتع بحكم الشعب العادل . ولكن بعد فترة وجيزة تعود تلك الشعوب بكل اسف إلى حالة الاستبداد والظلم ولكن في هذه المرة ليس استبداداً او ظلماً اجنبياً . وانما امر من ذلك انه استبداد وظلم محلي . وظلم ذوي القـــربى اشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند . فما هي يا ترى الشروط المطلوب وافرها لانجاح النظام الديمقراطي ؟ .

من الشروط المتفق عليها ما يلى :

١ — انتشار وارتفاع مستوى التعليم بين جميع طبقات الشعب . . وهذا الشرط مهم جداً فاذا لم يتمكن التعليم من خلق مواطنين صالحين فعليه على الاقل ان يسهل لهم الطريق ليصبحوا مواطنين صالحين . . . ومن الثابت علمياً انه كلما ارتفع المستوى الثقافي للفرد كما ازداد اعتقاد هذا الفرد ومؤازرته للنظام الديمقراطى .

٢ — مستوى معيشى مرتفع . . وهذا يعنى وجود طبقة متوسطة كبيرة . . فالمجتمع المنقسم إلى طبقة عالية غنية وصغيرة وطبقة كبيرة من الجماهير الفقيرة لا يساعد على نجاح الديموقراطية وانما قد ينتج عن ذلك نوعان من الحكم اما الحكم الالجارجى (Olgarchy) وهو حكم الطبقة الغنية او الديكتاتورية الشعبية .

٣ — الاحساس بالعدل الاجتماعى بين مختلف طبقات الشعب .

٤ — وجود تقاليد تقضى بالتسامح والاعتماد على النفس .

وسوف اركز على الشرط الاول . . وذلك لاهميته لموضوع ندوتنا الليلة . فالتعليم يلعب دوراً مهماً جداً في التكوين الديمقراطى للمجتمع ، فالمنظمات الديمقراطية لا تستطيع الاستمرار باداء مهمتها بدون التعليم فالديمقراطية تعتمد بالدرجة الاولى على مواطنين متعطشين للمعرفة وتبادل الافكار والاراء . . ويساعد التعليم ايضاً على نمو الديموقراطية الاقتصادية التى تساعدعلى تفتح الطبقات الاجتماعية ومساعدة الاتجاه الطبقى العامودى مما يؤدى للتطور والتقدم . . والتعليم خصوصاً في الدول النامية يساعد على ادراك الحقيقة الناصة على ان الامس غير الغد وان التغير هو من طبيعة الحياة وان لا طريق لحياة افضل الا من خلال التلاؤم مع التغيرات الحياتية .

فاذا لم نستطع ان نقول بالتأكيد ان المستوى التعليمى العالى هو احد الشروط الكافية لانجاح النظام الديمقراطى فنستطيع على الاقل ان نقول ان جميع الشواهد تشير إلى ان هذا الشرط هو شرط ضرورى للديمقراطية في العالم الحديث .

ان نسبة المتعلمين في الكويت ليست بالنسبة العالية فهي لا تتجاوز الـ ٥٣ ٪ (حسب احصاء عام ١٩٧٠) وسوف لا نحاول مقارنتها بالنسبة الموجودة في اوروبا الغربية والتي تقارب المئة في المئة وانما نحاول ان نقارنها بلبنان الذي يتمتع بنسبة ٨٠ ٪ والسبب في اختيار لبنان هو . . انه البلد العربي الوحيد الذي يتمتع بنظام ديمقراطي مستقر منذ الحرب العالمية الثانية . . تلك الفترة التي تعتبر فترة التجارب الديمقراطية في العالم العربي . هذا من ناحية نسبة المتعلمين . . اما من ناحية نوعية المتعلمين فانه منذ ابتداء التعليم المنظم في الكويت لم تتوفر لدينا اي دراسة تقييمية لمناهجنا التربوية نستطيع بواسطتها قياس نجاح تلك المناهج . . ليس فقط اننا فشلنا في تقييم مناهجنا وانما لم نستطع وضع هدف واضح للتربية والتعليم في الكويت . . وحتى نستطع قياس نجاح مناهجنا التربوية يجب علينا ان نسأل السؤال الآتي :

هل تمكنت مناهجنا التربوية والفلاسفة التربويون القائمون على وضعها من خلق مواطن صالح يستطيع ان ينمو ويشارك في بناء مجتمع افضل ؟ واترك هذا السؤال لوزارات الدولة المختلفة للجواب عليه .

ان مهمة المناهج التربوية ليس نشر التعليم فحسب وانما العمل على خلق مواطن ديمقراطي حر متسائل . . فالمدارس تلعب دوراً سياسياً هاماً في هذا المجال . . وليس هناك اي شك في ان جميع الادلة تشير إلى فشل مناهجنا التربوية في تحقيق ذلك . . . فمناهجنا في جميع المراحل التربوية تميل نحو التجريدية والعلوم النظرية مبتعدة عن الواقع ، مركزة على التلقين واجهاد الذاكرة وعدم اللجوء للبحوث واستعمال المكتبات . . فبي حين نجد ان التلميذ في الولايات المتحدة الامريكية يدرب على استعمال المكتبات منذ المرحلة الابتدائية نجد بالمقابل عدم قدرة الطالب عندنا في المرحلة الجامعية لان يقوم بهذا العمل . . .

ان عدم المام الطالب حتى من المرحلة الجامعية بالنواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لمجتمعه تتجلى بعدم وجود مادة في جامعة الكويت لتدريس

التطور السياسى للكويت والخليج العربى الا في مطلع هذا العام الدراسى وبعد الحاح كثير وعدم تدريس اى شيء عن تشريعات البترول في كلية الحقوق بالرغم من اهمية هذه المادة . وهو ليس بشيء غريب على مناهجنا التربوية فهى صورة طبق الاصل للمناهج التربوية في جمهورية مصر العربية التى هاجمها الرئيس الراحل عبد الناصر في خطاب القاه في نوفمبر ٢٥ سنة ١٩٦١ حيث طالب بتدريس المواد المرتبطة بالبيئة المصرية والابتعاد عن النواحى النظرية البحتة التى لا تمت بصلة إلى الواقع المصرى خصوصاً في العلوم الانسانية .

ان السؤال الذى يطرح نفسه علينا بالحاح هو ما هى احتياجات الكويت التعليمية في المستقبل ؟ الجواب لهذا السؤال يعتمد على ما نهدف له من السياسة التعليمية . . . والناتج عن اتباع احد الاستراتيجيات الاتية :

الاستراتيجية الاولى تنص على تطبيق المناهج التربوية التى تهدف إلى تكوين ثقافة عامة لدى الطالب والاستراتيجية الثانية تنص على الاتجاه نحو النواحى التخصصية . .

والواقع ان هناك نقاشاً حاداً بين المؤيدين للاستراتيجية الاولى والمؤيدين للاستراتيجية الثانية في اغلب دول العالم . فالاستراتيجية الاولى تساعد على خلق مواطن مرن متلائم اما الاستراتيجية الثانية فيجب عند تطبيقها ان تكون مصحوبة بتخطيط للقوى الانسانية (Man - Pouwer Planning) . . ومن المتعارف عليه انه مهما بلغت دقة ذلك التخطيط فلا بد ان تكون هناك اخطاء يترتب عليها تدريب وتعليم اعداد اكبر من الاعداد اللازمة وهنا يبرز خطر هذه الاستراتيجية فمن الواضح ان تعليم الفرد وتدريبه اسهل بكثير من ايجاد وظيفة له .

ان السؤال الملح في اية خطة تربوية يختص في اى المراحل التعليمية يجب علينا كدولة نامية التركيز عليها في تطوير المناهج وتحسين المستوى العام ؟ اهى المرحلة الابتدائية ام الثانوية ام الجامعية ؟ فمن المعروف انه من الصعب تطوير المرحلة الابتدائية ورفع مستواها بدرجة ملحوظة . . وذلك ان مستوى التعليم الابتدائى

في اغلب بلدان العالم مستوى ضعيف ويرجع السبب في هذا إلى مستوى كفاءات المدرسين الابتدائيين الذين يكونون في اغلب الحالات فوق مستوى تلاميذهم بدرجة قليلة . . اما في المراحل الثانوية والجامعية فنستطيع التطوير إلى مستوى افضل بواسطة الخبرات غير المحلية والعمل على تدريب الخبرات المحلية .

قبل ان اختتم حديثي بودي ان اتطرق إلى موضوع التعليم الجامعي في الكويت وهو موضوع ذو شجون وآهات بالنسبة لنا .

ان نجاح الدول النامية في برامجها التطويرية والتقدمية يعتمد اعتماداً كلياً على مدى نجاح النظم الجامعية فيها . . ان الجامعة هي منبع التقدمية والحضارة في اي مجتمع ، اضف لذلك كونها رمزاً للسيادة في الدول النامية . . مثلها مثل العلم القومي والنشيد الوطني والقوات المسلحة والخطوط الجوية .

ان علاقة الجامعة في تقدم وتطور البلدان النامية نابعة من حقيقة احتياجات تلك البلدان لحكومات فعالة وهذا يتطلب وجود كوادر (ملاكات) من الموظفين الفعالين ذوي الكفاءات العالية . وبطبيعة الحال تقع المسئولية على النظام الجامعي لتخريج دفعات كافية من هؤلاء الموظفين والخبراء . . . وهنا يجب ان نضع نصب اعيننا نوعية المتخرجين لا أعدادهم ، فمن الملاحظ ان الجامعات في الدول النامية التي تخرج اعداداً كبيرة من الطلاب عادة لا توفر لهم المستوى الثقافي الكافي . . . وهذا يرجع إلى الاعداد الهائلة من الطلاب ومستويات القبول المنخفضة . . . لذا فيجب علينا حتى نحافظ على مستوى معين ان نرفع نسبة القبول رغم ما يثير ذلك من نقاش حول ديمقراطية التعليم التي تقضي بفتح ابواب الجامعات لجميع طبقات الشعب وجميع المستويات الفردية . . . . . .

ان من الواجب على الجامعة ان تقوم بدور الرائد في حسن الادارة وان تقوم بدور القائد في التطور الاجتماعي للبلد . . ولكن للاسف لم تصل جامعة الكويت لهذا المستوى وانما اصبحت جزءاً من بيروقراطية الدولة ككل . . وتخطت الدولة

في ذلك حين اصبحت ادارتها بيروباثولوجية وتعنى كون البيروقراطيـــة غاية في حد ذاتها لا وسيلة لغاية .

وحتى نصل إلى نتيجة مثمرة سواء في هذه الندوة او المؤتمر المزمع عقده في هذا الشهر لمناقشة المناهج التربوية يجب علينا ان نخصص الوقت والجهـــد لمناقشة تـــلك المواضيع الحساسة الـــتى اعتقد انها اكثر خطورة من المناقشة المصيريـــة بخصوص نضوب البترول . . فسؤالى هو ليس متى ينضب البترول لاننا جميعاً نعرف حق المعرفة ان البترول مادة لا محال ناضبة عاجلا او آجلا وانما يجب ان يكون السؤال كالاتى :

هل استطعنا ان نخلق بواسطة مناهجنا التربوية المواطن القادر على التلاؤم مع الظـــروف الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية الناتجة عن نضوب البترول في المستقبل؟ لقد اثبت المواطن الكويتى مدى قدرته على التلاؤم مع الظروف الاقتصادية الصعبة التى حلت بالبلاد في الثلاثينات فهل يا ترى استطاعت مناهجنا التربوية المحافظة على معدن الكويتى الاصيل وصقل هذا المعدن ام انها فشلـــت في هذا المضمار . . . قد يكون من الاسهل ان نقول لندع الايام تثبت ذلك لكن الخشية هى ان تصعقنا النتائج اذا انتظرناها كمتفرجين بينما الاولى ان نساهم في تقصى الحقائق وتحليلها ودرسها كما تفعل الامم التى تؤمن بالقول النبـــوى المأثور ، اعقل ثم توكـــل .

كلمـــة
الاستاذ احمد علي الدعيج

في أعتقادى أن هناك خصائص في هذا العصر تميزه عن بقية العصور السالفة وأهم هذه الخصائص أولا سرعة الحركة . . السرعة عموما سرعة انتقال المعلومات ، سرعة التأثير والتأثر بين مختلف المجتمعات . . وبالتالى فان هذه السرعة تفرض على المجتمعات المتخلفة أن تحاول مسايرة المجتمعات المتقدمة التى تفرض قيمها وحضارتها بحكم تفوقها وقوتها ، وكذلك بحكم سهولة ايصال أنماط الحياة التى تتمتع بها هذه المجتمعات المتقدمة إلى بقية انحاء العالم كذلك هناك سرعة في تبدل القيم والمقومات الاساسية للمجتمعات . فما يعتبر اليوم مقبولا قد لا يعتبر مقبولا بعد بضع سنوات ، والعكس صحيح فالتقاليد التى كانت تسيطر في فترة معينة من الزمن أصبحت تعتبر معوقات في فترة أخرى وهكذا كذلك من الخصائص الذى يمتاز بها هذا العصر سرعة الاكتشافات والاختراعات ، واستمرار هذه الاكتشافات والاختراعات بصفة شبه دائمة تقريبا وبالطبع فان لهذه الاكتشافات والاختراعات تأثيراً كبيراً على الانتاج بمختلف أشكاله وعلى العلاقات الانسانية عامة ، ومثال ذلك حلول العقل الآلى محل اليد العاملة كذلك يمتاز هـــذا العصر بقـــدرة المجتمعات المتقدمة على تشخيص مشاكلها وعـــلى استيعاب النظم والقيم الجديدة ، وعلى مرونـــة المؤسسات السائدة فيها من حيث تكيفها مع متطلبات التغيير الـــذى تفرضه الحضارة الحديثة . . هذا في أعتقادى ما يشكل خصائص العصر الحديث ويمكن اختصار جميع هذه الخصائص في كلمة واحدة هى السرعة . . سرعة التأقلم ، سرعة التكيف ، سرعة انتقال المعلومات الخ . هذا هو الجزء الاول من عنوان الندوة .

و أتى إلى الجزء الثانى وهو النظم التربوية في الكويت . والنظم التربوية عندنا تحكمهاعوامل أساسية في رأيى هى :

إدارة التعليم أولا ، والمناهج ثانيا ، والسؤال الاول الذى أطرحه هو : هل الادارة التربوية في الكويت قادرة على التجاوب والتفاعل مع خصائص العصر الحديث التى سبق ذكرها ؟ والسؤال الثانى ، هل تشكل المناهج السائدة حاليا الوسيلة المثلى التى تنتقل بها المعلومات الحديثة إلى الطلاب ؟ ثم هناك سؤال آخر ، هل يكون المدرس حلقة الوصل الفعالة مع هذه العوامل والخصائص المميزة لهذا العصر بحيث يسهم في تكييف مجتمعه في المدرسة مع متطلبات الحياة الحديثة؟ سأحاول أن أحلل بسرعة أجابتى على التساؤلات الثلاثة في اعتقادى أولا أن ادارة التعليم وهى التى تتكون من التنظيم والتسلسل الهرمى في الوزارة من أعلى المستويات إلى مستوى المدرس في المدرسة ، يجب أن تمتاز بالقدرة على توزيع الصلاحيات من أسفل السلم الهرمى إلى قمته . وفي اعتقادى أن هذا غير متوفر .. فالمدرسة وناظرها في الوقت الحالى لا يمثلون وحدة ادارية مستقلة قادرة على التحرك والابتكار ومحاولة الامتياز على غيرها . كذلك ينقص ادارة التعليم وجود المتخصصين في تخطيط التعليم واعادة تقييم المناهـــج .

اذن الذى يتولى أعادة تقييم المناهج حاليا هم انفسهم الذين تولوا وضع المناهج وبالتالى فهم غير قادرين على الحكم بطريقة موضوعية على المناهج نفسها ، فاذا انتقلنا إلى المناهج ، فأعتقد في رأيي أن معظمهما لا يمت إلى صفات العصر الحديث التى ذكرتها بصلة ، وآتى بامثلة : مثلا حصص الدين الكثيرة واستمرار تعليم الدين كطقوس حتى آخر المرحلة الثانوية وربما إلى الجامعة . وطريقة تعليم الدين هذه في رأيى انها تؤكد نفور الطالب من الدين منذ الصغر ، فلا توجد بينه وبين الدين أى صلة ، وانمـــا تكرس هـــذا النفور ، فاذا رجعنا إلى أنه هو أساس في تربية هذا الطالب وجدنا أن الطريقة التى يدرس بها لا تؤكـــد تأثير الدين عليه في المستقبل ، وانما هى مرحلة يمر بها — كما في اعتقادى ولأكن صريحا هنا — فهو يعتبرها جرعة خروع فاذا استطاع أن يبتلعها بسرعة فانه يكون

قد تخلص منها ولن يمضى علية وقت طويل بعد الثانوية الا وقد نسى كل ما تعرض له من دروس الدين .

وإذا جئنا إلى تدريس اللغة العربية التى هى اللغة الاساسية قطعيا هذا ينطبق على لغات أخرى وأنا اركز هنا على اللغة العربية ، فنجد أيضا أن طريقة تدريس اللغة العربية لا تنتج لنا طلابا في نهاية المرحلة الثانوية قادرين على كتابة موضوع باسلوب مقبول . والسبب هوأن اللغة التى نتكلم بها ليست هى اللغة التى تدرس لنا في المدارس . وهذه الحقيقة يبدوا انها دائما تغيب عن بال من وضع مناهج اللغة العربية ، إذا انه يفترض في الطالب ، حينما تلقى عليه دروسا باللغة الفصحى ، يفترض أن هذه اللغة هى التى يتكلم بها في البيت . والطالب في الواقع يتعرض إلى بلبلة فكرية لفترة من الزمن حينما يحاول أن يوفق بين ما يسمعه في المدرسة والبيت من الفاظ . ففى الواقع فان تدريس اللغة العربية يجب أن يفترض انها لغة غير اللغة التى يتكلم بها الطالب— لأن الطالب يتكلم بلهجة ليست هى اللغة المكتوبة ... ثم إذا نظرنا أيضا إلى العلوم الاجتماعية والتاريخ نجد أن مضمونها يمتاز بعاملين ، أولا عدم الدقة في نقل الوقائع التاريخية بسبب المجاملات والنفاق الاجتماعى الذى تمتاز به معظم المناهج. فنجد مثلا أن حوادث تاريخية أزيلت وحوادث أخرى فسرت تفسيراً يتكيف مع نظام الحكم السائد وهذه الصفة طبعا تمتاز بها معظم المناهج العربية ولاأخص الكويت هنا فقط . وكذلك يتصف تدريس المواد الاجتماعية والتاريخ بانعدام التحليل والتقصى العلمى للوقائع التاريخية ،والاكتفاء بسرد المعلومات وتلقين الطالب هذه المعلومات بحيث يحفظها كالببغاء فقط . أما إذا نظرنا إلى العلوم — الطبيعية نجد انها لا تتابع الجديد من المكتشفات والمخترعات . وكثير من الكتب المدرسية التى تدرس حاليا تحت عنوان مواد العلوم أصبحت تدرس في بلاد أخرى تحت عنوان تاريخ العلوم ، وبالتالى فالطفل لا يجد فائدة كبيرة من الوقت الذى يقضيه في دراسة هذه العلوم . . اخيرا ، المدرس — وهنا نجد أن المدرس الكويتى — يمتاز بانعدام التأهيل التربوى بشكل مطلق والتأهيل التربوى الحديث بشكل خاص . فالمدرس الكويتى لا يطلب منه حتى على الأقل أن يضيف إلى تخصصه

أو دراسته الجامعية دبلوماً خاصا يؤهله للتعليم . فمن تخرج من الجامعة أو من المرحلة المتوسطة لا أعتقد انه بحكم تخرجه يستطيع أن يتولى مهنة التدريس فالتدريب فن يجب أن يدرب عليه من سوف يشتغل به . وأن يحصل على تأهيل خاص له. كذلك هناك ظاهرة مؤسفة تجلت أخيرا في التعليم بالنسبة لنوع المدرس هى أن انخفاض الاجور التى تدفعها الحكومة هنا على الأقل أدى الى تردى النوع القادم من الخارج . كذلك توفر المنافسة في بلدان شقيقة أخرى قريبة من الكويت أدى إلى ذهاب هذا النوع الممتاز إلى هناك . خلاصة القول اذن أن هذه النظم التربوية السائدة في الكويت لا تتمشى ولا علاقة لها بما سبق أن عرفته لاحتياجات وخصائص العصر الحديث .

احتياجات العصر وأهداف التعليم

كلمة

الاستاذ الدكتور عبد العزيز سلطان العيسى

ان احتياجات العصر من الضرورى أن تكون هى أهداف التعليم . فالتعليم والمؤسسات التعليمية لا بد أن تتبنى ضروريات ومتطلبات مجتمعنا . فمن أهم احتياجات هذا العصر هى تكوين العقلية التحليلية عند الانسان العربى ، ومن ثم فان أهم اهداف التعليم لا بد وأن تكون خلق هذه العقلية التحليلية .

ما المقصود بالعقلية التحليلية ؟ يقول الاستاذ قسطنطين زريق أن العقلية التحليلية هى ليست تطبيق الفكر السليم على اكتشاف ونقل المعرفة ، أو تدريب جيل جديد على الطرق ، والتكنيك في الابحاث العلمية ، ولكن تكوين الصفات التى هى أساس الأعمال النشطة والابتكارية والسليمة مثل حب الاستطلاع ، الموضوعية ، الحرية والمسئولية ، الصراحة ، الحوار والمعارضة ، الابداع ، والاختراع . وادخال هذه الصفات للانسان العربى عملية كبيرة ومهمة لأنها مقومات تقدم المجتمع – وشروط ضرورية لتأمين استمرارية المؤسسات التعليمية . ويقول الدكتور زريق في هذا المجال « ان المؤسسات التعليمية شأنها في ذلك شأن الأفراد ، لا تحيا بمجرد أنها كائنة ما كما وأنه لا يمكن ضمان أو تبرير بقائها في حالة وجودها . ان شروط ضمان وتبرير البقاء يكمن في القدرة الابتكارية المتجددة والمنبثقة عن تجديد أصيل للذات . اذ أنه بدون هذا التجديد للذات فان مجرد الوجود المستمر يصبح الطريق المؤدى إلى الاضمحلال والانحلال والفناء » . وحاجة العصر الثانية هى التغيير الاجتماعى ، فالتعليم العام والتعليم الجامعى خصوصاً هو القوة الدافعة للتغيير الاجتماعى في المستقبل ، ومن ثم لا بد أن نسعى لتعليم الانسان القدرة على التفكير والتبصير بالمستقبل ، القدرة على تحليل وادراك مشاكل مجتمعنا ليتسنى له التخلص من بعض القيم الاجتماعية التى لا تتناسب واحتياجات العصر ، والأخذ بقيم اجتماعية جديدة مناسبة لاحتياجات عصره .

وعلى سبيل المثال لا الحصر فان القيم الاجتماعية التى لا بد للتعليم من أن يبرزها في الانسان العصرى هى :

أولا : لا بد وأن يعزز التعليم في الانسان العربى العقيدة في ان يكون مسيراً ليس لغرض مصالحه الشخصية ولكن لخدمة الناس والمصلحة العامة .

ثانيا : لا بد ان يعزز التعليم الاحساس بالمشاركة في العمل الجماعى وذلك لانتشاله من عقدة الولاء للعائلة ، وجعله يعمل في سبيل حياة الدولة ككل.

لا بد وأن يبين التعليم للانسان العربى ان الأعمال البدنية وأعمال التمريض والحفر . . الخ هى أعمال غير محتقرة ، والقيام بها لا يمكن ان يؤدى إلى احتقار الشخص .

الاحتياج الثالث : هو معرفة التكنولوجية . فلا بد من أعطاء التكنولوجيا أسبقية التعليم . لكن لا بد ان نكون على حذر لأن التكنولوجيا هى قوة غير انسانية ، والذى نريده من معرفة التكنولوجيا هى لغرض استعمالها لخدمة الانسان وليس لاستغلاله .

رابع احتياجات هذا العصر : هو التركيز على الرياضيات والالآت الحاسبة لأنها لغات المستقبل . . لكن الآن السؤال الذى يطرح نفسه بالحاح هو هل استطاع النظام التعليمى المتبع حالياً في الكويت تحقيق هذه الأهداف؟ والجواب على هذا السؤال يتطلب تحليلا للنظام التربوى في الكويت . فهناك مشاكل اساسية للتعليم في الكويت وأول هذه المشاكل وأكثرها ضرراً هى اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف قصيرة المدى ولكن تأثير هذه القرارات على التعلم في المدى البعيد غير مدروس . مثلا : أكبر مثال على هذا هو القرار الذى اتخذ قبل سنوات لتكويت مدرسى المرحلة الابتدائية والمتوسطة . التكويت هو الهدف القصير المدى ولأن الكويت لم يكن عندها عدد كبير من المدرسين المؤهلين في ذلك الوقت فقد قامت وزارة التربية والتعليم وبسرعة فائقة بتكوين معاهد للمدرسين غير مؤهلة للتدريس قامت بدورها بجلب العناصر التى اغلبها عناصر فاشلة وأنتجت في فترة وجيزة اعداداً كبيرة من الخريجين الغير مؤهلين وامتلأت بهم المدارس ، فنتج عن ذلك ضعف المستوى التعليمى. وضعف

المستوى التعليمى في الكويت هو النتيجة على المدى البعيد التى نشـــأت نتيجة تكويت المدرسين مشكلة التعليم الثانية في الكويت وهى في الحقيقة مشكلة تعانى منها جميع مؤسساتنا الحكومية هى الاعتبارات المظهرية والسياسيـــة . فالحكومة تقوم باتخاذ عدة قرارات لأسباب واعتبارات سياسية بحتة . ما معناه أن الحكومة تعطى الاعتبارات السياسية الأسبقية على كل الاعتبارات الأخرى . انشاء الجامعة مثلا ، ليس الآن هناك حاجة ملحة لوجود الجامعة ، لكن لاعتبارات سياسية شكلية . والحكومة تعين اشخاصاً لملء مناصب كبيرة وذات مسئولية سواء في وزارة التربية والتعليم التى هى وزارة حساسة في البلد أو غيرها من الوزارات . ليس لأنهم ناس تربويون وأداريون مؤهلون ، ولكن لاعتبارات سياسيـــة . هذا بالعامية وضع الرجل الغير مناسب في المكان المناسب . . والمشكلة الثالثة هى الأهمية التى تضعها وزارة التربية على الخطط وليس على المعنى . هذا المظهـــر وليس على المحتوى ، وهذه المشكلة معروفة للجميع والكل مستاء منها ، ولكن ليس هناك تنظيم موحد للتخلص من هذه المشكلة .

المشكلة التعليمية الرابعة في الكويت هى الطرق التعليمية المتبعة في جميـــع مراحل التعليم ومن عرضها الجامعة . فالدروس تلقن للتلميذ ونتج عـــن ذلك لسوء الحظ أن تلاميذنا ومن ضمنهم تلاميذ الجامعة يبذلون مجهوداً بسيطاً جداً (وبعضهم لا يبذل أى مجهود) للاطلاع خارج نطاق الفصل الدراسى . فتلقين التلميذ في الصف يعطيه الاحساس في الاعتماد على غيره ، ومن ثم هذا الإحساس يقتل روح الاعتماد على النفس ويقتل روح الاعتماد على النفس ويجعل التلميذ غير قادر على أن يكون مستقل شخصيـــاً .

المشكلة الخامسة من مشاكل التعليم هى عدم ملاءمة المناهج الدراسية مع النمو الطبيعى لعقل التلميذ . فالمعروف وهذه حقيقة علمية ، ان عقل التلميـــذ يتقبل دروس معينة في كل مرحلة من مراحل حياته أو دراسته ، لا بد أن تكون المناهج الدراسية وتدرجها ملائماً للنمو الذى يتم في عقل التلميذ . وهناك دراسات عدة تحدد المراحل التى يمر بها العقل الانسانى منذ الطفولة وكتب عنها الكثير .

أولا : هـــذه المشاكل آنفة الذكر هى مشاكل التعليم بشكل عـــام . وللجامعة مشاكلها الخاصة بها وأهمها :

عدم استقلال جامعة الكويت ، فسيطرة وزارة التربية على الجامعة يجعلهـــا ترث مشاكل الوزارة والتعليم بشكل عام .

- عدم اعطاء المحيط الجامعى أى الاساتذة والتلاميذ حرية التعبير بصر احة .
- المشكلة الثالثة النظام التعليمى المتبع في الجامعة وذو الخواص الآتية :
  - عدم اعطاء الحرية واستقلالية التلميذ والمدرس .
  - عدم مشاركة المدرسين والتلاميذ على السواء في اتخاذ القرارات
  - ضعف طرق اختيار المدرسين
  - ضعف الابحاث العلمية
  - فقر في مكتبات الجامعة
  - فقر في قوانين وأنظمة الجامعة

المشكلة الرابعة هى نظام الجامعة الادارى والذى يعطى المدير السلطة الكاملة لاتخاذ القرارات بدون الرجوع إلى أحد ، والذى نتج عنه عدم اعطاء استقلالية لكليات الجامعة المختلفة وذلك لادارة شئونها . ونظراً لخطورة هـــذه المشاكل أصبحت مؤسساتها التعليمية غير قادرة على أداء مهمتها الرئيسية بحيوية وابداع . ولذلك لن تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق اهداف التعليم آنفة الذكر وبالتالى لن تتمكن من تحقيق متطلبات هذا العصر . ولكننا اليوم بمقدورنا ان نتحمل مقداراً ضئيلا جداً من الفساد في الصناعة وفي وزارات الدولـــة ولكن ليس في استطاعتنا ان نتحمل أى فساد في مؤسساتنا التعليمية وفي وزارة التربيـــة وفي الجامعة بالذات ، لأن من اهداف الجـــامعة كما يقول البروفسور « وايت هد» خلق المستقبل ، أى خلق الجيل الجديد لأن وجود جيل فاسد أو منحل سيؤدى حتماً وفي النهاية إلى وجود دولة منحلة وفاسدة . لذلك لا بد من منع التلوث في الجامعة والمؤسسات التعليمية ، وهذا يتطلب تدخل وحكمة المسئولـــين في أعلى المستويات ولحماية الجيل الجديد والذى نأمل انه لم يفسد الآن .

أتقدم بهذه التوصيات آمل أن تكون موضع بحث ودراسة واهتمام من قبل المهتمين بالتعليم والمتعلمين والواعين في هذا البلد :

أولا : معاهد المدرسين يجب انتغلق رأساً .

ثانياً : على وزارة التربية تعيين العناصر الجيدة من خريجي جامعة الكويت لملء الوظائف التعليمية في المراحل الابتدائية والمتوسطة .

ثالثا : على جامعة الكويت ان تعطى سنوياً دروساً متقدمة وتدريبية لمدرسين بمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية . وفي الصيف .

رابعا : على وزارة التربية أن تقوم بامتحان مدرسي المرحلة المتوسطة والابتدائية لاختيار المؤهل فيهم واعطاءه الحافز على اقباله لتلقى الدروس التدريبية التي ستقدمها الجامعة في الصيف وتحويل العناصر الغير مؤهلة إلى مؤسسات أخرى .

خامساً : الاعتبارات السياسية يجب ان لا تلعب أى دور في اختيار المربين وفي اختيار الموظفين ذوى المسئولية الرئيسية في وزارة التربية والمدرسين والاساتذة في جميع مراحل التعليم ، بل لا بد ان يكون الاختيار مبنى على اساس المؤهل وأن يكونوا ديناميكيين جريئين ولديهم الدافع القوى للخدمة . ولا بد ان يتحملوا ويمثلوا العقلية التحليلية .

سادساً : في كل مراحل التعليم يجب التركيز على المعنى وليس على الحفظ . وعلى المحتوى وليس على المظهر .

سابعا : لا بد من ادخال تعديلات حديثة على طرق التعليم المتبعة ولا بد من تشجيع التلميذ على حب الاستطلاع والقراءة معتمداً على نفسه وليس على أستاذه .

ثامناً : يجب اعطاء الجامعة الاستقلالية الذاتية اذا أردنا ان تكون خالية من المشاكل. مشاكل التربية والمجتمع . وهذه نقطة ذات أهمية لأن الجامعة هى خلاقة المستقبل .

وباختصار فان الجامعات لا بد وأن تقود المجتمع وليس العكس.

تاسعا : الجو الجامعي لا بد وأن يعطى المدرس والتلميذ حرية التعبير عن النفس فاذا كان القصد من الجامعة هو خلق العقل التحليلي فلا بد وأن تكون الجامعة محيطاً انتقادياً لتتمكن من طرح الأفكار والحاجات والقيم والمؤسسات وكل شيء موجود حولها في هذا البلد وغيره .

عاشرا : لا بد من تغيير النظام التربوى المتبع حالياً في الجامعة واستعمال نظام تربوى جديد ليكون خالياً من مشاكل النظام المتبع حالياً .

نظرة مستقبلية عن التشريع الكويتي

كلمـــة

الاستاذ حمد يوسف العيسى

يبدو انه من الأنسب أولا أن نتابع قدرا من التطور التاريخى للتشريع الكويتى خلال الفترة التى واكبت مرحلة التغير الشامل في الكويت وفي هذا الصدد يمكننا أن نبدأ بالاشارة الى المهمة التى قدم من أجلها الاستاذ السنهورى والأوضـــاع التشريعية التى كانت سائدة في ذلك الوقت . وأصدر اول قانون لتنظيم مهمة المحاماة في سنة ١٩٦٠ ولقد وجد الاستاذ السنهورى ان كثيرا من المسائل غير موجودة في مجلة الاحكام، واذا وجدت فانها لا تتناسب مع روح العصر، ولما كان الكويت بلدا تجاريا ، فيه معاملات تجارية ، وفيه بنوك واجانب ، كان لابد من وضع قانون يعالج هذه الظاهرة ، فأعد قانونا خاصا لتنظيم العلاقـــات ذات العنصر الأجنبى ، ثم وجد ان مجلة الأحكام العدلية ليس فيها النظام الراهن الرسمى . فكان لابد من اصدار قانون ايضا مستقل سمى بقانون التأمينات العينية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ ء رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ ثم وجد ان هذا الوضع لا يستكمل للتسجيل العقارى ، فأصدر قانونا خاصا بالتسجيل العقارى . ثم كان لابد لهذه القوانين من اجراءات في التقاضى ، فاصدر قانون المرافعات المدنية والتجارية، وأدخل فيها قواعد الاثبات — قواعد الاثبات لابد ان تكون في القانون المدنى — فأدخلت في قانون المرافعات وهكذا ادخل نظرية الالتزام في القانون التجارى. وقواعد الاثبات في قانون المرافعات ، والمواصيع الاخرى التى قصرت المجلة فيها اوجد لها قوانين خاصة مستقلة .

اذا اخذنا هذه القوانين وأصدرناها كقوانين خاصة — والخاص يجب العام — ماذا بقى من احكام المجلـــة؟

كان باقي عقد المقاولة ، وكان الاستاذ السنهوري قد أعد مشروع لعقد المقاولة باعتبار ان البلد يقوم على المقاولات . هذه وغيرها كانت كلها مشروعات قوانين وضعها لتكون قوانين مستقلة تعطل بقدر الامكان من أحكام مجلة الأحكام العدلية ، وتساير روح العصر الحاضر . لكن الاستاذ السنهوري غادر الكويت قبل ان يتم هذه المشاريع على انه فيما اعتقد قد صدر فيما بعد قانون الايجار ويجب ان نذكر ان عقد العمل كان موجوداً اصلا من قبل حضور الاستاذ السنهوري . وقد اصدرت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قانوناً خاصاً بالقطاع الحكومي والقطاع الأهلي . ولما كانت الكويت بلداً تجارياً ، فان المعاملات المدنية ضئيلة فيها جدا وفي حدود المنازعات المتعلقة بالأراضي ، وهي في دور التصفية حاليا في المحاكم ، بحيث لم يبق منها الا القليل ، وأصبح ماتنظر فيه المحاكم في الوقت الحاضر أغلبه قضايا تجارية وعمالية . . لكن القليل جدا منها هو القضايا المدنية ، بدليل انه لايوجد عندنا الا دائرتان او ثلاثة دوائر تنظر المسائل المدنية . مقابلها اثنتى عشرة غرفة للمسائل التجارية .

في مجال الادارة أيضا عمل الاستاذ حمدى ابراهيم في حقله ، وصدر قانون الوظائف العامة في سنة ١٩٦٠ وقانون المعاشات والمكافآت والتقاعد ايضا في سنة ١٩٦٠ ثم قانون ديوان الموظفين وبعد الاستقلال وانشاء المجلس التأسيسي حضر الاستاذ عثمان خليل وشارك في وضع دستور الكويت الحالي ثم أعقبه مرة اخرى الاستاذ الدكتور وحيد رأفت والاستاذ محسن عبد الحافظ والاستاذ العشماوي والمستشار منتصر ، ولا زالت حركة التشريع مستمرة حتى وقتنا الحاضر .

ما أستطيع أن اقوله هو أن حكم المغفور له عبدالله السالم الصباح اتسم بظاهرة الثورة التشريعية حيث صدرت عدة تشريعات ، وأعتقد انها اكثر من ٣٨ تشريعا . فى خلال عامين وضع السنهوري منها حوالى ٣٤ تشريعا . فلهذا

الرجل الخالد ذكرى طيبة في نفوسنا . والكويت مدينة له بالفضل ، وسيظل علمه باق وفضله باق في الكويت . وفي كافة ارجاء الوطن العربي .

هذا فيما يتعلق بما كان ، وطالما ان نظرتنا في حديثنا هذا هي النظرة المستقبلية فتظل هناك بعض أسئلة أود ان احصرها وأعلق عليها تعليقات بسيطة أولا رأيي في لجنة القوانين .

الحكومة او الدولة بتركيباتها لها سلطة تشريعية في وضع القوانين ، ولها سلطة تنفيذية تنفذ هذه القوانين ، وسلطة قضائية تطبيق هذه القوانين . وهذا مظهر أو اسلوب للنظام الديمقراطي في كافة البلاد المتحضرة لم تشذ عليه وهو وضع مألوف . لكن ما هو غير مألوف ان توجد لجنة خاصة من التجار تسمى لجنة وضع القوانين . ان كانت القوانين بها عيوب فاحدى هذه الجهات الثلاثة هي التي تتلمس العيب ، وهي التي تعالجه . اما مجلس الأمة ، وأما الحكومة ، يجب ان تأتي من احدى هذه الجهات الثلاثة ، خاصة وأن الحكومة عندها جهاز مستقل تستعين به هو جهاز دائرة الفتوى والتشريع ، يضم خيرة القانونيين ورجال الفقه القانوني ممن تستطيع بواسطتهم مراجعة القوانين الحالية واستيضاح مواقع العيب فيها بهدف اصلاحها او تغييرها بما يتفق وروح العصر الحديث . الوزارات وهي تطبق القوانين بأجهزتها تستطيع ايضا ان تكتشف هذه العيوب وكل وزير يستطيع بواسطة مجلس الوزراء ان يبدي رأيه فيما يلاقيه من مصاعب ، وأن يضع مسودة هذه المشاريع ويرسلها الى دائرة الفتوى والتشريع لتضعها في الصيغة القانونية وتقدم لمجلس الأمة لدراستها واصدارها . كذلك يمكن لمجلس الأمة من نفسه ان يبادر وأن يضع صيغ المشروع .

أما ان تأتي لجنة من التجار لا علاقة لها بالحكومة على الاطلاق وتكون هي اللجنة التي تضع قوانين للبلد ، اذن لماذا الحكومة ؟ ولماذا مجلس القضاء الأعلى ولماذا المكتب الفني بوزارة العدل ، ولماذا دائرة الفتوى والتشريع ، ولماذا كل هذه المؤسسات ؟ هل كل هذه المؤسسات بما توفر لديها من خبرة وكفاءة وعلم غير قادرة على ان تضع تشريعات للكويت ويأتي بعض التجار ليضعوا تلك

التشريعات ؟ ولا استطيع التعريض بأعضاء هذه اللجنة لأنى أكن لهم كل تقدير واحترام ، ولأنهم آباء لنا قبل كل شئ . وهم جاؤا لهذه اللجنة ليخدموا حسب اجتهادهم لكن كل ما استطيع ان اقوله هو أنهم فاقدو الخبرة القانونية . هذا أقل ما يمكن ان يقال فيهم ، وأكثر ما يمكن ان يقال في هذا الوقت ، لأن فاقد الشئ لا يعطيه . على سبيل المثال انهم ارادوا اعادة عقوبة الجلد في مشروع قانون الجزاء . ارادوا العقاب على الأعمال التحضيرية . نحن نعرف في كافة التشريعات انه لا يعاقب الانسان الا على الفعل حتى لو بدأ فيه وعدل عنه في آخر لحظة يمكن للمحكمة أن ترى من اسباب الرحمة عدم العقاب عليه . وصلت الأمور الى درجة المناداة بالعقاب على الأعمال التحضيرية لأن هؤلاء الذين نادوا بذلك لا ينطلقون من منطلق عادل ، ولا من خلال خبرة قانونية ، ولا من خلال تجارب شخصية . لهذا ارى ان الدولة بالمؤسسات الدستورية من مجلس الأمة وحكومة ومجلس قضايا ومكتب فنى لدى وزارة العدل كفيلة بتلمس مشاعر واحاسيس هذا البلد وترجمها بقوانين . ولكن ليست هذه الفئة من التجار هى القادرة بأن تضع لنا تشريعاً يخص مستقبل البلد . رأى آخر في كلمة القوانين المستوردة تسمعها بين لحظة وأخرى ، نحن نستورد أشياء كثيرة ، نستورد السكر ، نستورد السيارة ، نستورد كل شئ ، فلماذا الحضارة لا تستورد ، ولماذا العلم يكون مرفوضاً لأنه جاء من الخارج ؟ لماذا لانستفيد من تجارب وخبرات العالم الآخر الذى سبقنا . عمر الكويت ٢٥٠ سنة ، لكن الرومان والمصريون واليونانيون لهم في تشريعاتهم عشرات الألوف من ان يختلف الحق في بلد عنه في آخر ؟ وما هى الظروف المحلية التى تجعل من القضية ذاتها لها نظرة خاصة في بلد تختلف عن نظرتنا ؟ القتل هو القتل سواء ان تم في الولايات المتحدة أو تم في الكويت ، والسرقة هى السرقة . وعقد النقل هو عقد النقل ، وعقد البيع هو عقد البيع ، والشراء هو الشراء ، وكل هذه التشريعات هى خلاصة تجارب عالم متكامل ومتحضر وفقهاء وعلماء . بين كل لحظة وأخرى نسمع همسات عن قوانين مستوردة . ما هو البديل ، وما هى القوانين التى ستضعونها اذا كنتم ترون ان هذه القوانين غير صالحة للتطبيق ؟ فما هو

البديل وما هى مواضع العيب في هـذه القوانين، حتى هـذه اللحظة لم اسمع مقترحا واحدا في هذه القوانين سوى اشاعة تروج بانها قوانين مستوردة، آن الأوان لاستبدالها. لكن ما هو البديل؟ لا يوجد بديل لأننا لا نستطيع أن نستبدل بالحضارة الجهل. كذلك نسمع بين لحظة وأخرى العادات والتقاليد. أعتقد ان العادات والتقاليد خرافة من الخرافات التى يتذرع بهـا الجهلة لمقـاومة العلم والحضارة. العادات والتقالد من صنع المجتمع. نحن نصنع العادات والتقاليـد ولا نخضع لها ونطورها. ويكفى أكبر دليل على ذلك عندما كان رزقنا في الكويت في السابق يعتمد على البحر، فان الزوج يترك زوجته تسعة أو ستة أشهر ليذهب للهند، يأخذ التمر من العراق الى بومباى، ويرجع بالأخشاب والفحم والأرز والسكر، وكان يقضى في موسم الصيف اربعة أشهر أو خمسة في الغوص باحثا عن اللؤلؤ. فهو دائما خارج البيت ويعطى زوجته المصرف مـدة غيابه تشترى حاجيتها من السوق، والنوافذ مغلقة، واذا مر رجل في الشارع من غير المنطقة يضرب من أهل الحى. لماذا مررت في هذا الشارع؟ مرورك في هذا الشـارع ينبئ عن جريمة سوف تقع.. القضية الاقتصادية غيرت التاريخ. أصبح رزق الزوج ليس في الهند وليس في الغوص وانما في شركة المقاولات، وأصبحـت شركة المقاولات تربطه في المكتب اربعة عشر ساعة، ولا يستطيع السفر وعنده مدخرات من المال. كانت المرأة تنتظره بفارغ الصبر وقبل ثلاثين سنة كانت تقفل الشبابيك والأبواب. وتدور الدنيا والمرأة اليوم تسافر الى اوروبا، والزوج يقفل لها الشبابيك والأبواب من غير التقاليد خلال عشرين سنة؟ كيف تطور الوضع؟ كان المرور في الشارع من غريب جريمة واليوم نجد في البيت السائـق والطاهى والخدم والمرأة بقميص النوم. وليس في ذلك خروج على التقاليـد. هل خضعنا للتقاليد ام أن النمو الاقتصادى والاجتماعى والتربوى والثقافي غير الكثير من مفاهيمنا وعاداتنا. لا أعتقد ان نظل في اسطورة دائمة نقول اننا لنـا وضع خاص، ولنا عادات وتقاليد خاصة يجب ان نخضع لها، لأن هذه العادات والتقاليد هى من صنعنا وأذكر في ذلك محاضرة لاستاذ هندى في المؤتمر الآسيوى الافريقى عام ١٩٥٧ في دمشق قال كلمة مأثورة هى ان القانون ليس كاميـرا تصور حياة المجتمع ويجعلها القانون في اطار نسميه النصوص القانونية.. القانون

يطور المجتمع ، القانون محضر المجتمع . فنستطيع بواسطة القانون ان نطور هذه العادات والتقاليد . نستطيع ان ندفنها الى الأبد اذا أردنا لنفسنا حضارة ومنطلقا جديدا . يأتى موضوع دور مجلس الأمة في التشريع ، وفي الواقع انا شخصيا من المؤمنين بالحرية والحرية المطلقة . وأجاهر بهذا الرأى أينما كنت ، ولا أرى ان هناك أى قيد يجب ان يقيد هذه الحرية ، الا في اللحظة التى يكون فيها في ممارسة هذه الحرية اعتداء على حريات المواطنين الآخرين . هذا هومبدأى وهذه هى فلسفتى ولذلك فأنا حريص رغم كل شئ ان يبقى مجلس الأمة هو الصورة الصحيحة كتعبير للديمقراطية في الكويت فان دخلت المعركة الانتخابية ولم أحصل الا على عشرة اصوات وحصل الجاهل على ألف صوت فهذا أفضل لأنه تعبير عن ارادة الجماهير فالتطور الذى نريده ليس تطورا رغما عن الشعب ، وانما التطور الذى نريده هو تطور بارادة الشعب . فأنا من الحرص بمكان على بقاء واستمرار تجربة مجلس الأمة . لكن مع ايمانى المطلق بهذه التجربة فمن خلال ملاحظاتى وجدت أنهم في كثير من الأمور انهم يدخلون في تفاصيل القضايا الفرعية اليومية ، وان حركة التشريع قد اصابها في السنوات الأخيرة بعض الركود ناتج عن عدم تفرغ أعضاء مجلس الأمة وتصديهم لقضية التشريع بقدر انشغالهم بحل مشاكل المواطنين الفرعية واليومية ، من ايجاد وظائف او بيوت او خلافه . فلابد لمجلس الأمة من أن يقوم بمهمته الاساسية وهى عملية التشريع واصلاح عيوب القوانين الحالية ان كان ثمة عيوب . ويوجد حاليا على ما أعتقد اكثر من ثلاثين او اربعين قانونا أمام مجلس الأمة حتى الآن لم تناقش كذلك في الوقت الذى اطلب فيه المبادرة من مجلس الأمة بأن يتصدى لحركة التشريع في الكويت وأن يطورها لا أطلب منه التسرع في اصدار القوانين . القانون يمكن اصداره بسهولة ، لكن من الصعب الغاءه . اذ أن الغاءه يقتضى تشريع ، وحتى يأتى التشريع يكون العديد من المشاكل قد حلت . ولنا تجربة في المادة ٢٠٦ جزاء وما أدت اليه من كوارث . بل أحدهم وقف على منبر التلفزيون وقال أنا أحد الخمسة المعارضين . فقد اكتشفت خطأى ولكن بعد ان فات الوقت ومات من مات وتسمم من تسمم وراجت تجارة الخمور وزج بالسجون بآلاف الضحايا الآن

يكتشفون هذا الأمر وحتى الآن لم يعالج هذا الوضع . نطالب مجلس الأمة بأن يتصدى بالتشريع ولكن في نفس الوقت نطلب منه مزيدا من الدراسة . كذلك بالنسبة لقانون العمل نصدر اليوم قانون ويكتشف خطأه بعد اسبوع . لو وجدت صيغة في مجلس الأمة الحالى بأن توسع دائرة اللجنة التشريعية بأن يكون أعضاءها عشرين بدلا من سبعة أو عشرة أشخاص لتكون لهذه اللجنة محاضرها وآراءها وتستعين بأصحاب الخبرة ، وتضع صورة المشروع ، ويقدم للمجلس كمشروع ككل ويدرس ومن له اعتراض على مادة أو مادتين يبديها وترد هذه اللجنة ، لكنا حققنا مكاسب كبيرة جدا . لكن الحاصل عمليا ان مجلس الأمة يناقش هذه القوانين مادة مادة ، ويؤجل من جلسة لأخرى وتمر السنوات ، والقوانين لم تصدر بعد ، طالما ان المجلس يمثل المنافع الخاصة للناخبين ، وهذا وضع ليس في الكويت فحسب ، وانما في جميع بلاد العالم ، حتى في الولايات المتحدة . يمكن نسمع اليوم وخصوصا في الولايات المتحدة الشركات تشترى وتبيع الناخبين . الا أنه كمزيد من الضمانات يجب ألا تذهب المصلحة العليا للبلد في دوامة المزايدة بين النواب في اعطاء مزيد من المكاسب للمواطنين وللناخبين على حساب مستقبل الأمة وعلى حساب خدماتها وعلى حساب حضارتها ومستقبلها فكان لابد في رأيي الشخصى من تعديل الدستور وايجاد مجلس آخر للشيوخ يكون على الأقل فيه ثلث معين يمثل المهن المختلفة كالمعلمين المحامين والمهندسين والأطباء وكافة المهن الموجودة ، حتى اذا بحث موضوع يتعلق بمهنة معينة او يتعلق بقطاع خاص نكون قد وجدنا من يتفهم في هذا المجلس هذا الموضوع ويتصدى له بالمعالجة الموضوعية البعيدة عن المصلحة الخاصة والبعيدة عن المزايده على حساب الصالح العام .

فى اعتقادى ايضا كنظرة مستقبلية انه لابد من تعديل الدستور ومعالجة بعض العيوب التى فيه ، ولابد من ايجاد صيغة لتجربة ديمقراطية أكثر سلامة وأكثر استقرارا لهذا البلد ، من ايجاد مجلس شيوخ بجانب مجلس النواب ، ومجلس الأمة يكون صمام أمن ويكون بداية لانطلاقة مستقبلية مشرقة .

كلمـــة

الاستاذ محمود عبد الرحمن السيسي

ان القانون من أهم العلوم الاجتماعية ، لأنه ينظم شئون المجتمع ، ويتناول الانســـان في حياته من حيث تنظيم علاقته بنفسه وبأسرتـــه وبالغير ، فالقانون والمجتمع فكرتان متلازمتان .

والنظرة المستقبلية ، تتطلع إلى فترة مقبلة من الزمان ، تتخذ ركيزتهـــا من الماضى ، وتتعمق في الحاضر ، ثم تجعل منهما معاً منطلقاً لتوقع في المستقبـــل ، يملؤه الأمل وتتحقق معه افاق جديدة تواكب المجتمع العصرى الذى تحيـــاه الكويت ، وتلبى احتياجاته نحو مزيد من الرفاهية وكثير من التقدم .

واذا نحن طالعنا دستور الكويت ، نجده ينص على ان الكويت دولة عربيـــة وشعبها جزء من الأمة العربية ودينها الاسلام ، والشريعة الاسلاميـــة مصـــدر رئيسى للتشريع ، بالاضافة إلى أن نظام الحكم ديمقراطى ، والعدل والحريـــة والمساواة دعامات المجتمع . والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين .

هذه المبادئ السامية ، وغيرها ، مما نص عليه الدستور ، القانون الأساسى ، وما تكون من قبل على مر السنين من أعراف وسنن ، وما صدر من مبـــادئ ، ستظل أيضاً في المستقبل اساساً قوياً لما يصدر من تشريعات إلى جانب ما تحققة الحضـــارة .

فالحضـــارة لا تختص بدولـــة دون أخرى ، فما سبقنا من دول قامت فيها حضارات ، وطبق بها نظم تتفق مع العدل ، وتواكب التقدم ، ليس من بأس ، بل انه من الضرورى ان نقتبس منها بما يلائمنا ويناسبنا .

والكويت باعتبارها عضواً في مجتمع دولى ومجتمع عربى ، لهـا نشاط ، وهو نشاط بارز ملحوظ في ابرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات ويسهم هذا كله في ثروة تشريعية لأنه طبقاً للدستور (المادة ٧٠ / ٢) يجب لنفاذ المعاهدات — اساساً — أن تصدر بقانون . وليسهم هذا في ثروة تشريعية لأن المعاهدة تغـدو قانوناً داخليـاً .

أولا : ازدياد أهمية التشريع المدون مع الاهتمام بالتشريع الثانوى .

ثانيا : تزايد النزعة الجماعية وغلبة الطابع العام .

ثالثا : اصدار المزيد من التشريعات الأساسية .

رابعا : الرقابة القضائية الضافية الشاملة .

أولا : ازدياد اهمية التشريع المكتوب وعلى الاخص بالنسبة للتشريع الثانوى :

وهذه ظاهرة عامة في كل الدول . والقانون أعم من التشريع ، فكل تشريع قانون وليس العكس . اذ أن القانون يشمل مصادر أخرى كالعرف وقواعد الشريعة والسوابق القضائية ومبادئ القانون الطبيعى والعدالة .

وازديـاد أهمية التشريع المدون ، ظـاهرة واضحة في الكويت ، بالنسبة لغيرها ، نظراً لظروف الكويت الخاصة وأخذها بأسباب الحضـارة سريعـة مسرعة ، وتطورها السكانى والعمرانى في مدةقصيرة ، ومواجهتها لذلك كله باصدار العديد من التشريعات المدونة .

ومع ذلك فان هناك اعرافاً قديمة وأصيلة في الكويت ، وأخذهـا المشرع ونص عليها .

مثلا المجتمع الكويتى يمتاز بالصلات الواضحة بين أفراده وبالبساطة وبسرعة الفصل في الخصومات بين المتقاضين . هذه القاعدة العرفية أخذها المشرع ونص عليها قانون المرافعات في المادة ٢٢ منه . وانه لنص جميل عادل ، يعبر عـن قاعدة عرفية مطبقة فعلا اليوم .

تقول هذه المادة « اذا حضر المدعى والمدعى عليه أمام المحكمة من تلقاء نفسيهما ، وطلبا سماع خصومتهما ، فللقاضى أن يسمع الدعوى في الحال ، ويفصل فيها ان أمكن . . . » .

أهمية التشريع المكتوب ، ظاهرة واضحة في الكويت ، وستزداد بالنسبة للمستقبل ، ولا يعنى ذلك زوال القواعد العرفية ، فلن توجد اساساً قواعد عرفية جديدة . . ويد المشرع دائماً سباقة قننت هذه القواعد العرفية أو هى في سبيلها إلى ذلك أو تعديل ما سبق أن دونته ليكون أكثر شمولا .

مثلا كانت هنالك قواعد عرفية بالنسبة لنظام التمييز ، ثم نص عليها في قانون المرافعات في المادة ٢٤٢ وما بعدها ، وثمة حالياً مشروع لانشاء محكمة أو دائرة للتمييز (النقض) .

كذلك القواعد العرفية التجارية والبحرية ، قنن بعضها في سنة ١٩٣٨ ثم في سنة ١٩٤٠ بقانونى الغوص والسفن ، وان كان من الملاحظ أنه لا يوجد حتى الآن تشريع بحرى حديث ، رغم أن الكويت كانت ولا زالت دولة بحرية . وقرأت ان الكويت فيما بعد الحرب العالمية الثانية زاد عدد سفنها على المائتين واعتمد عليها في التجارة في منطقة الخليج العربى وما ورائها بسبب الحرب وانشغال المتحاربين وسفنهم في تلك الحرب الضروس .

أنتقل إلى التشريع الثانوى ، اللوائح ، وهذه نص عليها الدستور في المادتين ٧٢ و ٧٣ وألاحظ أن كثيراً من القوانين التى تصدر وخصوصاً في الفترة الأخيرة تتضمن تفصيلات عديدة وجزئيات كثيرة وفرعيات شتى . وأرى أننا يجب أن نبرز دوراً هاماً للتشريع الثانوى ، بحيث لا يهتم القانون الذى تصدره السلطة التشريعية الا بالقواعد الكلية الأساسية ، ويترك التفصيلات للسلطة التنفيذية حتى تلبى احتياجات المجتمع وحياته الحديثة ، التى تتسم بالمرونة وسرعة التطور والتغير . وينطبق ذلك على وجه الخصوص في التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والبلدية والادارية والثقافية ، وعلى العموم التشريعات الخاصة بالرفاهية والتنمية .

وهذا الذى ننادى به مطبق فعلا في دول عريقة في الديمقراطية كانجلترا ، لأن ذلك يعطى قوة للسلطة التنفيذية « حكومة الوزارة » لتحقيق احتياجات العصر . وهو ما أخذت به فرنسا أيضاً بعد ديجول .

وليس في ذلك أى اخلال بالديمقراطية أو انتقاص من اختصاصات وسلطات المجلس التشريعى ، التى تتمثل في وضع المبادئ الرئيسية والكليات في القانون ، وتترك – تحت رقابة مجلس الأمة – الجزئيات والفرعيات للسلطة التنفيذية .

ولو أخذ بهذا النظر لما كانت هناك حاجة إلى اجراء تعديلات كثيرة على قانون تثمين بيوت السكن الخاص . ويبدو لنا ان هذه الفكرة قد روعيت في قانون البلدية الجديد ، ولعلها تراعى في مشروع قانون الوظائف المعروض حالياً على مجلس الأمة .

كل ذلك بقيد رئيسى وهام . . ألا تصادم النصوص الدستور ، وأن يكون التفويض تفويضاً سليماً من الناحية القانونية ولا يؤدى إلى مجافاة لمبدأ وحدة القانون في الدولة .

ثانيا : تزايد النزعة الجماعية وغلبة الطابع العام :

وهذا اتجاه ملحوظ ، في العالم كله . انما الظاهرة الجميلة في الكويت التى تستحق التقدير والاعجاب ، انها تأخذ بنزعة توفيقية . . توفق بين الملكية كوظيفة اجتماعية وبينها كحق خاص . توفق بين حقوق رب العمل وحقوق العامل دون ما طغيان أو انحياز ، توفق بين حرية التجارة وبين تدخل الدولة بقدر محسوب في النشاط التجارى لا يؤدى إلى تحكم من ناحية أو إلى كساد من ناحية أخرى .

لا افتئات ولا ظلم بل تعاون عدل . وهذا الأسلوب سيستمر في المستقبل أيضاً . . ديمقراطية سياسية مع مزيد من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والعمالية والبلدية .

ثالثا : اصدار المزيد من التشريعات :

سواء تلك التى نص عليها الدستور أو لم يشر اليها ، وهذه ظاهرة واضحة . . المستقبل القريب يبشر بالعديد من التشريعات الأساسية ، في طريقها إلى الظهور والعمـــل بها .

اشار الدستور إلى تشريعات عديدة نص على صدورها . مثلا نظام الأسرة يصدر بقانون . المال العام ينظم بقانون ، وهكذا . . صدرت فعلا قوانـــين كثيرة في الفترة الماضية ، انما آن الأوان لصدور عـــدد من القوانين التى نص عليها الدستور . منها ما تنص عليه المادة التاسعة من أن الأسرة أساس المجتمـــع يحفظ القانون كيانها .

كذلك المواد ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ وهى الخاصة بالقضـــاء الادارى والافتاء والدفاع القانونى عن الدولة والرقابة على دستورية القوانين . . ولنا عود إلى هذه المواد .

أيضاً المادة ١٣٣ « ينظم القانون المؤسسات العامة وهيئات الادارة البلديـــة بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها » .

وقد صدرت قوانين بلدية متعاقبة آخرها المشروع الذى انتهى مـــن مجلس الأمة . وفي انتظار اصداره من سمو الأمير ، انما لم يصدر بعد قانون المؤسسات العامة رغم ظاهرة ازدياد عددها ومن امثلة هذه المؤسسات : هيئة الشعيبـــة الصناعية ، البنك المركزى ، بنك الادخار ، معهد التخطيط ، صندوق التنمية ، الهيئة العامة للجنوب والخليج العربى ، مؤسسة الخطوط الجوية الكويتيـــة .

وبالنسبة لأملاك الدولة ، نصت المادة ١٣٨ عـــلى أن يبين القانون الأحكام الخاصة بها . وهذا قانون هام ويحسن سرعة اعداده واصداره . . لقد صدر من قبل القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة لتحديد أملاك الدولة خارج خط التنظيم العام . . ولكنه معيب في صياغته ، وأثار خلافات كثيرة في تفسير القضاء له ،

بل انه طعن به لعدم دستوريته وقد انتهت المحاكم إلى رفض الطعن دون أن تبحث دستوريتـــه أو عدمها استناداً إلى أن الاختصاص في هذا الشأن إلى المحكمة الدستورية التى لم تنشأ في الكويت بعد .

ونحن ننتظر من المشرع ، قانوناً واضحاً شاملا ، ينظم ملكية الدولة العامة والخاصة تنظيماً سليماً ويتجنب ما وجه إلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ من نقد ويوفق بين الحق العام والحق الخاص دون ما افتئات ، ويحترم الحقوق المكتسبة ، ويضفى الرقابة القضائية شاملة ، ولا يجافي نصوص الدستور ، وكل ذلك في صياغة متقنة لا لبس فيها ولا غموض .

وتجدر الاشارة بهذه المناسبة ، مناسبة الحديث عن الملكية ، أن يعدل قانون التسجيـــل العقارى بحيث نأخذ بنظام التسجيل العينى ، وتطبيقه في الكويت ، بامكاناتها وظروفها وطبيعة النظام العقارى بها ، أمر لن يجد عقبات أو صعوبات .

وفي نص آخر ، هو المـــادة ١١ من الدستور ، تقضي بأن « تكفل الدولـــة المعونة للمواطنين في حـــالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل . كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية » .

وقد قامت الدولة فعلا باصدار قانون الضمان الاجتماعي وهو المسمى بقانون المساعدات العامة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ كما انشأت نظام المساكن الحكومية لذوي الدخل المحدود ، وهى في طريقها في المستقبل القريب إلى اصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

وثمـــة تشريعات أساسية أخـــرى ، أولها وأهمها تقنين مدنى للكويت . . ولا ننكر فضل المجلة العدلية ، ومدى الصعوبات التى لاقاها الدكتور السنهورى في وضع قانون مدنى . وقد صاغت المجلة قولا واحداً مختاراً من الفقه الحنفى ، ولكنها لم تعد صالحة ، فلغتها ليست لغة العصر ، وقد وضعت لزمـــان غـــير زماننا ، كما أن يد التعديل تناولتها في عدة مواضع ، وعديد من هذه التعديلات ليست بين أيدينا ، وليست مثبتة بين دفتى المجلة . فكأننا اذن نطبق في سنة ١٣٩٣ هـ ، المجلة العدلية التى سرت سنة ١٢٩٢ هـ أى منذ مائة سنة خلت .

وتجـــدر الاشارة إلى أن المشرع الكويتى نفسه قد عدل والغى كثيراً من أحكامها. فلدينا قوانين خاصة في الايجار والعمل والمسئولية التقصيرية والتأمينات العينية . . ولدينا نصوص متفرقة في قوانين المرافعات والتسجيـــل العقارى والتوثيق .. ثم انه لدينا نظرية متكاملة عن الالتزامات في قانون التجارة . وكل ذلك ييسر ويسهل عملنا عند اصدار تقنين مدنى جديد للكويت . وليس في ذلك مخالفة للاسلام أو الشريعة الاسلامية أو الفقه الاسلامى .

والدستور الكويتى ينص في مادته الثانية على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، فلا جرم أن نأخذ من مذاهب الفقه الاسلامى مجتمعـــة ، ولا نقتـــصر على مذهب واحد . وليس ما يمنع الاقتباس من قوانين الدول الأخرى ، طالما لا تتعارض أحكامها مع الشريعة الغراء ولا تجافي أعرافنـــا وتراثنا . وبطبيعة الحال فان ما نراه صالحاً من نصوص المجلة بعد افراغه في صياغة قانونية حديثة تتفق ولغة وحضارة العصر ، نبقى عليه ونضمنه تقنيناً المدنى . كما فعل الدكتور السنهورى بالنسبة للتقنين المدنى العراقي الجديد الذي صدر سنة ١٩٥٣ وكانت المجلة المصدر الرئيسى لكثير من أحكامه .

وما ننادى به ، ليس جديداً على الكويت ، فان قانون الأوقاف الصادر سنة ١٩٥١ أى منذ نيف وعشرين عاماً، أخذ بهذا النظر ، وأخذت مواده من المذاهب الأربعة ولم تقتصر على مذهب مالك وحده . كذلك مشروع قانـــون الوقف الجديد ، ومشروع قانون الوصية الجديد ، ومشروع قانون الأسرة الجديد . بل لقد صدر قانون الوصية الواجبة رقم ٥ لسنة ١٩٧١ وهـــو ليس مأخوذاً من أحد مذاهب السنة الأربعة المعروفة ، بل اساسه المذهب الظاهرى ، مذهب أبى داوود الظاهرى وابن حزم الأندلسى .

والوقف والوصية وأحكام الأسرة من الأحوال الشخصية طبقاً لقانون نظام القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وقد استبان لنا ان ثمة مشروعات بقوانين بشأنها لا زالت قيد البحث والدراسة .

والهبة ، أيضاً ، تعتبر من الأحوال الشخصية ، وفقاً لأحكام هذا القانون وتختص بها وجوباً دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الكلية . وفي الوقت نفسه فهى منظمة في المجلة العدلية في عدة مواد منها . ولذلك اختلف الرأى هل تخضع الهبات لهذه المجلة بحسبانها القانون المدنى أم تساس بمذهب مالك .

ومعروف – أنه في مسائل الأحوال الشخصية – تختص الدائرة الجعفرية بهذه المسائل المتعلقة بالجعفريين وتنزل عليها فقه الامام جعفر الصادق .

ولعله قد آن الأوان ، لأن تنظم مسائل الأحوال الشخصية في قانون أو اكثر ، مستمد من كل المذاهب ، بما يتفق مع صالحنا في زماننا ، وما يناسب بيئتنا ، وفي نصوص واضحة لعامة الناس حتى يعرف كل انسان حقه وواجبه ، ويعلم القاعدة القانونية التى يخاطب بها .

عندما أهب هل تحكم هبتى المجلة ام فقه مالك ام فقه الشيعة الامامية ؟

ولذلك اثار هامة . . فقد اتصور انى اهب طبقاً للمجلة التى تجيز لى الرجوع في الهبة في المستقبل ، فاذا بى أفاجأ أن الرأى الذى طبق على هو مذهب مالك الذى لا يجيز الرجوع في الهبه الا في حالة الاعتصار . بل انه في ظل المذهب الواحد أقوال واراء يختلف فيها الفكر ويتباين النظر فيما هو راجح وفيما هو مرجوح .

ومن المفيد أن أردد ماقاله الشاطبى ، في موافقاته بما معناه أنه « فيما عدا ما نص عليه الشارع الحكيم بامر صريح أو نهى حاسم ، فليست هناك مصالح محضة أو مفاسد محضة ، فثمة امتزاج بينهما ، والعبرة بمقتضى الغالب ، فان رجحت المصلحة فمطلوب اياها ، وان رجحت المفسدة فمهروب منها . وهذا هو مقصود الشرع » . .

فحينما تكون المصلحة فثم وجه الله ، والعبرة بالمصلحة باجتهاد منا سليم ، وفكر ثاقب ، حسبما يلائم زماننا .

رابعا : اختفاء الرقابة القضائية الشاملة وعدم حدها أو تضييقها :

وأرجو بالنسبة للمستقبل أن يكون لكل نزاع صغر أو كبر قاضيه ، ولكل خصومة محكمتها ، إلى اخر شوط في درجات التقاضى .

وما من شك ان هذا القول لا ينطبق على أعمال السيادة التى تتصل بالسياسة العامة العليا للدولة .

يصدر قانون في شأن الايجار وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين (صدر فعلا حديثاً برقم ٢٥ لسنة ١٩٧١) وينص في مادته الثانية بعد العشرين على أن الحكم الذى يصدر في الدعوى الايجارية من المحكمة الكلية نهائى ولا يجوز الطعـــن فيه بطريـــق الاستئناف . ان مثل هذا النص كان موجوداً في التشريع المصرى لمدة طويلة ثم عدل عنه أخيراً .

لماذا نضع هنا في الكويت هذا القيد وحجب الرقابة القضائية الشاملـــة في أمور عادية كالايجار . كذلك هذه الظاهرة ملحوظة في القوانين المتصلة بالنشاط البلدى، خاصة تلك الصادرة حديثاً . . . قانون نزع الملكية رقم٣٣ لسنة ١٩٦٤. وقانون تحديد أملاك الدولة خارج خط التنظيم رقم ١٩ لسنة١٩٦٩ ، يجعلان من اللجان الادارية محاكم ، ويحصنان قراراتها بحيث تكون بمنأى عن الرقابة القضائية الشاملة . ولا يغير من ذلك رغم ذلك ان يمثل في اللجنة أو يرأسها قاض. فالقضاء هو المحاكم ولا شيء سوى ذلك .

وعلى ذات النسق سار مشروع قانون البلدية الجديد حسبما تبين لى من مطالعة الصحف التى نشرت بعض مواده عرضاً .

وفقاً لهذا المشروع ، توجد لجنة ، وهى لجنة ادارية أو قضائية ، ولكنها لجنة على كل حال وليست محكمة ، تختص بالفصل في المخالفات البلدية ، بل والمنازعات البلدية عموماً المتعلقة بالمسائل المدنية من ملكية وكافة الحقوق المترتبة عليها او المتعلقة بها وكذلك الحقوق العينية والتبعية .

ثم اجاز المشروع أن يطعن في هذه القرارات أيا كانت قيمتها أمام محكمة الاستئناف العليا . ولست أدرى لماذا حرمنا محكمة أول درجة من اختصاصها

الطبيعى ؟ ولماذا خرجنا على قاعدة النصاب النهائى الوارد في قانون نظام القضاء . ولماذا نثقل محكمة الاستئناف العليا بكل ما هب ودب .

وهل يسوغ منطقاً ودستوراً أن تختص هذه اللجان بمخالفات بلدية تعتبر من ناحية القانون الجزائى جنايات . تختص المحاكم وحدها بنظرها ، وهل تطبق تلك اللجان عقوبة المصادرة التى لا تكون وفقاً للدستور الا بحكم قضائى ؟

ولا زال القضاء في الكويت — كقاعدة — ممنوعاً من التعرض للقرارات بالالغاء أو بوقف التنفيذ وتقتصر ولايته على التعويض اذا كان القرار الادارى باطلا أو غير مشروع .

وان ما أرجوه لتشريع الكويت في المستقبل أن تتحقق الرقابة القضائية الشاملة الضافية وأن نتجنب في التشريعات المقبلة تقييد هذه الرقابة أو حجبها أو تحصين القرارات الادارية ، طالما كانت هذه التشريعات لا تتصل بأعمال السيادة أو أمن الدولة أو سياستها العليا . فالتشريعات العادية وهى الكثرة الغالبة كتلك التى تنظم مسائل البلديات وحقوق الأفراد في الملكية والمال الخاص والمال العام ، والعقود الادارية والمناقصات العامة والحقوق الوظيفية . . كل ذلك وما شاكله لا يضيرنا أبداً أن يعرض على القضاء من محكمة أول درجة إلى أعلى محكمة في البلاد كمحكمة التمييز عند وجودها أو المحكمة الدستورية عند انشائها . وهذا ما يتفق مع فلسفة دولة الكويت ومع دستورها في تحقيق العدالة وتيسيرها لأن الوظيفة القضائية هى صمام الأمن وهى تباشر بواسطة من هيأتهم الدولة لتحمل مقتضياتها . والقضاء في الكويت مفخرة ويجد كل تقدير واهتمام من الدولة .

وقد أفرد الدستور الفصل الخامس سلطة القضائية ، وحث على انشاء قضاء ادارى في الكويت (المادة ١٦٩) بل وندب إلى انشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الادارى والفتيا والصياغة (المادة ١٧١) . ولعله يتحقق قريباً هذا الأمل ، وليس سبب ذلك عاطفتى فحسب بحكم عملى بمجلس الدولة في

مصر ، بل لأن لبنته موجودة هنا في الكويت عن طريق ادارة الفتوى والتشريع التى لها دور هام وبارز في الفتوى والتشريع والصياغة ، وعـــن طريق الدوائر القضائية المختصة بنظر المنازعات الادارية والخصومات التى تقـــع بين الدولة والأفراد ، بحيث نقول باطمئنان إلى ثراء ونهضة القانون العام في الكويت ، والذى سيزداد ازدهاره في المستقبل القريب .

وبالنسبا لمحكمة التمييز أو النقض ، قمة النظام القضائى العادى .. فان مجلس الأمة يبحث حالياً في انشائها او انشاء دائرة للتمييز في محكمة الاستئناف العليا . وهذه في ذاتها خطوة موفقة ولعل المشروع ينتهى إلى تفضيل انشـــاء محكمة قائمة بذاتها . وهو ما سيكون في المستقبل على أية حال .

ولى هنا كلمة ، أشرت من قبل إلى دور العرف وأثره في التشريع المدون في الكويت . نظام التمييز تعرفه الكويت من قديم قديم . وكان أول مميز رسمى ولا زال الرجل العالم الفاضل الشيخ يوسف بن عيسى القناعى ، والد زميلى الأستاذ حمد . ولنطالع معاً الامر السامى بالاوقاف الصادر سنة ١٩٥١ ومذكرته الايضاحية ، حيث أشارت إلى رفع مشروع القانون بالأوقاف من عشر مواد استنبطت من مذاهب الفقهاء الأربعة . فدل ذلك من ناحية أخرى على انطلاق فكرى بعيد وجرىء . . لم يقتصر اذن على مذهب مالك وجاء في المذكـــرة الايضاحية المنوه عنه — وهو ما نطالب به الآن بعد اكثر من ٢٠ سنة — جاء حرفياً » انه روئى عدم التقيد بمذهب خاص رفقاً بالناس وعملا على راحتهم » وقد وقع على هذه المذكرة قضاة المحكمة الشرعية ورئيس القضاء الشرعى وكذلك المميز الرسمى .

والواقع ان محكمة التمييز او دائرة التمييز ، منوط بها تحقيق الرقابة على تطبيق القانون وتوحيد فهمه . والمشتغلون بالقانون ينتظرون بالأمل انشاءها ، لأنها ستحسم لهم اموراً قانونية كثيرة مختلفا عليها منها يرجع فيما لم تتضمنه المجلة العدلية من أحكام إلى المذهب الحنفى ام إلى مذهب مالك . وبيان تاريخ سريان المجلـــة وكذلك علاقة المجلة ببعض التشريعات المعدلة لها أو الملغية لها وتحديد

القانون الذى يسوس الهبات ، فضلا عن قطع جهيزة الرأى بالنسبة للمشهور في الفقه المالكى او المعتمد في الفقه الجعفرى ، وعلاقة معاهدة بروكسل بنصوص قانون التجارة في النقل البحرى ، وتحديد طبيعة الاختصاص القضائى لدوائر المحكمة الكلية وهل هو اختصاص نوعى من النظام العام أم لا . وغير ذلك كثير وكثير .

وقد اشار الدستور في المادة ١٧٣ إلى هذه المحكمة ونص على انشائها بقانون . ولم يصدر هذا القانون بعد ، ولذلك ذهبت المحاكم عندنا في الكويت إلى عدم اضفاء رقابتها على دستورية القوانين ، في تلك القضية الوحيدة التى أشرت اليها . وهذا ما نراه غير سليم ، ولعل محكمة التمييز تفسر نص المادة ١٧٣ بما يمد رقابتها على دستورية القوانين واللوائح بالامتناع عن تطبيق القانون المخالف لا الغائه وانئذ لن تطبق المحاكم القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . ولن نكون في حاجة عاجلة إلى انشاء المحكمة الدستورية .

والدفاع القانونى عن الدولة ومصالحها وهيئاتها ومؤسساتها العامة وكذلك الافتاء لها ، تتولاه ادارة الفتوى والتشريع والقضايا ، بمجلس الوزراء ، إلى أن ينشأ طبقاً للدستور ادارة مستقلة لقضايا الحكومة ، وهيئة مستقلة لمجلس الدولة . والملاحظ ان بلدية الكويت هى وحدها التى تستقل بادارة قانونية تتولى تمثيلها امام القضاء وابداء الرى القانونى لها ، ونرى في المستقبل ان يعود الاختصاص إلى ادارة الفتوى والقضايا شاملا كاملا ، وذلك لعديد من الاعتبارات القانونية والعلمية ، تحقيقاً لوحدة جهة الفتوى وفعالية الدفاع ، وضماناً لحيدة الرأى القانونى وصوابه ، وارتقاء بالعمل القانونى الذى يؤدى للبلدية سواء من حيث مادته وصياغته أو من حيث استقلال أعضائه وكفايتهم وحسن اختيارهم ، وتحاشياً لكثير من الازدواج .

وأخيراً فاننا نرجو ان يكون لنا في المستقبل فقه قانونى كويتى مستقل ، وقد بدأت ملامحه تتبدى واضحة بتنظيم القضاء الكويتى تنظيماً حديثاً وتقعيده لكثير من قواعد القانون — عامة وخاصة — فيما عرض عليه من أقضية . وانشاء كلية

للحقوق والشريعة بجامعة الكويت . وانا لنرجو كذلك ان تصدر مبوبة مفهرسة للأحكام القضائية على غرار المجاميع التى توجد في الدول الأخرى كمصر وفرنسا ، وبجمع التراث القانونى الكويتى القديم المنثور في بطون الأوراق وفي الدفاتر العتيقة المودعة بوزارة العدل ، وأنا لنأمل ان تزدهر الدراسات العليا في القانون والشريعة وتتولى البحوث القانونية الكويتية من اساتذة وقضاة ومحامين ، وتجد تشجيعاً ودعماً ونشراً .

ولا يبقى لى في الختام ، الا أن أشيد بأستاذنا ورئيسنا وفقيهنا ، المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهورى .

وأود أن أسجل هنا ما كتبه المرحوم الدكتور السنهورى في المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم القضاء » والحياة في هذا البلد المتوثب لا تقف جامدة ، وانما تتخلف عنها النظم ، وعجب ان البلاد الأخرى تسير نظمها امام حضارتها ، فترتقى الحضارة بارتقاء النظم ، والكويت على النقيض من ذلك تسير حضارتها امام نظمهـــا » .

» ربنـــا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب »

« ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيىء لنا من أمرنا رشداً »

اتجاهات النمو الاقتصادي في الكويت

كلمة

السيد يوسف ابراهيم الغانم

تحديد مفهوم النمـــو :

قبل ان نتكلم عن اتجاهات النمو الاقتصادى في الكويت ، أحب أن أحدد مفهوم النمو الذى سيتناوله البحث في هذه الندوة .

اذا اخذنا « النمو » بمعنى التطور الكمى والنوعى للمؤشرات الاقتصاديـــة يكفينا في هذه الندوة ان نقارن الاحصاءات الاقتصادية المختلفة في الكويت خلال فترتين مختلفتين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ مثلا ، ثم نحاول استقراء توقعات المستقبل على ضوء التجربة السابقة واستنادا الى فرضيات معينة .

اما اذا اعتبرنا المقصود بكلمة النمو هنا مسألة التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها لوجب علينا ان نبحث في جوهر المشكلة فنتعرض لتعريف التنمية الاقتصادية بالنسبة للكويت ثم نحدد أهداف هذه التنمية وبعد ذلك نحاول تبين مدى الشوط لتحقيق هذه الأهداف ، وأخيرا نحاول استقراء المستقبل كما يجب أن يكون وأعتقد أن التفسير الثانى للنمو هو المقصود ، وهو الذى يجب أن نتناوله في هذه الندوة .

بالنسبة للكويت ، أعتقد ان علينا ان نستخدم تعبير وتعريف التنمية الاقتصادية بكثير من الحذر مثله في ذلك مثـــل الكثير من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التى جاءت وليدة التطورات الاقتصادية في العالم المتقدم والتى لابد من تعديلها بطرق ونسب مختلفة لتصبح اكثر تلاؤما وانسجاما مع معطيات الاقتصاديات النامية .

فالتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة تعنى تحقيق معدل مقبول من الزيادة في متوسط دخل الفرد بشكل يقلص نسبة البطالة الى أقصى حد ممكن ، ويكبح جماح النزعات التضخمية بين ميزانى التجارة والمدفوعات .

أما بالنسبة للدول النامية ، فان التنمية الاقتصادية تعنى رفع مستوى المعيشة لمواطنيها وبالتالى فهى ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية في ان واحد . وبتعبير آخر يمكن القول أن التنمية بالنسبة للدول الغنية تهدف الى الحفاظ على معدل مقبول للنمو والاستقرار بينما هى بالنسبة للدول النامية تهدف الى تنويع الانتاج وزيادته لاقصى ما يمكن كأساس للارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى .

واذا حللنا الاقتصاد الكويتى نجد ان الوضع يختلف عن الحالتين السابقتين معا ، ذلك لاننا نلاحظ في الاقتصاد الكويتى ان خصائص الدول الغنية ، وخصائص الدول الفقيرة تتعايش جنبا الى جنب .

فالكويت تنتمى الى مجموعة الدول الغنية بفضل ارتفاع معدل دخل الفرد وما يرتبه ذلك من نتائج كارتفاع مستوى المعيشة والانفاق على التعليم والخدمات الصحية ، والاسكان ، وارتفاع معدل الادخار وتصدير رأس المال النقدى ، وتقديم الاعانات والمساعدات الى غير ذلك من المظاهر التى لا تشاهد الا في اكثر الدول حظا من التقدم والغنى .

والكويت تنتمى في نفس الوقت الى الدول المتخلفة من حيث درجة استغلالها لمواردها ، ومن حيث الخصائص الاساسية لاقتصادها ، كالتبعية والاستهلاكية ، والمحلية. واكرر هنا التبعية والاستهلاكية والمحلية. ولان دخل الفرد في الكويت مرتفع فقد يتساءل البعض عن دلالة قضية التنمية الاقتصادية بالنسبة للكويت ، ويستند هذا التساؤل الى الارتباط القائم في الاذهان بين مشكلة التنمية والبلاد الفقيرة .

ان هذا التساؤل بالذات يوحى بان المشكلة في الكويت اقل الحاحا منها في البلاد المتخلفة ، ذلك لان الاهتمام بهذه المشكلة — أى مشكلة التنمية ، يستمد وجوده ومبرراته تاريخيا من انخفاض دخل الفرد ، وصعوبة التخلص من الحلقة المفرغة للتخلف ولكن رغم هذا كله ، فان التنمية الاقتصادية في الكويت تعتبر مشكلة معقدة وملحة في آن واحد ، وهذه التنمية لا تستمد اهميتها من وجود خصائص التخلف الى جانب خصائص التقدم فقط ، وبالتالى لا يقتصر هدفها على تصحيح الاختلال الذى يتمثل في التعايش القائم بين الخصائص المتناقضة فحسب ، بل ان مشكلة التنمية في الكويت تستمد اهميتها ومبرر وجودها من اعتبارات عديدة اعتقد انه بالامكان حصرها بالتالى :

أولا :

ان ارتفاع مستوى الدخل في الكويت يعود الى سبب وحيد يتمثل في ارتفاع نصيب حكومة الكويت من عوائد البترول بالقياس الى عدد السكان، وهذاسبب شأن الكثير من الموارد الطبيعية التى لا تعمر طويلا ، بل انها تنضب مع الايام ان لم تفقد مزاياها نتيجة تطور التكنولوجيا واكتشاف الموارد في مختلف البلاد . ولا شك ان وفرة مورد طبيعى غنى يقدم عنصرا مساعدا للانتقال من التخلف الى التقدم ، ولكنها لا توفر الشرط الكافي لجعل هذا الانتقال حقيقة واقعة .

وما لم تثبت الدولة التى يتوفر لديها المورد الطبيعى قدرتها على التطور وانتهاز الفرص في الوقت المناسب ، فلن يكون لهذا العنصر المساعد سوى اثر موقت فقط ، واعتقد في هذه المناسبة ان التاريخ ملىء بحوادث مرت وشواهد عديدة فمثلا لو أخذنا القرن الثالث عشر أو الخامس عشر عندما اكتشفت اسبانيا امريكا ، نجد أن اسبانيا كانت خلال تلك الفترة من اغنى الدول الأوروبية . غير أن هذا الذهب وهذه الموارد لم تستثمر في اصلاح الأرض أو اقامة صناعات وإنما انفقت لبناء القصور الفخمة واستيراد الحاجات الاستهلاكية وخاصة من بريطانيا وبالتالى فان بريطانيا استفادت من هذا الذهب في اقامة صناعات استهلاكية ، واستطاعت أن تمتص معظم الثروات الاسبانية التى صرفت على بضائع استهلاكية ، وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقيم صناعاتها الحقيقية، كما يقال ، على الذهب الآتى من اسبانيا في ذلك الحين ، وانتهت هذه الحقبة من معركة طرف الغار التى جرت في القرن السادس عشر حينما استولت بريطانيا على اسطول اسبانيا وغزت مستعمراتها .

واعتقد أن هذه الحوادث التاريخية تعطينا مثلا حيا يمكن أن نتخذ منه عبرة باننا إذا لم نستغل مواردنا في الوقت الحاضر، وننوع انتاجنا فانى اعتقد جازما بان هذا العنصر — أى النفط — معرض للنضوب آجلا أو عاجلا .

ثانيـــا :

يختص البترول بين سائر الموارد الطبيعية بانتمائه أكثر من غيره ، وأيا كان موقع استخراجه ، إلى اقتصاديات صناعية متقدمة . وباستعارة تعبير فنى من اقتصاديات التشابك الصناعى يمكن القول بان البترول، قوى الصلة بالاقتصاديات الصناعية ، وضعيفها بالاقتصاديات المتخلفة . فمستخدماته من العناصر المحلية على الاخص ، محدودة جدا ، واعتماده على الآلات والمعدات المستوردة والعمل يكاد يكون شبه كامل .

ثالثـــا :

لقد حدث تغيير في النمو الاقتصادى ولا يزال بسبب اكتشاف البترول وارتفاع حصة الحكومة من العائدات بصورة فجائية وغير منتظرة أو غير متصلة وبسبب هذه الفجائية لم تعد الخبرة الماضية والتى اكتسبها أهل البلد في الماضى ذات فوائد لمواجهة تحديات الموقف الجديد . وتضفى هذه الحقيقة على مشكلة التنمية الاقتصادية مزيدا من الالحاح حتى تتحقق الموازنة والمواءمة بين العنصر البشرى ونتائج الثراء المادى ، وحتى يكتسب السكان النوعية والمعرفة اللازمة لمواجهة الموقف الجديد واستغلال ظروفه على الوجه الأكمل .

رابعـــا :

ان الاعتماد في الاقتصاد الكويتى على البترول باعتباره العامل الانتاجى الرئيسى والاعتماد على موارده باعتبارها المصدر الاول للقوة الشرائية ، نجم عنه اختلال هيكلى يتمثل أولا وعلى الصعيد المحلى في وجود فجوة شاسعه بين مستويات الانتاج لعناصر الانتاج الوطنية غير البترول ، ومستويات الاستهلاك في مختلف الوحدات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام ، فاستهلاك الفرد في العادة وفي المتوسط يتجاوز ما ينتجه كثيرا ، كما يمتد الاختلال إلى علاقات الكويت الاقتصادية مع العالم الخارجى بحيث تظهر فجوة واسعة بين الواردات والصادرات غير البترولية. وفي ضوء هذه الاعتبارات الرئيسية الأربعة تكشف لنا مظاهر الخلل المختلفة التى يعانى منها الاقتصاد الكويتى والتى تتوارى خلف

صورة براقة موقتة من الازدهار والبحبوحة نستطيع أن نتعرف على معنى التنمية الاقتصادية واهدافها في الاقتصاد الكويتي بالذات .

أن التنمية الاقتصادية بالنسبة للكويت تعني ايجاد توازن مقبول بين القطاعات الانتاجية المختلفة وانتهاز فرصة الثروة النفطية الموقتة لخلق قاعدة انتاجية تساعد الكويت على الاحتفاظ برفاهها الاقتصادى بعد نضوب النفط أو انخفاض موارده لأى سبب كان ، وهذا يعنى ضرورة العمل على تحقيق الاهداف التالية :

١ – توسيع القاعدة الانتاجية في البلاد وتخفيض درجة الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل ، وخلق قطاعات اقتصادية تستطيع الاستمرار والتطور حتى بعد انخفاض موارد النفط أو توقفها .

٢ – تطوير الانتاج الوطنى حتى يستطيع ان يحل محل أكبر نسبة ممكنة من المستوردات وذلك بقصد تضييق الفجوة بين المستوردات والصادرات .

٣ – تطوير المنتجات التصديرية لكى نستطيع أن نمول الاستيراد بالقطع الاجنبى اللازم .

٤ – تكوين احتياطى مالى ضخم تستطيع موارده ان تمد عجز الميزانية بعد تناقص موارد النفط أو انقطاعها

٥ – تدريب وتعليم العنصر البشرى لجعله ذا كفاءات علمية عالية ومهارات متخصصة تستطيع استغلال الامكانات المتاحة للنمو الاقتصادى على الوجه الأكمل .

وسوف اعود إلى هذه النقاط مرة أخرى لانها تحتاج إلى مزيد من الشرح والتفصيل ، تاركا الكلمة للاخ الدكتور برهان الدين الشطى .

في الحقيقة قبل ان نتطلع الى المستقبل يجب علينا ان ننظر الى الشوط الذى قطعته الكويت في تحقيق اهدافها الانمائية خلال هذه الفترة التى اشار اليها الاخ الدكتور الشطى .

لقد تكلمت عن الاهداف بصورة مختصرة قبل ان اترك الكلام للدكتور برهان وساتكلم الآن عن النقاط الخمس التي ذكرتها ولنبدأ بالهدف الاول وهو توسيع القاعدة الانتاجية في البلاد وتخفيف الاعتماد على النفط .

لقد كانت مساهمة النفط في الناتج القومي الاجمالي حتى عام (١٩٦٩٪ ١٩٧٠) حوالى ٥٧ ٪ بينما لاتزيد مساهمة القطاعات الاخرى مجتمعة على٤٣٪ منها ، ٧ر٣ ٪ للصناعة ، ٤ ٪ لقطاع التشييد والبناء ، ٧ر٣ ٪ لقطاع الكهرباء الغاز والماء والخدمات الصحية ، ٦ر٣ ٪ لقطاع النقل والتخزين والمواصلات و٨ر١٧٪ للتجارة والخدمات المصرفية والتأمين ، ويتوزع الباقي على ملكية المساكن ، والادارة العامة والدفاع ، وقطاع الزراعة والصيد وقد عادت مساهمة النفط للارتفاع الى حوالى ٧٠ ٪ من الناتج القومي الاجمالي بعد زيادة عائدات النفط نتيجة اتفاقيتي طهران وجنيف .

اما بالنسبة لميزانية الدولة فان النفط ما زال يساهم بحوالى ٩٥ ٪ من مجموع ايراداتها .

الهدف الثاني وهو تطوير الانتاج الوطني لسد الفجوة من الصادرات والمستوردات .

في الواقع لقد كانت الفجوة بين الصادرات والمستوردات وهو ما نسميه (عجز الميزان التجاري عدا النفط) حوالى ٢٦ مليون دينار عام ١٩٥٤ ، وارتفعت الى ٧٨ مليون عام ١٩٦٠ ثم الى (١٢٠) مليون عام ١٩٦٥ ثم الى ١٩٧ مليون دينار عام ١٩٧٠ .

ويتضح من خلال الارقام ان قيمة انتاج الصناعات التحويلية غير النفطية قد ارتفعت من ٣٠ مليون دينار عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ الى ٣٦ مليون دينار عام ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ثم تراوحت نسبة التنفيذ لمشاريع الخطة الخمسية الاولى ٦٧ – ٦٨ – ٧١ – ٧٢ بين ٥ر٨٣ ٪ تقريبا في قطاع المواصلات والطيران و ٥ر٢ ٪ في قطاع التجارة والبنوك والسياحة وهذا شئ طبيعي اما نسبة تنفيذ

المشاريع الصناعية فكانت ٧ر٤٩ ٪ وهذه الارقام التى اوردتها مستقاة من البيانات الاحصائية التى تصدرها الادارة المركزية للاحصاء التابعة لمجلس التخطيط .

ثالثا – في الواقع ، قبل ان نتكلم عن الهدف الثالث لا اعرف فيما اذا كان الدكتور الشطى يسمح لى بان نتحدث عن تطلعاتنا ام انه يفضل التعليق ثم نتطرق بعد ذلك الى التطلعات بالنسبة لمستقبل الكويت الاقتصادى .

وفي اعتقادى ان تطلعات التنمية الاقتصادية في الكويت وهو الهدف الثالث الذى اشرت اليه ويتضمن تطوير المنتجات التصديرية لتمويل الاستيرادبا لقطع الاجنبي فاذا ما نظرنا الى هذا الهذف نجد ان الكويت في الواقع لم تحقق تقدما يستحق الذكر ، ذلك لأن الصادرات قد زادت من ٣ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٠ الى ٤ر٢٦ مليون عام ١٩٧٠ ومعظم هذه الصادرات هى من قبيل اعادة التصديق يعاد تصديرها ويكشف البنيان الاقتصادى للقطاعات غير النفطية في الكويت عن الغلبة الساحقة للانشطة المتعلقة بالمنتجات ذات الطابع المحلى البحت كالتشييد والكهرباء والماء والخدمات المالية والتجارية والخدمات العامة والاجتماعية والشخصية حيث يتولد في هذه الانشطة حوالى ٩٠ ٪ من مجموع الناتج الناشئ من مختلف القطاعات غير البترولية .

بينما لا يتجاوز نصيب الزراعة والصناعة معا ١٠ ٪ من هذا المجموع وعلى هذا فما حدث من نمو اقتصادى يقتصر على انشاء هذه القطاعات ومنتجاتها ، وتتأكد في هذا التبيان ايضا الاهمية البالغة للمستوردات السلعية وهو ما يمكن الاستدلال عليه من حيث ارتفاع الاهمية النسبية للقطاعات المنتجة ، كالنقل والتجارة والتمويل حيث تشكل حوالى ثلث الناتج .

وتتجلى الطبيعة المحلية للنشاط الاقتصادى ايضا في ارتفاع نسبة الناتج في انشطة البناء والتشييد والكهرباء والغاز والمياه وايجارات المساكن ، وكلها تتعلق بتوفير خدمات الاسكان والمبانى التجارية والحكومة وغيرها مما يتعلق بالسكان المقيمين في الكويت .

وتتراوح هذه النسبة خلال سنوات النصف الثانى من الستينات بين ٢٨ ٪ الى ٦ر٢٩ ٪ من المجموع . وعلى نفس الدرجة من الاهمية تقوم خدمات الادارة العامة والخدمات الاجتماعية حيث تتراوح بين ٨ ر ٢٨ ٪ الى ٤ر٣٠ ٪ .

وهكذا تتلخص عملية التنمية طيلة السنوات العشرين الماضية في خلق القطاعات المشتغلة بتوفير المنتجات التى يلزم اكتفاء كل مجتمع بها ذاتيا ، منتجات لاتستخدم الا محليا بواسطة المقيمين في المجتمع لفترة طويلة ولخدمة مختلف اغراضهم .

الهدف الرابع هو تكوين احتياطى مالى ضخم ، واعتقد انه يكفى هنا الاشارة الى ما سبق ان ادلى به وزير المالية والنفط في الندوة التى نظمتها جمعية الاقتصاديين الكويتيين حول هذا الموضوع يوم ٢١ — ٢ — ١٩٧٢ حين قال « انه عند بدء الاستقلال كان الاحتياطى يعادل حوالى مليار دينار ثم تناقص الآن الى حوالى (٧٥٠) مليون دينار فقط » هذا ما ورد على لسان وزير المالية والنفط عن موضوع الاحتياطى المالى ، وفي اعتقادى ان الاحتياطى ضرورى جدا ليس لسد عجز الميزانية عند انخفاض موارد النفط فقط بل ربما احتجنا لموارد الاحتياطى قبل ذلك الحين فيما اذا استمر الانفاق المتزايد بسرعته الحالية ، وهكذا نجدان الكويت لم تحقق اية خطوة في هذا المجال بل على العكس رجعت خطوات الى الوراء ايضا .

الهدف الخامس هو انماء وتطوير الثروة البشرية ، وفي الحقيقة ان هذا المجال هو المجال الاكثر اشراقا في الكويت اذا ارتفع عدد الطلبة الكويتيين في مدارس الكويت الى حوالى مائة الف طالب اى حوالى ٣٠٪ من السكان الكويتيين منهم ٤١ الف في المرحلة الابتدائية و ٣١ الف في المرحلة المتوسطة و ٩ آلاف في المرحلة الثانوية والباقي في رياض الاطفال وفي المدارس غير الحكومية ، او في المعاهد الاخرى .

كما يدرس في جامعة الكويت حوالى ١٧٠٠ طالب كويتى يضاف اليهم الف طالب كويتى في بعثات تعليمية في الخارج ومما لا شك فيه ان هدا الانجاز بالذات

هو الذى يعيد الامـــل الى النفوس ، فالواقع هنـــاك تفاعل متبادل بين النمـــو الاقتصادى والتربية . وثبت من احصائية قامت بها منظمة اليونسكو ان حوالى ٢٥ ٪ من النمو الاقتصادى يعود الى نمو الثقافة والتربية كما يعتقد بعض خبراء التنمية ان ٩٠ ٪ من مستوى التقدم الاقتصادى الذى حققته بعض الدول يعـــود الى العامل الانسانى والبشرى .

ولذلك يجب الربط بين المناهج التربوية وخطط التنمية بحيث يستطيع المخطط التربوى تلبية حاجة الانماء بمراحلها المتتابعة والنتيجة العامة لكل هذه الاهداف الخمس التى اوردناها هى ان الكويت لم تقطع الا شوطا قصيرا جدا من اهداف تنميتها الاقتصادية وهى لذلك بحاجة الى جهود ضخمة مخططة ومنسقة لتحقيق هذا الاهداف .

نخلص من ذلك الى ان تطلعات التنمية الاقتصادية في الكويت يجب ان تقوم على الاسس التالية :

١ – اعتبار النفط ثروة زائلة وانه بمثابة استهلاك موجو دات شركة ما ، وعلى هـــذا الاساس يجب توجيه اكبر جزء ممكن من موارد النفط للمشاريـــع الانمائية لكى تستطيع هذه المشاريع ان تولد دخلا يعوض الثروة المستهلكة

٢ – ارباح القطاع النفطى من الاقتصاد الوطنى وجعله جزءا منه لا مجرد ممول له . وهناك الان مجمع الصناعات البتروكيماوية الذى سيكلف حوالى ٣٠٠ مليون دينار وهـــذا المجمع سوف يحقق جزءا كبيرا من هذا الهدف ، والمشروع ما زال في دور الدراسة .

٣ – تطوير القطاعات الاخرى وخاصة قطاعات الخدمات كالتامين والمصارف والنقل البحرى والبرى والجوى . ناقلات النفط ، مع الاسراع بخطـــى التنمية الصناعية واعتقد انه لا يمكن الفصل بين هذه القطاعات اذ يجب ان يكون هناك تلازم بين التنمية الصناعية وبين قطاع الخدمات .

٤ – التركيز على المنتجات التصديرية اذ ان تقديرات الاستثمارات للمشاريع التصديرية المقترحة في الخطة الانمائية ٧١ – ٧٦ تصل الى ١٢٠ مليون دينار وجميعها لصناعات بتروكيماوية .

٥ – وضع خطة تكتسب قوة القانون لاقتطاع جزء من الدخل للاحتياطي لا يجوز ان يمس باية حال على ان لا يقل هذا الجزء عن النسبة التي اقترحتها الدولة وهي ٥ر١٢ ٪ تقريبا .

٦ – وضع خطة اقتصادية اجتماعية شاملة ذات اهداف معقولة وسياسات سكانية ونقدية ومالية واضحة المعالم .

٧ – تدعيم القطاع المشترك باعتباره القطاع الرائد للمرحلة الحالية في التنمية الاقتصادية .

٨ – ادخال تعديلات جوهرية على السياسات التجارية بحيث يمكن عقد اتفاقيات تبادل مع الدول التي تسمح بالاستثمارات الكويتية في اراضيها .

واخيرا لا اخرا الاتجاه نحو التخصص في الاعمال التجارية ومنع الجمع بين التجارة والوظيفة العامة .

ولابد ايضا من وضع نهاية حازمة وسريعة للمفهوم الخاطئ للمواطنيه الذى يقوم على اساس أن نسأل كل مواطن عما يمكن ان تقدمه له الدولة ونشر المفهوم الحق للمواطنيه بحيث يسأل كل مواطن نفسه عما يمكن ان يقدمه الى وطنه.

اتجاهات النمو الاقتصادي وتطلعاته

كلمة

الدكتور برهان الدين الشطي

١ــالدلالات الرقمية لاتجاهات النمو الاقتصادي

ان التصدى لموضوع اتجاهات النمو الاقتصادى وتطلعاته في دولة الكويت بالنسبة للمستقبل يقتضينا ان نتناول الجوانب البارزة في الاقتصاد الكويتى من ناحية الدلالات الرقمية لان لغة الرقم هى اللغة الوحيدة الممكن الاستناد اليها في تحديد معالم المستقبل .

وعلى اساس هذا التصور يمكننا بعد ذلك ان ننطلق الى استعراض الخيارات الممكنة والمستندة الى الحقائق التى سنستعرضها ونحللها ، فاذا اخذنا بهذه الخيارات يبرز أمامنا سؤال عن المستلزمات والمترتبات اللازمة لتطبيق هذه الخيارات بالشكل الصحيح الذى يفى بالغرض المطلوب .

والحقائق المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع الكويتى كثيرة ومتعددة وسوف نتناول هنا بعض الحقائق البارزة التى لها التأثير الاول والاخير في سير عجلة الاقتصاد وتكوين المجتمع الكويتى. واولى هذه الحقائق هى أن الاقتصاد الكويتى يعتمد على استنفاذ مصدر وحيد من مصادر الثروة القومية وهذا المصدر الوحيد هو النفط . فاذا علمنا بان النفط هو المصدر الوحيد الذى يقوم عليه الاقتصاد الكويتى فهل يجب ان يستمر الانتاج السنوى على وضعه ومستواه ، او اننا نسعى لاعداد سياسة واضحة للحفاظ على هذه الثروة لكى يستمر معنا اطول مدة ممكنة، وهل مثل هذه السياسة تنسجم مع متطلبات زيادة الدخل لانشاء طاقات انتاجية جديدة، التى تكلم عنها الاخ يوسف .

لقد جاء في تقرير شركة نفط الكويت عن عام ١٩٧١ ، ان انتاج النفط سجل زيادة قدرها ٦,٩ بالماية عن السنة السابقة وهى زيادة مرموقة بالنسبة لانتاج الزيت في العام كله .

وبالنسبة لعلاقة انتاج البترول بالنشاط الاقتصادى العام الذى يعبر عنه عادة بالناتج القومى الاجمالى، فانه في خلال السنوات العشر الماضية ، بين العام ٦٢ــ

٦٣ الى الان ، تراوحت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعى بين ٥٤ الى ٦٠٪ من الناتج الاجمالى، وهذه حقيقة من حقائق الاقتصاد الكويتى التى تظهر إن النفط هو العنصر المهيمن على الاقتصاد الكويتى ، وهذا له دلالته بالنسبة للمستقبل وبالنسبة للخيارات التى سنستعرضها فيما بعد .

الحقيقة الثـانية هى ان النفط مصدر ثروة تتناقص يوما بعد يوم ، وهذا يقودنا إلى مشكلة الاحتياطى التى تكلم النـاس عنهـا كثيراً ، وفي الحقيقة ان عملية الاحتياطى ومدى استمراره هى عملية حسابية . واذا كان الاحتياطى المعروف حاليا ضمن الظروف التكنولوجية الراهنة ومستوى التقدم العلمى القائم فهـذا الاحتياطى النفطى هو في الحقيقة احتيـاطى مرن لأنه كلمـا تقدمت التكنولوجيـا وكلما تقدمت العـلوم يكتشف بان الاحتياطى هو اكثر ممـا كان يظن ، وعلى كل حال فان هذا لا يمنع من القول بان النفط مهما طال امده هو ثروة زائلة والعلاقة بين تزايد انتاج النفط السنوى وتناقص الاحتياطى النفطى تخضع لظروف التكنولوجيا والتقدم في استخراج النفط .

لقد ذكر احد التقارير الصادرة عن تشيز مانهاتن بانك ، والخاصة بقطاع النفط ان امريكا أصبحت الآن في حالة رعب من نفاذ البترول لديها . وهم يقولون بهذه المناسبة جملة لطيفة هى «ان الاحتياطى لا يعرف الا بالحفر ، والحفر فقط ، » ولذلك فهم يستمرون بالحفر لاكتشاف احتياطات اضافية من من النفط . »

الحقيقة الثالثة هى ضآلة الانتاج المحلى خارج نطاق قطاع النفط وهيمنة الخدمات على الانتاج السلعى ، وساورد هنا ارقاما تقريبية بالنسبة للعام المالى ٧٠ـ ٧١ حيث نجد ان مقدار مساهمة هذا القطاع « الزراعة ـ الثروة الحيوانية والسمكية ، الصناعة ، التشييد والبناء » خارج قطاع النفط بلغ ١٠١,٥ مليون دينار ، بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات كلها حوالى ٣٢٨ مليون دينـار تقريبا ، مما يدل دلالة واضحة على ان قطاعات الخدمات ما زالت تهيمن في تكوين الناتج المحلى خارج قطاع النفط ، وهذه الحقيقة تعطينا دلالات للمستقبل وما يجب عمله لكى نوازن الخلل في التركيب الاقتصادى الكويتى .

الحقيقة الرابعة هى ضيق السوق المحلية والطاقة الاستيعابية بالنسبة للانتاج بشكل عام سواء اكان ذلك يتعلق بالسلع ام بالخدمات ، وهذه حقيقة ثابتة باعتبار ان الكويت جغرافيا وسكانيا محدودة والتكنولوجيا الحديثة لاتسمح الا بقيام الصناعات الكبرى التى تخدم اسواقا واسعة وكبيرة ، فاذا بحثنا في الاقتصاد الكويتى نجد ان هناك صناعتين فقط تعتبران الى حد ما صناعات كبيرة هما صناعة الاسمدة الكيماوية وصناعة منتجات شركة البترول الوطنية الكويتية . وهاتان الصناعتان قامتا على اساس التصدير لا على اساس الاستهلاك المحلى . ومن الطبيعى ان هناك صناعات اخرى قائمة في البلد وتغطى الحاجات المحلية واكثرها يتعلق بصناعات استهلاكية صرفة كصناعة المياه الغازية وشركة مطاحن الدقيق ، والمواد الغذائية المختلفة ، أو صناعات تتعلق بتامين بعض مواد البناء كمنتجات شركة الصناعات الوطنية على سبيل المثال .

ومن الحقائق الاخرى ان الاقتصاد الكويتى هو اقتصاد منكشف الى ابعد الحدود فالكويت تسجل اعلى معدل استيراد للفرد في العام ، فقد بلغ هذا المعدل عام ١٩٦٩ ما مقداره ٨٩٣ دولار للفرد بينما بلغ هذا المعدل ٨٥٣ دولار في هولندا و٤١١ في بريطانيا و ٣٩٣ في فرنسا و١٧٧ في الولايات المتحدة و١٦٨ دولار في فنزويلا ، وهى بلد نفطى ، و ٢٠٠ دولار في لبنان .

ان هذه الارقام تدل على ان الكويت تسجل ارقاما قياسية عالمية وهذه الحقيقة الرقمية لها ايضا دلالتها بالنسبة للنمو الاقتصادى في الكويت . فدرجة الانكشاف تقاس بنسبة التجارة الخارجية اى اننا ناخذ مجموع الاستيراد والتصدير ونسبه الى مجموع النشاط الاقتصادى في البلد ، وهو عبارة عن الناتج القومى الاجمالى زائد الاستيراد . فالنسبة التى تظهر معنا تقيس درجة الانكشاف وهى بالنسبة للكويت ٨٠ بالماية وتتبعها هولندا ، وهى ٥٣ ٪ ثم لبنان ٣٤ ٪ .

ان درجة الانكشاف الاقتصادى لها دلالتها ايضا بالنسبة للمستقبل وبالنسبة للخيارات الممكنة التى علينا ان ناخذ باحدها .

الحقيقة السادسة هى ان الاقتصـــاد الكويتى اقتصاد استهلاكى من الطـــراز الاول ، وهنا ايضا استندنا الى الارقام التقريبية الناجمة عن الناتج القومى الاجمالى من عام ٦٦ — ٦٧ ، الى ٦٩ — ٧٠ ، اذ نجد ان الانفاق الاستهلاكى تزايـــد من ٣٥٠ مليون دينار عام ٦٦ — ٦٧ ، الى ٤١٥ مليون عام ٦٧ — ٦٨ والى ٤٤١ عام ٦٨ — ٦٩ وبلـــغ عام ٦٩ — ٧٠ « ٤٥٦ » مليون دينـــار ، فالزيادة في الاستهلاك مضطردة .

اما الانفاق الاستثمارى ، اى الاستثمار الذى يؤلف الطاقات الانتاجيـــة في البلد ، فقد سجل ١٣٥ مليون دينار عام ٦٦ — ٦٧ ، وتزايد مرة واحدة بحيث اصبح ١٦٣ مليون عام ٦٧ — ٦٨ ثم هبط الى ١٥٤ مليون عـــام ٦٨ — ٦٩ ، وهبط هبوطا اخر عام ٦٩ — ٧٠ حيث سجل ١٥١ مليون دينار فقط .

وهنا نرى ان الاستهلاك صعد باضطراد في حين ان الاستثمار عـــلى العكس يهبط باضطراد ايضا وهـــذه خاصة من خصائص الاقتصاد الكويتى حاليا يجب معالجتها عن طريق ما سوف يتضح لنا من دراسة الخيارات الممكنة في المستقبل .

هنـــاك ايضا بعض الحقائق البارزة المتعلقة بالنواحى الاجتماعية ، فالكويت حققت درجة عالية من الرفاهية المادية للمواطنين ، وبعض الارقام تدل عـــلى هذه الحقيقة ، فمثلا من مؤشرات الرفاهية تجد ان مصروفات الخدمات التعليمية (انفاق جـــارى وانشائى) ارتفعت من ٦ر١٤ مليون دينار في العام المـــالي ٦٢ — ٦٣ ، الى ٥ر٤٦ مليون في عام ٧١ — ٧٢ . وبلـــغ مجموع المصروفات خلال السنوات العشر هذه ٢٨١ مليـــون دينار وهذه المبالغ جميعهـــا لتأمين الخدمات التعليمية المجانية للمواطنين والوافدين في الكويت . واذا انتقلنـــا الى الخدمات الصحية نجد ان المصروفات ارتفعت (انفاق جارى وانشائى) مـــن ٦ر٩ مليون دينار في العام المالى ٦٢ — ٦٣ ، الى ٤ر١٩ مليون في عام ٧١ — ٧٢ وقد بلغ مجموع المصروفات خلال السنوات العشر ٢ر١٤٢ مليون دينار يضاف الى ذلك ان مجموع ما صرف على شكل اعانات اجتماعية خلال السنوات العشر ٦٢ — ٧١ بلغ حوالى ٢٣ مليون دينار ونصف .

ان مؤشرات الرفاهية هذه تعطينا دلالات على امكانات المستقبل والخيارات التى ستتاح لنـــا .

اما بالنسبة لمؤشرات التركيب السكانى ، فالتركيب السكانى ، حسب تعدادات السكان عام ٩٥٧ و ٩٧٠ و ٩٧١ يوضح ان عدد الكويتيين تزايد من ١١٣ر٦٢٢ عام ٩٥٧ ، الى ٣٤٧ر٣٩٧ عام ٩٧٠ ، الى ٣٦٨ر٠٠٠ عام ٩٧١ . وفي المقابل ازداد عـــدد الوافدين من ٩٢ر٨٥١ عام ٩٥٧ ، الى ٣٩١ر٢٦٦ عـــام ٩٧٠ ، ووصل الى ٤٥١ر٠٠٠ عام ٩٧١ . وعلى ضوء هذه الارقام نجد ان نسبة التوزيع السكانى بين الكويتيين والوافدين عـــام ٩٥٧ بلغت ٥٥ ٪ للكويتيين و ٤٥ ٪ للوافدين ، اما في عام ٩٧٠ فقد اصبحت نسبة التوزيع ٤٧ ٪ للكويتيين و٥٣ ٪ للوافدين وهذه النسبة لها دلالتهـــا ايضا بالنسبة للمستقبل باعتبار ان المجتمـــع الكويتى هو مجتمع ثنائى التركيب : كويتيون مواطنون يعيشون في بلادهـــم وهناك وافدون قدموا للعمل وكسب العيش . الا ان نمط الحياة في هذا المجتمع لم يحقق الاندماج الاجتماعى ، فالكويتيون لهم مجتمعهم وكذلك الوافدون لهم مجتمعهم . واذا حصل الاندماج فانه يحصل في اضيق الحدود وليس هو باندماج سكانى كامل .

بالنسبة للمساهمـــة في قوة العمل فان قوة العمل قدرت عام ٩٧٠ بحدود ـــ ٢٣٧ر٧٥٦ ، كان نصيب الكويتيين منها ٦١ر٦٨٣ ، اى بنسبة ٢٦٪ تقريبا ، وعدد الوافدين في قوة العمل ١٧٦ر٠٧٣ ، اى بنسبة ٧٤٪ تقريبا . ولم تتغـــير هذه النسبة عام ٩٧١ . اذ قدرت قوة العمل الاجمالية بحدود ٢٥٢ر٢٠٠ وبلغ عدد الكويتيين ٦٥ر٦٠٠ ، اى بنســـبة ٢٦ ٪ تقريبـــا وبلـــغ عدد الوافدين ١٨٦ر٦٠٠ ، اى بنسبة ٧٤ ٪ تقريبا .

وهذه الحقيقة ايضا تدل على ان الكويت لابد من ان تستند الى قوة عمـــل وافدة لفترة طويلة قد تمتد الى نهاية القرن الحالى .

ومن الجوانب الهامة ايضا ما يسمى بمؤشرات الانتاجية ، فقد بلغ متوسط انتاجية الفرد الواحد من عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ ما يعادل ٤٣٠٦ دينار كما ان متوسط انتاجية الفرد الواحد في قوة العمل عام ٧٠ ٪ ٧١ بلغ ٤٢٦٢ دينار ، اى ان متوسط الانتاجية انخفض الى اقل من ماية دينار بالنسبة للفرد الواحد . غير ان الملاحظ ان الانتاجية قلت وهذه الارقام هى ارقام بالاسعار الجارية ، فلو اخذنا بالاعتبار التضخم النقدى وارتفاع الاسعار ، فسوف يعنى ذلك ان الانتاجية ستكون اقل بكثير مما يدل عليه هذا الرقم التضخمى .

والمؤشر الاخير هو مؤشر الدخل ، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى عا ٦٦ – ٦٧ حوالى ١٠٦٣ دينار كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى عا ٧٠ – ٧١ ، ٩٧٦ دينار اى ان الدخل الفردى قد هبط ، وهذا الهبوط بالأرقام الفعلية هو اكثر مما يدل عليه هذا الرقم التضخمى .

هذه هى الحقائق الاقتصادية والاجتماعية البارزة التى يمكن الاستناد اليها لتعطينا الدلالات بالنسبة للمستقبل وما يتوجب عمله . فامامنا خيارات متعددة وكل خيار له متطلبات ومستلزمات ، الا انى قبل ان اترك الكلام للاخ الزميل يوسف ، احب ان اقول ان هذه الحقائق الرقمية اذا عدنا بها إلى ما قبل ٢٠ عاماً نجدها تمثل مراحل نمو معينة . فنرى ان هناك مرحلتين بعد اكتشاف النفط ، الاولى مرحلة الخمسينات ، ثم مرحلة الستينات والآن نحن في مرحلة السبعينات .

وقد تميزت مرحلة الخمسينات بفورة عمرانية بحتة وهذا شيء طبيعى ، وقد خلقت هذه الفورة العمرانية نشاطاً قتصادياً ينسجم مع تلك الحركة . وتميزت مرحلة الستينات بتدعيم لانشاءات الهيكلية وما يسمى
من ناحية تعميق المنجزات التى تمت في مرحلة الخمسينات والتركيز على بعض الاشياء التى هى اساسية لتدعيم الانشاءات الهيكلية لتكون قاعدة انطلاق لما سيأتى في السبعينات ، وأهم هذه الانشاءات الهيكلية يتعلق اما في التربية حيث

اصبح هناك تعميق للتربية والتعليم يتمثل بانشاء الجامعة وانشاء المعاهد التدريبية المختلفة ، ثم هناك انشاءات هيكلية لتدعيم الصناعة ، وهـذا يتمثل بمنطقة الشعيبة الصناعية ، والانشاءات التابعة لها ، وهناك ايضاً تدعيم وسائط النقل والمواصلات يتمثل بالاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والمرافق العامة المختلفة بما فيها النقل البحرى . فالاقتصاد الكويتى اصبح الآن متهيئاً لانطلاقة جديدة سيأتى الحديث عنها فيما بعد .

في الحقيقة بالنسبة للمستقبل الاقتصادى في الكويت لا يختلف اثنان على ما تفضل به الاخ يوسف ابراهيم الغانم ، باعتبار ان ما ذكره يشكل الحقيقة بذاتها .

وانما احب الآن ان اركز على الناحية السلبية لكى نصل إلى الناحية الإيجابية . فقد تكلمنا عن الخيارات وكنت اقصد في الواقع خيارين فقط .

٢ـ الخيارات

الخيار الاول هو بقاء الامر او الوضع كما هو عليه الآن ، اى بمعنى آخر الاستمرار على الوضع الراهن ، ومن الارقام التى حللناها نجد ان الاتجاهات تدل على انها اتجاهات غير مستحبة ، كما انها لا تؤدى إلى الغرض المنشود في سبيل النمو الاقتصادى الحقيقى الذى نهدف اليه . فمتوسط الدخل الفردى يهبط ، كما ان الانتاجية في تدنى مستمر . وعدد العمال يتزايد وهذا يعنى تفشى العطالة المقنعة في الاقتصاد الكويتى .

يضاف إلى ذلك ان الخدمات الحكومية تتزايد سنة بعد سنة ، والاحتياطى ينخفض يوماً بعد يوم ، وقد بدأت الاصوات تتعالى في موضوع الاحتياطى وتتساءل عما يجب عمله الآن .

فاذا كان هذا هو خيارنا اى ان نبقى الامر على ما هو عليه الآن ، فمعنى ذلك ان الثروة القومية سوف تتبدد بسبب اضطراد الاستهلاك على حساب الاستثمار ، كما سوف تعجز الدولة عن تمويل الخدمات العامة . وبالتالى سوف يتدنى مستوى المعيشة ويهبط الدخل الفردى بشكل مضطرد ، وهـذا كله

سيؤدى إلى التقهقر في ميادين التقـــدم الاقتصادى الفعـــلى والرقي الاجتماعى السليم ، ويغطى هذه العوامل كلها استمرار الاتكالية وضعف الانتاجيـــة في الاقتصاد والمحتمع .

ومن الطبيعى ان احداً لا يريد هذا الخيار وانما لا بد من ذكره لكى نؤكد المستقبل المظلم الحالك فيما لو استمرينا على سياساتنا الحالية ، او على طرق معيشتنا الراهنة . انما الخيار الصحيح هو الخيار الذى تكلم عنه الاخ يوسف ، وهـــو الاسراع ضمن ابعد الحدود الممكنة بتنمية طاقات انتاجية جديدة في ميـــدان الانتاج السلعى ، وانتاج الخدمات لتحل تدريجياً محل عائدات النفـــط الـــتى ستزول عاجلا ام اجلا .

وهذا الخيار اذا اردنا ان نعبر عنه او نترجمه رقمياً فماذا نقصد به ؟ . .

لقد قلنا ان متوسط الدخل الفردى عام ٩٧٠ ــ ٩٧١ كان ٩٧٥ ديناراً للفرد الواحد ، فلو افترضنا اننا نبغى الحفاظ على هذا المستوى من متوسط الدخـــل الفردى بعد خمسة وعشرين عاماً اى في نهاية القرن الحالى ، فاننا سوف نجـــد استناداً إلى تقديرات استنفاذ الاحتياطى بان هذا الاحتياطى سيصبح ضئيلا جداً اذا لم ينفذ تماماً ، ولكى نحافظ على مستوى الدخل الفردى المتحصـــل في وقتنا الحاضر حتى عام الفين ، فان علينا ان نخلق طاقات انتاجية تحل محل النفط لكى تعطينا مثل هذا المستوى من الدخل الذى قد يزول مع زوال النفط ، اذا لم نقم بخلق مثل هذه الطاقات الانتاجية .

ولكن كما راينا من تحليل الاقتصاد الكويتى ان هذا الاقتصاد ضيق بحد ذاته مـــن اجل استيعـــاب استثمارات اقتصادية ضخمة ، وعنـــدما نتكلم عـــن الاستثمارات الاقتصادية نقصد بشكل عـــام الصناعة بالدرجة الاولى . وانى اعتقد شخصياً ان التوسع بالخدمات ولو انه شىء مرغوب فيه جـــداً ، ولكنه محدود بمستوى النشاط الانتاجى السلعى ، لان الخدمات انما تقوم وتكثر وتزدهر تبعاً لاتساع نشاط الانتاج السلعى وتقدمه ، فاذا كان النشاط الانتاجى السلعى ضيقاً فان الخدمات ستكون بالضرورة ضيقة ومحدودة .

ان ضيق السوق المحلية والطاقة الاستيعابية يقتضى منا ان نفكر بمد السوق الكويتى خارج حدود الكويت ، اى ان نسعى لتأمين اسواق لانتاجنا الصناعى وخدماتنا المتزايدة سنة بعد سنة ، حتى نهاية القرن الحالى ، وطبعاً لايمكن لنا ان نتحدث عن مرحلة ما بعد سنة الالفين لانه ، كما قال الاقتصادى الشهير (كينز) « في الامد البعيد سنكون جميعاً في عداد الاموات » ، فتأمين الطاقات الإنتاجية الاضافية في الاقتصاد الكويتى يتطلب اذا ، اسواقاً اوسع بكثير من السوق المحلية . . ثم ، على ماذا تدل هذه الحقيقة الراهنة ؟ . . .

ان هذه الحقيقة تدل على انه يجب ان يكون هناك انفتاح اقتصادى سليم ، وحتى الآن نجد ان الاقتصاد الكويتى هو اقتصاد منكشف إلى أبعد الحدود وان معدل الاستيراد هو اكبر معدل في العالم ، ولكن هذا الانكشاف هو على العالم كله ، واذا ما حاولنا ان نرى مدى هذا الانكشاف بالنسبة للاسواق المجاورة اى بالنسبة للبلاد العربية الاخرى نجد انه يتميز بعدم انكشاف ، وبمعنى اخر ان الاقتصاد الكويتى بالنسبة للبلاد العربية يتميز في الحقيقة بالضيق الاقتصادى . صحيح ان تجارة الكويت مع البلاد العربية تتزايد يوماً بعد يوم بسبب تزايد السكان وتزايد الاستهلاك ، ولكن النسبة بقيت كما هى . فاذا نسبنا تجارة الكويت مع البلاد العربية إلى تجارتها مع العالم ، نجد انها تمثل اقل من ١٠ ٪ حتماً ، ولذلك لا بد من انفتاح اقتصادى على المنطقة لكى تتامن الاسواق اى ان نخرج من العزلة الاقتصادية الحالكة ولا نكتفي باقرار ضرورة السوق العربية المشتركة او ضرورة قبول الكويت في السوق العربية المشتركة . ولكن الامر يتطلب منا ان نمسك بزمام المبادرة وان نقود في موضوع ضمان نجاح السوق العربية المشتركة في سبيل قيام صناعات تكنولوجية ذات انتاج واسع في الكويت لكى نتمكن من تصريف انتاجها في بلدان السوق العربية المشتركة ، الواسعة جغرافيا ، والواسعة سكانياً — حوالى ١٠٠ مليون نسمة — اذ انها تعادل اقتصاد اليابان من حيث العدد السكانى ، ولكن المنطقة الجغرافية الكبرى تؤمن اوجه تصريف لا حد لها .

ان كثيراً من الناس يتساءلون عن امكانية الكويت في حقل التنافس التسويقي ، وفي الحقيقة ان اى انسان اذا ما رجع إلى جداول الصادرات والواردات في البلاد العربية كلها سيجد ان هناك الافاً مؤلفة من السلع التى لا تنتجها البلاد العربية ، فهناك صناعات لايمكن لاى بلد عربى انتاجها لضعف طاقته المالية على انتاج مثل هذه الصناعات ، ولذلك فان الظرف الآن مهيأ للكويت لانتاج مثل هذه الصناعات التى تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة اى الصناعات التى تعتمد على الالة وتستخدم اقل عدد ممكن من البشر في سبيل تامين المنتجات الصناعية المتقدمة للسوق العربية الكبرى والاسواق الاخرى في العالم .

وبالنسبة للمترتبات ومستلزمات هذا الخيار الثانى الذى هو في الحقيقة الخيار المنطقى العلمى ، فلا بد لنا من التساؤل عن مدى طاقة الحكومة على الاستمرار في تمويل الخدمات العامة بشكل مجانى ؟ . .

وهل هذا من مصلحة المجتمع ، وكما ذكر الاخ يوسف فيما يتعلق بالمواطنية فماذا يقدم الوطن للمواطن ! . . . علماً بانه يسأل ماذا ستقدم الحكومة له ، ولذلك أعتقد أنه آن الأوان فيما إذا أحببنا أن ننعتق من الوضع القائم الذى يقودنا إلى التقهقر حتماً ، وأعتقد أنه أصبح من الضروى بمكان تمويل الخدمات الحكومية تمويلا علمياً ، وانا لا احدد الطريقة سواء بفرض ضرائب او رسوم ، ولكننى اسوق على سبيل المثال شاهداً علمياً فيما يتعلق باسعار الكهرباء والماء ، فانا اعتقد ان الكهرباء والماء يجب ان تقوم على اسس اقتصادية بحتة . وكذلك خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، كخدمات الهاتف التى يجب ايضاً ان تقوم على اسس اقتصادية بشكل ان تكون هذه مؤسسات اعمال حكومية تكون الحكومة فيها الشريك الوحيد وتغطى اكلافها من عائداتها بالنسبة للاسعار الاقتصادية التى تفرضها على منتجاتها ، هذه الاعانات المستترة بالنسبة لاسعار الكهرباء والماء وبالنسبة للخدمات الاخرى ، من السهل جداً معرفتها عن طريق طرح عائدات هذه المؤسسات من مجموع ما تصرفه سنوياً ، فالباقي كله يصبح اعانة مستترة للجميع ، فلماذا تقوم الحكومة بدفع مثل هذه المبالغ علماً ان متوسط الدخل للفرد الواحد في الكويت متوسط ممتاز ، وكل انسان قادر على ان يدفع القيمة الاقتصادية لهذه الخدمات .

ومن الاشياء التى يجب ان ننظر اليها بعين الجد والاعتبار هو ضرورة اخضاع الانفاق الحكومى لقواعد صارمة وعادلة من حيث انظمة التوظيف والاستخدام، ومن حيث الاصول المتعلقة بمشتروات الحكومة من السلع والخدمات وكذلك حصر الانفاق الحكومى ضمن الحدود التى تنسجم مع ما يقع على عاتق الحكومة من أعباء ومسئوليات . أى أن لا نطلب من الحكومة أن تقوم بكل شيء فالقطاع الأهلى قادر والمدخرات القومية متوافرة بشكل يمكن القطاع الأهلى أن يتحمل عبئاً كبيرا مما تقوم به الحكومة . ويكفى أن تقوم الحكومة بمهامها الأساسية المفروضة عليها وينبرى القطاع الأهلى إلى حمل جزء من هذا العبء الكبير .

ان هذا الموضوع يقودنا إلى موضوع زيادات الرواتب ومستوى المعيشة ، في الحقيقة ان المبدأ الاقتصادى السليم هو ان نعتبر المردود والعائد هو الأساس السليم في تقدير الاجر والترقية ، ولا شك بان اكلاف المعيشة ترتفع يوماً بعد يوم ليس في الكويت فحسب ، بل في جميع انحاء العالم ، ومعالجة هذا الارتفاع يأتى عن طريق العلاوات المخصصة لغلاء المعيشة وهو اسلوب سليم لا يعترض احد عليه . اما ان نرفع سلم الرواتب من اساسه فهذا على ما عتقد قد أدخل في الاقتصاد الكويتى معضلة جديدة تقتضى وقتاً طويلا لمعالجتها ، لأن معضلة التكلفة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية المقبلة ستكون هذه الاجور المرتفعة .

واذا كان هنا ك في الاقتصاد الكويتى علة او عائق من عوائق الاسراع في عملية التصنيع وخلق طاقات انتاجية جديدة ، فان هذا العائق هو تكلفة العمل . فزيادة الرواتب والاجور الاخيرة قد ضخمت هذه المشكلة ولا شك باننا سنحتاج إلى وقت طويل لحلها بشكل اقتصادى سليم .

اننا اذا التزمنا بهذا الاطار من هذا الخيار الذى يجب ان نسير عليه حتى نهاية القرن الحالى ، فلا بد كما قال الاخ يوسف ، من وضع خطط تنمية قابلة للتطبيق يلتزم بها الجميع التزاماً كالالتزام بدستور البلاد ، وتتحقق خلالها على مراحل معقولة ، اهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى ما يفرضه هذا الخيار من مستلزمات ومقتضيات .

دور الشباب في احداث التغيير في المجتمع

كلمـــة
السيد الاستاذ عيسى الحمد

انه من المفيد بادئة ذى بدء أن نحاول هنا أن نرسم صورة عامة لوضع الشباب في عالمنا المعاصر والمتغير ولما يواجهه من مشاكل في حياتهم وخاصة خلال مرحلة التعليم ، وكيفية اندماجهم في المجتمع . ان العالم في هذا القرن وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية شهد تطورا مذهـــلا في كافة المجالات وخاصة في مجـــال العلوم والتكنولوجيا ، الأمر الذى أصبحت فيه الحياة في تغير تام . ولست واثقا من أن الذين يمسكون بيدهم بزمام القيادة – وخاصة قيادة الشباب قد أدركوا تماما هذا التطور المستمر والنتائج المترتبة عليه . لقد أدت هذه التغيرات التى كانت نتيجة طبيعية للتطور في العلوم والتكنولوجيا الى حدوث تغير واضح في حياتنا بادخال المكتشفات العلمية الحديثة المتواصلة مما انعكس على أسلوب معيشتنا وطريقـــة تفكيرنا ونظرتنا للحياة عما كنا عليه من قبل. لذلك كان من الطبيعى أن تطـــرأ على اساليب نظمنا الاجتماعية والسياسية والتعليمية تعديلات لا تتوقف لتـــوائم هذا التطور وتلحق به كما كان على الشباب ان يكيف حياته وفق هذا التغير وأن يأخذ دوره الطبيعى والطليعى في المجتمع كمصدر اساسى للتجديد والتغير في هذا العالم الجديد الذى يعيش فيه عدد ضخم من الشباب يؤلفون أكثر من نصـــف السكان . لذلك فان المجتمعات الدولية باتت مهتمة اهتماما بالغا بوضع الخطط العلمية التى تساعد الشباب على حل مشاكله وابراز دورهم في الحياة. فقد دلت الأبحاث التى أجريت حتى الآن على أن الشباب وخاصة شباب الجامعات شديد التأثر والانفعال بما يقع حوله من أحداث ، سواء كانت تلك الأحداث عـــلى النطاق المحلى أو على النطاق الدولى ففى عصرنا حيث بلغت المواصلات هذا الحد من التطور اصبحت جميع أجزاء العالم مرتبطة بعضها ببعض أكثر من ذى قبل حتى يقال ان العالم اصبح صغيرا .

ونلاحظ اليوم أن الأحداث الخطيرة التى تقع في اى بقعة من العالم تصبح بعد فترة وجيزة من وقوعها حديث العامة والخاصة . لقد تضاعفت الامكانيات على هذا المستوى كغيرها من الامكانيات الأخرى. لذلك فاننا لا نستغرب اذا وجدنا الشباب يخصصون جزءا من اهتمامهم لقضايا السلام والحرب والتعبير بالاستياء للقوى المعادية للسلام والتنديد بقوى الشر ومناهضة الاستعمار والاحتلال . ولعلنا نذكر كيف يتضح استياء الطلاب في السنوات الأخيرة بشكل كبير في جميع انحاء العالم . فالا حتجاجات والاضرابات واحتلال الجامعات الى ما هنالك من حركات أدت بالطلبة الى التصادم بالنظم الاجتماعية المختلفة . هذا الأمر هو الذى دفع الجميعة العامة للأمم المتحدة الى اتخاذ قرار بدعوة السكرتير العام للأمم المتحدة الى توجيه الدعوة لعقد مؤتمر للشباب انفسهم تحملت نفقاته الدول الأعضاء . وقد انعقد هذا المؤتمر في نيويورك بمقر الأمم المتحدة مابين التاسع من يوليو حتى الثامن عشر منه سنة ١٩٧٠ . ويجدربنا هنا أن نعطى صورة وجيزة لما دار في هذا المؤتمر لندلل على مقدار الاهتمام الذى شعر به العالم وخاصة الأمم المتحدة في ضرورة سماع وجهات نظر الشباب واشتراكه في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية باعتبارهم قادة المستقبل . وقد تضمن جدول اعمال المؤتمر أربع قضايا رئيسية وهى :

أولا : لجنة السلام وقد نوقش بهذه اللجنة المواضيع التالية :

(أ) الكفاح من أجل السلام في العالم .

(ب) الكفاح ضد الاستعمار .

(ج) حق تقرير المصير للشعوب .

(د) تقييم دور الأمم المتحدة والمقترحات لزيادة فعاليتها .

وقد خرجت هذه اللجنة بنتائج وقرارات عديدة .

لجنة التنمية ، وقد كانت من أهم المواضيع التى طرحت في هذه اللجنة هى :

(أ) الفرق والمجتمع والتنمية

(ب) المنظمات الدولية والتنمية

(ج) التطور الصناعى والزراعى

وكان من أهم توصيات هذه اللجنة التحرر من الاستعمار كشرط حتمي من شروط التقدم والتنمية . الحرية الاجتماعية وتنمية مواهب الفرد أساس التطور والتقدم واستغلال الموارد الطبيعية وتدعيم الاستقرار لكى يكون المجتمع قادرا على القيام بمتطلبات التنمية .

ثالثا : لجنة التعليم ، وتطرقت هذه اللجنة للمواضيع التالية :

(أ) تعريف ومبادئ وأغراض وفلسفة التعليم .
(ب) مشاكل التعليم .
(ج) هيكل وبناء التعليم .
(د) دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بمجالات التعليم .
(هـ) فلسفة التعليم الحديث وعلاقته بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الحديث .
(و) قضية الشعوب المتخلفة وأهمية التعليم بالنسبة لها .
(ز) قضية تغيير المناهج والنظم الدراسية
(ح) ديمقراطية التعليم في المجتمع وتوفيره لجميع الأفراد .

رابعا : لجنة الاسكان وبيئته ، وتطرقت الى المواضيع التالية :

(أ) تأثير استخدام العلم والتكنولوجيا
(ب) السكان
(ج) تركيز السكان في المدن الرئيسية
(د) المحافظة على المصادر الطبيعية
(هـ) تلوث المياه والهواء
(و) تأثير وسائل الاعلام

هذه المواضيع وغيرها ذات الأهمية البالغة لحياة الشعوب ناقشها شباب العالم وتبادلوا وجهات النظر باعتبارها من الأمور التى تخصهم كفئة وجزء هام داخل المجتمع ، والدور الواجب عليهم القيام به في مجتمعاتهم . هذا الادارك لدور

الشباب في المجتمع وعلى هذا المستوى يدعونا دائما الى ان نؤكد ضرورة الاستماع للشباب وما يدور في أذهانهم وهذا في اعتقادى هو واجب الآباء والأمهات والمعلمين والقادة، لأن لهم أفكاراً وتطلعات قد لا تنسجم في بعض الأحيان مع أفكار الكبار . غير انه يتعين علينا الانصات لهم . لأن الاستماع لهم هو الوسيلة الوحيدة لفهمهم وتوجيههم .

ان الشباب في كل أمة تمر الحياة فيها في تبدل وتغير يشعرون اكثر من غيرهم بالحاجة الى ايجاد حلول للمشكلات التى تمس مستقبلهم ، وأن يشاركوا مشاركة فعالة في بناء مجتمع ، وأن يفسح لهم المجال في أن يلعبوا دورهم الطليعى في أحداث التغير . وهم في حقيقة الأمر يفعلون ذلك خلال مواقفهم من كافة القضايا الاجتماعية والسياسية . ورغم ذلك فأننا لا ننكر انهم يعانون في كثير من الأحيان مشكلات مع أسرهم ومشكلات مع عملهم . مشكلات مع مجتمعهم ، فمشكلاتهم مع أسرهم تتلخص في رغبتهم في الاستقلال ومعاملة الاسرة لهم على أنهم لا زالوا غير مدركين لمصلحتهم فيحدث التدخل في شئون مستقبلهم وحياتهم . وفي ميدان العمل — معاملة بعض الروساء لهم في عدم افساح المجال بصورة تحقق الاستفادة من حيوية الشباب وتطلعاته للتجديد . اما بالنسبة للمجتمع ، فكثيرا ما يفرض قيوده عليهم مما يحدث ردة فعل تجعل الشباب يخضع احيانا ويقاوم احيانا أو يتكيف بصورة اخرى .

انا لا أقول كل ما يأتى به الجيل الجديد هو صحيح ، كما انه ليس كل ما يتمسك به الجيل القديم ايضا صحيح . غير انه يتعين على الشباب الاستفادة من خبرة الرعيل الأول وتجاربه في الحياة ، وعلى الأول ان ينظر لتطلعات الشباب وحماسه بعقلية جديدة ونفسية جديدة حتى لا تكون هناك فجوة وتحدث الكارثة. وعلى الأسرة ان تحاول تقبل منطق الشباب وأن تحترم ارادته وتقيم الود معه . فالمنطق الغيرواعى يجعل الاسرة تعتبره انسانا مارقا عاما منكرا لتقاليده ومجتمعه . اما المنطق الواعى المتمدن يجعل الاسرة تقيم معه علاقات متحضرة .

انني من المؤيدين لنبذ فكرة اتهام الشباب بالتواكل والنعومة واطلاق نعوت وأوصاف تصورهم مدللين واتكاليين لأن في هذا ادانة للشباب وجيله الجديد . لأننا نفترض أن المشكلات التي يقع فيها الشباب ليست كلها مشكلاتهم بل يقع النصيب الاكبر منها على عاتق الآباء والمعلمين والقادة أنفسهم الذين يضيقون احيانا ذرعا بهم لأن أفكارهم لاتنسجم مع أفكارهم . ثم فان الموقف في الوقت الحاضر يقتضى بأن يشترك الشباب بمحافز من المجتمع ومن أنفسهم في كافة نواحى الحياة وأن يمثلوا مكانهم الطبيعى في المجتمع ومن هنا وجب دمجهم واعتبارهم كبارا حديثى السن وليسوا اطفالا في طور النمو ويجب عليهم ان يتحملوا مسئولياتهم وأن يجد هذا الاتجاه التشجيع والاهتمام والتوجيه المستمر .

رغم كل ما تقدم فلابد من الاقرار بأن ليس لكل الشباب الاستعداد في لاندماج في الحياة الاجتماعية فثمة فئة من الشباب يريدون أو يرغبون في بذل جهودهم وطاقاتهم في العمل المهنى والاجتماعى والتعليمى والفنى من أجل مصلحة المجتمع وفي الوقت ذاته هناك فئة أخرى ربما تكون قليلة يرفضون ان لعبوا لعبة الحياة وفقا للقانون والقواعد فيصبحوا فريسة للملل والمتع السلبية والخمول المهنى بل قد ينحرفون . هاتان الفئتان يجب ان تؤخذا بعين الاعتبار وفي نظرى يجب ان يوجه الاهتمام لارضاء التطلعات الايجابية للشباب ومساعدة هؤلاء الذين يفتقرون الى الحافز الذاتى من ناحية اخرى على ان تتوفر للفئة الثانية التوجيه والارشاد تحت قيادات شباب هذا الجيل والمتعلمين منهم بنوع خاص . اصبح بالطبيعة والزمن الذى نشأ فيه وبحكم التطور والتغير اكثر منا مقدرة على لمس زمانه وأن نرى بصيرته من صورة المستقبل وأن نسمع اذنه من صوت المستقبل مالا نراه ونسمعه . لذلك فليس من الغريب ان يبدى الشباب عندنا اهتماما بالنظم الاجتماعية والاقتصادية وأكبر دليل على ذلك اسهام الشباب في انشاء الجمعيات والأندية والهيئات المختلفة . كما يقوم على ادارتها وتوجيهها فئات الشباب أنفسهم ، وما تطرحه تلك الفئات عبر نشاطها المتعدد من خواطر تتناول كافة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ذات الصلة الاجتماعية بحياة المجتمع الكويتى واسهامهم ايضا في معالجة الكثير من المشكلات

التى يواجهها المجتمع ، ان هذا الدور المؤثر التى تقوم به هذه الفئات الواعية قد لايبدو لنا في الوقت الحاضر ذا تأثير مباشر وواضح وقد لا يخرج عن نطاق الحوار الدائم عن طريق الندوات والمحاضرات الا أنه يترك تأثيرا عميقا على حياة الأفراد والجماعات ، ولعلنا نلاحظ في الفترة القريبة الماضية بعض بوادر حركات مطلبية بين طلاب الجامعة عندنا وتتسم بطابع السعى لتحقيق مطالب تتعلق بحرية الجامعة واستقلالها او بنظام الحضور والغياب او بنظام الادارة او في مسألة الاختلاط وما صاحبها من ردود فعل على المستوى الشعبى وفي السلطتين التنفيذية والتشريعية ان حركة الطلاب التى تشاهدها جامعة الكويت ليست وليدة الصدفة بل انها تعبير صادق لرؤية جديدة وهى في نظرى ظاهرة صحية ، الواجب اخذها بعين الاعتبار حتى لا تنتقل من حركة مطلبية صرفة الى حركة رفضية ولدينا الآن عدد من الاساتذة الكويتيين يقومون بالتدريس وهم كما يبدو غير راضين على مايجرى سواء كان عدم الرضا هذا على حق او على خطأ انما يشاركون الطلاب في التعبير عن عدم رضائهم .

ومن الجدير بالذكر ان الجامعة اوفدت حوالى مائة طالب للدراسات العليا بالقاهرة بالاضافة الى الطلاب الذين يتلقون دراساتهم العليا في الكويت هذه الفئات جميعا بطموحها ورغبتها الجارفة في التغير والمشاركة سوف تصدم يوما بالفئات الأخرى التى لا تريدها ان تتحرك ويسوؤها ان يتحرك الآخرون ، ثم هناك مشاكل أخرى ستواجه الكويت فيما يتعلق بحياة الشباب الوظيفية بعد التخرج وفي الوقت الحاضر كما يبدو لنا انه من السهل توفير العمل لكل خريج يصرف النظر عن نوعية العمل الذى يقومون به غير ان المشكلة ستتفاقم في المستقبل ان لم نسع لتداركها بالدراسة والتخطيط حتى لا تحدث كارثة ونخلق نوعا من البطالة بين الجامعيين هى من صنعنا هذا الى جانب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والترويحية التى سيجد الشباب ان لا مناصة من مواجهتها بروح العصر والرغبة في التغير والتجديد .

ان الشباب بحكم رغبته الجامحة وشعوره الفياض في الاشتراك اشتراكا فعالا في حياة المجتمع وتطويره ورفع مستواه يملك من غير شك صناعة التغير ونحن نقصد التغير هنا التقدم تغير حال الانسان وحال الوطن وحال المواطن تغـــيرا سليما وسيظل الشباب دائما الرواد الجدد لهذا المجتمع والمصدر الاساسى لحركة التغير والتجديد .

كلمـــة

السيد الاستاذ يوسف عبد المعطي

تمهيـــد :

ان الحديث عن الشباب وعن التغيير وعن المجتمع من الموضوعات الشديدة الصلة بالبحوث الاجتماعية ، والحديث عنهـــا في رابطـــة الاجتماعيين أمر صعب لانـــه كما يقولون « حامل التمر الى البصرة » فهو يناقش اموراً بين اهلها وأصحابها .

هؤلاء الشباب . . من هم ؟

ولعلنا في هذه الندوة انما نقدم وجهة النظر الخارجية التى تمثل الشعور العام نحو موضوع الشباب والتغير والمجتمع . . وأنا أتساءل الآن من هم الشباب الذين يمكن أن يدور هذا الحديث حولهم ؟ ولكن لا أستطيع أن أحدد هنا بالضبط من هم الشباب . هل الشباب فترة زمنية في عمر الانسان ؟ أى تبدأ مثلا في الثامنة عشرة وتنتهى في الخامسة والعشرين ام أنه حالة فكرية ونفسية ، بمعنى أنه نوع من التصور والاحساس بالكون والحياة والاحساس بنوع من الحماس والحيوية ، بمعنى ان كل من يحمل هذا الاتجاه النفسى والفكرى يمكن أن يكون شابا ؟ لاشك ان الأمر سوف تختلف فيه وجهات النظر ، ولعـــل أمثالنا الذين يتجهون الى الشخوخة سيكونون أكثر انحيازا الى الرأى الثانى .

المثقفون الشباب . . أولا :

انى أتصور أنه ينبغى أن يناقش موضوع الشباب ، وأعنى الشباب على مستوى التعليم العالى . لأننا اذا ناقشنا الشباب لفترة زمنية محدودة من الثامنة عشرة الى الخامسة والعشرين ، أيا كانت مواقفهم من المجتمع ، فانما نناقش قطاعا كبيرا

وضخما من المجتمع وسأحاول ان أقصر دوري على مجموعة منهم لكي يتحدد الحديث وليمكن أن نصل الى بعض الخطوط . أتصور أن الشباب الذى سوف نتحدث عنه الآن هو شباب التعليم العالى الذين هم في الجامعة وما في مستواها ، لأنهم يمثلون القيادة الفكرية ، ويمثلون المجموعة المنتخبة الحية اليقظة في الأمة . ولأن هذا النوع من الشباب – شباب الجامعات بالذات – له في هذه الآونة من حياة القرن الذى نعيش فيه حركاته وتطلعاته التى لها آثارها والتى كانت موضع أبحاث طويلة ، والصوت الذى أحدثه شباب التعليم العالي وشباب الجامعات كان صوتا هز هذا القرن هزا شديدا ودعى الي التأمل والتفكير .

المثقفون الشباب أولا . . لماذا ؟

أعتقد أننا اذا اخترنا هذا التحديد للشباب فاننا نختاره أيضا لأسباب ينبغى أن تناقش ، ان هؤلاء الشباب في الجامعات يعيشون في أرقى مناخ فكرى ، ويعيشون في صفوة منابع المعرفة الانسانية ، ويعيشون ايضا في مجتمع الفكر الذى يعتمد في الأساس على الحوار كمنهج وأسلوب للعلم . فلديهم أكبر الفرص لكى يستطيعوا أن يبحثوا عن الحقيقة ولكى يتمكنوا من احداث التغير الاجتماعى ، وهم الطلائع التى سوف تأخذ مكانها في المجتمع كقيادات . ثم ان شباب الجامعة ليسوا أسرى لأى قيود ، فالحرية المتاحة في الجامعة تسمح لهذا الفكر أن يناقش بالمنطق المجرد بل اننا نتصور أنه مهما كان النظام استبداديا في الوطن الذى يعيش فيه الشباب في الجامعة ، فستكون ظروفهم في الجامعة خيرا من ظروف أى مجموعة أخرى لقدرتهم على أدراك التغير وعلى الاشتراك والاسهام فيه . وبالطبع فان شباب الجامعة لاتشدهم هذه الروابط التى تشدنا جميعا الأسرة والوظيفة وروابط الزمن الذى صبغ تفكيرنا بأنماط صار من الصعب أن يتخلص منها المرء . وهم مقبلون على المستقبل بصدر متفتح وبنفس مستعدة للحوار . واستعدادهم للتغير سيكون بلاشك أخلص وقدرتهم عليه أقوى . . شباب الجامعة بما يريدونه من حوار وأقصد الجامعات وكل أنواع التعليم العالى – أشد حساسية للمشكلات الاجتماعية لأن المفروض أن تكون الجامعة شديدة الصلة بالمجتمع . وان يكون التعليم العالي سبيلا لاحداث هذا التغيير في المجتمع . واذا

كان التعليم العالى هو البحث عن الطرق التى تؤدى الى عالم أفضل فمعنى ذلك انه مكان التغيير وقلب التغيير ومدار البحث حول هذا التغيير . وأخيرا أعتقد ان الشباب الذين هم في هذا المستوى هم أول مجموعة بشرية يمكن أن يوصفوا بأنهم مواطنون عالميون كما قلت لأن هؤلاء الشباب قد أوجدوا الخطوة الأولى نحو المواصلة العالمية في شدة احساسهم بمشكلات الانسان وفي تعاطفه نحو هذه المشكلات ، وفي أن الصوت الذى يطلق في أى مكان من أماكن الفكر في الجامعات تتردد اصداؤه في كل نواحى الفكر الانسانى بقوة وبشدة . فنحن نقترب من المواطن الانسان وآماله وأمانيه قطبا يتجه نحوه الانسان مهما كان وضعه في الاقليم الذى هو منه . هذا التحديد يجعلنا نقف لنناقش دور الشباب في التغير الاجتماعى أو في احداث التغير في المجتمع . فنقف عند عند موضوع الشباب في التغير الاجتماعى أو في احداث التغير في المجتمع . فنقف عند موضوع التغير .

ماذا نقصد بالتغير الاجتماعى ؟

لاشك أننا نحس جميعا بأننانعيش فترة من تاريخ هذه الانسانية تمتاز بتحول عظيم مذهل . لقد عاش الانسان مليون سنة استخدم نفس الأدات يكررها . واذا ما اخترع شيئا فان انتشار هذا الشئ يسير ببطئ شديد وتاريخ العصر الحجرى يرجع الى عشرة آلاف سنة فقط . وتاريخ الحضارة التى نعيشها الآن يرجع الى خمسة آلاف سنة فقط . ونحن الآن نعيش تاريخا جديدا يمكن ان يتجدد فيه تاريخ الانسانية كل عشر سنوات وقد نشرت بعض الهيئات العلمية أبحاثا تشير الى أن البشرية في الخمسين سنة الأخيرة قد استطاعت أن تحقق من الانجازات الفكرية مالم يتحقق في المائتي ألف سنة التى سبقتها . وان المعرفة الانسانية أصبحت تتضاعف الآن كل عشر سنوات ، وهي مقبلة على فترة تحول وان هذا التحول العظيم وهذا التغير الاجتماعى والانسانى الذى يناله القرن الذى نحن فيه يتميز أيضا بأننا نعيش قرن الابداع . نعيش قرنا يتميز بشدة الابداع وبشدة معدل السير في هذا الابداع . قلت ان الانسان عاش مليون سنة يستخدم نفس الأدوات ، وأقول الآن أن الأنسان يجدد نفسه وجهوده وفكره ومعلوماته — نظريا — كل

عشر سنوات . ولو استعرضنا معا ظاهرة هذا التغير – المخترعات والابداع بالنسبة للانسان – نجد مثلا أن التصوير الفوتوغرافي من بدايته الى نهايته استغرق ١١٢ سنة . القنبلة الذرية من بداية العمل الى نهايته استغرقت ٦ سنوات . الترانزيستور لم يتجاوز السنوات الخمس ، الاتصال الكهربائى الملتحم تم فى عامين . فسرعة الابداع واضحة ، وقدرة الانسان على أن يجدد وأن يبدع وأن يحدث تغييرا أصبح أمرا خطيرا مذهلا وبسرعة شديدة . نحن نعيش أيضا هذا التحول الذى يمكن أن نطلق عليه ثورة التكنولوجيا .

ماذا بعد التكنولوجية ؟

لقد ظهر في السنة الأخيرة تعبير آخر يرى اننا جاوزنا الثورة التكنولوجية الى التكنوترونيك ، أو ما معناه استخدام الالكترونات في التكنولوجيه في هذا العصر التكنوترونى على حسب تعبير « بروزنسكى » وهو أستاذ العلوم الاجتماعية في كولومبيا ، يقول ان الانسان في عصر التكنولوجيا أو في عصر الثورة الصناعية كانت الآلة هى لب العصر ، وهى امتداد لقدرة الانسان الجسدية تضاعف هذه القدرة وتمده بالوسائل التى تجعل هذه القوة الجسدية شيئا عظيما للانسان . اذن كان عصر الثورة الصناعية هو عصر الآلة التى متدت لتضيف بعدا ضخما كبيرا الى قدرة الانسان الجسدية فاننا نعيش عصر الكومبيوتر الذى يضيف بعدا أكبر لذهن الانسان ، لعقله ، لقدرته على أن يحل مشكلات الحياة وعلى أن يجد صيغا وحلولا جديدة لحياته الاجتماعية والعامة .

في هذا العصر التكنوترونى الذى تتكلم عنه الآن ، هذا التغير قد بدأ يأخذ سبيله في كل الكتابات الاجتماعية ، هذا التغير واضح . ففى عام ١٩٥٠ كان هناك خمسة أجهزة كمبيوتر في الولايات المتحدة وفي سنة ١٩٧٠ قفز الرقم الى ثمانين ألف كمبيوتر .

هذا المستقبل لمن ؟

أثار هذا الاتجاه على الحياة الاجتماعية وعلى حياة الانسان واضحة . فنحن نعيش الآن مجتمعا يزيد فيه حجم القوى العاملة في هذا القطاع الذى يستخدم هذه

الامكانيات . نعيش مجتمعا يوصف بأنه يزيد فيه أهل الفكر ويصبحون هم الأغلبية ويحلون محل رجال الأعمال ومحل غيرهم . يعنى نحن نقبل على عصر جديد في تكون المجتمعات الانسانية بهذا المدخل الجديد في عقل الانسان . فطبعا القوة سيكون لها أثرها في البيئة وفي المجتمع الانسانى . نحن عاصرنا عصر التحول العظيم التكنولوجى والالكترونى وعشنا ونعيش عصرالثورة الاقتصادية نعيش في عالم متلاحم . وهذا متصل بقضيتنا أشد الاتصال . كان يمكن ان نحجز الشباب في الماضى بأن نقدم له الفكر الذى نريده وأن نقدم له الرأى الذى نراه وأن نطعمهم تصورنا للكون والحياة والانسان بما يعكس ما كان عندنا . ولكن ثورة الاتصال التى نعيشها اليوم جعلت هذا الأمر مستحيلا .ان العالم رقعة واحدة شديدة التماسك ، شديدة الاتصال ، يطل من بيننا الآن جيل التلفزيون الذى نشأ في ظل التلفزيون ، الذى تثار القضية في أى مكان في العالم فيراها حية . يرى حرب فيتنام ويرى هولها ويرى رعبها ويرى القتلى . ولم تعد الأمور حروف في الكتب تتوه في الأذهان ، انما اصبحت حياة واقعية ينبض بها . ويعلق الباحثون الآن في هذا الموضوع فنجد استاذ علم الاقتصاد « مكلوهمن » يقول ان هناك انقلابا كبيرا في دخول التلفزيون وحلوله الى حد كبير محل الكتاب . انه ينقل التجربة الانسانية والانفعال معا ، بحيث يصبح سفور المجموعة الانسانية بمشاكلها وآلامها أكثر شدة وأكثرقوة .

الشباب التائه بين عالم المثل وعالم الواقع :

في الحقيقة عصر التكنولوجيا وعصر الكمبيوتر وثورة الإتصال وثورةالإبداع التى نعيشها في ذلك القرن أنشأت عالماً جديداً وانعكست على كل نواحى الحياة . . ووقف الشباب ينظرون إلى هذه التغييرات فاذا بهم يجدون عالماً فاق كل القوى في قدرته على استعمال الالآت والأشياء ، وعجز عجزاً شديداً في قدرته على على ان يخلق حياة أفضل بما توصل اليه من علم ومقدرة . وهذا الامر يقودنا إلى احساس الشباب وإلى حركته وإلى شعوره . لقد قدمنا له صورة لعالم يتحلى بالمثل ويدعو إلى الفضيلة ويؤمن بالسلام وبالحب وأخذنا ننقل اليه تجربة بشرية تؤكد هذه القيم . ثم عاش وسط هذا العالم المتصل ووسط هذا التغير السريع ،

وجد الانسان عاجزاً أشد العجز عن أن يلاحق هذا التغير وان يسير في مداه . فشعر ان هذا المجتمع مناقش لنفسه . ما هذا الذى يعيشونه ؟ كيف يمكن ان يكون الحب والسلام منطبقا على قتل الناس في حرب كالحرب الموجودة في فيتنام ، وعلى افناء شعوب كاملة ؟ كيف يمكن ان تدعو الأمة إلى مبادئ في داخلها ثم تناقضها تماماً في خارجها ؟ كيف يمكن ان يدعو هؤلاء الآباء إلى قيم لا ينفذونها ولا تنعكس على حياتهم ؟ كيف يمكن ان يعيش الإنسان في مجتمع واحد لا توجد المساواة ؟ كل هذه التساؤلات أوجدت القلق الذى أحدث ردة الفعل الشديدة لدى الشباب في عالمنا .

التعبير تعبيران . . جيل الرفض وجيل التمرد والثورة :

فالشباب وقف موقفين . الموقف الذى نعرفه كالهيبيين . . الهيبيين احسوا بهذا التناقض بين القيم المثالية وبين الواقع ، بين العالم الذى يعيشونه والذى أحسوا فيه ان الآباء لم يحسنوا استخدام الفرص التى اتيحت لهم . لقد دخلوا على عصر عظيم بامكانات عظيمة ولكنهم لم يحسنوا استخدام هذه الامكانيات وفي أن يوجدوا حياة تحمل معنى الانسانية ومعنى الحياة . فرفضوا . . أعلنوا الرفض . وكان اعلانهم الرفض بالزى وبالشعر وبالشكل وبالبعد عن حياة المجتمع . بل بالاعراض تماماً عن العمل فيه . بل برفض المدينة كلها والبحث عن البرارى والأماكن البعيدة . هذا موقف ، والموقف الآخر هو الموقف العنيف الذى يرى ان هؤلاء الآباء وهذا الجيل الذى لم يحسن استخدام السلطة يجب ان تنتزع منه السلطة وأن تؤخذ من بين يديه ، وأن يتقدم الشباب ليقود ، هذان هما الموقفان . لكن ربما تكون الافكار عامة لهذا تقوم دراسات لمحاولة التعرف على هؤلاء الشباب الذى تكلمت عنه ، وعن أى السبيلين اكثر ذيوعاً وأكثر قبولا لديهم . طبعاً في العالم العربى ليس بين أيدينا دراسة عن الشباب . ولهذا اضطر ان أتابع بعض الدراسات التى أجريت في مجتمعات ترى ان العلم والتدريب والبحث العلمى هى وحدها الوسيلة التى يمكن بمقتضاها ان نطلق الأحكام وأن نجد الحلول .

والشباب قلق لكنه داخل المجتمع وليس خارجه :

في الجامعات الأمريكية ثمانية ملايين طالب أجريت بينهم دراسة أعدها المجلس الأمريكى للتعليم سنة ٦٩ – ٧٠ فتبين ان ثلثى كليات وجامعات الولايات المتحدة اشترك الشباب فيها بنوع من الرفض والاحتجاج ، وان تسعة في المائة فقط منها تخللها عنف ، وهو عنف يوصف بأنه بسيط . ورأت الأمة ان تجرى استفتاءاً عاماً بين ٨ مليون أو بين عينة احصائية منهم توصلوا إلى أن ثلاثة في المائة من بين هؤلاء ضد النظام جذرياً ، يعنى ٢٤٠ ألفاً ، وأن اربعة في المائة يعيشون داخل النظام ويرون أنه يمكن أن يتم التغير الاجتماعى عن طريق العمل في المؤسسات الموجودة وبالصورة الديمقراطية الموجودة . . وثلاثين أواربعين في المائة يؤيدون هؤلاء ايجاباً وسلباً – أى في الوسط . قد يكون من يقولون عنهم الأغلبية الصامتة التى تشاهد . وهناك ايضاً محافظون يمثلون ١٥ ٪ .

العنف رقعة سوداء لكنها محدودة المساحة :

المهم أن العنف لم يكن طابع هذه الحركة ، وان الذين يتخذون العنف كانوا قلة نادرة ، ولكن البقعة السوداء دائماً أكثر ظهوراً ، ولما أنشأ نيكسون لجنته المشهورة لبحث موضوع الشباب ، وصل إلى نفس النتائج . هو أن الشباب بينهم قلق وبينهم ضيق لكنهم ما يزالون في داخل المجتمع الأمريكى من حيث قبول التغير من داخل النظام . هذا الوضع الذى رأيناه في بلاد اخرى – رأينا اتجاه الشباب إلى أن يحدث تغييراً في هذا المجتمع الذى يعيش فيه يغير فيه ما يرفضه وما لايقبله طبعاً . لكن الشباب هناك وسط هذا القلق وهذه الموجة العامة يسهمون بطريقة عملية في هذا التغير . في عام ١٩٧١ قررت الجمعية الوطنية للطلاب في الولايات المتحدة ان عدد الطلاب الذين تبرعوا ليقدموا عوناً إلى الأطفال الذين يعانون صعوبات علمية ربع مليون . كما جمع الشباب ربع مليون دولار من ٢١ كلية ليدفعوا عن حقوق المواطنين وعن الأفراد الذين يصطدمون بالقانون ولا يجدون من يدافع عنهم . وفي كاليفورنيا تبرع كل شاب بخمسة دولارات لتمويل لجنة الدفاع عن القانون وحقوق المستهلكين . وكل هؤلاء الشباب وجهوا طبعاً اتجاهاتهم إلى الجامعة كمنارة فكرية يطلبون فيها التغيير

لأنهم يرون ان تكون الجامعة فكراً هو السبيل الأول لتغير المجتمع . وفعلا يرى البعض أن هذا التغير أو أن هذه الهزة التى هزها الشباب للمجتمع من داخل الجامعة قد جعلت قمة الفكر آلات ممثلة في اساتذة الجامعة والحوار الدائم فيها يعيد النظر في كل شيء ويقف وقفات طويلة للتأمل . ولهذا يرى البعض ان هذه الهزة كانت البداية الحقيقية لعودة الانسان في القرن الذى نحن فيه .

شباب الكويت . . أين هم من احداث التغير في المجتمع ؟

نحن اذا عدنا للكويت ولنسأل انفسنا عن دور الشباب في احداث التغير في المجتمع ، أقول أنى لا أعرف شيئاً عن الشباب ، اذا كنا نقصد أحكاماً عامة ، ان نجلس هكذا بيننا ونقول ان الشباب يشعرون بكذا أو يحسون بكذا أو رأيهم كذا . فأعتقد ان هذا أمر ليس من سمات العصر ، واننا مدعوون إلى ان ننشئ لجنة علمية تنشئها الدولة على مستوى وطنى لتقوم ببحث علمى يتعرف على هؤلاء الشباب واتجاهاتهم وأفكارهم ومتاعبهم وما يؤمنون به وما يرفضونه والقلق الذى يعانونه . لأن هذا البحث العلمى وحده هو الذى يمكن ان يمنحنا المؤشرات الحقيقية التى يمكن بواسطتها أن نقدم له العون . أما ان نفترض فروضاً وأن نبنى على هذه الفروض طريقاً فأعتقد ان هذا لن يقودنا إلى جديد .

بالنسبة للكويت نحن نعلم ان مجتمع العشرينات في الكويت يتغير من ملامحه أشياء كثيرة ، الناحية المادية نراها جميعاً ، انما الناحية الفكرية — انا حرصت ان انقل لكم نصاً لمفكر كويتى الأستاذ عبدالعزيز حسين — وقفت أمامه من سنوات وأقف أمامه الآن : « لقد اهتزت اسس المجتمع القديم وانهار بعضها واضطربت القيم الاجتماعية التى كان لها السيادة على المجتمع الكويتى القديم اضطراباً شديداً وأخذت التقاليد المرعية تتضاءل وتفقد عناصر وجودها وقدرتها على الثبات ، واختلفت اساليب الحياة وانتشر العلم الحديث واتصل الناس بالعالم الخارجى بوسائل العلم الحديث ، وسادت ثقافة جديدة ليس لها حدود أو حولها قيود ، وجاء إلى الكويت فئات من الناس تحمل كل فئة معها عاداتها وأسلوبها في الحياة فأدلت بدلوها ، فوجدت عوامل التغير وأخذت كلها تتفاعل تفاعلا شديداً في

بودقة انصهرت فيها عناصر مختلفة لكى تكون مجتمعاً ليس في مقدورنـــا الآن التنبوء بكنهه ونتيجته » هذا الكلام كان سنة ١٩٦٠ وأظن ان الامـــر في سنة ١٩٧٠ يكون أكثر شدة .

الشباب الشباب . . اعطوه كى تأخذوا منـــه :

ان تصـــورى للموضوع هـــو أن الشباب يمكن ان يقوم بدوره في التغـــير الاجتماعى اذا اتحنا له الفرصة لكى يمارس وهو في هذه المرحلة حريته الحقيقية في الحوار ولكى يسهم حقيقة في مناقشة قضايا المجتمع واذا فتحنا له صدورنا . والامـــر وقف أمـــامه « تويمبى » في كتابه الذى صدر من شهور حول نفس الموضوع — موضوع الشباب ودورهم في التغير الاجتماعى وهل تقبل الدنيـــا على ثورة حقيقية ينطلق فيهـــا الشباب الذين هم كمجرى نهر قوى عنيف يقف جيل من الناس قبالته لكى يسدوا أمامه الطريق . هل يكسر هذا السد أم يخرج عن الجانبين ، أم أن شيئاً يحدث يوجد الحوار بين الجيلين؟

أعتقد أن الحوار ممكن بمزيد من الحوار داخل الجامعة ، وأن تصبح الجامعة حقيقة مكاناً يستمع إلى الشباب ويمنحهم الفرصة ليدلوا بكل ما لديهم من رأى ويقودهم إلى مواطن التغير . . فأنا أتصور أن الجامعة يمكن ان تذهب إلى قرية الفنطاس ونقيم فيها يوماً أو يومين تدرس هؤلاء الذين يعيشون هناك وتتعرف على ما هية مشاكلهم ما هية أمورهم وحياتهم وما يؤذيهم وما يفرحهم . ليكـــون ادراكنا للمجتمع ليس من خلال الكتب بل من خلال المعاناة الحقيقية لحياة هذا المجتمع الذى نعيشه . اذا اتصل الشباب بالمجتمع مع قيادة فكرية أتجه إلى التغير حقيقة ومارس هدفه .

وأخيرا وليس آخـــرا . .

وقبل هذا وبعده أعتقد أن السبيـــل هو مزيد من البحوث عن الشباب لكى نعرف عنهم شيئاً لأنى اعتقد ان الامور تدور حوله علامات استفهام شديدة — وأخيراً فأنى اعتقد ان الشباب في العالم العربى وفي الكويت لا أدرى لماذا يوضعون

دائماً بين اختيارين لا ثالث لهما . اما ان يعيشوا بلا قلب أو يعيشوا بـــلا عقل . فهناك من ينادى بترك الماضى بمافيه من قيم تماماً وبأن نقطع الجذور التى تربطنا بحياتنا وبماضينا وبتراثنا وبالقيم التى تؤمن بها ، أى أن نعيش بلا قلب . وهناك من ينادى بأن نقبل على الحياة العصرية نأخذها هكذا كما هى . بل هناك مـــن ينادى ان نغمض العين عن العصر وأن نغض الطرف عن التحول الشديد العظيم الذى نعيشه ، وأن نتمسك بهذا الماضى تمسكاً شديداً لأنه وحده الطريق . وكأنه الشباب وكأننا جميعاً بين هذين الامرين ، بين الدعوة أن نعيش بلا قلب أو أن نعيش بلا عقل . أعتقد ان هذين الاختيارين يمكن ان يضاف اليهما اختيار ثالث يستطيع ان يمزج بين العنصرين وأن نحيـــا كأناس ، والاناس دائمـــاً بقلوب وعقـــول.

الهيئات الأهلية التطوعية
ودورها في عملية التحول الى المجتمع العصري

كلمـــة
الاستاذ الدكتور اسكندر النجار

ان هناك صورة في ذهني لما يمكن ان يكون عليه المجتمع الكويتي ، وهـــذه الصورة مصدرها الامكانيات المتوفرة في الدولة . . فالكويت كما ذكر المرحوم الشيخ عبدالله السالم يمكن ان تكون المركز الحضاري والثقافي في المنطقة .

فهل هذا الهدف صعب التحقيق ، أو كما ذكر العلامة ابن خلدون ان ادارة البشر وتغييرهم من اصعب الامور ، اذ ان هناك قوى يصعب التحكم بهـــا ، تلعب دوراً رئيسياً في تحول المجتمع وتطوره .

ولكي نتبين أين يقف المجتمع الكويتي الآن ولماذا ؟ أود ان اتعرض لمرحلتين زمنيتين في حياة المجتمع الكويتي .

مرحلة ما قبل النفط ومرحلة استغلال النفط

ففي المرحـــلة الأولى نجد أن المجتمع كان متجانساً ذا تقاليد وقـــيم راسخة وعلاقات اجتماعية واضحة ، وقد كان مستويا الدخل والتعليم منخفضين ، وأود أن أؤكد ان الكد والكدح كانتا من ميزاته البارزة .

الا أن استغلال النفط كان ايذاناً ببدأ خلخلة هذه الصفات الـــتي غلبت على المجتمع الكويتي . . اذ أن استغلال النفط ترتب عنه المؤثرات التالية :

أولا : تقلد الحكومة لمنصب المعيل والمحرك الرئيسي لكل كبيرة وصغيرة في الدولة . . وهذا بالطبع ناجم عن كونها مالكة للثروة الطبيعية (النفط) ولرغبتها في توفير مستوى حياة افضل للمجتمع والارتقاء بمستواه الحضاري .

ثانيا : الزيـــادة الكبير المفاجئة في مستوى دخل الافراد ، التى فاقت قدرتهم الاستيعابية .

ثالثا : الهجرة المفاجئة وباعداد كبيرة من البلاد العربية ، مما جعل من الصعب على المجتمع الكويتى ان يهضمها او يستوعبها ، خصوصاً انها ذات عادات وتقاليد وقيم مختلفة نسبياً .

نتيجة لهذه المؤثرات مشتركة تولدت صفات أو ظواهر جديدة في المجتمع الكـــويتى :

أولا : تفشى ظاهرة الاتكالية والاعتماد لحد كبير على الدولة ومن ثم تقلص روح الكد والكدح التى تميز بها المجتمع الكويتى ، وهذه في رأيي ظاهرة خطرة يجب العمل على استئصالها .

ثانيا : انتشار ما أسميه بظاهرة الكويتى ، وهذه مترتبة عن الزيادة المفاجئة في الدخل بالاضافة إلى وجود المجتمع المزدوج والتمييز في حقوق ومسئوليات كل منها .

ثالثاً : ظاهرة اخرى قد تؤدى إلى حصول التباس في المفاهيم . وهى وفرة وسائل الحياة العصرية في الدولة والمجتمع ، فلدى الكويت محطة اقمار صناعية وتضاهى الدول العصرية كأمريكا والسويد وانجلترا في ما تقدمة من خدمات اجتماعيـــة وصحية وتعليمية إلى أبناء المجتمع . . وعلى مستوى الافراد نسب الاستهلاك من السلع المختلفة تضاهى مثيلاتها في الدول العصرية . . ولكن هل مجرد اقتناء هذه الوسائل يعنى أن المجتمع اصبح عصرياً . . والجواب طبعاً بالنفى . فكما نعلم ان عملية التحضر عملية عقلية من صفاتها الأسلوب العلمى والتصرف المسئول وهذا يستغرق وقتاً قد يمتد إلى اكثر من جيل أو جيلين .

هذا ما اراه من ظواهر تغلب على المجتمع الكويتى في هذه المرحلة التى اصفها بأنها مرحلة انتقالية حرجة . . وأود ان أضيف واؤكد هنا أن المرحلة التى يمـــر بها المجتمع الكويتى مرحلة تكاد تكون بدون سابقة ، ولذا فاننا في حكمنا عـــلى

هذا المجتمع في هذه المرحلة يجب أن نميز بوضوح بين التطور الطبيعى للامور، والتطور الغير طبيعى كما هو في حالة الكويت . فالذى حصل هو طفرة لم يكن المجتمع مهيئاً لها . . ولذا فان ما نشاهده اليوم من ظواهر انما هى ردود فعل طبيعية . . لكن الغير طبيعى هو أن يسمح لها بالاستقرار .

وهنا يأتى دور الهيئات الأهلية والتطوعية الذى يتمثل بالتوعية على مختلف المستويات وايضاً الاشراف والتوجيه على مستوى القوى الجاذبة أو الرافعة . . ولايضاح هذه الفقرة أريد أن أبين التالى :

ان القوى التى يمكن ان تؤثر على مسار المجتمع وتطوره ، تقسم من حيث المصدر إلى قسمين :

قوى دافعة وتتمثل بالمستوى الحضارى للبيت والمجتمع .

وقوى جاذبة او رافعة وتتمثل بالمؤسسات التعليمية والثقافية والاعلامية والصحية . . الخ التى من شأنها التأثير على نوعية الفرد والمجتمع .

فبالنسبة للقوى الأولى في الكويت نجد ان تأثيرها محدود وان كان لها أى تأثير فهو لا يتماشى وما تتطلبه ظروف ومقتضيات الحياة العصرية . وفي هذه الحال نجد أن العجز الأكبر من التأثير ملقى على عاتق القوى الرافعة . . ومن المهم جد اذن ان تسود الروح والأسلوب العصريين في هذه الأجهزة من حيث الإدارة ومن حيث نوعية الناتج .

وهنا يأتى مرة اخرى للتأكيد دور الهيئات الأهلية التطوعية بالأشراف والتوجيه على مصادر هذه القوى .

كلمـــة
الاستاذ عبد الرحمن المزروعي

موضوع الهيئات ودورها في التحول الكلام فيه طويل ، وأنـــا سأسأل عدة تساؤلات : أولا بالنسبة لأعضاء الهيئات الأهلية فالأعضاء الموجودون في الهيئات الأهلية غير متفرغين . . والنشاط موسمي ووقتي ويزول بزوال هذا الحمـــاس الوقتي . العاطفة بين العاملين في القطاع الأهلي قوية جداً وموقتة . الأعضـــاء يتكررون في اكثر من هيئة وأكثر من جمعية وهذا سبب مشكلة اساسية ايضاً يجب ان تكون مجال دراسة وبحث . في اعتقادي مهما أوتي الشخص من امكانيات ووقت كاف لا يستطيع ان يجمع بين اكثر من هيئة واحدة اذا كان يريـــد ان ينتج خصوصا وأنه غير متفرغ وفي فترة المساء ، وفترة المســـاء محـــدودة . باعتقادي ان عدد الهيئات الأهلية في الكويت متنوعة وسأجملها فيما يأتي :

جمعيات ثقافية ١٣ ، الجمعيات الدينية والاجتماعية همـــا جمعيتـــان ، جمعيتان صحيتان ، وجمعيتان كشفيتان ، وأربعة مســـارح ، وجمعيتـــان فنيتان ، فيكون المجموع ٢٥ جمعية .

باعتقادي ان هذا عدد هائل جداً بالنسبة لمستوى الكويت او عـــدد سكان الكويت . لو ان هذه الجمعيات المتشابهة في الاهداف او المتداخلة الاهـــداف وتتحد ــ لأن في اعتقادي انه لا يمكن تصنيف اهداف هذه الجمعيـــات . وكنت أتمنى لو ان جمعية أو ستة من هذه الجمعيات انضمت إلى بعضها وكونت جمعية قوية ذات مستوى فني وثقافي ممتاز . باستطاعة هذه الجمعية ان تغير المجتمع . وستحول المجتمع إلى المجتمع العصري الذي ننشده . انما في اعتقادي في وقتنا الحالي وفي سلبيتنا الحاضرة لا يمكن ولن نستطيع في أي وقت من الأوقا تالا ان نتكلم كلاماً نظرياً ولن نصل إلى النتيجة المطلوبة اذا لم تدمج الجمعيات المتشابهة

الأغـــراض في نشاط واحـــد ، واذا لم نتكاتف كلنا كأعضاء . اذا قلنـــا ان الاقتصاديين لهم جمعية ، والمهندسين الزراعيين لهم جمعية ، والمهندسين المدنيين لهم جمعية ، ورابطة الاجتماعيين لهم جمعية — في اعتقادى هذا تفتيت للجهود لدرجـــة ان جمعية المهندســـين الزراعيين لم يتفقوا مع جمعية المهندسين. وأنا اضرب مثلا على ذلك في جمعية الأطباء . جمعية الأطباء في الواقع من الجمعيات الممتازة التى خلقت بداخلها روابط مثل رابطـــة الصيادلة ورابطة الأسنـــان ورابطة العيون ، وهى جمعية واحدة ولكنها أدخلت بها روابط. هذه الجمعية في اعتقادى وجودها بهذا الشكل سوف يدعمها وسوف يرفع من مستواها الثقافي ومستواها المهنى . في الواقع لا يكفى القول بأن الهيئات الأهلية لهادور ملحوظ في التحول والتغير الاجتماعى والمخطط . في الواقع ان المحاولات التى ظهرت في مجال الربط بين الهيئات الأهلية انتهت إلى ما يأتى :

— لوم الهيئات الأهلية . . وفي اعتقادى ان كل واحد يلوم الهيئات الأهلية على التقصير . . ثم انتهت إلى بعض العبارات الانشائية أى أن لدينا مكتبة ، واننا نظمنا ندوات ، واننا اقمنا محاضرات . . انا باعتقادى هذه الأشياء وقتيـــة وستزول بزوال هذا الشيء الطارئ. أقصد مثلا عندما يكون هناك حماس لعمل فـــدائى تقوم الجمعية بجمع التبرعات وانتهت وبعد ذلك تذهـــب إلى الجمعية فلا تجد احداً ويا حبذا لو وجدت فراشاً يرد عليك .

— علاقة الهيئات ببعضها . . نسأل هذا السؤال ما هى علاقة الهيئات الأهلية مع بعضها ؟ ما هو الرباط الذى يربط الهيئات بعضها مع بعض؟ أعتقد ان الإجابة على هذا السؤال واضحة . ليس هناك أى رباط يربط الهيئات الأهلية مع بعضها .

نأمل ايضاً ان يظهر إلى حيز الوجود اتحاد الجمعيات النسائية لأن في اعتقادى وجود اتحاد الجمعيات النسائية سيخفف على الوزارة العبء الكبير وسيخرجها من الحرج الواقعة فيه . وسبق ان جمعنا بين جمعيتين واصبح هناك نوعاً مـــن التجارب وعملنا لائحة خاصة للاتحاد النسائى ووزع على الجمعيات النسائيـــة وننتظر الرد من الجمعيات .

في الواقع بالنسبة للهيئات الأهلية وبالنسبة للرعاية الاجتماعية أيضاً ، الحكومة أعطت المجال للهيئات الأهلية لتقوم ببعض الأعمال . سأضرب مثلا بسيطاً جداً من واقع تجربتي ومن واقع احتكاكي بجمعية المعوقين الكويتية التي انشأت مشروعاً جديداً لرعاية الأطفال المعوقين . وفي اعتقادي ان المشروع رغم صغره الا أنه نجح . الآن على مستوى الحكومة يفكرون في انشاء هيئة تضم جميع المعوقين باشراف حكومي . انا في اعتقادي بالنسبة لهذه الخطوة ان ننتظر الحكومة لتترك المجال للقطاع الأهلي لكي يبرز في هذه الناحية وتوجه جميع الامكانيات الحكومية التي ستوجه لهذا المجال إلى هذه الجمعية أو لهؤلاء الأفراد المتطوعين الذين ضحوا بوقتهم من أجل اسعاد هؤلاء الأطفال .

الخطوة هذه لو ان الحكومة اجلتها بعض الوقت ورأت ما يعمله هؤلاء الأفراد لمدة ثلاث سنوات أو اربع سنوات وتوسع المكان بعد ذلك ، اذا رأت الحكومة نوعاً من التقصير من هذه الهيئة فانه في استطاعة الحكومة أن تفكر وتنقذ هؤلاء الأفراد .

اما بالنسبة لدور الهيئات الأهلية مثلما قلت ننتظر منها الشيء الكثير ، والشيء الكثير الذي ننتظره لا يأتي بهذا التفتيت انما يأتي بالتجميع والتعاون بين الأهداف خصوصاً الجمعيات المتشابهة .

كلمـــة

الانسة لولوة القطامي

كان مجتمع الكويت الى ما قبل عهد تدفق النفط يعيش حياة تعاونية متكاملة وهو أقرب في الحقيقة الى أسرة متعـــاونة يسود أفرادهـــا الشعور بالمسئوليـــة الاجتماعية ورغبة صحيحة في التعاون والتضامن في سبيل تنمية هذا المجتمـــع وتطوره ضمن اطار الامكانيات التى كانت متوفرة حينذاك وكانت الخدمات الاجتماعية ذات طابع تكاملى يستند على أساس من التعاون والتضامن الموجـــود بين أفراد الأسرة الواحدة ثم بين أهل الحى الواحـــد ليشمل بين ذلك أعضـــاء المجتمع الكويتى ككل وكان المواطنون حينذاك – طبعـــا الميسورين منهم – متكفلون بتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لابناء البلد . اذن فالعمل الاجتماعى في الكويت ليس بالجديد بل ليس حديث العهد فقد كان المجتمـــع الكويتى يشكل أسرة واحـــدة متكاملة متعاونة لكل ما يعترى المجتمع من محن وظروف وأزمات . وقد ظهر التعاون جليا وواضحا حينما ساد المجتمع الشعور بأن المطوع أو مدرس الكتاب لا يفى بالمطلوب فقامت نخبة من تجار البلد بافتتاح أول مدرسة نظامية وذلك عام ١٩١٢ . . كذلك عندما هب جميع رجال البلد عندما هاجمهم الأعداء لبناء سور لحفظ وحماية الكويت . كذلك وجد أول مستوصف خيرى أيضا في عام ١٩١٢من قبل أحد تجار البلد . واستجابة للتطور الاقتصادى الذى حدث في الكويت بعد تدفق النفط –رؤي من الضرورى انشاء دائرة للشئون الاجتماعية والعمل عام ١٩٥٤ وكان ذلك رغبة في ربط مستوى الحياة الاجتماعية في البلاد ، ورغبة من الحكومة في ايصال خيرات النفط الى الى كافة الشعب بفئاته المختلفة عن طريق الخدمات التى تقدمها الدولة صحيـــا واجتماعيا وثقافيا . اذن ما هو دور الهيئات الأهلية والتطوعية في عملية تحويـــل

المجتمع الى مجتمع عصرى متطور ؟ لقد عرضنا في بداية الحديث الدور التطوعى الذى قام به أهالى البلد في بداية الحياة حتى بدأت الحكومة القيام بالعبء الأكبر في شئون رعاية المجتمع . وكنتيجة حتمية لتدفق الثروات وقيام الدولة بمختلف أنواع الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية ساد المجتمع الكويتى ظاهرة الاتكالية على الدولة وأجهزتها الناشئة حتى أصبحت الاتكالية تشكل خطرا ليس فقط على المجتمع الكويتى كأسرة واحدة تسودها روح التعاون والتكامل بل أيضا على الخدمات التى تقدمها الدولة بعد أن توسع نطاقها وازداد تحولها نتيجة للنهضة المستمرة التى تعيشها الكويت والظروف التى فرضها التغير تتحمل تلك الاعباء ، فلابد من مشاركة الشعب بالعطاء التطوعى جنبا الى جنب مع العمل الحكومى . وأنه مهما عملت الحكومة بمفردها لا يمكن أن تغطى جميع المتطلبات للمجتمع الجديد . ومن هنا بدأ التفكير في تكوين الهيئات التطوعية والمنظمات الأهلية للمساهمة بتأدية جزء بسيط من الخدمات للمجتمع الجديد . ففى السنوات العشر الأخيرة برزت بعض الهيئات التطوعية والمنظمات الأهلية وأخذت تزاول نشاطا اجتماعيا وثقافيا وروحيا ورياضيا قائما على روح التعاون للالتقاء بالمصالح المشتركة ومكافحة السلبية بين أفراد المجتمع والعمل على ما هو خير ونافع للبلد والفرد . وبما أنه يتعذر على كل هيئة أهلية بمفردها ان تحقق أغراضها عن طريق مارسمته لنفسها من أهداف فاننا نرى من الواجب أن تتعاون هذه الهيئات والمنظمات مع بعضها البعض من جانب ما ومع الحكومة من جانب آخر لاداء هذه الخدمات التى يتسنى للمواطنين الانتفاع بها انتفاعا كاملا . وهذا النشاط الذى يتم بين النشاط الأهلى والنشاط الحكومى ما هو الا لقاء تعاون ماحيث تقوم الدولة بامكانياتها الضخمة للاسهام في خدمة المجتمع يعاونها في ذلك النشاط الأهلى بكل ما يتصف به من مرونة وسرعة في تقديم الخدمات ، فضلا عن أن هذا التعاون يحقق التوفير في الجهد والنفقات. هذه الهيئات التطوعية بعضها هيئات نسوية بحته وبعضها هيئات رجالية بحته ، وبعضها تضم في عضويتها كل من الجنسين. وكل منها لها خطة عمل تسير عليها . وسوف اتكلم عن دور الهيئات النسائية في عملية خدمة المجتمع وتحويله

الى مجتمع عصري. . تتعرض المرأة بحكم رسالتها المزدوجة لكونها أماً وعضوا فعالا في المجتمع لكثير من المشكلات التى تخصها دون غيرها من أفراد هـــذا المجتمع . كذلك فان المرأة في انحاء العالم تنعكس عليها آثار التخلف التى يفرضها عليها مجتمعها اكثر مما تنعكس على الرجل . من أجل هذا انشأت الجمعيـات والاتحادات النسائية لتجند طاقات المرأة من أجل حل المشاكل التى تعرقل سير المجتمع تمنعه من الانطلاق . وانطلاقا من هذه الأهداف قامت مجموعة مـن فتياتنا المتعلمات في الكويت تسديدا لضريبة العلم والمعرفة التى أتاحها لهن المجتمع لتأسيس هيئة نسوية أطلق عليها اسم الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وقـــد سجلت في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عام ١٩٦٣، وانطلاقا من أهدافها الاجتماعية والثقافية قامت الجمعية بعدة نشاطات منذ تأسيسها حتى الآن وقـد يضيق بنا الوقت لذكرها ، لذلك سأذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر . . .

أولا النشاط الثقافي : اذ تمارس الجمعية نشاطا ثقافيا بواسطة اللجنة الثقافية وأهم هذه النشاطات اقامة الندوات والمحاضرات لمعالجة القضايا التى تهم المرأة بوجه خاص والمجتمع بوجه عام . كذلك نشر الوعى عن طريق أجهزة الاعـــلام المختلفة وتشجيع عضواتها على القراءة والاطلاع عن طريق مكتبة الجمعية التى تضم بعض الكتب في مختلف فروع المعرفة . . .

ثانيا الأسواق الخيرية : وتقيم الجمعية سوقا في كل عام للمشاريع الانسانية المختلفة ، وفي نفس الوقت لشغل وقت الفراغ عند العضوات واكتسابهن القدرة على الخلق والانتاج بما يعود عليهن بالخير والمنفعـــة .

ثالثا النشاطات الاجتماعية : ومنها اقامة الحفلات الترفيهية لنزلاء دار الطفولة للترويح عن الأطفال وتوزيع الهدايا والجوائز التشجيعية عند مشاركتهـــم لأي نشاط ترفيهى . تـــوزيع معونة الشتاء على المحتاجين في داخل البلاد وخارجهـــا وهذه الحملة بدأت في عام ١٩٦٤ ولا زالت مستمرة وتقوم الجمعية بحمـــلات توعية عامة بين ربات البيوت ونشر ما نراه صالحا من ارشادات ، والنصـــح بخصوص تربية الطفل وما شابه ذلك ، المشاركة في المناسبات العامة والمؤتمرات

إذ لا تغفل الجمعية ما للمؤتمرات والزيارات من أهمية بالغة في ابراز تقدم الكويت ورقيها . لذلك حرصت الجمعية على تلبية الدعوات لحضور المؤتمرات التى تعقد داخل الكويت وخارجها . كذلك استقبال الوفود المختلفة في مقر الجمعية ومرافقتهم في جولتهم للاطلاع على معالم النهضة في البلاد واعطائهم صورة مشرفة عن النهضة العمرانية والاقتصادية والثقافية ، وعن تطور المرأة في البلاد ولم تكتف الجمعية بنشاطها الداخلى فحسب بل عملت ولا زالت تعمل بكل ما في وسعها للمشاركة في الدعم العربى ماديا ومعنويا . وبرز نشاطها هذا منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧ . وآخر نشاط تقوم به الجمعية ولا زال مستمراً هو المساهمة مع مجلس التخطيط للقيام بعمل بحث ميدانى عن خصائص الأسرة الكويتية وستتبعه بحوث أخرى . ونتيجة هذا البحث بالطبع ستعود بالخير والرفاهية على الأسرة الكويتية . هكذا توالى الجمعية نشاطها وتحقيق أهدافها التى انشأت من أجلها ولم ولن تتوانى عن بذل أى مجهود من شأنه اسعاد المجتمع الكويتى خاصة والمجتمع العربى عامة .

الإعلام لمواكبة حياة العصر

كلمـــة

الدكتور سعد عبد الرحمن

عندما دعيت لأن أتكلم عن موضوع الاعلام ومواكبة العصر ، كان السؤال الذى سألته لنفسى : ماهو هذا العصر ؟ وأى زمن من الأزمان نحن فيه ؟ فأردت أن أقسم في ذهنى — ولو بصورة مبدئية — العصور التى مرت عليها البشرية ، ولكن وجدت نفسى سوف انزلق الى متاهات التاريخ التى أنا لست على علم فيها . ففضلت أن أعـــود من الغنيمة بالأياب كما يقولون وقررت ان أعود مرة أخرى الى سنوات ١٩٤٥ حيث تمكن الانسان من اطلاق أقوى طاقةعرفتها الانسانية والبشرية الى الآن وهى الطاقة الذرية ، ومن هنا بدأ العصر الذى أريد أن أتحدث عن خصائصه والذى أعتقد اعتقادا جازما ان هناك أثراً بل آثاراً عديدة ترتبت على مثل هذا الاكتشاف العظيم وانعكست على الفكر البشرى وخاصة في النواحى الانسانية والسلوكية . ويمتاز عصر ما بعد الذرة وهو عصر التكنولوجيا الحديث بعدة خصائص أهمها التغير السريع فلم يعد الانسان يقبل التغير البسيط في شئ من الأشياء . وأصبح كل ما يتوقعه الانسان وخاصة من الانجازات العلمية الحديثة هو توقع سريع على غير العادة . فقبل عام ١٩٤٥ على سبيل المثال كان عندما يمرض أحد الأطفال ونذهب به الى الطبيب يعطيه بعض الدواء ثم نصبر عدداً من الأيام حتى يبرأ . أما الآن فانى أتوقع ان يبرأ طفلى مباشرة عندما اغادر عيادة الطبيب . هذا التوقع نشأ عن الثقة الكاملة في المنجزات التكنولوجية الحديثة ، والايمان بالسرعة ، والايمان بالتغير السريع . الناحية الأخرى هو أن هذا العصر وهو عصرما بعد اكتشاف الذرة سادت فيه القيم المادية وانحسرت الى حد كبير القيم الروحية التى كانت تسيطر على حياة البشر . فعلى سبيل المثال كانت هناك الأمثلة الشعبية ما يؤكد القيم الروحية وما يؤكد قيم الرفقة والصداقة ، مثل يمكن أن نستخلص منها ان هناك بعض العلاقات الاجتماعية التى لا تتأثر بالماديات .

ولكن بعد أن سادت القيم المادية ، تغيرت هذه الأشياء وانحسرت هذه الأمثلة الشعبية شيئا فشيئا حتى أصبحت المادة هى كل شئ تقريبا في حياة الانسان .

العنصر الثالث او الخصيصة الثالثة لهذا العصر هو ان المادة أو القيم المادية التى سادت فكر الانسان والسرعة التى حكمت فهمه للأشياء ، أعطته بعدا ثالثا وهو الموضوعية في الحكم حتى على ذاته . وبذلك تغلبت النواحى الموضوعية على النواحى الذاتية في عصر ما بعد الذرة وخاصة في مناهج البحث في العلوم المختلفة حيث نجد ان الموضوعية تغلبت بصورة واضحة بعد هذا التغير . فاذا كانت هذه هى خصائص العصر في تصورى فلابد أن يكون الاعلام مواكبا لهذه الخصائص . . . فماذا يكون الاعلام ؟ أعتقد أن الاعلام هو تلك الوسيلة التى تعطى للفرد الفرصة للالمام بكل ما يعرض من فكر أو عقيدة أو مبدأ ، هذا هو الاعلام سواء كان ذلك فكرة جديدة تنقل الى الفرد عن أى طريق أو درسا في المدرسة أو حتى التبشير بدين أو عقيدة مهما كانت .

هذا ما نسميه الاعلام بمعناه الواسع الشامل . . وبطبيعة الحال لابد أن تكون هناك أدوات للاعلام وهذه الأدوات انما جميعها تنحصر في ثلاثة أنواع : أما كلمة مسموعة نستمع اليها ، واما كلمة مطبوعة نقرأها ، أو كلمة نراها ، وجميعها متكاملة . ففى التلفزيون على سبيل المثال ، عندما أشاهد الصورة ولا استمع الى الصوت لا يكتمل الشكل العام عندى . وبالتالى ألجأ الى رفع مستوى الصوت حتى ارى وأسمع في نفس الوقت ، بهذه المقدمة البسيطة أردت أن انتقل الى الخلفية السيكولوجية لعملية الاعلام .

فالانسان هو الانسان سواء منذ هبط على الأرض وانجب اولاده الأربعة أو حتى عصرنا هذا في القرن العشرين ، فهو كائن له نفسية وسيكولوجية خاصة . وهذه النفسية والسيكولوجية يمكن دراستها ويمكن التنبؤ بحالتها المستقبلة اذا امكن لنا أن نتعرف على القوانين التى تحكمها . من العمليات الاساسية التى تقوم عليها عملية الاعلام هى عملية الذاكرة أو التذكر لأن من هدف الاعلام بلاشك ان يتذكر الانسان ما قرأه أو يتذكر ما سمعه أو يتذكر ما رآه . فعلى سبيل المثال

عندما نلتقى بأحد المخرجين ويسألنا : هل رأيت هذا البرنامج الذى عرضناه في التلفزيون من مدة ثلاثة أو أربعة أيام ؟ فعندما نقول له نعم ، تنفرج اساريره هذا البرنامج يعطيه من الراحة ومن الثقة في عمله ما يؤكد له أن عمله كان ناجحا . وعملية الذاكرة حتى تكون واضحة لكل من يتحدث في الاعلام او يشتغل في الاعلام أو يريد أن يتفهم ما هو الاعلام تنقسم في طبيعتها السيكولوجية إلى ثلاثة مراحل : المرحلة الأولى هى مرحلة الحفظ ، والمرحلة الثانية هى مرحلة الاحتفاظ ، والمرحلة الثالثة هى مرحلة الاستعادة . فعندما أحاول أن أقرأ شيئا ما في هذه الورقة فمجرد القراءة هى مرحلة الحفظ وفيها ينتقل ما في الورقة الى بعض مراكز المخ .

بعد ذلك أحتفظ أو أختزن هذه المادة في مخى ثم بعد ذلك استعيد هذه المادة مرة أخرى . ولذلك يجب على القائمين بالاعلام في هذه الفترة من القرن العشرين أن يأخذوا في حسابهم ما يلى :

ان مخ الانسان فيه بعض المناطق التى لم تكن قد اكتشفت من قبل ولكنها اكتشفت حديثا وقد قال أحد المكتشفين ، وهو شاب صغير اسعدتنى الظروف بأن التقى به ، بأن مخ الانسان فيه بعض المناطق تشبه الصحراء التى لايعلمها أحد ولكن هذه المناطق فيها بعض المراكز الحساسة التى تنتقى المعلومات وتنتقى الاعلامات ثم تنقلها بدورها الى المناطق المخصصة لحفظ المادة والاحتفاظ بها . ولو حدث على سبيل المثال ان أخطأ أحد هذه المراكز ونقل شيئا خطأ الى منطقة أخرى فان هذه المنطقة تعيد مرة أخرى هذه الرسالة الى المركز وتقول له تصرف فيها تصرفا أحسن وأكثر حكمة . فهناك في ممرات الجهاز العصبى للانسان نوعا من الاختيار ، تختار الخلايا ما يعجبها وترفض مالا يعجبها . وهذا يرد على سؤال علماء النفس لماذا يتذكر الانسان شيئا ما ويرفض ان يتذكر شيئا آخر ؟ فالأمر في الواقع عملية فسيولوجية عصبية تنتقل المعلومات من خلال ممرات معينة الى مراكز معينة في المخ . هذه المراكز تقوم بتصنيعها وتوزيعها مثل الصادر والوارد في البريد الى مراكز معينة للاحتفاظ بها في المخ . واذا حدث ان احد

هذه المراكز الثلاثة أخطأ في توزيع هذه الاشياء فانها تعاد اليه مرة ثانية . وماهذه المراكز الثلاثة ؟

هناك مركز للرمز فقط سواء كان هذا الرمز سمعيا أو بصريا . ثم هناك مركز ينقل الربط والترابط أى ينقل العلاقة : العلاقة بين الأشياء ، والمركز الثالث ينقل العموميات أو التصميمات — القاعدة — التى يمكن ان يكتشفها الانسان من ربطة بين الأشياء .

هذه الخلفية لو أن رجال الاعلام في هذه الفترة من القرن العشرين أخذوها في اعتبارهم لأمكنهم مما لاشك فيه ان يضعوا الاعلام في مواكبة هذا العصر الذى تسوده هذه النواحى الثلاثة التى تعرضت لها سابقا . هذه العملية — عملية التذكر التى تتم عن طريق نقل المعلومات ثم حفظ والاحتفاظ بهذه المعلومات ثم استعادة هذه المعلومات تتم من وجهة نظر رجال الاعلام حسب عدة قوانين. وهذه القوانين لاتخرج في مجملها عن قوانين سيكولوجية أو نفسية لتنظيم المجال الادراكى العام . بطبيعة الحال لابد أن تعلم ان الكلمة التى نستمع اليهـــا وان الصورة التى نراها وان الخبر الذى نقرأه ، كل هذه الأشياء — من اصطلاحات رجال الاعلام المتخصصين يكون أكثر كفاءة أو أكثر تأثيرا عندما يقترب هذا المثير للقيم العامة للجماعة . فعلى سبيل المثال عندما يكون هناك اعلام يختص بمادة أو بقصة ما أو برواية ما ، وهذا الاعلام بعيد عن قيم الجماعة ، نجد أن الاعلام لايتأثر بهذا المثير . فعلى سبيل المثال في بعض البلاد العربية يوصف الشخص الغبى بأنه حمار ، وأما في ألمانيا فانه يوصف بأنه جمل .

وفي دراسة على احدى الشركات التى تقوم على توزيع الاعلانات التجارية قامت باحصائيات عن توزيع المواد التجارية الاستهلاكية ومنها السجاير فوجد ان أقل نسبة لتوزيع السجاير هى سجاير Camel الأمريكيةحيث في بلدة بـــون الكاثوليكية تستخدم هـــذا اللفظ بالذات : ذلك لأن المثير الاعلامى يختلف تماما عن قيم الجماعة . او ماهو سائد فيها . وهناك بطبيعة الحال بعض المكتشفات

الغربية او بعض الأشياء التى تأتى الى البلاد العربية وتموت فورا : لماذا ؟ لأن هذا المثير او ذاك ابتعد عن القيم السائدة في الجماعة . هذا هو القانون الأول : ان يقترب هذا المثير الاعلامى من القيم العامة للجماعة وبالتالى يكون أقدر تأثيرا . القانون الثانى يقول ان الفرد عضو الجماعة أو عضو المجتمع ينتقى من المثيرات المواجهة اليه ما يسبب له أكبر درجة ممكنة من الاشباع النفسى . فعلى سبيل المثال عندما نذهب الى احدى المحلات لنشترى شيئا نلبسه فاننا لا ننتقى دائما ما هو أحسن ولكن ننتقى ماهو أنسب . فعندما ارتدى هذا الملبس أو ذاك فانى أفكر كيف ابدو عندما ارتديه .

وهذا هو السبب في انتقاء هذا المثير دون غيره . على سبيل المثال اذا كانت هناك مسرحية في التلفزيون أو تمثيلية فانى انتقيها اذا سببت لى مشاهدتها نوعا من الاشباع النفسى ، اما اذا كانت التمثيلية ممتازة وعظيمة ولكنها لاتسبب نوعا من الاشباع النفسى فانى أرفض هذا المثير الاعلامى . القانون الثالث يقول ان المثير الاعلامى يصبح على درجة اعلى من الكفاءة اذا توافرت له صفات ثلاث : هى تشابه الوحدة والتكرار والانتظام . فتشابه وحدة المثير ضرورية ، فعلى سبيل المثال ــ نجد أن الاتجاه الجديد في الاخراج السينمائى قد وئد في مهده لأنه لم تتوفر له انتقاء الوحدة المتكررة او المتشابهة . لأنى على سبيل المثال عندما اشاهد فيلما يحكى حياة الكويت في الماضى والحاضر ، وينقلنى المخرج من فترة ماقبل النفط الى فترة ما بعد النفط دون تمهيد او انتظام في الوحدة او دون تشابه في الوحدة فانى ارفض هذا المثير . ويرفضه بعض المشتغلين في هذا الميدان الفنى بالذات .

ومثال آخر عندما تصدر جريدة الرأى العام وتخصص جزءا من صفحاتها لنكتة كاريكاتيرية او رسم توضيحى ، فان هذا الرسم يصبح اكثر فعالية لو ان هذا المكان الذى ينشر فيه ثبت وكان دائما في نفس اليوم . يعنى مثلا ان كل يوم سبت يصدر كاريكاتير أو أن كل يوم خميس تظهر نكتة ، او أن كل يوم جمعة قصة . . . الخ . هذا ما نقصده بتشابه الوحدة وبالتكرار وبالانتظام .

القانون الأخير يقول أن المثير يصبح عالى الكفاءة عندما يتشابه مع مثيرات أخرى سبق وأن نجحت . فعلى سبيل المثال – أقلام باركر – وهذا كان من القضايا المشهورة في قضايا الاعلام أو الاعلان – أن اقلام باركر كانت من المشهورة وما زالت في أمريكا، فبعض المقلدين ارادوا أن يقلدوا هذه الأقلام ، فاختاروا اسما لأقلام جديدة يتشابه مع ذلك الاسم المشهور . هذا نوع جعل المثير الاعلامى أكثر كفاءة وأكثر تأثيرا عندما يتشابه مع شئ آخر سابق . والمثال الآخر هو البيبسى كولا والكوكا كولا . فكلما كانت المثيرات سبق لها وأن نجحت في حياة الجماعة يمكن أيضا أن تنجح إذا تكررت بصورة أخرى . هذا من ناحية عملية التذكر كعمليـــة سيكولوجية فردية . هناك جانب آخر هو جانب الجماعة أو السيكولوجية العـــامة غير السيكولوجية الفردية التى تحدثنا عنهـــا في عملية التذكر . ونسمى هـــذا في اللغة المتخصصة ديناميةالجماعة .

وما يهمنا أن نعرضه الآن هو كيف لرجل الاعلام في هذا العصر الذى تحدثنا عنه بأنه عصر السرعة وفي عصر المادة وفي عصر الموضوعية أن يستفيد من ديناميات الجماعة ، هناك عدة أنواع من الجماعات يجب أن يأخذها في حسابه ذلك الرجل المشتغل بالاعلام ، النوع الأول من الجماعات هو جماعة الجمهرة أو جماعة المارة . . أى مجموعة تسير في الشارع أى مجموعة في صالة جمعية كيفان مثلا تسمى جماعة الجمهرة . هذه الجماعة كيف تثير اقتناعها وتجعلها تقتنع بالفكرة ؟ يعنى إذ أراد شخص من الأشخاص أن يعلم عن شئ ما أو يعلم هؤلاء الجماعة بشئ ما لابد له أن يمر بخطوات خمسة :

الخطوة الأولى : ان يصير انتباه هؤلاء الأشخاص .
الخطوة الثانية : ان يثير يثير اهتمام هؤلاء الأشخاص .
الخطوة الثالثة : ان يكون لديهم الانطباع .
الخطوة الرابعة : ان يكون عندهم الاقتناع
الخطوة الأخيرة : النزوع

هذه المراحل الخمسة التى يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند الاعلام في جماعة المارة أى أن التلفزيون او الاذاعة او الصحافة لابد ان تأخذ في حسابها ان جماعة المارة جماعة غير مترابطة غير قوية فيجب في هذه الحالة ان نمر بهذه الخطوات الخمسة .

النوع الثانى من الجماعات هم جماعة النادى — مثلنا الآن جماعة النادى جماعة متخصصة بعض الشئ . حقيقة ان هناك بعض الاختلافات ولايربط هذه الجماعة الا تكوين خاص او نقابة خاصة او رابطة خاصة ، يأتون الى هذا المكان للاستماع الى شئ ما ، في هذه الحالة نحن نستغنى عن المرحلة الأولى فلا داعى اطلاقا الى مرحلة الانتباه ، ثم يمر بالمراحل الأربعة الأخيرة .

هناك أيضا جماعة متميزة . هذه الجماعة المتميزة اكثر تخصصا ألا هم الطلبة الموجودون في الفصل . وأنا عندما ادخل كى أدرس لهؤلاء نجدهم ليسوا في حاجة الى اثارة انتباه ولا اثارة اهتمام ، ولكن الانطباع موجود مباشرة ثم الاقتناع ثم النزوع . . . وهناك جماعة مثل عصابة اللصوص . هؤلاء جماعة ليست في حاجة الى انتباه ولا اهتمام ولا انطباع كل ما هو مطلوب هو الاقتناع بالعملية التى سيقومون بها في سرقة بنك مثلا ثم التنفيذ مباشرة . .

والجماعة الأخيرة هى الجماعة النظامية وهم جماعة الجنود فهنا فورا نزوع . اذ ليس هناك داع للانتباه او الاهتمام او الانطباع او الاقتناع بل تبدأ بمرحلة النزوع والتنفيذ على الفور .

اكمالا لهذه الصورة أضيف شيئا ربما كان فيه شئ من الطرافة . في سنوات الحرب الأخيرة عندما دخل الأمريكان الى برلين وهم عسكريون ولكنهم في الواقع دائما ينظرون الى ما هو أبعد من الجندية ، كانوا يصطحبون معهم بعثة سيكولوجية وبعثة طبية وبعثة هندسية . . الخ . وكان يصحبهم في هذه الحالة «دووب» وهو أحد المتخصصين في بحوث الرأى العام . يقول هذا الرجل في كتابه انى دخلت مع الفرقة وحاولت ان اسهر معهم الليلة السابقة لدخولنا لقصور الحكام الالمان وأن اجعلهم يشربون من البيرة والنبيذ ما يعطلهم عن العمل في

اليوم التالى حتى استطيع ان أعمل بمفردى . وقد كان له ما أراد وكان هو أول من يمتلك بأغلى مذكرات في العالم وهى مذكرات جوبلز وزير الدعاية في ذلك الوقت . وعندما نتكلم عن الاعلام او الدعاية لايمكن لنا ان ننسى الوصايا الستة عشر التى وجدت في هذه المذكرات وقد أوردها جوبلز في كتابه . يتكلم عن هذه الوصايا ونجد أنها صالحة تماما لهذا العقد الذى نعيشه . ولاداعى لأناستعرض جميع الوصايا ولكن فيها ماهو مفيد .

يقول جوبلز ان من يتكلم اولا يصدقه الناس وهذا مصداق للقول بأن الكذبة الكبيرة خير من الصدق الصغير . يقول جوبلز ايضا يجب على الهيئة التى تشرف على الاعلام ان تأخذ في حسابها ذكاء الجمهور ، فكثير من المسلسلات وكثير من التمثيلات يرفضها الجمهور لانها ساذجة . ويقول ان هذه تمثيلية ساذجة . وكثير من الافلام عندما نجلس أمامها نتوقع نهاية القصة من أولها لآخرها . ومعنى ذلك أن ذكاء الجمهور لم يؤخذ في الحساب .

رجل الاعلام لابد ان يأخذ ذكاء الجمهور في الحساب . فعلى سبيل المثال نجد ان مسلسلة الهارب التى كانت تعرض في التلفزيون كان يتتبعها عدد كبير من الناس لماذا ؟ لأن فيها ما يتحدى ذكاء الجمهور .

يقول جوبلز ايضا لقد نصحت هتلر كثيرا لأن يمهد نفسيا لكل الاحداث الحربية وغير الحربية . فقد نصحته ان تكون محاكماته في باريس التى عقدت بعد ان دخلها الجيش الالمانى ان تكون محاكماته دعائية اكثر منها عدلية . لاينظر الى العدل ولكن ينظر الى الفوائد الدعائية . يقول جوبلز ايضا من الأشياء الطريفة انه لابد من اختيار العبارات سهلة النقل والتناقل وألا تكون قابلة للاتلاف او الاستهزاء بها . فعلى سبيل المثال هناك بعض الشعارات التى تكون قصيرة متناسقة وتصلح لأن تكون أغنية ، ثم تكون اغنية ولكنها لاتنجح لماذا ؟ لانه أمكن تحريف هذه الأغنية بما يستهزؤ بها . لذلك يوصى جوبلز ان تكون العبارة قصيرة سهلة الحفظ والانتقـــال ، وألا تكون محليـــة ، وفي نفس الوقت لايمكن ان تحرف ولا يمكن ان نضع لها بديلا آخرا من البدائل .

يقول جوبلز ايضا انه يجب ان يحتوى المثير الاعلامى بعض الحقيقة وليس كل الحقيقة . لأنه اذا اضيفت كل الحقيقة لم يصبح الفرد في حاجة الى ان يستزيد من المصدر الاعلامى بل يكتفى بما حصل عليه . فعلى رجل الاعلام ان يضمن مثيره الاعلامى الحقيقة على حلقات حتى تكتمل الصورة عند الفرد . ثم يقول جوبلز في وصيته رقم ١٠ يقول انه لابد من المثير الاعلامى ان يتضمن جزءا من الاثارة بما يسبب القلق النفسى للمستمع حيث يصبح الفرد قلقا عندما يستمع الى النبأ من أجل طلب المزيد من الاعلام . فعندما تذاع على سبيل المثال أنباء عن نزول الحلفاء في ساحل نورماندى ويسكت الخبر الى هنا يتساءل الناس هل هزموا ام انتصروا ؟ ماذا يحدث لو انهم انتصروا ؟ وماذا يحدث لو انهم انهزموا؟ هذه الفترة من القلق وعدم الاستقرار تكون أصلح الفقرات لاعطاء مايريده رجل الاعلام ان يعطيه الى الفرد العادى . فعندما يشعر الفرد بنوع من القلق النفسى يكون عنده استعداد لأن يتقبل المثير الا علامى التالى ، هذا من ناحية مذكرات جوبلز ، وهذه جميعها مشروحة بالتفصيل في مذكراته وبأسلوب ممتع وطريف بحيث يشعر الانسان انه يحيا حياة الحرب العالمية الثانية . وفي بعض الأجزاء من هذه المذكرات يقول جوبلز لقد اخلصت لهتلر اخلاصا كبيرا ونصحته بأن هناك اعداء له ولكنه لم يستمع لكلامى ، ان هذا الرجل رغم حبى له أنه عنيد مثل الثور الاسبانى .

هناك نقطة أريد ان أتطرق اليها وهى الاعلام واللغة . لغة الاعلام : فليست كل لغة صالحة للاعلام وليست كل عبارة صالحة للاعلام وليست كل لهجة صالحة للاعلام . ولكن هناك من اللهجات وهناك من الأنماط اللغوية ماينا سب الاعلام على المستوى الفردى او المستوى الجماعى . . ومن الذين اهتموا بهذه الناحية احد العلماء الالمان وكان يقوم بدراسة أثر اللغة في الأدراك السمعى للافراد وكان يصنف الأفراد الذين يقومون بالكلام وكذلك يصنف الأفراد الذين يستمعون . فوجد أن الصوت الأجش أقل الأصوات قبولا عند المستمع ووجد ان الصوت الرقيق الناعم اقرب هذه الأصوات الى الاستماع — ولذلك نجد ان معظم الاذاعات تستخدم السيدات ذوات الصوت الناعم في الاعلام .

كذلك وجد ان الأصوات ذات الطبقة العالية لاتصلح للاعـــلام ولكن تصلح لالقاء الخطب وتصلح للتعليق على مباريات الكرة القدم وتصلح للانتقال لاذاعة خارجية ولكنها لاتصلح لاذاعة نشرة اخبار ولا تصلح ان يستمع اليها الجمهور في تحقيق او الى ذلك . لاننسى شيئا في هذا وهو ان اللغة هى التى تكون المدرك عند الانسان .

فعلى سبيل المثـــال نجد كلمة حصان في اللغـــة العربية تعنى كلمة Horse في اللغة الانجليزية ذلك لأن هناك رجل انجليزى ورجل عربى وقفا في وقت واحد أمام كائن حى او صورته طبعا وقال احدهما هذا حصان والآخر قال Hores هذا هو ما نقصده بكلمة المدرك . فاللغة تكون المدركات عند الانسان وهذه المدركات هى التى تثبت عند الانسان وبالتالى اصبح من الضرورى ان يختار رجال الاعلام نوع اللغة المستخدمة ونوع الصوت المستخدم . كذلك التناسق بين الصوت وبين المادة الاعلامية التى تقدم .

هناك نقطة أخرى هى التواصل أو الاتصال بين أعضاء الجماعة ، فالاعلام هو الوسيلة الأساسية لذلك . والاعلام أيضا هو الوسيلة لنقل وتناقل المعلومات من جزء إلى آخر ومن ثم يكون ما نهـــتم به نحن دارسى علم النفس هو بتكوين شبكة العلاقات الاجتماعية لأن شبكة العلاقات لاتتم إلا عن طريق وجود نوع من الاعلام أو نقل المعلومات من مكان إلى آخر . ونقطة أخرى أيضـــا هى تكوين الاتجاهات النفسية عند الناس. بمعنى حبهم لشئ ما أو بغضهم لشئ آخر إذ أن ذلك يتكون عن طريق الاعلام . كذلك تغيير هذه الاتجاهات يحدث عن طريق الاعلام وتقل وتناقل الكلمة وكذلك تغيير العقيدة يأتى عن طريق الاعلام وتكوين العقيدة يأتى عن طريق الاعلام .

نقطة أخيرة على قدر كبير من الأهمية والاثارة هى موضوع غسل الأدمغة . وأول من نحت هذه الكلمة كان ادوارد سليب وهو أحد المشتغلين بعلم النفس الجماهيرى في بريطانيا وسمى هذا غسيل الأدمغة عندما انتدب لمقابلة بعض أسرى الحرب الأمريكان العائدين من كوريا ومن الصين . فقال أن ما تم لهؤلاء هو

عملية غسيل مخ . وفي كتاب يشترك فيه مع آخرين : براون وشابيل يستعرضون اعترافات أحد أسرى الحرب العائدين واسمه فنسنت وربما كان هذا الاسم اسم حركي . ولكن في اعترافات فنسنت ماهو طريف وجدير بالاستماع اليه . يقول فنسنت في أول مرحلة من مراحل الأسر كنا نتجول في معسكر الاعتقال في حرية تامة كاملة ثم جاء لنا أحد الكوريين الشماليين وقال كل منكم يقدم نفسه ومرتبته ، فقال احدهم انا ضابط برتبة ملازم ، فرد عليه الكورى كلكم سوف تتنزعون الرتب ، كلكم سواسية في هذا المكان ، لا فرق بين ضابط وجندى وأصبحوا يعاملوننا في فترة الأربعة عشر يوما الأولى بناء على ذلك ، يقدم لنا الطعام معا ونجلس معا ، لافرق بين هذا وذاك . إلى أن اطمأنوا جميعا إلى أن التقاليد العسكرية أزيلت وبذلك اطمأنوا إلى أن الحجر الاساس في نفس الجندى الأمريكى قد انهار وهو احترامه النظام ، ولم يعد هناك نظام وانضباط عسكرى على الاطلاق . ثم المرحلة الثانية بعد هذه المرحلة العامة كانت مرحلة التعذيب أو العزل فكان ينتقى خبراء التعذيب الكوريين أو الصينيين بعض الأفراد الذين تنطبق عليهم مواصفات نفسية معينة وأهم هذه المواصفات القلق والحنين إلى الوطن فكان يأخذ هذا الفرد ويضعه في زنزانة . هذه الزنزانة كما يقول فنسنت لم أكن حتى استمع فيها إلى دقات قلبي المتلاحقة ، كانت الزنزانة مانعة للصوت لا يستمع إلى شئ من الداخل أو الخارج على الاطلاق . وكان يقدم له الطعام خلسة دون أن يدرى ودون أن يرى أحد يقدم له الطعام . وظل هكذا المدة المدة اسبوعين آخرين حتى كاد أن ينهار لأنه لا يستمع إلى صوت انسان ولا يستطيع حتى أن يتحدث مع نفسه لأن الحديث داخل الزنزانة كان يسبب له ألما في اذنيه . يقول فنسنت انه بعد هذه المرحلة ، مرحلة العزل كانت هناك مرحلة التلقين . عندما يأتى رجل ويجلس بجانبه ويقول له استمع انت الآن في حالة تمكنك من سماع ما أقوله سماعا جيدا أن تعاليم (العم ماو) تتخلص فيما يلى . ويقر عليه التعاليم ويقول له أن تعاليم لينين كما يلى ، ويقرأ عليه تعاليم لينين وهكذا ..... دامت هذه المرحلة لمدة اسبوع كامل يتعرض فيها إلى ما يسمى بالتلقين ولا يطلب منه أن يعلق على أى شئ بعد هذه المرحلة أخرج

المعزولون إلى الخارج وجلسوا في جماعات فكان هذا مكسب كبير كما يقول فنسنت . ويقول اننا في هذه المرحلة أحسسنا بالرضى والسعادة تغمرنا جميعا حتى عندما طلبوا منا أن ننتقد أنفسنا بأنفسنا ، قمنا بذلك وكانت هذه هى مرحلة النضوج في حالة غسيل المخ . أن يستطيع الانسان أن يتحدث عن عيوبه وأن يتحدث عن حسناته وأن ينتقد نفسه علانية أمام الناس ولا يخشى أن يخبئ شيئا ما قام بعمله بالأمس. وبعد أن تمت هذه العملية عاد فنسنت إلى امريكا ويقول عندما وطأت قد مای أرض الوطن كنت أفكر هل ياترى سأجد حزبا شيوعيا في أمريكا احتمى به لأنى لم اشعر بالأمـــان والاطمئنان الا في ضحى عمليـــة غسيل المخ هذه .

يقول ادوارد وهو الذى يستعرض هذه الأشياء ، أن لما لاشك فيه أن الجندى يعود من الاسر وقد تحللت شخصيته وكان همنا الاساسى أن نعيد تركيب شخصية هذا الجندى وهذه عملية صعبة .

بطبيعة الحال كل ما استعرضناه يؤكد أن عملية الاعلام في هذا الوقت من القرن العشرين ليست عملية سهلة وليست عملية امتاع الجماهير وتسلية الناس وتثقيفهم فقط ولكنها ايضا عملية اقناع وتأثير ولا بد أن تقوم على اسس علمية تأخذ في حسابها خصائص العصر الذى نعيشه وخصائص المجتمعات التى تتعرض لعملية الاعلام وبالتالى الخصائص الفردية السيكولوجية للانسان .

كلمـــة
الاستاذ سليم بسيسو

في خريف عام ١٩٦٩ وفي اجتماعٍ ضمّ بعض مدرسى المرحلة الابتدائية في احدى عواصم أمريكا اللاتينية أثارت القصةُ الآتيةُ نقاشا على نطاقٍ واسعْ :

« بعد هبوطِ أولِ انسانٍ على سطح القمرْ بدأ أطفالٌ من سنِ ٧ سنواتٍ إلى تسعْ شاهدوا على شاشة التلفزيون رحلةَ أبوللو ١١ يمطرون المدرسَ بأسئلةٍ وطلباتٍ لمزيدٍ من المعلوماتِ والايضاحاتِ عن وسائلِ أمانِ روادِ الفضاءِ وأصلِ القمرِ والاتصالِ عن طريقِ الأقمار الصناعية وغيرِ ذلك من الأسئلة . وكان ردّ المدرسِ بكل بساطة أننى أولا وقبل كلِ شئ لا أشاهدُ التلفزيون اطلاقاً ، ثم انني ثانياً لا أعرفُ شيئا عن هذه الأمور التى ليس لها بحال مـــن الأحوال علاقةٌ بالمنهج . وعليه فلنعدْ إلى موضوع الدرس وهو « الأفعال الشاذة » .

وبينما وافق جميع المدرسين الحاضرين تقريبا على الأهمية النسبية التى للأفعال الشاذة ، الا أنهم — مع ذلك — شعروا ببعضِ المظاهرِ الحادةِ لأزمة التعليم في كل مكان : من هذه المظاهر : النقصُ في مناهج التعليم المدرسية القديمة وعدمُ ملاءمة هذه المناهج وكذلك النقصُ في وسائل التعليم والتناقضُ الموجودُ بين المدرسين غيرِ المدرسين أو المعدين اعدادا سيئا وبين الأطفالَ الذين يتقبلون المعلوماتِ من أى مصدر كان وبذا قد تصبحُ لديهم ، في حالات كثيرة ، معلوماتٌ أفضلُ مما لدى مدرسيهم ، وفشلُ طرق التعليم التقليدية في اعداد الأطفال لعالم اليوم ، أن لم يكن الغد ، والحاجةُ إلى الجمع بين التعليم الرسمى . . وغير الرسمى . . أى الجمع بين التعليم والاعلام . والتعليم هو نقل ميراث اجتماعى وتقليدى ليس للشخص دخل فيه ، فهو ينقل المعرفةَ والمهارةَ

التى تُعتبر علميةً أو لها قيمةٌ باقيةٌ في المجتمع في زمن بالذات ويهدف إلى تكوين الشخصية المتكاملة ، بمعنى أنه يبنى ليس الروح فقط بل أيضا ينمى خُلُقَ الفرد وذوقَه .

هذا عن التعليم .

فما هو الاعلام ؟

الاعلامُ لفظٌ تواتر على الألسنة في السنوات الأخيرة ويعتبر ظاهرةً فنية خطيرة ولدتها الحضارةُ الحديثةُ ولادةً جديدة ، وأمدتها بامكانيات هائلة جعلت منها قوةً كبيرة ويعرّفه العلامة الالمانى أوتوجروت بأنه التعبيرُ الموضوعى لعقليةِ الجماهيرِ ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت . والاعلامُ يقدم حقائقَ مجردة بعضها سار وبعضها غير سار ، اذ ليس لرجل الاعـــلام غرض معين فيما ينشره على الناس اللهم الا الاعلام في ذاته وهو يعمل في نطـــاق الحقائق والمعلومات وينقل الأفكار باستمرار بقصد التنوير .

لقد عرفت العصور المختلفة الاعلامَ بصُورَهِ القديمةِ التى تختلف اختلافا بيناً عن الصورة التى هو عليها الآن واستخدمت فيه وسائلُ تختلف عن وسائل عصرنا . . وأخيرا — وليس آخرا — فان الاعلام قديما كان يخدم أغراضا غير غير ما يهدف اليه الاعلام الحديث .

لقد عُرف الاعلام منذ آلاف السنين وهو يتمثلُ في تلك المبانى والمعابد والآثار وما عليها من نقوش ورسومات تُحدثنا عما تم من انجازات في مختلف المجالات في تلك العصور .

أن أول مظهر عملى من مظاهر استخدام الاعلام في مجال الدين هو الدعوة اليه فكان نوحُ عليه السلام يقول : « رب إنى دعوتُ قَومى ليلاً ونَهارًا فلم يَزِدْهم دُعائِى الا فِرارا ، وانى كلما دعوتهم لِتَغْفِرَ لهم جعلوا أصابِعَهم في آذانِهم واستَغْشَوا ثيابَهم وأصروا واستكبروا استكبارا . ثم انى دعوتهم

جهارا ، ثم انى أعلنت لهم وأسررت لهم إسرار » . وكان نبينا محمدٌ صلواتُ الله وسلامه عليه « شاهداً ومبشراً ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا » .

واستُخدم الاعـــلامُ بصورته القديمة لأغراضٍ سياسية وكانت وسيلتَـــه الأساطيرِ والخطابةُ وتمثلتـــا في هوميروس وشيشرون كما استخدم لأغراض أدبية وثقافية كسوق عكاظ والمِرْبَدْ كذلك استخدم لأغراض ثورية وحربية كما في الثورة الفرنسية والحروب الصليبية وحروب نابليون .

وقد ساعد اختراع المطبعة على يد جوتنبرغ الالمانى في القرن الخامس عشر على سهولة انتشار الدعاية — وهى الاعلام بصورته القديمة — بواسطة المطبوعات والرسائل الاخبارية والنشرات والدوريات والصحف . وبعد الانقلاب الصناعى في القرن التاسع عشر واختراع وسائل المواصلات الحديثة السلكية واللاسلكية ثم الطائرات والراديو والتلفزيون في القرن العشرين بالاضافة الى آلاف الطباعـــة الحديثة أصبح نطاق الدعاية واسعا وانتشارها سريعا ومفعولها نافـــذا .

لم تعرف الدول أهميةَ الاعـــلام وخطورته ووزاراتِ الاعلام وتسمياتِهـــا القائمة الآن الا في بداية الحرب العالمية الثانية وكانت أهدافُها قاصرةً حينذاك على الدعـــاية العسكرية وهى الترويج لقضية أو رأى ، مباشرة أو مداورة ، عـــلى طريقة الاعلان التجارى لسلعة استهلاكية معينة ، والغرض منها هو خلق الاعتقاد وليس فقط لفت الانتباه الى أمر من الأمور وغايتها النهائية تحقيق النصر . ورجل الدعاية يعتمد كثيرا على فهم وتطبيق مبادئ علم النفس . والجماهير — في رأى خبراء الدعايـــة — تصدق الكذبة الكبيرة أكثر من تصديقها للكذبة الصغيرة . ويرى الدكتور جوبلز داعية هتـــلر المشهور أن الكذبة الكبيرة أكثر فاعلية من الكذبة الصغيرة . .

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، وتوقف اطلاق النار الحامية حتى بدأت بين من كانوا بالأمس القريب حلفاء وانتصروا ، حرب من نـــوع آخر ، حرب باردة ، ذخيرتها الدعاية وليست القنابل والرصاص وسببها تباين

العقائد الاجتماعية ونظم الحكم . انقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية بينهما حرب باردة مرتكزة في صراعها على وسائل الاعلام الحديثة وليس على أسلحة القتال التقليدية . وسعى كل جانب الى الاهتمام بالرأى العام العالمى ودراسة وسائل الاتصال بالجماهير لكسب الرأى العام الى جانبه وقد جاءت المواد الخام للدراسات والبحوث التى أجريت حول الرأى العام من الكثرة والاتساع بحيث لا تستوعبها الا أحدث أجهزة العقول الالكترونية ، خصوصا وأن نمو وتزايد العلمانية قد عنى أن المزيد والمزيد من مناطق الحياة أصبح مفتوحاً أمام الرأى بدلا من القانون السماوى ، وأمام الاتصال بدلا من الوحى والالهام . وقد وفر تقدم التصنيع التسهيلات الفنية للاتصال بالجماهير فضلا عن وسع العلم وانتشاره .

ان حياة المدينة لم يترتب عليها وجود حشود كبيرة من المشاهدين والمستمعين فحسب بل خلقت أيضا الحاجة الى الاتصال بين الجماهير نفسها وبين الجماهير المختلفة والعديد من الفئات الاجتماعية . كما أن تطور النظم الديمقراطية وسع القاعدة الجماهيرية التى يحسب لرأيها حساب ، مما زاد من مسئوليات وسائل الاتصال الجماهيرية .

وقد عرفنا من أساليب الدعاية في الربع القرن الأخير ما عرف بغسيل الدماغ وكان ميدانه الحرب الكورية والحرب الفيتنامية .

لقد لعبت الدعاية — وهى جزء من الاعلام — وبتسمياتها المختلفة من حرب نفسية الى حرب الأثير — دورا كبيرا حتى أنها أعتبرت أشد فتكا من الحرب التقليدية . . بل من القنبلة الذرية لأنها تحطم الروح والنفس والمعنويات وعلى نطاق واسع جدا — قد لا يطاله مفعول أسلحة الدمار الذى يدمر المنشئات والمصانع والمبانى والأجساد وان كان له أثر على العقول والروح المعنوية .

بدأ العالم في السنوات العشر الأخيرة يُحس بأن للاعلام دوراً غير الدعاية وغير التوجيه . فهناك المتطلبات الاقتصادية والتشابك بين شعوب الأرض وأممها الى جانب حاجة الشعوب والأمم الى الاعلام وبحرية هذا الاعلام . . . وتطلب هذا كله سرعة في تبادل المعلومات ، هذه السرعة التى أملتها احتياجات المجتمع والتى بدأت بدورها تؤثر في سرعة تطور الحياة العامة .

ان الانسان يتفاعل مع الأحداث التى تقع في نفس اللحظة وأمام عينيه ، أكثر مما يتفاعل مع الحوادث التى يعلم بها بعد حدوثها بمدة ، ويقال ان المعلومات أو الأخبار من شأنها أن تزيد في دقات القلب والتوتر العصبى . . ومع هذا ما يزال الانسان يريد السرعة ويتطلع اليها خاصة بالنسبة للأحداث الهامة التى تقع في أى مكان من العالم . . يريد معرفة الخبر في نفس اليوم . . بل وفي نفس الساعة وأحيانا كثيرة في نفس الدقيقة التى تحدث فيها . ولم يكن هذا ليتيسر للانسان لولا التقدم العظيم الذى حققه العلم والتكنولوجيا في مجال وسائل الاتصال الجماهيرى .

هل يمكننا أن نتصور شيئا في الوقت الحاضر كما كان يحدث في الماضى قبل خمسمائة سنة مثلا عندما يعرف العالم باكتشاف كولمبوس لأمريكا الا بعد خمسة أشهر؟ لقد وقعت معركة الطرف الأغر [1] يوم ٢١ أكتوبر ١٩٠٥ ولكن انتصار اللورد نيلسون على الأسطول الفرنسى الاسبانى وموت الأميرال لم يصل الى لندن الا يوم ٦ نوفمبر . ولم تصل أخبار معركة نافارينو التى وقعت يوم ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ العاصمة البريطانية الا في ١٤ نوفمبر ١٨٢٧ . وفي سنة ١٨٣٥ أعتبر وقتها معجزة وصول أخبار من الهند الى لندن في بحر ستة أسابيع وكان نقل الأنباء من أوروبا الى أمريكا في ذلك الوقت يستغرق ثلاثة أسابيع . هذا قبل مائة وخمسين سنة تقريبا أما قبل ثلاثمائة سنة فكانت أخبار انجلترا تصل أمريكا بعد شهرين وأخبار القارة الأوروبية بعد خمسة أشهر .

ان الثروة الاعلامية التى نعيشها الآن تمتد جذورها إلى القرن الخامس عشر حينما ظهرت المطبعة وقد أعتبرت المطبعة في القرن السابع عشر آلة خطيرة من قبل الحكومات — اذ كانت ذات فائدة لرجال الحكم طالما كان باستطاعتهم اخضاعها لسيطرتهم ولكن لما كانت المطبعة تبيع انتاجها إلى أعداد كبيرة من الناس فقد أصبحت مؤسسة شعبية مما جعلها تشكل تهديداً لسيطرة رجال الحكم والأنظمة السياسية التى كان معظمها نظماً استبدادية .

---

(١) المقصود بها معركة طرف الغار .

كتب السير وليام بيركلى Sir William Berkeley حاكمُ ولاية فيرجينيا لمدة ٣٨ سنة تقريراً إلى حكومته عام ١٦٧١ قال فيه :

» ولكننا والحمدُ لله ليست لدينا مدارسُ ولا مطابعْ . . وأرجـــو الله أن لا يكون لدينا منها شيء لمائة سنة ، لأن التعليم قد ولّد التمردَ والضلالَ والمذاهبَ الدينيةَ في العالم ، والمطبعةَ نشرت هذه الأشياءَ وتتهجمُ على الحكومة . . وقانا الله شر الاثنين ، المدارسِ والمطابعْ » .

لقد تطور الاعلام بتطور وسائل الاتصال الذى وصف بأنه ثورى . وما كان للعلم والتكنولوجيا أن يغفلا ناحيةً هامة من نواحى احتياجات البشر تـــلك هى الحاجةُ إلى الاعلام . . بل والاعلام السريع وحرية الانسان في الاعلام .

لقد واكب الاعلامُ حياةَ العصر بفضلِ الانجازات الرائعةِ والتقدمِ العلمىِ والتكنولوجى المذهل في وسائله على اختلاف أنواعِها من مطبوعةٍ إلى مسموعةٍ إلى مرئيةْ .

لقد كان الكِتَابُ منذ سقراط هوالوسيلةُ الوحيدةُ بين المعلم الشيخِ وتلميذه الفتى . . . فكان الكتابُ المخطوطُ هو أداةُ التوسّطِ والدراسةِ وكان يرتبـــطُ ارتباطاً وثيقاً بعَقْلِيّة المعلم . ولا يمكن — وفي أى وقت — اغفـــالُ الكتابِ كوسيلةٍ من وسائل الاعلام والتعليم والتثقيف . فبوسائلِ الطباعة الحديثة وانتشارِ التعليم والرغبةِ في الاستزادة من المعرفة زاد عددُ ما يطبع ويوزع مـــن الكتب . ولْنَأخذْ مثلا على ذلك الاتحادَ السوفييتى الذى يتزعم ويتقدم في انتاج مـــواد القراءة . فهو ينتج خمسَ ما يُنتَجُ في العالمِ كله من موادِ القراءة . وفي سنـــة ١٩٦٢ (أى قبل عشر سنوات من الآن) تم طبع ٧٩١٠٠ مؤلفاً بلغ مجمـــوعُ النسخِ المطبوعةِ منها ١٢٤٨ مليون نسخة أى ست كتب جديدة لكـــل مواطن سوفييتى وهذا يمثل عَشَرةَ أضعافِ ما كان يطبع في روسيا القيصرية . وقد تم منذ زمن ليس بالقريب طبع ما يزيد على ألف مليون نسخة من أعمـــال ماركس وانجلـــز ولينـــين . ولا تقتصر الطباعة في الاتحاد السوفييتى على أعمال الكتاب

والمؤلفين السوفييت بل طبع في السنة نفسها ١٩٣ مليون نسخة من مختلف أعمال المؤلفين الاجانب من ٥٣ دولة .

أما اذا انتقلنا إلى الصحافة – وهى احدى وسائل الاعلام المطبوعة – فنجدها من أخطر وسائل الاعلام وأشدها تأثيرا وأوقعها في النفوس وأقواها في توجيه أفكار الناس نحو السلام أو الحرب . وتتزعم الولايات المتحدة العالم في ميدان الصحافة من حيث الاعداد المهنى للصحفيين لما لتهيئة واعداد صحفيي اليوم والغد للقيام بدورهم في نقل أخبار العالم إلى الجماهير وشرحها والتعليق عليها من أهمية بارزة . وقد أكدت الأمم المتحدة في المؤتمر الذى عقدته لبحث حرية الاعلام منذ أكثر من عشرين سنة أهمية الاعداد المهنى .

وقد نص القرار رقم ٣٥ من المحضر الختامى للمؤتمر على أنه رغبة منه في تحسين قيمة الأخبار يوصى بأن تحتوى مناهجُ مدارسِ الصحافة سواء أكانت حكومية أم خاصة على درسِ تاريخ الشعوب الأخرى وحضاراتها درساً متعمقا بغيةَ المساعدة في تفسير الأنباء والحوادث الدولية تفسيرا صحيحا وتنميةِ الشعور بمسؤولية المهنة من الناحيتين المعنوية والاجتماعية لدى صحفيي المستقبل والدعوةِ إلى نبذ الاتجاه الصحفى والأخبار المثيرة والنعرات الدينية وتنميةَ روح التجرد والصدق وبعدِ النظر في كتابة المقالات وسرد الوقائع وأن تلجأ مؤسسات الصحافة إلى تبادلِ وجهات النظر بشأن المؤهلات والكفاءات التقنية التى يَحْسُن اشتراطُها في المراسلين الأجانب وكذلك بشأن ظروف العمل الخاصة بمهنتهم . وأخيرا اشتملت التوصية على انشاء جوائزَ للصحفيين الذين يساهمون مساهمة فعالة في المحافظة على شرف المهنة ، والذين يمتازون بقيمه كتاباتهم خصوصا في حقل الأخبارِ ذاتِ الصبغةِ الدولية والتعليقِ عليها ، والذين يشتركون في خدمة أغراض الأمم المتحدة ، عاملين على توثيق عرى الصداقة بين الشعوب .

ان الأنباء هى الأساس الذى يبنى عليه البشر آراءهم . والأعمال تَبَعٌ للآراءِ تأتمر بها . فالرأى العام – الذى مصدره الأنباء والاعلام – وهو عبارة

عن خلاصة الآراء الفردية – هو الذى يحدد العمل العام ويوجهه . ويتوقف الرأى السليم على المعلومات التى يرتكز عليها لا من ناحية توافرها فقط ، بل أيضا من ناحية جودتها وخلوها من الشوائب .

لقد تطورت وسائل الاتصال بين المسافات البعيدة من اشارات الدخان والعربات التى تجرها الجياد والحمام الزاجل إلى التلغراف والراديو والتلبرنتر (الطابعة المبرقة) والأقمار الصناعية .

ان التلغراف ، سلكياً ولاسلكيا ، والتلفون والكوابل الأرضية التى تحيط بالكرة الأرضية والنسيج غير المرئى من موجات الراديو الطويلة والمتوسطة والقصيرة جعلت نقل الأنباء ممكنا إلى أى جزء من العالم وبسرعة مذهلة ومكنت الانسان من أن يقيم اتصالا موثوقا ومعتمدا عليه مع سفن الفضاء التى تطلق لاستكشاف الكون .

ان الصحف – ومادتها الرئيسية الانباء – توثر تأثيرا عميقا متواصلا لأن طائفة كبيرة من الناس اعتادت قراءتها . وقد بلغ مجموع توزيع الصحف اليومية في الولايات المتحدة الأميركية ٦١ مليون نسخة . والصحف اليومية في المدن الرئيسية تصدر ست أو سبع طبعات يوميا وتحتوى الصحيفة اليومية من ٤٠ – ١٠٠ صفحة في أيام الأسبوع ما عدا يوم الأحداذ قد تصل عدد صفحات الجريدة إلى ٢٠٠ صفحة أو أكثر . ويشكل الاعلان ٥٠ – ٦٠٪ من حجم الصحيفة .

لقد أصبحت الصحافة صناعة ونظرا لارتفاع تكاليف انتاج وتوزيع الصحف باعداد كبيرة وعلى نطاق واسع نجد أن هذه الصناعة – كغيرها من الصناعات الكبرى الاخرى – أصبحت مركزة في وحدات اقتصادية كبيرة . ففى عام ١٩٤٩ كان يوجد في الولايات المتحدة الأميركية سبعين مؤسسة صحفية تصدر ٣٨٦ جريدة يومية أى أكثر من ٢١ ٪ من مجموع الصحف اليومية كلها وتسيطر على ٥٤ ٪ من مجموع توزيع الصحف وأن هناك أربعة عشر مالكا للصحف يسيطرون على ربع مجموع التوزيع اليومى .

وجاء في تقرير للجنة ملكية بريطانية للصحافة نشر عام ١٩٤٩ أن سلسلة صحف لورد كمسلى صاحب دار النشر المعروفة باسمه والتى تحتوى على أكثر من ثلاثين جريدة ومجلة تكاد تحتكر النشاط الصحفى في عدد كبير من المدن البريطانية منها ٨ جرائد صباحية و ٩ مسائية و ٦ جرائد أيام الأحد الاسبوعية ونسبة هذه الصحف هى ١٧ — من مجموع الصحف في بريطانيا .

وهناك الآن اللورد طومسون الذى يملك سلسلة صحف ومحطة تلفزيون ويلقب بملك الصحافة ليس فقط في انجلترا بل في العالم .

وقد قدمت الحكومة الفرنسية مذكرة رسمية إلى سكرتارية الامم المتحدة بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى لحرية الاعلام في جنيف عام ١٩٤٨ جاء فيها أنه ينبغى أن تُحمى حريةُ نقل الأفكار والأخبار لا من عُدوانِ الحكومات وضغطها فقط ولكن أيضا من انحرافاتِ أولئك الذين يحاولون عن طريق ملكيتهم للقوة الاقتصا دية احتكارَ كل وسائل الاعلام لحماية المصالح الخاصة .فان تصنيع وسائل الاعلام والموارد المادية العظيمة التى يحتاجها ذلك التصنيع يمثل من هذه الناحية خطرا مؤكدا . ذلك أن تمتع المواطن بحرية الاعلام يقتضى أساسا اختفاء أية قيود على التعبير الفعال عن الأفكار أو على نقل الأنباء سواء كانت هذه القيود مباشرة — أى تفرضها السلطات — أو غير مباشرة — كنتيجة للسيطرة الإحتكارية على الوسائل المادية » .

ان هذا التركيز في ميدان الصحافة له خطورته فعلاوة على أنه يسعى الى تحقيق اكبر قسط من الربح فانه يرمى الى أبعد من ذلك اذ انه يرمى الى احتكار عقول القراء — وهو النوع الجديد للاستعمار .

لقد مدت احتكارات الصحافة — وهى ما يعرف بسلاسل الصحف — نفوذها في كل اتجاه وهى تخضع لسيطرة كبار المعلنين وتخدم مصالحهم .

نعود ونقول انه في أى مجتمع حيث السكان متعلمون تعتبر الصحافة وسيلة بارزة وهامة من وسائل الاعلام والوسيلة السائدة في تكوين الرأى العام سواء في المجتمعات الديمقراطية أو الديكتاتورية .

ونسبة توزيع الصحف ليست دليلا على ما تتمتع به الصحيفة من نفوذ ، اذ الظاهر أن سعة الانتشار هى من حظ الصحف المثيرة . فجريدة التايمز اللندنية مثلا توزع عُشر ما توزعه صحيفة لندنية مثيرة ، ولكن التايمز تعتبر أقوى الصحف نفوذا في انجلترا على الاطلاق . وقد قيل ان العثور على رئيس وزراء للحكومة البريطانية أسهل من العثور على رئيس تحرير لجريدة التايمز التى يقال – في بعض الأحيان – انها تؤيد جميع الحكومات . . ومع ذلك فهى مستقلة. والصحافة في الدول الديمقراطية – حيث لحرية الصحافة معنى – تلعب دورا ملحوظا في تنفيذ المثل الديمقراطية .

ننتقل الى الراديو

لقد جاء الراديو في أعقاب الحرب العالمية الأولى في فترة وان كانت انتقالية، الا أنها اتسمت بطابَع الانتفاضات الاجتماعية والايديولوجية والسياسية الشديدة وكان يعتبر مصدر دهشة وعجب كما كان يعتبر انجازا سحريا .

بعد ذلك قامت الدكتاتوريات في أوروبا وأصبح الراديو أداةً للمصالح الخارجية وراح يهمل حاجاتِ المستمعين العامة والعاجلةْ وأصبح سلاحا للدعاية واحتلت البرامج الفنية المكانَ الثانى بعد المتطلبات الحكومية . وجاءت الحرب العالمية الثانية وأصبح الراديو منبرا للخطب الرنانة وبوقا للدعاية وساحة للغوغائية. وما أن انتهت الحرب حتى بدأ العمل وبشكل منتظم لدراسة البرامج بدقة وبشكل فنى . وقد حالف الدارسين النجاح أحيانا وجانبهم أحيانا أخرى وهذا أمر لا بد منه في أى مسلك انسانى .

يتفوق الراديو من ناحية الوظيفة الاعلامية – وعلى الأخص نقل الأخبار – على منافسيه العديدين والفضل في ذلك يعود الى صفة واحدة أساسية تلك هى « السرعة » . فحالما تصل الأنباء الى محطة الاذاعة بواسطة التليبرنتر يمكن وضع هذه الأنباء فورا على الهواء ويمكن في حالات الطوارئ والاستعجال قطع البرامج لافساح المجال لاذاعة خبر هام . وقد يصل عدد نشرات الأخبار في بعض الدول الى ١٨ نشرة في اليوم أو أكثر من ذلك بمعدل نشرة اخبارية كل ساعة – أو

حتى كل نصف ساعة تقدم فيها أهم الأخبار وفي دقائق قليلة . وتتضمن نشرات الأخبار – علاوة على الأخبار العادية – معلومات عملية كالنشرة الجوية والمد والجزر والوقت وحالة الطرق وأسعار السوق ونتائج المباريات الرياضية وهذه المواد تذاع في أوقات ثابتة ومنتظمة ومناسبة .

قد يقال ان التلفزيون يمتاز على الراديو فيما يتعلق بالاستطلاعات الاخبارية الحية من حيث النوعية ولكن الراديو لا تعوقه المعدات الثقيلة وهو في الأحداث المفاجئة يستطيع أن يتواجد في مكان الحادث قبل التلفزيون كما يمكن أن يكون في عدة أمكنة في نفس الوقت . والراديو – فضلا عن ذلك – هو الجهاز المناسب للتحقيقات والاستطلاعات العميقة والتعليقات على الأنباء اذ الكلمة المنطوقة لها تأثيرها وأهميتها ولهذا يحاول الراديو وبشكل متزايد أن يكسو الحقيقة العارية بالتعليق المناسب .

لقد ساد في وقت من الأوقات الاعتقاد أن الراديو قد فقد مستمعيه وأصبح في مكان متأخر عن التلفزيون والى الأبد . وقد قام هذا الاعتقاد نتيجةً للاستقبال المذهل الذى استقبل به التلفزيون كأداة من أدوات الاعلام . ولم تقتصر هذه الظاهرة على بلد معين بل لوحظت في بلاد عديدة .

ولكن الراديو بذل محاولات شاقة لا ستعادة مستمعيه عن طريق تحديث وعَصْرية برامجه وطرق اذاعتها .

وقد حقق الراديو تغييرات جذرية وثورية حتى بدا أن التطور في قطاع الراديو قد وصل إلى نقطة لا يستطيع أن يتعداها . لقد خلّفت هندسة الراديو ورائها سنوات من الثورة التجديدية كالترانزيستور والصوت المجسم الستيريو وهذه هى بعض الفصول الأحدث في تاريخ التقدم الفنى بالنسبة للراديو. لقد استطاع الراديو – على شكل الترانزيستور الصغير الحجم الذى يمكن حملهونقله وبالصوت الستيريو الذى أدخل عليه – أن يستعيد اليه مستمعيه الذين تركوه إلى التلفزيون ، ذلك أنه أصبح لكل فرد من العائلة جهاز راديو تقريبا – حيث الاستماع إلى الراديو أصبح فرديا – كما أن الأفق الجديد الذى فتحه الصوت

الستيريو في الراديو في مجال الموسيقى مكّن – وللمرة الأولى – اعادة انتاج الصوت بشكل يقترب من ظروف الاستماع الطبيعى وفي أحوال فنيةٍ محسنةٍ تحسيناً كبيرا .

لما اكتسب الراديو صفة جديدة من حيث الصنع وهى التنقل ولما أصبح الاستماع فرديا وأصبح في البيت الواحد عدة أجهزة وصار باستطاعة عدة أشخاص أن يستمعوا إلى برامج مختلفة وبلغات مختلفة في نفس الوقت انصرفت الجهود لدراسة وفهم اتجاهِ وميلِ جمهور المستمعين وسلوكِهم وقد أدت هذه الدراسات إلى تعديلات عديدة – وأحيانا ثورية – في البرامج . ان الراديو يحقق مجموعةَ وظائف منها الاتصالات الفكرية وأهمُها الاعلام وتكوين الرأى العام والتعبير والضغط (اذا ما استخدم في الدعاية والاعلان) ومنا النفسية الاجتماعية وتهدف إلى التحليل النفسانى الاجتماعى والالتزامِ الاجتماعى .

وبفضل هذه الدراسات لم يعدِ الراديو يهدف إلى كسب أكبر عدد من المستمعين في وقت واحد فحسب بل تمكن أيضا من ابداء مرونةٍ في تكييف نفسه وفقا للظروف والأحوال الجديدة التى فرضت عليه ، فعَمِدَ إلى تقسيم جمهور المستمعين إلى جماعات وفئات متناسقة متجانسة : كالنساء ، والشباب ، والأقليات الاقليمية أو المحلية والمزارعين والمهتمين بالرياضة . . الخ بغية اقامةِ علاقات ، ربما أوثق وأكثر مباشرة من ذى قبل ، مع هذه الجماعات والفئات ضمن استراتيجية برامجية تتفق أكثرَ من حقائق الاستماع . ويأمل الراديو دائماً في تلبية رغبات هذه الجماعات والفئات . كما أنه نوّع وغيّر من نمطه وأسلوبه وفقا للوقت من اليوم لكى يكيف نفسه وفقا للتغيرات النفسيه التى تتحكم في طبيعة الاستماع .

لقد كانت الاذاعات والبرامج في السابق نوعين : نوعٌ مشحون بالثقافة والفن ويحتاج إلى انتباه في الاستماع ونوعٌ آخر خفيفٌ يصلح لأوقات الإسترخاء. وأدرك الخبراء أنهم لا يستطيعون اليوم أن يشدوا المستمعين المنتبهين مدة طويلة فعمدوا إلى تنويع وتكرار المواد التى تثير الانتباه وتلفته وتدعو إلى الاصغاء والاستماع .

بهذا ما زال الراديو . . . . . حيا جـــدا . وهو بهـــذا مدين للمنافسة وبهذا الخطير الذى ووجه به من التلفزيون .

لقد جاء الراديو بتغييرات في الحيـــاة الثقافية للمستمعين. فبالاضافة إلى تنويرهم وزيادة معلوماتهم في الميادين السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية فانه قد قرب الجماهيرَ من عالم الآداب والفنون . ومواد البرامج تتغير وتتنوع بتغير وبتنوع المستمعين أنفسهم . أن الناس من مختلف الأعماو والمهن يستطيعون أن يختاووا في كل يوم برنامجا يلائم اذواقهم ويفى بحاجاتهم .

لقد عرّف فلاديمبر لينين الراديو بأنه . جريدة لا تحتاج إلى حروف طباعة ولا تقيم وزنا للمسافات » لقد سدّ الراديو الثَغرةَ الناتجة عن اختلافِ الزمان والمكان .

أما التلفزيون وهو لفظ يتبع الراديو ويلازمه فقد دخل الخدمة كوسيلة سمعية بصرية من وسائل الاعلام في منتصف هذا القرن واعتبر في ذلك الوقت معجزة تكنولوجية . لقد مضى ذلك الوقت وأصبح التلفزيون بعد أن شاع استعماله جزءا من حياة كل يوم وهو ذو تأثير اعلامى عظيم . لقد قيل أن تسعين في المائة من البيوت في انجلترا بها اجهزة تلفزيون بينما لا توجد حمامات الا في عشرة بالمائة من البيوت ، ومن هنا ندرك — سواء صح هذا القول أولم يصح مدى ما للتلفزيون من أهمية . لقد عزز التلفزيون المعرفة وتخطى الحدود عن طريق تبادل البرامج .

واستخدم التلفزيون علاوة على الاغراض الاعلامية والترفيهية استخدامـــا عظيما في التعليم ان الدول المتقدمة تستخدم التلفزيون في التعليم وكذلك تستخدمه الدول النامية وان كانت هذه الاخيرة بحاجة اشد لهذه الوسيلة الاعلامية لسد النقص في عدد المدرسين المؤهلين أو عدم كفاية المبانى او للاقتصاد في النفقات . ولدى الهند مثلا مشروع ينفذقبل عام ١٩٨٠ يقضى بتجهيز جميع القرى فيها وعددها ٥٥٠٠٠٠ قرية بجهاز استقبال جماعى للتعليم عن طريق التلفزيـــون

ووظيفته الاولى لن تكون فقط التعليمُ اومكافحةُ الأمية بل أيضا ، وقبل كلَ شئ ، التقدمُ الانسانى . ولعل أبلغ وصف قيل في التلفزيون هو ما جاء على لسان سيرجى ايزنشتين Sergi Eisenstein المخرج السينمائى الروسى الشهير « ان التلفزيون – ذلك الساحر السينمائى بسرعته التى تشبه لمح البصر أو وميض الخاطر – يعالج العدسات وزوايا التصوير لينقل مباشرة الى ملايين المشاهدين والمستمعين تفسيره الخاص للحوادث في نفس اللحظة التى تقع فيها بشكل سريع مثير للدهشة والعجب » .

هل يمكن ان يبقى التلفزيون على حالة تاركا السيطرة للراديو ؟ ان التقنية التلفزيونية تقدم مثالا واضحا على مدى التقدم السريع في التطور الفنى فيالتلفزيون خلال العشرين سنة الماضية أهمها التلفزيون الملون . وفي عالم حيث عدد ساعات العمل في الأسبوع ستكون في حدود ثلاثين الى خمس وثلاثين ساعة ، لابد وأن يصبح حجم التلفزيون أصغر ويمكن نقله بسهولة تامة ، ويجب أن يكون لدى المشاهد من خمس الى عشر برامج يختار منها ما يشاء على أن يكون احد هذه البرامج بالصوت الستيريو .

وهكذا ستتوفر جميع الظروف اللازمة للمشاهدة الفردية والتخصص فى البرامج . ومتى وصل التلفزيون الى هذه المرحلة فعلى الراديو أن يبحث له عن مستقبل آخر جديد .

في ٤ أكتوبر ١٩٥٧ أطلق الاتحاد السوفييتى أول قمر صناعى في مدار حول الأرض ويعتبر هذا التاريخ بداية عصر الفضاء . وتوالت انتصارات الانسان في مجال الفضاء وقد ساعدت أشارات الراديو من القمر الصناعى الأول « سبوتنيك » على دراسة موجات الراديو في الطبقات العليا من الجو وقد ساعد هذا على الاتصال بالأقمار الصناعية التى أطلقت فيما بعد وعلى نقل المعلومات العلميةمنها. وقد أطلقت اقمار صناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية وهذه خطوةٌ كبيرةٌ جدا في سبيل اسعاد البشرية ، ومما قاله يوثانت الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة في هذا الشأن إن من بين الانجازات العلمية والتكنولوجية العديدة التى

قدمها عصر الفضاء الى الانسانية ، يمثل القمر الصناعى للاتصال مكانا خاصا جدا . ومن بين الاجهزة العظيمة لاستخدام الفضاء الخارجى المتزايد فان القمر الصناعى للاتصال أعظمَ تأثير مباشر على الأفراد والجماعات حـــول الكرة الأرضية . ويضيف يوثانت قوله : وفي وجيز من العبارة ، فان القمر الصناعى للاتصال يعتبر بداية عهد نعد فيه كلنا جميعا ، بصرف النظر عن أين نعيش ، مواطنين في عالم واحد ، بمعنى أننا ستكون لدينا الامكانية في يوم من الأيام أن نكون شهود عيان ، بالسمع والبصر ، لكل حادث هام حيثما وقـــع في العـــالم .

أما وقد تحدثنا بايجازٍ عن الاعلام في مختلف العصور وعن أهم وسائله والتقدم الذى أحرز فيها فيجدر بنا أن نلقى نظرة عاجلة على مدى تقدم الاعلام في الكويت ومواكبته للنهضة الشاملة التى سرت بها البلاد .

توجد الآن في الكويت أربع وعشرون مؤسسة للطباعة ولا تتوافر أرقـــام احصائيات عن انتاجها . وتطبع هذه المطابع علاوة على المطبوعات التجارية — الكتب والجرائد والمجلات حتى بعض تلك التى صدر ترخيص بها في بعض الامارات العربية .

وقد بلغ عدد الصحف التى منح ترخيص باصدارها منذ صـــدور قانـــون المطبوعات والنشر في ٢٦ يناير ١٩٦١ ثلاثين جريدة ومجلة — باستثناء المجلات الحكومية منها سبع جرائد يومية و١٩ مجلة أسبوعية و٤ مجلات شهرية وتتراوح أغراضها بين السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية والأدبية والدينية والعلمية والرياضية ولاتوجد أيضا احصائيات دقيقة عن مدى انتشار هذه الجرائـــد والمجلات . وهنالك ما يزيد على مائة وعشرين طلبا للترخيص باصدار صحف لم يبت فيها . اما في مجال الراديو فقد تطور هذا الجهاز تطورا كبيرا على مدى العشرين سنة الماضية فمن محطة صغيرة قوتها نصف كيلواط في البداية الى محطة قوية الآن تضم ثلاثة أجهزة ارسال على الموجة المتوسطة قوة كـــل منها ٧٥٠ كيلوواط وثلاثة أجهزة أخرى قوتها ٢٠٠ و ١٠ و واحد كيلوواط بالاضافة الى جهاز قوته خمسة كيلوواط اف ام ستيريو . كذلك تضم أربعة أجهزة ارسال

على الموجة القصيرة قوة كل منها ٢٥٠ كيلوواط . زاد عدد ساعات البث من ساعتين ونصف يوميا الى خمسين ساعة . هذا من حيث الأجهزة ومدة البث . أما العنصر البشري فقد زاد عشرات المرات وقد أعد معظم العاملين اعدادا يتفق ونوع العمل الذى يقومون به . وتنوعت مواد البرامج فشملت عنصر الاعلام والمعرفة في مختلف الميادين الى جانب الترفيه والتسلية .

كذلك احرز التلفزيون تقدما مماثلا في السنوات العشر الاخيرة هى عمر هذا الجهاز الاعلامى الهام . وتجري منذ مدة دراسات لادخال التلفزيون الملون .

وقد واكبت الكويت ركب التقدم في وسائل الاتصالات فأقامت المحطة الأرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية . وقد أتاحت لنا هذه المحطة المشاهدة الحية لهبوط الانسان على ظهر القمر في ثانى رحلة يقوم بها الانسان الى القمر .

يتتبع العالم الآن رحلة ابوللو ١٦ الى القمر خطوة خطوة على شاشات التلفزيون بواسطة المحطات الأرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية

لقد أقيمت في شهر فبراير الماضى الالعاب الاولمبية الشتوية لعام ١٩٧٢ في مدينة سبارو باليابان وقد عملت الترتيبات لكى يرى هذه الالعاب الاولمبية أكبر جمهور في التاريخ ، من هذا الجمهور الضخم ٧٤٠ ألف متفرج في الموقع وألف مليون مشاهد تلفزيون في جميع أنحاء العالم وتسمح تسهيلات النقل في سبارو بارسال ثلاثة عشر برنامجا مختلفا وستين تعليقا بخمسة وأربعين لغة في نفس الوقت وقالت التقديرات الاكثر واقعية ان الذين سيشاهدون هذه الألعاب فعلا يتراوح عددهم بين مائة وخمسين مليونا ومائتى مليون ولكن الالف مليون يستطيعون مشاهدتها اذا هم أرادوا ذلك .

هذه هى قمة الانجازات في مجال الاتصالات — وهى ليست الا أداة من أدوات الاعلام في هذا العصر .

ان ما تتطلع اليه البشرية هو أن تكون هذه الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وسيلة للتفاهم الدولى ولخدمة الصالح المشترك للانسانية جمعاء . أما اذا سيطرت أحدى الدول العظمى على هذا الفضاء ووسائل الاتصال عبر الاقمار الصناعية فيه وسخرته لاغراضها السياسية فان العالم سيصبح كما يرى احد خبراء الاعلام زنزانة ولن تكون السماء الا نافذة مسدودة بقضبان من الحديد .

فهرس

تقديم الموسم الثقافى الخامس : الأستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوى... ... ... ٣

مجتمع الـكويت فى ضوء احتياجات العصر ، واقعه وتطلعاته :

الأستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوى ٥

فلسفة المجتمعات المعاصرة : الدكتور محمد توفيق الطويل ٣٣

الخصائص الحضارية للمجتمع العصرى : الدكتور زكى نجيب محمود ٤٧

النظم السياسية فى المجتمع العصري: الدكتور وحيد رأفت ٦٥

النظم السياسية فى المجتمع العصرى : الدكتور رمزى الشاعر ١٠١

الانجازات العلمية المعاصرة وابعادها الانسانية والحضارية: الدكتور نورالدين حاطوم ... ١١١

ملامح النمو الحضرى فى المجتمع الكويتى : الدكتور محمد على الشناوى ١٣٣

ملامح النمو الحضرى فى المجتمع الـكويتى : للاستاذ عبد الله غلوم حسين ... ١٥٣

ملامح النمو الحضرى فى المجتمع الـكويتى : للأستاذ المهندس حامد عبد السلام شعيب ١٥٨

احتياجات العصر والتنظيم التربوي في الكويت: الدكتور حسن علي ابراهيم ... ١٦٥

احتياجات العصر والتنظيم التربوى فى الكويت : الأستاذ أحمد على الدعيج ١٧١

احتياجات العصر وأهداف التعليم : الدكتور عبد العزيز سلطان العيسى ١٧٥

نظرة مستقبلية حول التشريع الـكويتى : الأستاذ حمد يوسف العيسى ١٨٥

نظرة مستقبلية عن التشريع الـكويتى : الأستاذ محمود عبد الرحمن السيسى ... ١٩٢

اتجاهات النموالاقتصادى فى الكويت : السيد يوسف ابراهيم الغانم ٢٠٥

اتجاهات النمو الاقتصادى وتطلعاته : الدكتور برهان الدين الشطى ٢١٧

دور الشباب فى احداث التغيير فى المجتمع : الأستاذ عيسى الحمد ٢٣٣

دور الشباب فى احداث التغيير فى المجتمع : الأستاذ يوسف عبد المعطى ٢٤٠

الهيئات الأهلية التطوعية ودورها : فى عملية التحول إلى المجتمع العصرى :

الدكتور اسكندر نجار ٢٥٣

الهيئات الأهلية التطوعية ودورها فى عملية التحول إلى المجتمع العصري :

الأستاذ عبد الرحمن المزروعى ٢٥٦

الهيئات الأهلية التطوعية ودورها فى عملية التحول إلى المجتمع العصرى :

الآنسة لولوة القطامى ٢٥٩

الاعلام لمواكبة حياة العصر : الدكتورسعد عبد الرحمن ٢٦٥

الاعلام لمواكبة حياة العصر : الأستاذ سليم بسيسو ٢٧٧

مطبعة حكومة الكويت